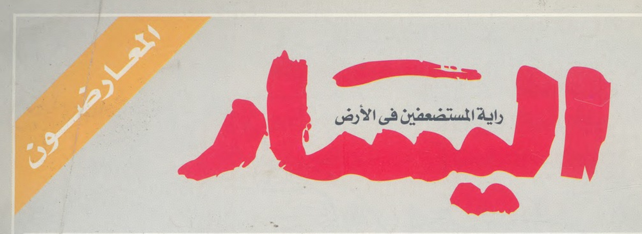


اليسار / العدد ١١٢ / أكتوبر ١٩٩٩ / رجب ١٤٢٠ هـ / الثمن ٥٠ جنيهات



المسلمون والأقباط
ركائز الوحدة والتجانس

قانون العمل.. هل تؤخذ الحقوق غلابا .. أم صدقة وإحسانا

الفلسطينيون ومفاوضات الوضع النهائى

حقوق المرأة بين الفقهى والمدنى

حكومة «عاطف عبيد» وسقوط وهم التغيير

بيان يتهم رموزاً وطنية بالعمالة للصهيونية والموساد !!

ودول بقى مش عايزين
تحددوا نسلهم؟

تنظيم النسل

أسامة قاسم

أنا الوحيد اللى قال آى..نعم

إهـــــداء ٢٠٠٦

المرحوم / يوسف درويش

القاهرة

فى هذا العـدد

رئيس التحرير

حسين عبد الرازق

المستشارون

أحمد نبيل الهلالى

د. رفعت السعيد

صلاح عيسى

عادل غنيم

عبد الغفار شكر

محمود وفاء حجازى

محمود أمين العالم

شارك فى التأسيس:

د. فؤاد مرسى

عبد الغنى أبو العينين

د. خليل حسن خليل

اليسار : منبر ديمقراطى يصدر عن حزب التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى فى اليوم الأول من كل شهر. تصدر فصليا مؤقتا.

ALYASSAR 1 KARIM EL DAWLA ST,TALAAT HARB SQ, CAIRO / EGYPT

الاشتراكات : لمدة سنة واحدة

مصر: ٢٠ جنيها للأفراد و ٣٠ جنيها للهيئات

الوطن العربى : ٣٠ دولارا أمريكيا أو مايعادلها.

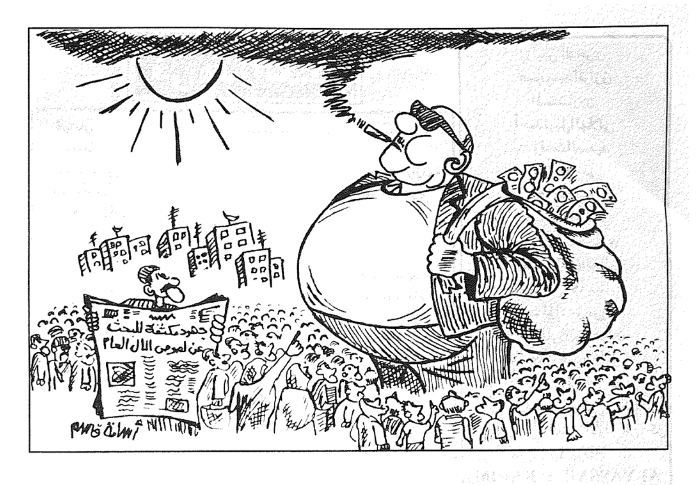
العالم : ٦٠ دولار أمريكى أو مايعادلها.

ترسل القيمة بشيك مصرفى أو حوالة بريدية إلى إدارة المجلة.

الادارة والتحرير: ١ شارع كريم الدولة ميدان طلعت حرب - القاهرة

ت : ٥٧٥٩١٥٢ - ٥٧٥٩٠١١ - ٥٧٥٩٢٨١ - فاكس: ٥٧٨٦٢٩٨

FAX : 5786298



لليسار در

اعتذار عن التأخير

كان مفروضا آن يصدر هذا العدد من اليسار فى اليوم الأول من شهر أكتوبر ، ولكن تجمعت عدة عوامل أدت إلى تأخره حوالى ثلاثة أسابيع.

كان علينا أن ننتظر انتهاء الاستفتاء على رئاسة الجمهورية فى مصر ، وتشكيل الحكومة الجديدة والتى قيل إنها بداية التغيير فى مصر . ولم يكتمل هذا التشكيل الا يوم ١١ أكتوبر.

وقررنا أيضا ألا نصدر إلا بعد أن تصلنا رسالة حيفا من الزميل والصديق " نظير مجلى" الذى مر بظروف قاسية فى عمله أدت إلى تأخر وصول رسالته . لقد عرفت نظير مجلى وعرفه القراء فى مصر مع صدور اليسار. كان الشاعر الفلسطينى الكبير - والسياسى وأحد أبرز القيادات الشيوعية بين عرب ١٩٤٨ - وابن الناصرة " توفيق زياد" فى القاهرة . وكنا نستعد لإصدار اليسار . وطلبت منه ترشيح مراسل لليسار (متطوع) من حيفا . ووعد بأن يتصل بى من الناصرة بمجرد عودته . بعد أيام قليلة تلقيت مكالمة من حيفا . كان المتحدث - الذى عرفنى بنفسه - نظير مجلى نائب رئيس تحرير " الاتحاد" الصحيفة العربية التى يصدرها الحزب الشيوعى الإسرائيلى . ومنذ ذلك اليوم لم تنقطع رسائل نظير مجلى لليسار ، والتى غدت مرجعاً لكل المهتمين بالشأن الفلسطينى وبما يجرى فى إسرائيل. وعندما تولى نظير رئاسة تحرير " الاتحاد" وأصبحت تصدر يومية، وأجرى عليها تطويرا كبيرا حولها من مجرد نشرة حزبية إلى صحيفة بمعنى الكلمة مستخدما كافة الفنون الصحيفة المتاحة .. حرص على أن يواصل الكتابة لليسار ، ولم تتوقف رسالته أبدا. وواجه نظير فى الأسابيع الأخيرة أزمة أدت إلى تركه رئاسة تحرير" الاتحاد" . وقررنا فى اليسار أن ننتظر رسالته وألا نطبع العدد حتى تصلنا .. وبالطبع جاءت رسالة حيفا متأخرة عدة أسابيع.

وكان هناك سبب ثالث لتأخر هذا العدد. فيبدو أن اضطرارنا إلى التحول من الاصدار الشهرى إلى الصدور الفصلى (كل ثلاثة أشهر) أصاب كتابنا بالاضطراب فأصبحوا عاجزين - حتى الآن - عن ضبط المواعيد .

وهكذا تأخر عدد كبير منهم فى تسليم المادة - بمن فيهم المعروفون بالانضباط الشديد . خاصة أن الفترة الماضية كانت فترة أجازات الصيف .

على كل فقد انتهت محنة تأخير هذا العدد . ونأمل أن يصدر العدد القادم يوم أول يناير عام ٢٠٠٠ فى موعده .

وأرجو أن يعتبر كتابنا ومراسلينا هذه الكلمات رسالة خاصة لكل منهم.

اليسار

موقفنا

سقوط الوهم

حسين عبد الرازق

اختار الحكم القائم في مصر منذ ١٨ عاما -وهو استمرار لحكم الرئيس السابق أنور السادات الذي بدأ بانقلاب ١٣ مايو ١٩٧١، أي منذ ٢٨ عاما- اختار أن ينهي القرن العشرين ويدلف إلى القرن الواحدة والعشرين بمسرحية هزلية من فصلين ،تؤكد أن مصر تتراجع عما كانت عليه من تقدم فكري وقيمي وسياسي في بداية هذا القرن.

الفصل الأول في هذه المسرحية هو الاستفتاء على رئاسة الجمهورية. وطبقا للدستور القائم فقد كان هناك مرشح وحيد هو الرئيس **محمد حسني مبارك** رئيس الجمهورية منذ أكتوبر ١٩٨١ والذي حكم مصر- حتى الآن -١٨ عاما متصلة.

ورغم عدم وجود أي منافس للرئيس المرشح وتسخير كل أجهزة الدولة والإعلام والصحافة للدعاية له، وغياب أي دور سياسي أو جماهيري لأحزاب المعارضة في الاستفتاء، سواء التي أعلنت أنها ستصوت بنعم أو التي أعلنت الامتناع عن التصويت أو التي قالت «لا» أو التي التزمت الصمت .. **فقد شن الحكم حملة دعاية و«مبايعة» استفزت الرأي العام المصري بكافة فئاته واتجاهاته** (بما في ذلك بعض المؤيدين العقلاء) وأثارت سخرية أجهزة الاعلام والصحافة العالمية. وتدنت الحملة -خاصة بعد جريمة الاعتداء على الرئيس في بور سعيد- إلى مستوى غير مسبوق. يكفي أن مفتي الديار المصرية الشيخ (الدكتور) **نصر فريد واصل** وصف الذي يعارض انتخاب رئيس الجمهورية لفترة رابعة **بأنه خائن لنفسه ولأهله ولدينه ولوطنه ولشعبه ولقومه، ومن المنافقين والمفسدين في الأرض، مؤكدا** -سامحه الله- إن هذه **البيعة (للرئيس مبارك) مأمور بها دينيا ودنيويا، وأنها بيعة لله ولرسوله** لأن معها تتحقق الوحدة الوطنية التي دعا إليها الاسلام وكل الاديان الالهية والشرائع السماوية. ولا يحتاج هذا الكلام لأي تعليق.

وحرص **الرئيس مبارك** -كما قال- أن تكون هذه البيعة وتصويت المواطنين ليس لشخصه وإنما **استفتاء على« برنامج إصلاحي ونهضوي شامل».** وهكذا توالت الخطب والاحاديث الصحفية التي تشرح وتوضح وتفصل هذا البرنامج. وقدم الرئيس للبرنامج مشيرا إلى«التطورات الجذرية التي مر بها النظام العالمي في سنوات معدودة، والثورة الهائلة التي حدثت في ميادين العلوم والمعرفة والتكنولوجيا والاتصالات » مما يستلزم تعزيز قدرة مصر على التعامل مع تلك التحديات بكفاءة واقتدار..».

ولفت النظر في هذا البرنامج **ثلاثة موضوعات رئيسية :**

الأول هو اعلان الرئيس بوضوح لا لبس فيه **التمسك بالسياسات الاقتصادية والمالية المتبعة خلال سنوات حكمه الطويلة،«** لما حققته من انجازات .. شعر بها كل فرد في مصر وشهد بها العالم أجمع»!! أي مواصلة سياسة بيع الوهم للمواطنين، مثل الادعاء بارتفاع متوسط دخل الفرد في مصر من ٤٢٧ دولارا سنويا عام ١٩٨١ (عندما تولى الرئيس مبارك السلطة بعد اغتيال السادات) إلى حدود ١٤١٠ دولار عام ١٩٩٩. وأقول ادعاء وبيع للوهم لأن معنى هذه الأرقام أن متوسط دخل الفرد في مصر زاد خلال ١٨ عاما -هي حكم الرئيس مبارك- بنسبة ٢١ر٣٣٠٪، وبمعدل زيادة سنوية في المتوسط حوالي ٧٪. **وهو ما يتناقض تماما مع الواقع الذي يعيشه ٩٠٪ من شعب مصر ومع أرقام رسمية أعلنتها الحكومة من قبل كذلك المؤسسات المالية الدولية. فمثلا البنك الدولي يقول إن معدل النمو الحقيقي لمتوسط دخل الفرد في مصر كان (-٤ر١٪) عام ٩٢/٩١، (-٧ر١٪) عام ٩٢ / ٩٣ و(صفر٪ عام ٩٣ / ٩٤) أي كان بالسالب طوال هذه السنوات الثلاث.** ويضيف البنك الدولي أن متوسط دخل الفرد في مصر كان عام ١٩٩٥ لا يتجاوز ٧٩٠ دولاراً.

وبعيدا عن الارقام والتلاعب الواضح

مبارك.. والسادات



فيها فأساتذة الاقتصاد يفسرون هذه القفزة فى متوسط الدخل السنوى للفرد بلعبة حكومية مكشوفة ، وهى حساب المتوسط على أساس الناتج المحلى الاجمالى بأسعار السوق، وليس تكلفة عوامل الانتاج ، وهى الطريقة الصحيحة المتعارف عليها عالميا.

*** الثانى هو الحديث عن البعد الاجتماعى وبرنامج اجتماعى جديد والدعوة إلى عقد مؤتمر اجتماعى قومى لتحقيق نهضة اجتماعية تتوازى مع الانجازات الاقتصادية.**

وقد إصطدمت هذه الدعوة بمجموعة من الحقائق الصلبة التى تؤكد أنها مجرد شعارات بلا مضمون بل وتتصادم مع الواقع وسياسات الحكم فى المستقبل.

فالرئيس يقول إن الفترة الماضية شهدت تركيز الجهد «على الطبقات محدودة الدخل» .. وعكست اهتمامنا بقضية المسئولية الاجتماعية للدولة التى أوليناها كل الرعاية منذ البداية ، وحرصنا كل الحرص على أن نضع نصب أعيننا ضرورة تحقيق التوازن بين الطبقات والفئات ، والوقوف دائما إلى جانب من يحتاجون إلى الدعم اقتصاديا والحماية اجتماعيا» ثم يمضى قائلا .. «وضعنا فى صلب سياستنا الاجتماعية تعزيز شبكة الامان الاجتماعى لحماية الفرد ورعاية الأسرة وضمان حقوق الطبقات محدودة الدخل فى ظل عالم يتغير سريعا ويتطور بإيقاع لم يكن مألوفا من قبل . وسوف تحدد هذه الفلسفة التحرك الأساسى لسياستنا الاقتصادية والاجتماعية فى المرحلة القادمة».

باختصار يقول الرئيس أن المرحلة المقبلة هى استمرار لنفس الفلسفة والسياسات فى المرحلة الماضية ، وأن البعد الاجتماعى تمت مراعاته بدقة فى المرحلة المقبلة . وهذا يعنى استمرار سياسة الانحياز للطبقات المالكة والغنية ضد مصالح الفقراء والفئات الوسطى فى المجتمع. فالفترة الماضية شهدت ازدياد الفقر فى مصر . فقد ارتفعت نسبة من يعيشون تحت خط الفقر من ٣٠٪ من الاسر عام ١٩٨١ / ١٩٨٢ (عام تولى الرئيس مبارك السلطة) إلى ٤٠٪ عام ١٩٩١ / ١٩٩٢ ثم إلى ٤٨٪ عام ١٩٩٥ / ١٩٩٦) .وهذا ما أدى إلى ظواهر خطيرة نعيشها اليوم مثل **انتشار التسول وعمالة الأطفال وزيادة أطفال الشوارع والتسرب من التعليم والدعارة وظهور الاحياء العشوائية حول القاهرة والمدن الكبرى . كما شهدت فترة مبارك ارتفاعاً فى عدد العاطلين ونسب البطالة**، ووصل عددهم طبقا لاحصاءات المؤسسات الدولية ودراسات معهد التخطيط القومى إلى **٥ر٣ مليون عاطل يشكلون نسبة ٥ر١٧٪ من قوة العمل فى مصر .**



المسيرات ممنوعة فى مصر .. إلا مسيرات التأييد!

وازدادت الفجوة بين الطبقات فى مصر بحيث **أصبح ١٠٪ من السكان يحصلون على ٢٧٪ من الناتج القومى ، بينما لا يحصل أل ١٠٪ الافقر فى المجتمع الا على ٤٪ فقط.**

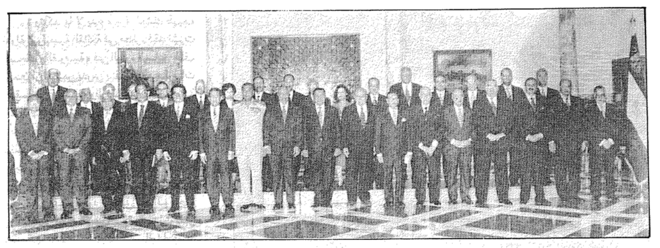
وتحول الفساد إلى ظاهرة خطرة أصابت المجتمع كله من القمة إلى القاع. وبدلا من التصدى الحقيقى لهذه الكارثة التى أصابت المجتمع بخلل خلقى واجتماعى وسياسى واقتصادى ، قال الرئيس خلال طرحه لسياساته عشية الاستفتاء أن **الذين يتحدثون عن الفساد فى مصر «يستهدفون اضعاف الجبهة الداخلية** لأنهم لا يريدون أن يروا غير بعض الظواهر السلبية المحدودة قياسا على ما يجرى فى دول أخرى قريبة أو بعيدة وقياسا على حجم الانجاز الضخم الذى تم فى البلاد .. ان ما يضبط من وقائع الفساد لا يعبر عن خلل اجتماعى»!!.

وأسفرت الدعوة إلى عقد مؤتمر اجتماعى قومى «لتحقيق نهضة اجتماعية» للمشروع فى عقد مؤتمر حكومى يحضره ٣٠٠٠ خبير ، سيؤدى فى النهاية إلى نفس السياسات.

الموضوع الثالث هو قضية الديمقراطية ، وقد كان الرئيس حازما فى رفضه لمطالب الاحزاب والقوى السياسية ومراكز ومنظمات حقوق الإنسان والشخصيات الديمقراطية فى المجتمع ، والحاحه على أنه ليس هناك دولة فى العالم تتحدث بما يسمى بالديمقراطية الكاملة، فليس هناك ديمقراطية كاملة فى العالم بأسره . والديمقراطية فى بلادنا لا يشترط أن تكون مثل أمريكا وبريطانيا وأوروبا فكل بلد له طبيعته ومبادئه وأخلاقياته وظروفه وطبيعة شعبه . كل بلد يأخذ من الديمقراطية ما يتناسب معه . **والديمقراطية التى ننشدها هى ديمقراطية البناء والانتاج التى تصنع الحياة وتعزز الاستقرار ولا تهز الكيان الوطنى.**

ويبدو أن الديمقراطية طبقا للخصوصية المصرية- كما هى قائمة الآن- تقوم على احتكار حزب الرئيس للسلطة ولأجهزة الاعلام عن طريق تزوير الانتخابات العامة والاستفتاءات وانتهاك حقوق الإنسان وشيوع التعذيب ومصادرة الحريات العامة وفرض حصار على الاحزاب والقوى السياسية تصل إلى مصادرة الحق فى الوجود أو السماح بوجود قيد يحرم الاحزاب من الاتصال بالنقابات والقضاء على استقلال النقابات المهنية والعمالية والاتحادات الطلابية ومنع الحق فى التجمع والتظاهر والاضراب ، واخضاع المجتمع المدنى والجمعيات الأهلية لتحكم الادارة .. إلى آخر مظاهر إنتهاك الديمقراطية التى نعيشها فى مصر فى ظل التعددية السياسية المقيدة ، وحالة الطوارئ المفروضة منذ ١٨ عاما وحتى الآن.

ورغم وضوح هذه القضايا وغيرها فى برنامج الرئيس ، فقد أعلن الرئيس فى ٢٥ أغسطس عزمه على« التغيير » وان هذا التغيير سيكون كبيرا وستكون له قيمة كبيرة فى العمل الوطنى . وشنت كل أجهزة الدولة بما فى ذلك الحكومة وأجهزة الاعلام والصحافة حملة دعائية واسعة حول «التغيير» القادم . **ونجح الحكم فى إقناع**



الحكومة الجديدة .. صدمة للواهمين

الرأى العام بأن هناك تغييراً حقيقياً قادماً مع بدء الولاية الرابعة للرئيس مبارك فى السياسات والأشخاص . بل وبلغت قطاعات من القوى السياسية المعارضة هذا الطعم ، إلى حد توقع حكومة ائتلافية تشارك فيها شخصيات من أحزاب المعارضة.

وجاء يوم ٢٦ سبتمبر ليفاجأ الرأى العام والمراقبون المحليون والأجانب بالحكومة التى فعلت كل شئ من أجل حث الناس على الادلاء بصوتهم إلى حد السماح بالسفر مجانا على خطوط السكك الحديدية يوم الاستفتاء (واليوم السابق بالنسبة لمواطن الصعيد) بالتذكرة الانتخابية .. وقد ألزمت شركات القطاع العام ودواوين الحكومة بحشر العاملين فيها داخل أوتوبيسات ونقلهم إلى مراكز التصويت لاجبارهم على الادلاء بأصواتهم ولكى يقوم الصحفيون المصريون والاجانب بتصوير «التزاحم» على التصويت .**وكان منظر اللجان التى لم يتم مثل هذا الحشد لها بالغ الدلالة حيث ظلت شبه خاوية طوال اليوم وهو ما لفت نظر عدد من مراسلى الاذاعات ووكالات الأنباء الأجنبية مثل إذاعة وتلفزيون البى بى سى والشرق الأوسط M. B. C ووكالة الأنباء الفرنسية.**

وكالعادة أعلن وزير الداخلية نتائج الاستفتاء المقررة سلفا والتى سجلت ادلاء ١٨٩٥٧٨٩٣ مواطنا بأصواتهم من بين ٢٣٩٣٤٩٠٧ لهم حقوق التصويت بنسبة ٧٩،٢٠٪ ، وموافقة ١٧٥٥٤٨٥٦ مواطنا على منح الرئيس فترة رابعة بنسبة ٩٣،٧٩٪ وعدم موافقة(١١٦٢٥٢٥) مواطن قالوا لا بنسبة ٦،٢١٪ .وهى أرقام لا تمت للحقيقة بأى صلة . **وبدأت حملة اعلامية تؤكد أن هذا الاستفتاء سجل أعلى نسبة حضور منذ عام ١٩٨١ وأعلى نسبة موافقة وإجماع على تأييد الرئيس مبارك . الغريب أن الأرقام التى نشرت تقول العكس تماما . فنسبة الذين أدلوا بأصواتهم فى استفتاء ١٩٨١ هى ٨١٪ والذين وافقوا على مبارك ٩٨٪ .وفى استفتاء ١٩٨٧ كانت النسبة الحاضرين ٨٨،٤٪ قال ٩٧٪ منهم نعم . وفى استفتاء ١٩٩٣ كانت نسبة الحضور ٨٤٪ قال ٩٦٪ منهم نعم . أى أن الاستفتاء الأخير هو أقل الاستفتاءات من حيث نسبة الحضور ، وأن الرئيس حصل فيه على أقل نسبة من الاصوات ، طبقا للبيانات الرسمية .(هى بيانات لا علاقة لها بالتصويت الحقيقى).**

وبانتهاء عملية الاستفتاء وإعلان نتائج الانتخابات ، بدأ **الفصل الثانى** فى المسرحية الهزلية (الفارس) -وهو تشكيل الحكومة الجديدة- حيث تم بضربة واحدة اجهاض أحلام أو أوهام التغيير.

كمال الجنزورى



لقد اجمع رجال الحكم ودعاته والناطقون باسمه والمقربون من الرئيس ،على أن تشكيل الحكومة هو نقطة البدء فى عملية «التغيير» وانتظر الناس بفارغ الصبر يوم ٥ أكتوبر حيث كان مقررا أن يحلف الرئيس اليمين القانونية ويبدأ فترة رئاسته الرابعة ، وقبول استقالة الحكومة وإعلان إسم رئيس الحكومة الجديدة والبدء فى تشكيلها .**وهو ما حدث بالفعل ، وكشف بصورة فاضحة الخديعة التى وقع فيها الرأى العام ، ومقدار الاحتقار الذى يكنّه حكامنا للشعب** .. سواء فى الأسلوب الذى جرى به تشكيل الحكومة الجديدة ، أو اسم رئيس الحكومة ، أو طبيعة التشكيل الجديد وأسماء الخارجين من الحكومة والداخلين إليها . ونستطيع تسجيل عدد من الملاحظات الأساسية حول هذا «التغيير» المتمثل فى التشكيل الوزارى الجديد.

** لقد غابت كافة المؤسسات الدستورية والسياسية عن عملية التشكيل الوزارى ، وانفرد باتخاذ القرار رئيس الجمهورية وعدد محدود من معاونيه .**فالحزب الحاكم- صاحب الأغلبية البرلمانية بصرف النظر عن كيفية حصوله على هذه الأغلبية- لم يكن له أى دور فى تحديد اسم رئيس الوزارة أو فى المشاورات التى تم على أساسها اختيار الوزراء** .. فلم يستشر الرئيس- وهو رئيس الحزب- لا المكتب السياسى ولا الأمانة العامة ولا هيئة مكتب الامانة ولا الأمين العام ، الذى ظل جالسا فى منزله طوال ٥ أيام لا يعرف شيئا وما إذا كان سيعود إلى منصبه كنائب لرئيس الوزراء ووزير للزراعة أم لا . ولم يستشر الرئيس الهيئة البرلمانية للحزب التى رشحته فى استفتاء الرئاسة لفترة رابعة أو حتى زعيم الأغلبية فى مجلس الشعب أو رئيس المجلس ، أو رئيس مجلس الشورى.

وتأكد بما لا يدع مجالا للشك طبيعة الدولة البوليسية القائمة فى مصر. فقد نشرت الصحف «القومية» فى اليوم السابق لحلف اليمين أن الرئيس يدرس بنفسه «معلومات التقارير الأمنية والرقابية» الخاصة بالشخصيات المرشحة لدخول الوزارة. وهو ما حدث بالفعل فقد اعتمد رئيس مجلس الوزراء المكلف على تقارير الرقابة الادارية والمخابرات العامة ومباحث أمن الدولة **(وقال أحد الظرفاء إن كثيرا من الأسماء استبعدت لأن التقارير أشارت إلى عدم وجود سابقة انحراف واحدة فى التقارير الخاصة بهم) . وقد حدثت نفس التجربة عند تشكيل د. كمال الجنزورى** وزارته فى يناير ١٩٩٦ . بل إن السرية التى صاحبت تشكيل الحكومة ،وعمليات التمويه والخداع التى اتبعت فى عملية التشكيل والتى جعلت التغيير الوزارى أشبه بعملية انقلابية من حيث الشكل دليل آخر على العقلية البوليسية للحكم القائم.

** ولا شك أن قبول استقالة د**كمال الجنزورى** وعدم تكليفه بتشكيل الحكومة الجديدة كان مفاجأة للبعض . فحتى وقت قريب كانت الصحف وأجهزة الإعلام تشيد به بصورة واضحة ،وكان هناك شبه اجماع على أنه رجل المرحلة القادمة . ونقل القريبون من الرئيس **مبارك** اعجابه وتقديره الشديد له. ولكن بعض المعلومات التى تسربت قبل الاستفتاء بأسابيع قليلة بدأت تشير إلى وجود إنقلاب كامل فى موقف الرئيس من **د. كمال الجنزورى**، وتعبيره علنا أمام بعض القريبين منه عن عدم رضاه عنه ، وتحميله المسئولية عن بعض الأزمات الاقتصادية الأخيرة.

وفى اليوم السابق لاستقالة الحكومة تأكد لدى الرأى العام السياسى أن صفحة الجنزورى قد طويت . فقد نشر **سمير رجب** رئيس تحرير جريدة الجمهورية ورئيس تحرير صحيفة مايو الناطقة باسم الحزب الحاكم ، والصحفى الأثير لدى رئيس الجمهورية مقالا تحت عنوان **«التغيير الكبير لماذا؟»** نشر فى جريدة الجمهورية ومايو فى نفس الوقت ، وشن فيه هجوما عنيفا وشخصيا على**د. كمال الجنزورى جاء فيه..**

«لابد أن نكون صرحاء مع أنفسنا ونعترف بأن الجماهير كانت قد علقت يوم ٤ يناير ١٩٩٦ .. آمالا عريضة على حكومة الدكتور **الجنزورى** التى تم تشكيلها .. لكن الصدمة .. أو الصدمات .. بدت هائلة .. ثم سرعان ما تحطمت تلك الآمال .. على صخرة **الضعف الادارى ، والغرور الزائد ،والانفصالية، والجزر المنعزلة ، والشللية ، وحب الذات** .. وتلك كلها **«عوامل نقص»** ضربت أطنابها فى جذور **الحكومة** .. فتوالت السلبيات .. وتعددت مواطن الضعف .. وأخذت المشاكل تتفاقم .. مما استلزم ضرورة «التدخل» .. والحمد لله ...أن يجيئ هذا التدخل الحاسم فى موعده المناسب تماما » . وسبحان مغير الأحوال!.

ولم تمض ساعات حتى إتضح مدى ضيق الرئيس من الدكتور كمال الجنزورى . فقد قبل الرئيس استقالته دون أى يلتقى به ، وأرسل كبير الأمناء لاستلام خطاب الاستقالة وتوالت بعد ذلك الكتابات الناقدة للدكتور الجنزورى وحكومته.خاصة من الذين تفننوا من قبل فى مديح الدكتور الجنزورى وسياسته وحكومته!.

وقدمت أسباب عديدة لتغيير موقف الرئيس من حكومة د. الجنزورى واتخاذ قرار قبول الاستقالة ،منها..

١ - تركيز كافة السلطات فى يده (المركزية الشديدة) ومنع أى وزير - عدا وزراء الوزارات السيادية التى تتبع رئيس الجمهورى عمليا -من اتخاذ أى قرار دون الرجوع إليه.

٢- منع الوزراء من الاتصال بالرئيس واحتكار د.كمال الجنزورى الحديث أمام الرئيس فى كافة الموضوعات.

٣- سيطرة وزير شئون مجلس الوزراء (طلعت حماد) المطلقة على شئون مجلس الوزراء وعدم استطاعة أى وزير الاتصال برئيس الوزراء الا من خلاله.

٤- اتخاذ د.كمال الجنزورى قرارات تخص وزراء بعينهم دون علمهم ودون الرجوع إليهم .مثل تغيير مشروع قانون الجمعيات والمؤسسات الاهلية الذى أشرفت على اعداده د. ميرفت التلاوى ومفاجئتها خلال اجتماع مجلس الوزراء بمشروع آخر أعد من خلف ظهرها واضطرارها للدفاع عنه وتحمل



د. عاطف عبيد .. الاجانب و رجال الأعمال يرحبون به

مسئوليته أمام البرلمان والرأى العام الداخلى والخارجى، ومثل القرارات الخاصة بأزمة الدولار التى اتخذها رئيس الوزراء دون تشاور مع وزير الاقتصاد وابلاغ **طلعت حماد** محافظ البنك المركزى بهذه القرارات لتنفيذها مع التشديد عليه بعدم ابلاغ وزير الاقتصاد.

٥- ما تردد عن تورط صهر للدكتور كمال الجنزورى فى قضية شائكة ثم اكتشافها أخيرا.

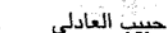
ولكن أقوى الأسباب التى ترددت بقوة فهى ثلاثة أسباب **الأول إنشغال الدكتور كمال الجنزورى«بتلميع» نفسه ونسبة الانجازات والمشروعات الكبرى (مثل توشكى وتنمية سيناء وشرق التفريعة ..) لشخصه** . ويشار هنا إلى وثيقة **«مصر والقرن الواحد والعشرون»** التى أصدرها مجلس الوزراء برئاسة د.كمال الجنزورى فى ١٥ مارس ١٩٩٧ والتى ترسم استراتيجية التنمية خلال عشرين عاما(من ١٩٩٧ إلى ٢٠١٧) عبر أربع خطط خمسية ، وحظيت باهتمام اعلامى وسياسى واسع ، ثم صدرت تعليمات مفاجأة بالتعتيم عليها ،وفسّر ذلك الموقف بأن د. الجنزورى تجاوز الحدود والخطوط الحمراء باصدار وثيقة استراتيجية منسوبة إلى شخصه وتجاهل دور رئيس الجمهورية . وقيل فى الأيام الأخيرة ان مكتب **د.كمال الجنزورى** سرب اشاعة عن الاتجاه لاختيار الجنزورى نائبا لرئيس الجمهورية.

الثانى توالى عدد من الازمات الاقتصادية خلال العام الأخير خاصة ،اهمها ازمة ارتفاع سعر الدولار بالنسبة للجنيه المصرى، وتأخر الحكومة فى علاج الموقف فى اللحظة المناسبة إلى أن انخفض سعر الجنيه بصورة كبيرة ، ثم لجوء د. الجنزورى لاتخاذ قرارات تقدم علاجا وقتيا وتضر بالاحتياطى النقد الاجنبى فى البنك المركزى . وقد اعتبر الرئيس أن هذه الازمة والتى حسمت أحد الانجازات الهامة من وجهة نظره وهو تثبيت سعر الصرف لمدة ١٠ سنوات متصلة ، وكذلك اقدام رئيس الوزراء على تجاوز سلطاته ودون تشاور مع الرئيس واصداره قرارا بالسحب من احتياطى النقد الأجنبى الذى نقص بالفعل - وقبل أزمة الدولار الأخيرة -بمقدار ٢ مليار و٤٨٤ مليون دولار خلال الفترة من يوليو ١٩٩٨ إلى يونيه ١٩٩٩ .. خطأ لا يمكن التهاون معه ، أو كما قيل القشة التى قصمت ظهر البعير ، بعد أن تجمعت مؤشرات عديدة على فشل السياسة الاقتصادية والمالية للحكومة منها .. **ظهور عجز فى ميزان المدفوعات وصل إلى ١٣٥ مليون دولار فى السنة المالية ٩٧ / ١٩٩٨ وارتفع إلى ٢١١٧ مليون دولار عام ٩٨ / ١٩٩٩ ، بعد أن كان يحقق فائضا منذ عامين أى عام ٩٦ / ١٩٩٧ بلغ ١٩١٢ مليون دولار.** وارتفاع العجز فى الميزان التجارى فى العام الأخير إلى ٢ مليار و٥٢٤ مليون دولار ،والعجز فى الميزان الجارى إلى ١٧٠٠٩ مليون دولار وتراجع الاستثمارات المباشرة من ١١٠٤ مليون دولار عام/ ١٩٩٨ إلى ٧١١مليون خلال عام ٩٨ / ١٩٩٩ .

كما حمّل د. كمال الجنزورى وحكومته مسئولية الإبطاء فى الخصخصة (!!) بحجة الآثار الاجتماعية السلبية لعملية بيع وتصفية القطاع العام وثبت - من وجهة نظر منتقد - عدم صحة هذه الحجة ومبالغته الشديدة فيها ،حيث لم تشهد البلاد أى ردود فعل من العمال أو المواطنين تعطل عملية الخصخصة ، بل وأقبل العمال على طلب المعاش المبكر مما يعكس ترحيبهم بسياسة الخصخصة.

الثالث وقوع صدامات متتالية بين د. الجنزورى وأعضاء الحزب الوطنى ،خاصة نوابه ، وبعض رجال الأعمال، و مع عديد من وزرائه ..مثل الأزمات بين بعض المحافظين ونواب مجلس الشعب وأمناء الحزب الوطنى وانتصار د.كمال الجنزورى للمحافظين ضد نواب وأمناء الحزب .. ولجوء نواب الحزب لمعارضة بعض القوانين التى أعدتها الحكومة كتعبير عن ضيقهم من الحكومة .. وشكوى بعض رجال الأعمال من تركيز كل السلطات فى يده مما يعطل مشروعاتهم، ومعارضته لبعض عمليات الخصخصة إلى حد الصدام مع وزير الاعمال ووزير الاقتصاد ،كما حدث فى بيع فندق «سونيستا» .ووصول أنباء الصراعات داخل مجلس الوزراء إلى الرأى العام عبر صحف المعارضة التى سربت اليها تفاصيل هذه الصراعات من داخل مجلس الوزراء.

** وإذا كان خروج **د.كمال الجنزورى** كان


حبيب العادلى



مفاجئا للبعض ،وكان هناك أيضا من يتعاطف معه نتيجة للترويج الاعلامى لاداء حكومته خلال السنوات الثلاث الماضية ، فلا شك أن الرأى العام،وأحزاب المعارضة كانت سترحب بخروجه إذا كان البديل يحمل مؤشرات تغيير فى السياسات فى الاتجاه الصحيح . فقد عانت مصر من السياسات المطبقة خلال السنوات الثلاث الماضية ومن احتراف الحكومة الكذب وترويج الوهم . ولكن اختيار **د. عاطف عبيد** والطقم الوزارى الذى يشاركه اثار ردود افعال عنيفة لدى الرأى العام والقوى السياسية والاحزاب ،حتى تلك التى كانت على يقين أن الحكم لا يريد تغييرا حقيقيا ولا يقدر عليه.

ومن الواضح أن اختيارد. **عاطف عبيد حكمته** مجموعة من العوامل منها ما يقال عن **«الاستقرار والاستمرار»** ، أى ضمان أن يحمل التغيير استمراراً لما هو قائم وأن يحقق الاستقرار، وبالتالى أختير أحد الوزراء القدامى (منذ عام ١٩٨٤) .كما يحمل التغيير اشارة واضحة لانحياز الرئيس للمنهج الذى تبناه **عاطف عبيد** داخل الحكومة ، سواء خلال فترة **عاطف صدقى أو كمال الجنزورى** ،وكان سببا للخلاف بينهما ،وهو المنهج الذى وصفه أحد الكتاب بأنه يتجه إلى **«استكمال المسيرة وتعميقها والاسراع بها خاصة فيما يتعلق بالاصلاح الاقتصادى والاندماج فى السوق العالمية»** .والاهم من ذلك أن هذا التعديل قصد به توجيه رسالة للمؤسسات المالية الدولية ورجال الاعمال، على أمل دفعهم لتوجيه استثماراتهم لمصر، بعد أن باءت كل الجهود السابقة بالفشل ، بما يعنى- إذا استمر الحال على ما هو عليه -فشل السياسة الاقتصادية ودخول الاقتصاد المصرى فى أزمة كارثية .فالحكم يراهن على حل وحيد وهو الاستثمارات الأجنبية أساسا.

وبصرف النظر عن مدى تجاوب رجال الأعمال والمستثمرين الأجانب مع هذا الرهان ،فقد حظى اختيار **د. عبيد** وطاقمه الاقتصادى بترحيب واضح .فقد وصف بعض رجال الأعمال فى لندن اختيار د. عبيد بأنه**«رائع للغاية» .وقال أحد المحللين فى شركة« إتش . اس. بى سى.»** للأوراق المالية . إن عبيد يتمتع بمؤهلات اكاديمية وعلمية رفيعة المستوى ، بالاضافة لخبرته العملية الطويلة وإشرافه على برنامج الخصخصة المصرى طوال الفترة الماضية ، فضلا عن انه اعتاد التباحث مع المستثمرين الأجانب ، وساعده ذلك فى التعرف على احتياجاتهم وتوقعاتهم . وقال محلل آخر فى شركة «إن .

بى . إن . إمرو» للأوراق المالية فى لندن .. **إن د. عاطف عبيد أظهر التزاما كبيرا ازاء برنامج الخصخصة ، ومرونة فى تحديد اسعار واقعية للوحدات التى تم خصخصتها .** ويتمتع بخط براجماتى فى الاصلاحات الاقتصادية. «نفس المعنى أكده تقرير صادر عن مؤسسة **«هيرمس»** المالية العالمية ، جاء فيه أن **د. عبيد اقتصادى** من الطراز الأول، وقاد عملية الخصخصة منذ بدايتها عام ١٩٩١ ، وأن تكليفه يعنى أن مصر ستسير قدما فى عملية الاصلاح الاقتصادى.

نفس موقف الترحيب والحماس للدكتور عاطف عبيد وحكومته اتخذه رجال الأعمال المصريين ،من د. أحمد شوقى عضو مجلس ادارة الغرفة التجارية الأمريكية ، ومحمد ماهر رئيس مجلس ادارة والعضو المنتدب لمجموعة برايم للأوراق المالية الذى أكد أن«الدكتور عاطف عبيد مسئول الخصخصة الأول الذى اجتاز بنجاح خصخصة شركات قطاع الاعمال العام ،قادر فى المرحلة المقبلة على خصخصة مشروعات ذات استثمارات كبيرة فى مجال البنية الأساسية مثل الكهرباء والاتصالات والنقل الداخلى والطرق ، والتى تحتاج لدخول المستثمر العالمى» ..إلى **هشام توفيق** العضو المنتدب لمجموعة هيرمس المالية الذى أشار إلى أهمية التغيير المرتقب فى ظل الحكومة المصرية الجديدة ، وتوقع اتخاذ الحكومة خطوات تنفيذية جادة فى العديد من القطاعات مثل **الاعلان عن موعد خصخصة أحد بنوك القطاع العام الأربعة»، وسعيد الطويل** رئيس جمعية رجال الاعمال المصريين **،وطاهر الشريف** سكرتيرا الجمعية ، الذى قطع بأن حكومة **عاطف عبيد** ستهتم «بورقة العمل التى أعدتها منظمات الاعمال بشأن التصدير والتى تتضمن منح رجال الأعمال المصريين المزيد من الاعفاء والحوافز الضريبية ، بل ودعم مباشر لأنشطتهم»

** وقد جاء تشكيل الحكومة متوافقا مع هذا الاتجاه.

فتم تغيير وزراء المجموعة الاقتصادية باستثناء **د. يوسف بطرس غالى** الذى كان منبوذا خلال حكومة **د.كمال الجنزورى** وقيل إنه كان مفروضا على **د. الجنزورى** الذى لجأ إلى تجاوزه طوال السنوات الثلاثة الماضية مع **د. عاطف عبيد**.ويعد الآن أحد أقوى وزراء الحكومة وكان له دور واضح- مع رئيس الحكومة -فى اختيار وزراء المجموعة الاقتصادية ،وهم **د.محمد مدحت حسنين (وزير المالية) ود. مختار خطاب (وزير قطاع الاعمال) وأحمد الدرش (وزيراً للتخطيط)** ، وكذلك وزراء الكهرباء والطاقة (**د. على فهمى الصعيدى والبترول و(سامح فهمى) والتموين (د. حسن على خضر) والنقل(د. إبراهيم الدميرى) والصناعة والتنمية**



عاطف عبيد .. يتلقى تعليمات صاحب القرار

التكنولوجية (د. مصطفى عثمان رفاعى) والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات (د. أحمد نظيف).

وهؤلاء الوزراء هم فى الواقع موظفون كبار تمت ترقيتهم إلى درجة وزير . وهم أيضا شلة **د. عاطف عبيد ويوسف بطرس غالى** . وجميعهم تقريبا عملوا مستشارين وخبراء فى المؤسسات الدولية أو شركات القطاع الخاص ، وأغلبهم من خريجى الجامعات الأمريكية.

وقد خرج من الوزارة عدد من الوزراء الذين عرف عنهم نظافة اليد- وهو أمر نادر فى المسئولين - ولم تشوبهم شائبة ، وبعضهم كان يسعى فى نطاق السياسة العامة للدولة إلى حماية من نوع ما للطبقات الفقيرة والوسطى ،من أمثال **د. أحمد جويلى ومحمود الشريف وظافر البشرى ،وميرفت التلاوى التى قيل إن خروجها من الوزارة كان بسبب اداراتها لمشروع قانون الجمعيات والمؤسسات الاهلية وقبولها مشاركة ممثلى الجمعيات ومراكز حقوق الإنسان فى صياغة مشروع رفضته الدولة مما سبب حرجا شديدا للحكم..**

بالمقابل بقى فى الحكم عدد كبير من الوزارة السابقة (١٩ وزيرا) بعضهم سيئ السمعة وعنوان على الفساد ، وآخرين مكروهين لدى الرأى العام ، وعدد منهم كان خروجهم هو الإشارة التى يتوقعها الرأى العام عن اتجاه الحكم للتغيير ،وفى مقدمتهم **«كمال الشاذلى وصفوت الشريف ويوسف والى وفاروق حسنى وحسين كامل بهاء الدين».**

وقد لفت النظر فى الوزراء الجدد(١٣ وزيرا) أنهم جميعا -باستثناء وزير واحد هو **د. على الدين هلال**- ليسوا سياسيين وأسماؤهم لا تعنى شيئا للرأى العام فهم مجهولون تماما بالنسبة لهم باستثناء ثلاثة وزراء فقط **(د. أمينة الجندى -لواء مصطفى عبد القادر- د. على الدين هلال).**

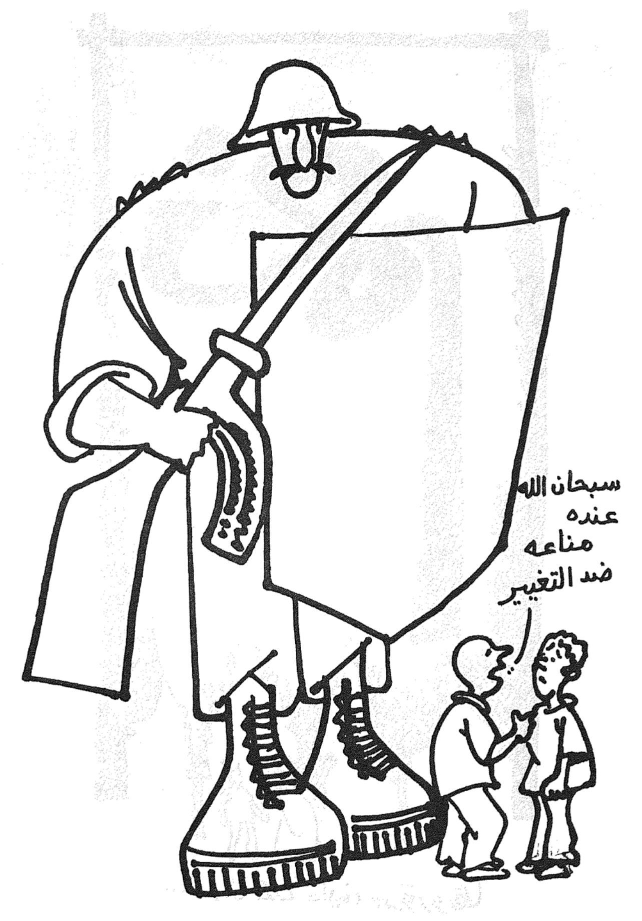
ولم يكن رد الفعل الجماهيرى والسياسى الرافض للوزارة الجديدة ، بدءا برأسها ومرورا بمن بقى ومن دخل ، أمرا غريبا فى ظل هذه الحقائق .**فالناس تتوقع الأسوأ فى ظل الحكومة الجديدة. البعض يرى أن التغيير الذى روج له انتهى إلى أكذوبة كبيرة ، وآخرون يرون أنه قد تحقق ولكن فى الاتجاه الخاطئ.**

ولكن الدرس الأساسى الذى يجب أن تستخلصه كل القوى السياسية والاحزاب .**أن هذا التحالف الطبقى الحاكم ، لا يرغب - ولا يقدر -على تغيير جوهر سياساته الاقتصادية والاجتماعية** .فلا يتصور أن ينقلب الحكم على نفسه وعلى مصالحه . وقد أضاف التغيير الوزارى أزمة جديد للحكم تضاف إلى أزماته الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والأمنية . واستمرار البعض فى الرهان على الرئيس أو هذا الشخص أو ذاك أو هذه المؤسسة أو تلك ، انما هو رهان فاسد لا أفق له.

فالتغيير الذى يطمح اليه الشعب المصرى والمتعلق أساسا بلقمة العيش والصحة والسكن والتعليم ،والتغيير الذى تعكسه برامج الاحزاب والقوى السياسية ، سواء الليبرالية الحقة ، أو اليسارية ، **لا يمكن تحقيقه الا بنضال حقيقى شجاع يكسر الحلقة المفرغة التى تدور فيها منذ سنوات ، ويفرض بقوة الجماهير والرأى العام اصلاحا سياسيا ودستوريا ديمقراطيا ، بفتح الباب لتداول السلطة عبر انتخابات حرة نزيهة**،وبالتالى وصول قوى أخرى للحكم تتبنى برامج وسياسات أخرى اقتصادية واجتماعية ، ويحكم الشعب لها أو عليها ويغيرها كلما وجد فى ذلك مصلحة له . فالديمقراطية هى المدخل الوحيد للتغيير.



- الحمد لله كنت خايف بزوّروها


سبحان الله
عنده
مناعه
ضد التغيير

بيان يتهم رموزاً وطنية بالعمالة للصهيونية والموساد!!

الحزب الشيوعي يدين البيان ويفصل مصدريه

في بداية شهر يوليو الماضي، وفي يوم ٥ يوليو ١٩٩٩ تحديدا، وأثناء انشغال الساحة الوطنية المصرية بمقاومة مؤتمر التطبيع الذي نظمته " **جماعة كوبنهاجن**" أو" **جمعية القاهرة للسلام**" في فندق ماريوت .. اختار ثلاثة من المعروفين بانتمائهم للحزب الشيوعي المصري مفاجأة المشاركين في **مؤتمر مقاومة التطبيع في فندق" شبرد"** بتوزيع بيان غريب على المؤتمرين يحمل عنوان " **حزبنا يطهر نفسه من الخونة** " منسوبا للجنة المركزية للحزب الشيوعي المصري.

وتكرر المشهد مساء نفس اليوم أثناء انعقاد مؤتمر **الحزب العربي الديمقراطي الناصري** ضد التطبيع أيضا.

ولم تكن المفاجأة تكمن في هذا المشهد غير المعتاد، أي **قيام ثلاثة من أعضاء حزب سرى بتوزيع بيان سرى يفترض صدوره عن هذا الحزب علنا وأمام - بل في حماية - ضباط مباحث أمن الدولة وضباط المخابرات العامة** الذين تواجدوا بكثافة ملفتة للنظر في مؤتمر " شبرد" وعدم تعرض مباحث أمن الدولة لهم أثناء توزيع البيان أو بعد ذلك .. بقدر ماكانت المفاجأة فيما حواه البيان من اتهامات للحركة الشيوعية المصرية - منذ تأسيسها - ولمن زعم البيان أنهم قيادات الحزب الشيوعي المصري .. اتهامات من نوع **العمالة للصهيونية والمخابرات الاسرائيلية (الموساد) والخيانة الوطنية واختلاس أموال الحزب** .. وتحديد البيان أسماء بعض هؤلاء القادة صراحة " **محمد الجندي - بهيج نصار - رفعت السعيد** "، **والاشارة إلى آخرين** بالحروف الأولى من أسمائهم " **ص.ع، ح.ع، ف.ن** " مضافا اليها تفاصيل توضح أسماءهم الحقيقية.

ولم يكتف أصحاب هذا البيان بتوزيعه في المؤتمرين، بل سارعوا بارساله إلى الأحزاب السياسية والصحف المصرية والعربية عن طريق الفاكس أو تسليمه باليد. وواكب توزيع البيان نشر أربع مقالات في صحيفة العربي تحت عنوان " **الانحراف الصهيوني في حركة الشيوعيين المصريين**" كتبها أحمد شرف، كرر فيها نفس الاتهامات لكل من **د. رفعت السعيد ومحمد الجندي وبهيج نصار وفريدة النقاش وحسين عبد الرازق ومحمد سيد أحمد وصلاح عدلي عبد الحفيظ** (حرص على نشر اسم الأخير ثلاثياً كما يرد في تقارير مباحث أمن الدولة!)

وفي أغسطس أدلى " **إبراهيم بدراوي**" بحديث إلى مجلة " **الأهرام العربي**" نشر تحت عناوين تقول: " إبراهيم بدراوي المتحدث باسم الحزب الشيوعي المصري يكشف: **تفاصيل الاختراق الصهيوني للشيوعيين في مصر** "" **د. رفعت السعيد على اتصال باسرائيل قبل أن يفكر السادات في زيارة القدس**" " **حسين عبد الرازق وفريدة النقاش صديقا الصهاينة الجدد**" " **خالد محيي الدين أنشأ المركز الذي تحول إلى وكر للاتصال بالصهاينة** " " **بهيج نصار فتح خطا ساخنا مع تل أبيب من مكتب محمود أمين العالم**". وفي هذا الحديث أقر بدراوي أنه أحد المسئولين عن هذا البيان المنسوب إلى اللجنة المركزية للحزب الشيوعي. ونشر الأهرام العربي ملخصا لهذا البيان (الذي صدر في ٦ صفحات) على صفحة كاملة في نهاية الحديث.

واحتفى بالبيان - بالاضافة للأهرام العربي - جريدة **الأسبوع** وأحد كتاب الأعمدة في صحيفة " **العربي**"، وصحيفة **الشرق** ـ القطرية) **والقدس** (لندن) **ونشرة الحزب الشيوعي السوري (جناح خالد بكداش) والتي تحمل اسم" نضال الشعب**".

ولكن رد الفعل في الأوساط السياسية - على تنوع اتجاهاتها - كان مختلفا تماما. فقد استبشع الجميع هذه الاتهامات المرسلة في حق عدد من رموز الحركة الوطنية المصرية واليسار المصري، ولفت النظر التركيز في البيان على عدد من أبرز قيادات **حزب التجمع الوطني التقدمي الوحدوي** منذ تأسيسه وحتى الآن ومن أنشط العناصر في الحركة الوطنية المصرية. ضد التطبيع والصهيونية، ويتمتعون باحترام بالغ في مصر وخارج مصر. وبعضهم من ألمع الكتاب المصريين ومواقفهم معروضة على الرأي العام يوميا من خلال كتاباتهم.

وتساءل كثيرون عن حقيقة صدور هذا البيان من اللجنة المركزية للحزب الشيوعي المصري؟

والأهداف الحقيقية لمن أصدروه ووزعوه؟

ومغزى وتأثير ورود أسماء عدد من قيادات حزب التجمع في هذا البيان؟

وجاءت أول إجابة في يوم الثلاثاء ٦ يوليو عندما أصدر **المكتب السياسي للحزب الشيوعي المصري** بيانا قصيرا جاء فيه.

" فوجئ المكتب السياسي للحزب الشيوعي المصري بتوزيع بيان مجهول الهوية منسوب زوراً إلى اللجنة المركزية للحزب الشيوعي المصري بعنوان " حزبنا يطهر نفسه

من الخونة" تم توزيعه يوم ٥ يوليو ٩٩ فى مؤتمر مقاومة التطبيع فى فندق شبرد ، كما أرسل بالفاكسات إلى مقرات الأحزاب والصحف .. ويؤكد المكتب السياسى على عدة أمور:

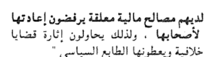
١- **أن هذا البيان يأتى فى إطار مؤامرة واسعة لتشويه تاريخ الحركة الشيوعية المصرية ومواقف الحزب الثابتة فى جميع وثائقه ضد الصهيونية وإسرائيل ودفاعاً عن مصالح الطبقة العاملة والكادحة.**

٢- **أن اللجنة المركزية للحزب الشيوعى المصرى لم تنعقد بتاتاً منذ يناير ١٩٩٩ ولم يصدر عنها أى بيان** ، ويؤكد المكتب السياسى أن هذا البيان هو **عمل بوليسى موضوعياً** تقف خلفه عناصر مشبوهة تهدف إلى تدمير الحزب وتشويه مواقفه والتشهير برموزه ، فلم يحدث فى تاريخ حزبنا أبداً أن حدث مثل هذا الفعل المخزى والمشين . ولاشك أن اللذين قاما بهذه الجريمة ووزعا هذا البيان قد حكما على أنفسهما بالخزى والعار . وسوف تناقش اللجنة المركزية للحزب فى دورتها القادمة هذا السلوك التآمرى وتتخذ فى مواجهته الاجراءات التنظيمية والسياسية الضرورية وسوف تضع الحقائق كاملة أمام الرأى العام مع الحفاظ على أمان الحزب وجميع أعضائه.

٣- يناشد المكتب السياسى الأحزاب والقوى السياسية المصرية والعربية أن **تتخذ الموقف الصحيح فى مواجهة مثل هذه المؤامرات البوليسية** وتساهم معنا فى عزل هذه القلة القليلة التى وضعت نفسها بنفسها فى موضع الشبهات.

ويؤكد الحزب أنه سيواصل سياساته المبدئية من أجل الاشتراكية والتحرر الوطنى وهزيمة الامبريالية والصهيونية بالمواقف العملية الصحيحة البعيدة عن الغوغائية والتطرف والانحراف بالنضال بعيدا عن العدو الحقيقى إلى دروب لن تؤدى لا إلى تفتيت وضرب القوى الوطنية".

وعلق **محمود أمين العالم** المفكر والكاتب الماركسى المعروف على البيان المشبوه المعنون " حزبنا يطهر نفسه من الخونة" قائلا فى **روز اليوسف** (١٧ أغسطس ١٩٩٩) .." البيان من الألف إلى الياء مكذوب . فاللجنة المركزية لم تنعقد حتى يصدر عنها أى بيانات أو تفصل أى عضو . **وهذا البيان كتبه ثلاثة أشخاص لديهم مشاكل حزبية يغلب عليها الطابع المالى** .. ثم إن الحركة الشيوعية عرفت انقسامات عديدة كانت تدور كلها على مستويات سياسية أو فكرية ، أو تتعلق بالرؤية الطبقية ، لكن لم يحدث أن بادر أحد بنشر الخلافات بهذه الطريقة الفجة التى **جعلت البيان كما لو كان بلاغاً لأجهزة الأمن ضد مجموعة من الشرفاء** ، كما يكشف عن عدم مسئولية من أصدروا البيان .. **إن ذكر الأسماء بشكل واضح يعطى البيان صفة البوليسية** . وأنا لاأتهم من أصدروه بأنهم عملاء للأمن ، لكن تصرفهم يشى بذلك .. أنا لاأريد تشويه أحد ، لكننى **أؤكد أن هؤلاء لديهم مصالح مالية معلقة يرفضون إعادتها لأصحابها** ، ولذلك يحاولون إثارة قضايا خلافية ويعطونها الطابع السياسى "



محمود أمين العالم : أرفض التورط فى الرد على مثل هذه التخرصات الفكرية والأخلاقية " حتى لاأمنحها جدوى أو مشروعية"



حسين عبد الرازق

وردا على الحديث - المكمل للبيان - الذى نشر فى الأهرام العربى قال **محمود أمين العالم** لمحرر الأهرام العربى فى ٢٣ أغسطس ١٩٩٩.." إننى عاتب على بعض الصحف التى سارعت بافساح صفحاتها وتعاملت من خلال " المانشيتات" مع هذا الكذب وكأنه حقيقة منتهية دون اختبار أو مساءلة أو توقف أمام المغالطات التى ساقها بدراوى . كما أننى **أرفض التورط فى الرد على مثل هذه " التخرصات " الفكرية والأخلاقية حتى لاأمنحها جدوى أو مشروعية** ،وحتى لاأجدنى مضطراً للاستشهاد بتاريخ معاناتى لدرء الاتهامات الباطلة . مع ذلك فهناك نقطة أريد أن أوضحها للضمير العام ، وهى **أن استشراء سلاح التخوين والاتهام بالعمالة ينذر بالخطر الشديد** ويهدر قيمة الحوار والاختلاف فى قضية خلافية تتعدد فيها الاجتهادات وهى قضية علاقتنا باسرائيل ، التى لاتزال عدوا ولاأحد ينكر ذلك . **ويؤسفنى الزج بأسماء خالد محيى الدين ورفعت السعيد وحسين عبد الرازق وبهيج نصار وفريدة النقاش - الذين مهما اختلفت**

صفوفه بمقولة عضويتهم فى حزبنا!

وقررت اللجنة المركزية باجماع أعضائها واستنادا إلى المادة ٢٤، والمادة ٢٥ من لائحة النظام الداخلى للحزب **فصل كل من " قاسم " و" أشرف"و" جاد" من عضوية اللجنة المركزية ومن عضوية الحزب الشيوعى المصرى** " .. كما قررت اللجنة توجيه رسالة اعتذار لرئيس حزب التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى وقياداته التى زج المتآمرون بأسمائهم فى بيانهم المشبوه عما سببه هؤلاء الثلاثة من أذى لهم وللحزب الشقيق ، والتأكيد على أن الحزب الشيوعى المصرى يعتز بالدور الكبير لحزب التجمع ويكن له كل تقدير واحترام لآلياته ويرفض أى مساس أو تدخل أو عبث بشئونه الداخلية.

قبل ذلك كان **صلاح عيسى** قد كتب مقالا فى صحيفة العربى - ردا على مقال كاتب العمود الذى احتفى بهذا البيان المشبوه - تحت عنوان " **بلاغ إلى أسيادنا الذين فى المباحث .. وإلى أسيادنا الذين فى المعارضة**" قال فيه " تلك أول مرة فى تاريخ الحركة الشيوعية المصرية - التى كانت وماتزال حركة سرية محظورة يعاقب القانون من ينضم إليها أو يقودها بالسجن مع الأشغال الشاقة لمدد تتراوح بين ثلاث وعشر سنوات وقد تصل إلى الأشغال الشاقة المؤبدة - يوزع فيها منشور سرى يتعلق بأمور تنظيمية يفترض أنها بالغة السرية ، بهذا الشكل العلنى ، الذى تجاوز المؤتمرات إلى المقاهى والصحف والبارات ، ويستخدم أسماء صريحة لشخصيات عامة ، أو الحروف الأولى من هذه الأسماء ، ويتضمن وقائع وإشارات وأسماء كتب لاتحتاج إلى أى قدر من الذكاء لفك شفرتها على أحد ، خاصة أسيادنا الذين فى المباحث !

وبهذا المعنى فان المنشور - بما ورد فيه - وبالطريقة التى كتب بها وبالعلنية التى تم بها توزيعه ، **يدل على مدى التدهور الذى وصلت اليه تقاليد الصراع السياسى** .. ولست أريد أن أستخدم تعبيرا أقسى من ذلك ، مع أن الموضوع يستحق ، لأننى لاأريد أن أقحم نفسى فى صراع لست طرفا فيه ، وإن كنت أرى من واجبى أن أدافع عن تقاليد كنت ومازلت أرى أن عدم التمسك بها هو الذى قادنا جميعا إلى مانحن فيه!

وإذا كان هناك من يستحق الشكر فى هذه الكوميديا السوداء ، فهو أسيادنا الذين فى المباحث لأنهم - حتى هذه اللحظة - لم يسوقوا الذين أصدروا المنشور والذين وردت أسماؤهم فيه إلى السجن . ولعل لهم فى ذلك حكمة !

أما نقطة النظام الثانية ، فهى تتعلق بما نقلته " العربى" من المنشور ، إذ هو فى تقديرى يخرج عن إطار تقاليد النشر المستقرة



د. رفعت السعيد

اتهامات بالجملة

معهم - **أراهم كنوزا وطنية يحق لمصر أن تفخر بهم".**

وفى نهاية أغسطس أصدرت اللجنة المركزية البيان الختامى عن أعمالها وجاء فى ختامه " وناقشت اللجنة المركزية تقرير السكرتارية المركزية حول البيان المشبوع الذى أصدره ثلاثة من أعضائها - تم فصلهم - تحت عنوان " حزبنا يطهر نفسه من الخونة" وادعوا فيه كذبا صدوره عن لجنتنا المركزية . وانتهت اللجنة إلى أن ماقام به هؤلاء الثلاثة لايعدو كونه **جريمة لاأخلاقية ومؤامرة ضد الحزب والحركة الشيوعية ، بل وضد القوى اليسارية والوطنية عامة** . وأن الثلاثة الذين أقدموا على هذه المؤامرة **قد تخلوا بالفعل عن أية التزامات أخلاقية أو سياسية أو تنظيمية . وهو أمر ليس بغريب بعد أن قاموا باختلاس أموال الحزب** ، وحاولوا لإكساب جريمتهم مشروعية زائفة عمل انشقاق فى اللجنة المركزية فى نهاية العام الماضى تم إحباطه وكان مصيره الفشل ، فلجأوا إلى تنفيذ هذه المؤامرة وإصدار هذا البيان بوليسى الطابع ونسبته زورا إلى اللجنة المركزية ، وافتعال صراع سياسى وهمى حول الموقف من الصهيونية والتطبيع مع العدو الإسرائيلى لاأساس له على الاطلاق لتغطية جريمة الاختلاس و تخليهم عن أى مبادئ شيوعية وأخلاقية .

وفى محاولة للفت انتباه القوى السياسية والاعلام واصطناع قيمة لهم ، **قاموا بزج أسماء عدد من الكتاب والصحفيين والساسة اللامعين وقيادات بارزة فى حزب شقيق هو حزب التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى كطرف فى هذا الصراع المصطنع ، وبهدف الاساءة إلى هذا الحزب الكبير والعبث فى**

ويبدو أن هؤلاء - ومن يقف وراءهم - ضاقوا بعدم وجود انقسامات أو صراعات داخلية غير صحية فى حزب التجمع، **والذى يمثل حالة فريدة فى الأحزاب المصرية الشرعية والمحجوبة عن الشرعية فى التماسك ومعالجة الخلافات داخل صفوفه بمنهج ديمقراطى يقوم على قبول كل أصحاب الاجتهادات لبعضهم البعض.**

ومما يذكر أن هذه ليست المرة الأولى التى يتم فيها محاولة تفجير داخلى فى التجمع بمقولة وجود أعضاء قياديين فيه أعضاء فى الحزب الشيوعى المصرى. ففى أعقاب **انتفاضة ١٨ و١٩ يناير ١٩٧٧** وإلقاء القبض على عدد كبير من قيادات حزب التجمع **قدمت مباحث أمن الدولة مذكرة إلى النيابة العامة ضمت أسماء ٤٦ ممن أسمتهم قيادات فى الحزب الشيوعى المصرى يحتلون مواقع قيادية فى حزب التجمع**. ورغم أن الحزب لم يكن قد مضى على تأسيسه إلا عشرة أشهر، **فقد أدرك الجميع المؤامرة ولم يلتفتوا إلى هذا الادعاء من مباحث أمن الدولة.**

وفى عام ١٩٨٧ وعقب انتخابات مجلس الشعب وردود الأفعال التى أثارتها نتائج الانتخاب وإقصاء حزب التجمع عن مجلس الشعب (تكرار ماجرى عام ١٩٧٩ و١٩٨٤) **جرى نقاش داخلى حاد حول عدد من القضايا أثير خلالها ماسمى بالعضوية المزدوجة.** ونجح الحزب بعد حوار استمر مايقرب من عام فى تجاوز هذه الأزمة، خاصة أن **تجربة عشر سنوات من العمل المشترك داخل حزب التجمع أرست تقاليد فى الحوار واتخاذ القرار والثقة بين جميع قياداته.**

ويعتقد المراقبون أن هذه المحاولة الجديدة والتى استهدفت ثلاثة من أبرز قيادات حزب التجمع سيكون مصيرها الفشل تماما.

ورغم أن القنبلة التى فجرها البيان فى يوليو الماضى، تبدو الآن وكأنها قنبلة دخان سرعان ماانقشع، فلاشك أن **هذه السابقة فى الحياة السياسية المصرية والتى كشفت عن مدى التدهور الخلقى والسياسى غير المسبوق الذى أصاب بعض العاملين فى الحقل السياسى فى ظل الإحساس بالهزيمة** والاحباط نتيجة للتغيرات الدرامية فى الساحة الدولية ومايقال عن فشل وانتهاء الأيديولوجيات، والانهيار الحادث فى الساحة القومية والأزمة المستمرة فى الساحة الداخلية وشيوع الفساد والحل الفردى.. قد أصابت كثيرين بجرح نافذ، **وطرحت تساؤلا حول صمت بعض القوى والشخصيات اليسارية أو محاولتها الاستفادة من هذه المؤامرة بطريقة انتهازية فجة، دون وعى لأثر ذلك على مجمل النضال الوطنى واليسار فى القلب منه.**



فريدة النقاش.. أصدقاء الصهيونية الجدد!!

والمحترمة.. **فاذا كان من حق من يشاء أن يصدر منشورا سريا، أو يكتب بلاغا كيديا غفلا من التوقيع، يشتم فيه من يشاء وينسب إليه مايشاء من وقائع تسيئ إلى سمعته أو تشوه تاريخه، من دون أن يلتزم بتقليد أو يكون مسئولا - أدبيا وقانونيا - عما كتبه، وهرب من تحمل المسئولية..** فليس من حق الصحف والمطبوعات والكتاب الذين يوقعون بأسمائهم، أن ينقلوا من هذه المنشورات وقائع أو أسماء ويعيدوا نشرها، ليس فقط لأن ذلك يجعلهم طرفا فى صراع يفترض ألا يقحموا أنفسهم فيه، بل لأنهم - بذلك - يروجون لوقائع لم يتثبتوا بأنفسهم من صحتها، فيظلمون آخرين، ويشاركون على غير قصد منهم فى الاضرار بأمنهم..".

ويرى بعض المراقبين المتابعين للحياة السياسية فى مصر والمطلعين على الأوضاع الداخلية فى الأحزاب، **أن التركيز فى البيان (المؤامرة) على أسماء قيادات تجمعية بارزة كان له هدفان واضحان.**

الأول: لفت انتباه الصحافة والرأى العام للبيان. فبدون ذكر أسماء معروفة فى الساحة المصرية والعربية لم يكن ليلقى هذا البيان أى اهتمام، وربما لم يكن يشار إليه على الإطلاق.

الثانى: محاولة إثارة أزمة داخل حزب التجمع بادعاء وجود عدد من قادته أعضاء فى حزب آخر (الحزب الشيوعى).

★ وثيقة ★

بيان سياسى للجنة المركزية للحزب الشيوعى المصرى

الحزب يحدد موقفه من القضايا الداخلية والعربية والإقليمية والدولية .. وإعطاء مشاكل البطالة والفقر أولوية فى نضاله

عقدت اللجنة المركزية للحزب الشيوعى المصرى دورة اجتماعاتها العادية خلال شهر أغسطس ١٩٩٩ ، والتى خصصتها لمناقشة التطورات السياسية عبر الأشهر السبعة المنقضية من هذا العام ، والمهام المطروحة على الحزب، وعلى الأحزاب والقوى السياسية اليسارية والديمقراطية ، وأوضاع الحزب فى ضوء التقرير المقدم من اللجنة الخاصة التى شكلتها اللجنة المركزية فى دورتها السابقة وماورد به من توصيات ، وتقرير السكرتارية المركزية حول المؤامرة الأخيرة ضد الحزب والحركة الشيوعية والقوى اليسارية والوطنية عامة .

أولا: الأوضاع الداخلية:

توقفت اللجنة المركزية طويلاً أمام استمرار التدهور فى الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ، كنتيجة طبيعية **لإصرار الحكم على اتباع سياساته المعادية لمصالح الوطن ومصالح الطبقات الشعبية والفئات الوسطى من البرجوازية المصرية** ، واخضاع الاقتصاد المصرى لمصالح رأس المال الدولى والشركات متعددة الجنسية وتعليمات وأوامر المؤسسات المالية الدولية الخاضعة للولايات المتحدة الأمريكية والدول الصناعية السبع الكبرى.

وليس مصادفة أن تشهد البلاد - بالإضافة إلى ما تعانيه من أزمات طوال الثمانينات والتسعينيات أبرزها الكساد وتراجع التنمية وازدياد الفقر وانخفاض مستوى معيشة غالبية الشعب المصرى وتفشى البطالة وانهاء دور الدولة فى التنمية الاقتصادية وبيع وتصفية القطاع العام وإطلاق حرية رأس المال المحلى والأجنبى فى الاستغلال - أن تشهد أزمات جديدة خلال الأشهر الأخيرة ، مثل **أزمة السيولة فى الجهاز المصرفى وانخفاض سعر الجنيه المصرى فى مواجهة الدولار ، واستفحال أزمة العجز فى الميزان التجارى نتيجة التراجع المستمر فى التصدير ، وفشل الرهان على الاستثمارات الأجنبية** فى تنفيذ مايسمى بالمشروعات القومية وفى تحقيق التنمية الاقتصادية .

وفى ظل هذه الأوضاع الاقتصادية واصل **الحكم تراجعه عن الهامش الديمقراطى المحدود** الذى كان قائما فى الثمانينيات وبداية التسعينيات والذى تمثل - فى الأشهر القليلة الماضية - فى صدور **قانون الجمعيات والمؤسسات الأهلية** الذى استهدف فى التحليل الأخير فرض مزيد من التحكم والسيطرة الإدارية على النشاط الأهلى والمجتمع المدنى وتصفية منظمات ومراكز حقوق الانسان .. **وفى الحكم بالحبس عامين وغرامة عشرين ألف جنيه على رئيس تحرير جريدة الشعب واثنين من محرريها بتهمة قذف وسب نائب رئيس مجلس الوزراء ..** وفى إصرار الحكم على التجديد لرئيس الجمهورية **محمد حسنى مبارك** فترة رابعة باستخدام آلية الاستفتاء والمبايعة وهى آلية غير ديمقراطية ، وممارسة الضغوط على الأحزاب وأعضاء مجلس الشعب لتحقيق إجماع حول الرئيس و رفض مطالب الأحزاب والقوى السياسية باجراء تعديل دستورى وقانونى بحيث يتم اختيار رئيس الجمهورية بالانتخاب من بين أكثر من مرشح وفى ظل انتخابات ديمقراطية حرة ونزيهة .. وتراجع الأحزاب عن إجماعها عام ١٩٩٣ على رفض ترشيح رئيس الجمهورية الحالى لفترة ثالثة ودعوتها المواطنين للتصويت بلا ، فأعلن الوفد تأييده لانتخابات حسنى مبارك لفترة رابعة وامتنع حزب التجمع عن التصويت ، واعتصم حزب العمل بفضيلة الصمت حتى اليوم ، وموقف الحزب العربى الناصرى كان التصويت بلا . **فى حين كان حزبنا هو أول الأحزاب الذى أعلن موقفاً واضحا منذ يناير ١٩٩٩ بدعوة المواطنين بالتصويت بلا نتيجة السياسات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لنظام الحكم طوال ١٨ عاماً.**

وفى ظل التراجع عن الهامش الديمقراطى ، واستمرار السياسات الاقتصادية القائمة على إطلاق حرية الرأسمالية فى الاستغلال **وتحول الفساد ليصبح جزءاً أصيلا من البنية الاقتصادية والاجتماعية ، وآلية أساسية لتحقيق الثراء وإعادة توزيع الدخل لصالح الرأسمالية الطفيلية والكبيرة ، وتورط فيه** صغار العاملين فى جهاز الدولة وكبار

المسئولين فى الأجهزة والسلطات المختلفة وذويهم على السواء . واضطرار الدولة للإعلان عن عدد من قضايا الفساد وتقديمها للسلطات القضائية - التى تعانى بدورها من الفساد - لايعكس تصديا ومواجهة حقيقية للفساد . فالعدد القليل من قضايا الفساد التى وجدت طريقها إلى المحاكم لايمثل إلا نسبة ضئيلة للغاية منها ولايمس **أباطرة الفساد وكبار المسئولين فى الدولة وأبنائهم ولايعدو كونه محاولة لخداع الرأى العام والتغطية على جرائم الفساد الكبرى** . وبعض هذه القضايا قصد بها تصفية حسابات بين أجنحة السلطة المختلفة وتوجيه بعض أصحاب النفوذ ضربة موجعة لمنافسيهم داخل الحكم.

ولاشك أن استمرار هذه الأوضاع والسلبيات التى بدأت فى ظل الرئيس السابق **أنور السادات** وتواصلت وتعمقت فى ظلك حكم الرئيس الحالى **محمد حسنى مبارك** ، يعود فى جانب منه **إلى ضعف وتراجع الحركة السياسية والجماهيرية فى السنوات الأخيرة التى تواجه جميعاً أزمة واضحة** . فقد نجح الحكم عن طريق القوانين والأوضاع المعادية للديمقراطية والضربات المتتالية التى وجهها للحياة السياسية وأحزاب المعارضة والقوى السياسية المحجوبة عن الشرعية وللحركة النقابية العمالية والمهنية والاتحادات الطلابية والجمعيات الأهلية ، **فى فرض حصار على الحركة الجماهيرية والسياسية وشل مبادراتها وإدخالها فى سلسلة من الأزمات الداخلية** ، ساعد عليها عديد من الأخطاء التى وقعت فيها الأحزاب والقوى السياسية والانقسامات والانشقاقات التى تعانى منها كافة الأحزاب والقوى السياسية بدرجات متفاوتة ، **والعجز عن إقامة تنسيق بينها فى حده الأدنى دفاعاً عن الديمقراطية وحقوق الإنسان والحريات العامة.**

وتؤكد اللجنة المركزية أن استمرار هذه الأوضاع والسياسات التى قادت البلاد وتقودها إلى كارثة محققة ، ليست قدراً لافكاك منه وإن حزبنا وقوى اليسار تتحمل مع قوى المعارضة الديمقراطية مسئولية أساسية فى تغيير هذا الوضع وصولاً إلى تولى تحالف ديمقراطى السلطة فى البلاد .

وتدعو اللجنة المركزية كل مناطق الحزب ولجانه وأعضائه لتكثيف العمل - منفردين ومع الأحزاب والقوى اليسارية والديمقراطية - فى الفترة القادمة وخوض معارك الوطن الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ، وبصفة خاصة :

أ - **حشد الجهود السياسية والجماهيرية لتعديل الدستور** بحيث لايجوز استمرار رئيس الجمهورية فى منصبه أكثر من فترتين متتاليتين ، وأن يتم انتخابه من بين كل من يتقدم لترشيح نفسه ، ومراجعة السلطات المطلقة الممنوحة للرئيس فى الدستور والتأكيد على موقف حزبنا بدعوة المواطنين بالتصويت بـ« لا » فى الاستفتاء القادم لانتخاب رئيس الجمهورية.

ب - **الاستعداد من الآن لانتخابات مجلس الشعب القادم فى نوفمبر ٢٠٠٠** بحشد الجهود لإصدار قانون جديد لمباشرة الحقوق السياسية يحقق الضمانات الأساسية لانتخابات حرة نزيهة وإلغاء حالة الطوارئ وإطلاق حرية إصدار الصحف ، وإنهاء احتكار حزب الرئيس للإذاعة والتلفزيون وإلغاء القوانين التى تقيد حرية الاجتماعات والمسيرات السلمية والإضراب والتحركات الاحتجاجية عامة .. والعمل فى نفس الوقت على إقامة تحالف يسارى نواته حزب التجمع والحزب الناصرى وحزبنا ، يقوم على أساس الاحترام المتبادل وعدم التدخل فى الشئون الداخلية لكل حزب والاعتراف بحق كل حزب فى الاختلاف .. والعمل فى نفس الوقت على وجود تنسيق مع الأحزاب والقوى الديمقراطية الأخرى لقيام برلمان يعكس قدر الإمكان الخريطة السياسية الحقيقية فى المجتمع .

جـ - **مواصلة معركة تحرير العمل الأهلى من القيود ومساندة منظمات ومراكز حقوق الإنسان المستقلة فى الدور المهم الذى تطلع به.**

د - **دعم الجهود لإلغاء القانون ١٠٠ الذى وجه ضربة قاصمة للنقابات المهنية** ، والعمل على إجراء انتخابات النقابات التى أخضعت للحراسة ، والاستعداد بتكوين تحالف نقابى مستقل حماية لاستقلالها عن الحكومة والأحزاب والقوى السياسية كافة ، لتقوم بدورها فى الدفاع عن مصالح أعضائها وفى الشئون العامة التى تهم أعضائها والمواطنين كافة .

هـ - **مساندة النضال العمالى ضد الخصخصة** والانقضاض على الحقوق العمالية ، وبعث الحياة فى حركة نقابية مستقلة.

و - **دعم الحركة الفلاحية ضد قانون العلاقة بين المالك والمستأجر ، ومن أجل قيام حركة تعاونية مستقلة وحقيقية.**

ز - الوقوف بقوة ضد السياسات الاقتصادية والاجتماعية للنظام الحاكم ، وطرح سياسات الحزب البديلة . **وإعطاء مشكلتى البطالة والفقر والارتفاع المتوالى فى الأسعار أولوية فى نضالنا.**

ح - **مواصلة الدفاع عن حريات الفكر والتعبير** والتى جرى ويجرى الاعتداء على الهامش المحدود لها ، من الحكم وجماعات الإسلام السياسى وشرائح متخلفة من القوى اليسارية (ماركسية وقومية) .. والعمل على تأسيس ثقافة تقوم على ممارسة النقد وحق الاختلاف والاجتهاد والتفكير العلمى العقلانى وحرية الإبداع ومحاربة الخرافة .. **والاستناد إلى الإيجابى فى تراثنا ورفض منهج التكفير وخوض المعارك الثقافية والفكرية بشجاعة وقوة.**

ثانيا : الأوضاع العربية والإقليمية

ناقشت اللجنة المركزية الأوضاع العربية والإقليمية واستمرار العدوان الأمريكى البريطانى على العراق وتطورات قضية لوكيربى وتجميد الحصار المفروض على ليبيا والحرب الأهلية فى السودان والتغيرات السياسية فى الأردن والجزائر والمغرب وانتخابات الرئاسة فى اليمن وتونس ، والتطورات الداخلية فى إيران وتركيا ، والحرب بين أثيوبيا وأريتريا .. وتوقفت طويلاً أمام **التسوية السياسية الجارية فى المنطقة منذ مدريد وأوسلو - عملية تعريب كامب ديفيد - ورهان الحكومات العربية والسلطة الوطنية الفلسطينية على « باراك »** لبعث الحياة بها من جديد ، والمحاولات المتجددة لفرض التطبيع مع العدو الإسرائيلى على الشعب المصرى والشعوب العربية . **وانطلاقا من موقف الحزب السابق الذى يرى إن التسوية السياسية لعدوان ١٩٦٧ لابد أن تقوم على إنهاء الاحتلال الإسرائيلى لجميع الأراضى العربية المحتلة والعودة إلى حدود ٤ يونية ١٩٦٧ والانسحاب من الجولان والجنوب اللبنانى ، وقيام الدولة الفلسطينية فوق الأراضى الفلسطينية التى يتم تحريرها من الاحتلال والضم ، دولة كاملة السيادة تسيطر على أرضها وسمائها ومياهها وعاصمتها القدس ، وعودة اللاجئين والنازحين ، وإزالة كافة المستوطنات الإسرائيلية فى الضفة الغربية وغزة والجولان . كما يرى الحزب أن تحقيق « السلام » الشامل والعادل بين العرب وإسرائيل لايمكن أن يتحقق قبل إزالة الطابع الاستيطانى القائم على التوسع والضم وإزالة**

أسلحة إسرائيل النووية.

وترى اللجنة المركزية للحزب الشيوعي المصري أن التسوية الحالية التي بدأت بمدريد وأوسلو وصولا إلى « واي ريفر » قد وصلت إلى طريق مسدود كنتيجة طبيعية للاستسلام العربي ومنهج التنازلات المجانية . وإن محاولة إحياء عملية التسوية السياسية الحالية والرهان على الحكومة الإسرائيلية برئاسة « إيهود باراك » وعلى الدور الأمريكي ، ليس لها إلا نتيجة واحدة هي التفريط فيما بقي من الحقوق الفلسطينية والعربية ، وتحقيق الحلم الإسرائيلي الأمريكي في فرض إسرائيل « دولة كبرى » إقليمية في المنطقة العربية.

وتلفت اللجنة المركزية النظر إلى **الدور الذي يقوم به الحكم في مصر لدفع السلطة الفلسطينية للقبول بشروط باراك والإدارة الأمريكية** ، وإلى الاتجاه المتصاعد لدى الحكم في مصر وفي البلاد العربية لاستئناف المباحثات متعددة الأطراف ومايسمى بمؤتمرات القمة الاقتصادية للشرق الأوسط وشمال أفريقيا والتي توقفت منذ قمة « الدوحة » في نوفمبر ١٩٩٧.

وتدعو اللجنة المركزية المكتب السياسي لوضع برنامج عمل حزبي - وبالمشاركة مع الأحزاب والقوى السياسية والمنظمات السياسية - يقوم على:

١- الضغط على الحكومة المصرية والحكومات العربية لوقف مسلسل التنازلات المجانية واعتماد استراتيجية عربية جديدة تستند إلى مبادئ التسوية السياسية الشاملة والعادلة كما يطرحها الحزب والقوى الوطنية والقومية .

٢- تصعيد الحملة السياسية والجماهيرية ضد التطبيع والتطبيعيين ، وإلزام الحكومات العربية بالغاء وتجميد كافة الاتفاقات السياسية والاقتصادية والتجارية والثقافية مع إسرائيل .

٣- العمل على **منع أي مؤتمرات جديدة شرق أوسطية** في القاهرة أو في أي مكان آخر.

٤- استخدام كافة أوراق القوى العربية لتصعيد المقاومة ضد الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية والعربية.

٥- مساندة كافة الجهود لتوحيد القوى الوطنية الفلسطينية على أساس ثوابت النضال الفلسطيني ومقاومة الاحتلال وميثاق منظمة التحرير الفلسطينية.

ثالثا: الساحة الدولية

واختتمت اللجنة المركزية مناقشاتها للتطورات السياسية باستعراض أهم الأحداث في الساحة الدولية ، خاصة الحرب في يوغوسلافيا وكوسوفو ودور الولايات المتحدة وحلف الأطلنطي في هذه الحرب والاستراتيجية الجديدة لحلف الأطلنطي في ذكرى مرور ٥٠ عاما على تأسيس الحلف في ظل الحرب الباردة والتي يجري تطبيقها بالفعل ، وأزمة الرأسمالية العالمية والطريق الثالث وطبيعة التنافس بين الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأوروبية في مناطق كثيرة من العالم ، بما في ذلك القارة الإفريقية والمنطقة العربية ، وتعرضت للأزمة الروسية وانتقال السلطة السلمي في جنوب أفريقيا.

واهتمت اللجنة المركزية بشكل خاص بانعكاس **الاستراتيجية الأطلنطية الجديدة على المنطقة العربية ، والعمل على دفع مصر وعدد من الدول العربية للانضمام إلى حلف أمني وسياسي مع إسرائيل وتركيا وعدد من دول الأطلنطي ، كجزء من توسع حلف الأطلنطي جنوباً وشرقاً.**

وحذرت من خطورة هذا التحرك وأكدت على ضرورة التصدي السياسي والجماهيري له ومنع الحكومة المصرية من الاستمرار في المشاورات الخاصة به والتي تتم سراً وبعيداً عن رقابة الشعب المصري.

رابعا: المؤامرة ضد الحزب

وناقشت اللجنة المركزية تقرير السكرتارية المركزية حول البيان المشبوه الذي أصدره ثلاثة من أعضائها - تم فصلهم - تحت عنوان " حزبنا يطهر نفسه من الخونة" وادعوا فيه كذبا صدوره عن لجنتنا المركزية . وانتهت اللجنة إلى أن ماقام به هؤلاء الثلاثة لايعدو كونه **جريمة لاأخلاقية ومؤامرة ضد الحزب والحركة الشيوعية ، بل وضد القوى اليسارية والوطنية عامة** . وإن الثلاثة الذين أقدموا على هذه المؤامرة قد تخلوا بالفعل عن أية التزامات أخلاقية أو سياسية أو تنظيمية . وهو أمر ليس بغريب بعد أن **قاموا باختلاس أموال الحزب** ، وحاولوا لإكساب جريتهم مشروعية زائفة عمل إنشقاق في اللجنة المركزية في نهاية العام الماضي ولكن تم إحباطه وكان مصيره الفشل ، فلجأوا إلى تنفيذ هذه المؤامرة **وإصدار هذا البيان البوليسي الطابع ونسبته زورا إلى اللجنة المركزية ، وافتعال صراع سياسي وهمي حول الموقف من الصهيونية والتطبيع مع العدو الإسرائيلي لاأساس له على الاطلاق ، لتغطية جريمة الاختلاس وتخليهم عن أي مبادئ شيوعية أو أخلاقية.**

وفي محاولة للفت انتباه القوى السياسية والإعلام واصطناع قيمة لهم ، قاموا بزج أسماء عدد من الكتاب والصحفيين والساسة اللامعين وقيادات بارزة في حزب شقيق هو **حزب التجمع الوطني التقدمي الوحدوي** كطرف في هذا الصراع المصطنع ، ويهدف الإساءة إلى هذا الحزب الكبير والعبث في صفوفه بمقولة عضويتهم في حزبنا !

وقررت اللجنة المركزية باجماع أعضائها واستنادا إلى المادة ٢٤ والمادة ٢٥ من لائحة النظام الداخلي للحزب **فصل كل من « قاسم » و« أشرف » و« جاد » من عضوية اللجنة المركزية ومن عضوية الحزب الشيوعي المصري** » ، وتم تصعيد ثلاثة رفاق من الأعضاء الاحتياطيين في اللجنة المركزية إلى العضوية الكاملة للجنة ، كما قررت اللجنة المركزية **توجيه رسالة اعتذار إلى رئيس حزب التجمع الوطني التقدمي الوحدوي وقياداته التي زج المتآمرون بأسمائهم في بيانهم المشبوه عما سببه هؤلاء الثلاثة من أذى لهم وللحزب الشقيق ، والتأكيد على أن الحزب الشيوعي المصري يعتز بالدور الكبير لحزب التجمع ويكن كل تقدير واحترام لآلياته ويرفض أي مساس أو تدخل أو عبث بشئونه الداخلية.**

كما قررت إبلاغ الأحزاب والقوى السياسية المصرية التي يشترك الحزب معها في أعمال ذات طبيعة جبهوية تحمله المسئولية واعتذاره عن تقديمه بعض هؤلاء كممثلين للشيوعيين في الفترة السابقة.

خامسا: قضايا تنظيمية

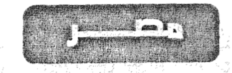
وناقشت اللجنة المركزية تقريراً عن حالة الحزب واتخذت عددا من القرارات والتوصيات التي تأمل في دفع العمل الحزبي إلى الأمام في الفترة القادمة.

وقررت اللجنة المركزية تكليف المكتب السياسي **البدء في الإعداد الفكري والسياسي والتنظيمي تمهيدا لعقد المؤتمر العام الرابع للحزب.**

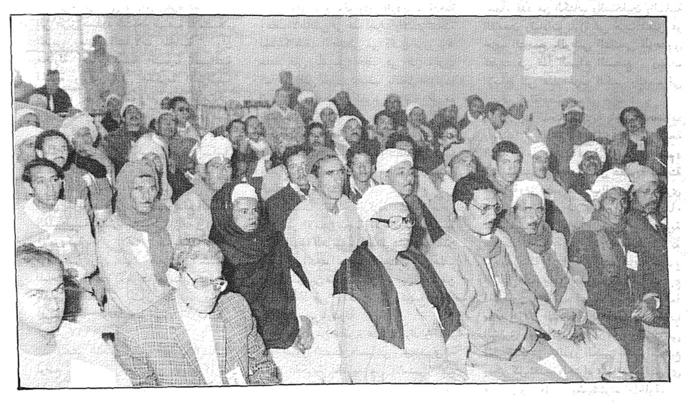
وقد شارك في أعمال اللجنة المركزية جميع أعضائها عدا رفيقين اعتذرا لظروف قاهرة . وصدرت كافة قراراتها بالإجماع .

اللجنة المركزية
للحزب الشيوعي المصري

القاهرة - أغسطس ١٩٩٩







قيام وسقوط الاصلاح الزراعى فى مصر

كان الأب " **هنرى عيوط**" شديد الدقة فى تحديد رؤيته للمشكلة الفلاحية فى مصر ، شديد الجرأة فى طرحها من خلال كتابه " **الفلاحون**" الصادر عام ١٩٣٨ ، عندما لخص المشكلة بكلمات قليلة مكثفة حادة .." " **إن الدولة مسئولة عن بؤس الفلاح ، لأنها وحدها تستطيع علاج حالته ، ولكن الحكومة والبرلمان يتشكلان من كبار الملاك .. ومن ثم يجب تغييرهم**".

وكان لابد أن تصدق هذه الرؤية العلمية **للأب هنرى**، فما كان من الممكن إصلاح أحوال لفلاحين ، إلا بقيام ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ - التى غيرت الواقع الاجتماعى المصرى - وباصدارها - قبل انقضاء شهرين على قيامها - قانون الاصلاح الزراعى.

الواقع الفلاحى / الزراعى عشية الإصلاح الزراعى

كانت المسألة الزراعية - قبيل قيام ثورة يوليو وصدور قانون الإصلاح الزراعى - قد وصلت إلى قمة احتدامها على مختلف المحاور.

١- اختلال هيكل الملكية الزراعية

كان سوء توزيع الملكية الزراعية قد وصل إلى حد لايمكن أن يتطور المجتمع من خلاله ، وبالتالى لايمكن أن يستمر ، كما يتضح من الاحصائية التالية:

٠ر٨٠٠٪ من الملاك (أكثر من ٢٠٠ إلى آلاف الأفدنة) يملكون ١٩ر٧٪ من الأراضى الزراعية.

١٢و٠٠٪ من الملاك (٢٠٠ - ١٠٠ فدان) يملكون ٣ر٧٪ من الأراضى الزراعية

٢٠و٠٠٪ من الملاك(١٠٠ - ٥٠ فداناً) يملكون ٢ر٧٪ من الأراضى الزراعية

عريان نصيف

٨ر٠٠٪ من الملاك (٥٠ - ٢٠ فداناً) يملكون ٩ر١٠٪ من الأراضى الزراعية.

٥٠ر٠٤٪ من الملاك (٢٠ - ٥ فدان) يملكون ٥ر١٩٪ من الأراضى الزراعية.

٣٠ر٩٤٪ من الملاك (- ٥ أفدنة) يملكون ٤ر٣٥٪ من الأراضى الزراعية.

ومن بين تلك الأغلبية الساحقة الأخيرة من مالكى أقل من **٥ فدادين** (وكانوا حوالى **٢ر٦٤٢ر٠٠٠ فلاح**) ، كان منهم **٢ر٠١١ر٠٠٠** فلاح لايملك كل منهم أكثر من فدان واحد... بالاضافة إلى أكثر من **مليونين** - من عمال الزراعة والمعدمين - لايملك أى منهم شبرا واحدا.

بكل مايعنيه ذلك من تفاوت طبقى حاد من ناحية، ومن السيطرة الكاملة من جانب كبار الملاك ليس فقط على الفلاحين ولكن أيضا على المقدرات الاقتصادية والسياسية على المجتمع المصرى بأسره من ناحية أخرى.

٢- عقود ايجار ، أم نظام سخرة ؟

وفقا لاحصادات عام ١٩٥٠ ،كان حوالى **٧٥٪** من الفلاحين مستأجرين - أو على الأصح **اجراء " وتملية"** - فى الأراضى المملوكة لكبار الملاك.

ولقد شملت العلاقة الايجارية - منذ إقرار حق الملكية الفردية للأراضى الزراعية عام ١٨٩١ وحتى منتصف القرن العشرين - عدة أنظمة استقلالية.

***الايجار النقدى:**

وصلت قيمته فى أواخر الأربعينيات إلى أكثر من**خمسين جنيها للفدان** (أى مايقرب من سعر الفدان آنذاك) ، بما كان يستنزف الفلاح صحيا واقتصاديا واجتماعيا ولايترك له فائضا أكثر من حد الكفاف الذى لايمكنه حتى من تجديد قوة عمله. وكانت حدة هذا الاستغلال تتضاعف فى حالة لجوء المالك الكبير إلى استخدام الوسيط (أو المستأجر الكبير) ، الذى يستولى - بدوره - على أغلب ماقد بقى للفلاح من عائد ضئيل.

***الايجار بالمزارعة:**

وهو أسلوب أكثر تخلفا فى علاقات الانتاج وأشد استغلالاً وعنتا على الفلاحين ، إذ يقوم فيه المالك بتقديم مستلزمات الانتاج للمستأجر مقابل عمله هو وأسرته طوال العام، ولكن بدلا من الاقتسام بينهما فى عائد الانتاج - وفق القواعد القانونية الشكلية - لاينتهى الأمر فى الواقع سوى بتكدس المحاصيل فى مخازن المالك دون أن ينال الفلاح المنتج إلا حفنات قليلة من ثمرة كدحه طوال الموسم.

***نظام الزرعة الواحدة**

ولقد كان هذا الأسلوب الايجارى ، يجعل الفلاح يعيش تحت سيف التهديد الدائم من جانب المالك بطرده من الأرض بعد جنى المحصول ، مما كان يضطره أن يقبل صاغرا كافة الأوضاع المهدرة له .

* بالاضافة إلى العديد من الأساليب الاستغلالية الأخرى التى كان الملاك يتفننون فى فرضها على الفلاحين للمزيد من استنزاف طاقة عملهم دون عائد حقيقى لهم.

٣- العمال الزراعيون .. ملايين بلا حقوق

نتيجة الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية التى سادت الريف المصرى - فى النصف الأول من القرن العشرين - والتى تمثلت فى تركز الملكية فى يد عدد قليل من الملاك ، وضيق الرقعة الزراعية المصحوب ببطء التقدم الصناعى نتيجة إتجاه فائض الريع الزراعى إلى المزيد من الملكية الزراعية .. زاد عدد العمال الزراعيين إلى أن أصبحوا عدة ملايين ، يعيشون فى أسوأ ظروف عمل وحياة:

- فالأجر يتراوح بين قرشين وخمسة مقابل مجهود شاق لايقل عن ١٢ ساعة يوميا تحت أشد الظروف المناخية - بردا أو حرا - قساوة.

وحتى هذا الأجر كان مقاول الأنفار يقتطع نسبة لابأس بها منه ، وقد يتحول بدلا من هذه المليمات إلى مقابل عينى يتمثل **فى حفنات من الذرة أو الفول أو الحلبة أو .. التبن !**

- والعمل لم تكن تتجاوز مدته ٦٠ - ١٢٠ يوما" ، وباقى العام يعيش العامل الزراعى وأسرته تحت وطأة البطالة والجوع .

- والرعاية الصحية مفتقدة تماما ، وأخطر الأمراض من البلهارسيا حتى الجذام تنهش بدن العامل وتصل نسبتها بينهم - وفق تقارير محلية ودولية صادرة عام ١٩٥١ - إلى أكثر من ٩٤٪ منهم.



جمال عبد الناصر

احتدام الصراع الطبقى

على عكس ماتوقع وابتغى الملاك والحكام ، كان لهذا الاستغلال والقهر الذى مورس على الفلاحين ، رد فعله الإيجابى على حركة النضال الطبقى فى الريف المصرى.

فلقد أدى الوعى الطبقى التلقائى للفلاحين ، المتزايد بمقدار حدة مايعانونه من عسف واضطهاد ، والذى ازداد حدة وتحديدا بدخول الفكر الاشتراكى والتنظيمات اليسارية المصرية - بعد الحرب العالمية الثانية - إلى كهوف فقراء الفلاحين ، إلى قيام حركة نضالية فلاحية تستهدف استرداد حقوقهم الطبيعية فى الأرض والكرامة والحياة الانسانية.

ولقد تعاظمت واتسعت هذه الحركة فى الفترة من عام **١٩٤٥ حتى قيام ثورة يوليو ١٩٥٢** ،وتجسدت فى معاركهم ضد

الظلم والسخرة فى "بهوت وكفور نجم وساحل سليم والسرو وميت فضالة ودراوة والبدارى وأبو الغيط ودرين" .. والعشرات من قرى مصر شمالا وجنوبا.

واستشهد فى هذه المعارك والانتفاضات الفلاحية الكثيرون من القيادات المناضلة من أجل حق الفلاح فى الحياة، سواء من الأجراء وفقراء ومعدمى الفلاحين أو من أبنائهم المثقفين، أمثال عنانى عواد وغازى أحمد وعبدالحميد الخطيب.

.. ولم يكن الفلاحون وحدهم فى المعركة،بل وقفت معهم وساندتهم وتبنت مطالبهم العادلة العديد من القوى السياسية التقدمية ومن المفكرين والمثقفين الشرفاء:

* فالحركة الشيوعية المصرية - وخاصة منظمة الحركة الديمقراطية - جعلت من المطالب الفلاحية محورا أساسيا لها برنامجيا وتنظيميا ونضاليا.

* والحزب الاشتراكى (مصر الفتاة) كان يرفع شعار "الأرض لمن يزرعها".

* وحزب الفلاح الاشتراكى طالب بتحديد الملكية بخمسين فدانا.

بالاضافة إلى التوجهات المناصرة للفلاحين والمطالبة بحقوقهم الانسانية، من جانب نخبة من أفضل المفكرين والأدباء التقدميين، أمثال الدكتور **طه حسين** والعالم **خالد محمد خالد** والبرلمانى **محمد خطاب** والأديب **عبد الرحمن الشرقاوى** وشاعر **الشعب بيرم التونسى**.

إن تلك المرحلة من مراحل النضال الفلاحى - كتواصل للنضال الفلاحى منذ بدء التاريخ المصرى - من أجل الأرض والعدل والكرامة ،بكل ماقدم فيها من تضحيات وماسال فيها من دماء، ومن سقط فيها من شهداء ، هى التى تجعل **خالد محيى الدين**- أحد صناع وقيادات ثورة يوليو - يؤكد دائما **"إننا عندما أصدرنا قانون الاصلاح الزراعى، إنما كنا نرد الجميل - باسم مصر كلها - للفلاح صانع حضارة مصر ومنتج خيراتها على مدى آلاف السنين**، محاولين - بذلك القانون - أن نقدم له ثمرة كدحه ونضاله المتواصل من أجل حقوقه الإنسانية ".

الإصلاح الزراعى والتغييرات الاجتماعية فى القرية المصرية

قد تختلف القوى الوطنية - واليسارية - حول تقييم الاصلاح المصرى - قانونا أو ادارة أو تنفيذا - فمن الطبيعى أنه كلما تضخم حجم الانجاز وخطورته ، كثر الخلاف حوله.

خالد محيى الدين

ولكن الذى لايمكن أن يختلف عليه كل من عاش فى مصر **-هموما وأملاً فى التغيير-** أن الاصلاح الزراعى هو أحد المحاور الرئيسية فى تاريخ مجمل الثورة المصرية - وليس ثورة ١٩٥٢ فحسب - بتأثيره الايجابى العميق فى الريف المصرى - بل والمجتمع المصرى كله - اقتصاديا واجتماعيا وجدانياً .

المحاور الأساسية للاصلاح الزراعى

١- إعادة تشكيل هيكل الملكية الزراعية:

مع إدراكنا للاختلال الكبير فى توزيع الملكية الزراعية فى مصر - السابق الاشارة إليه - بما صاحبه من تدهور شديد فى الأحوال المعيشية للفلاحين وتركيب طبقى جامد لايدع فرصة للتنقل أو " الحراك" الاجتماعى من ناحية، وبما ترتب عليه بطبيعة الحال من سيطرة كبار الملاك على مقدرات مصر اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا من ناحية أخرى ، تتبين لنا أهمية وضرورة تغيير هذا الهيكل.

ولقد أدى قانون الاصلاح الزراعى إلى تحقيق هذا المستهدف المجتمعى ويتضح ذلك من الاحصائية التالية عن واقع هيكل الملكية الزراعية عام ١٩٦٥ .

الملكيات الأقل من ٥ أفدنة - أصبحت تمثل ٥٧٫١٪ من جملة المساحة المنزرعة

الملكيات من ٥- ٢٠ فدانا - أصبحت تمثل ١٧٫٧٪ من جملة المساحة المنزرعة.

- الملكيات من + ٢٠- ٥٠ فدانا - أصبحت تمثل ١٢٫٦ ٪ من جملة المساحة المنزرعة.

- الملكيات من +٥٠ - ١٠٠ فدانا - أصبحت تمثل ٦٫١٪ من جملة المساحة المنزرعة.

- الملكيات من + ١٠٠ - ٢٠٠ فدان - أصبحت تمثل ٦٫٥٪ من جملة المساحة المنزرعة.

ولعل مقارنة هذا الجدول ، بالجدول الخاص بأوضاع الملكية قبل ١٩٥٢ ، توضح - بجلاء - كيف أمكن للإصلاح الزراعى ، فى سنوات معدودة:

* **القضاء - إلى حد كبير - على ظاهرة تركز الملكية فى يد العدد المحدود من كبار الملاك وأشباه الاقطاعيين** ، الذين كانوا يتخذون من هذه الملكية سلاحا قويا ضد الفلاحين وفى مواجهة التقدم الاجتماعى .

* **الاتساع الكبير فى قاعدة صغار الملاك (٥ أفدنة فأقل)** ، بما لذلك المتغير من تأثير اجتماعى وفكرى فى القرية المصرية .

٢- التوازن فى العلاقة الايجارية

لم يكن الاصلاح الزراعى المصرى - من خلال المرسوم بقانون رقم **١٧٨ لسنة ١٩٥٢** وجميع القواعد القانونية التالية لصدوره والمكملة له - منحازا بشكل مطلق ضد ملاك الأراضى ، وإلا لكان قد قام بتصفية ملكية الملاك الغائبين (الذين لا يقومون بأى دور ولايبذلون أى جهد ولايتحملون أى مخاطر تجاه عملية الانتاج الزراعى) ، كما فعلت الكثير من الدول مع اختلاف أنظمتها السياسية أو الاقتصادية ، ولكنه كان حريصا على قيام حالة من التوازن - القانونى والواقعى - بين ثلاثة مستهدفات :

أولا - حماية حقوق المستأجرين العاملين بالأرض ، بالتأكيد على :

١- ضمان حق المستأجر - وورثته العاملين بالزراعة - فى الاستقرار بالأرض طالما لم يخل بأى التزام جوهرى حدده القانون أو العقد.

٢- حصول المستأجر على عائد مجز مقابل عمله هو وأسرته طوال العام الزراعى ، بما يمكنه من ممارسة حقه فى الحد اللائق من الحياة الانسانية .

ثانيا - المحافظة على الحقوق القانونية والفعلية للملاك ، من خلال:

١- ضمان حق المالك فى الحصول على ربع ملكيته للأرض، حتى لو لم يشارك - بشكل مباشر أو استثمارى - فى العملية الإنتاجية فى كل مراحلها.

٢- حق المالك فى طرد المستأجر من الأرض - بموجب حكم قضائى واجب النفاذ - حالة إضراره بالأرض الزراعية أو عدم الالتزام بالقاعد القانونية والشروط العقدية.

ثالثا - زيادة الانتاج الزراعى، بفعل استقرار الأوضاع الاجتماعية فى الريف:

ولقد تحقق جانبا كبيرا من هذا المستهدف - وفقاً لحالة التوازن فى العلاقة الايجارية ويدعم اتساع وعمق الخدمات التعاونية للفلاحين - مما يتضح من محصلة الانتاج الزراعى فى موسم ٦٩/ ١٩٧٠، الذى أمكن من خلاله:

* تمويل خزانة الدولة بما قيمته ١٢٨٫٧ مليون جنيه.

* توفير فائض من العملات الأجنبية تقدر بحوالى ١٥٢٫٦١ مليون جنيه.

* تغطية الناتج المحصولى - فى أغلب الزراعات - للنسبة الأكبر من الاحتياجات المحلية.

* تصدير كميات كبيرة من محاصيل القطن والسكر والأرز.

* حصول الفلاحين المنتجين - من ملاك أو مستأجرين - على زيادة فى الدخول تتجاوز ٢٠٠٪ من قيمة ارتفاع نفقات المعيشة.

٤- أرض مصر.. للمصريين

من التوجهات الهامة التى حرص عليها الإصلاح الزراعى المصرى، حماية أرض مصر من تملك الأجانب لها، لما يترتب على ذلك ليس فقط من مخاطر اقتصادية بل وسياسية أيضا تمس الأمن الوطنى للبلاد.

ولقد صدر - بهذا الشأن - القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٣، الذى يحظر ملكية الأراضى المنزرعة أو القابلة للزراعة أو الصحراوية لغير المصريين، والذى آلت - وفقا له - ملكية الأجانب للأراضى الزراعية (٦١٩١٠ أفدنة) إلى الهيئة العامة للاصلاح الزراعى لتوزيعها على الفلاحين.

٥- سقوط "القدريات" الزائفة

لعله - بجانب التوجهات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للاصلاح الزراعى فى مصر - يذكر له دور شديد الأهمية فى تغيير الوجدان وبعض ماحاول كبار الملاك وأعوانهم ترسيخه فى فكر الفلاح المصرى كثوابت "قدرية" لايجوز مجرد التفكير فى تغييرها.



* فلقد **سقطت** - بتحديد سقف للملكية الزراعية ومصادرة أراضى كبار الملاك فيما زاد عن هذا الحد.." **قدرية" حق الملكية المطلق لكبار الملاك.**

* كما سقطت - بتمليك الفلاح الفقير للأرض -" قدرية" **ألا مجال لملكية الفلاح للأرض، وأن" الأرزاق" قد قسمت نهائيا، بين المالك لكى يملك وبين الفلاح لكى يعمل فى أرض المالك.**

* وأسقط الاصلاح الزراعى أيضا - ضمن ماأسقط من قيم متخلفة فكرية ووجدانية - **حرص كبار الملاك على تجهيل**

طه حسين



أبناء الفلاحين تحت دعاويهم الطبقية المتسلطة التى حاولوا ترسيخها فى الوجدان الفلاحى بأن العلم والتعليم لأبناء الملاك، أما أبناء الفلاحين فلابد أن يصبحوا بدورهم فلاحين عاملين فى الأرض ولاضرورة بالتالى لتلقيهم العلم.

ويعبر أحد كبار الملاك (**محمد أباظة باشا**) عن هذا التوجه بكل صراحة - بل بكل وقاحة - وهو يهاجم فى مجلس الشيوخ تعليم أبناء الفلاحين بقوله " **ان اعتياد التلميذ على لبس الطربوش واستعمال حمالة الشراب، يجعل من الصعب عليه بعد ذلك أن يمسك ب الفأس"**

ولقد أدى اتساع نطاق التعليم أمام أبناء الفلاحين، ليس فقط إلى المزيد من الاستفادة المباشرة فى القرية المصرية، ولكن أيضا إلى تغيير الأوضاع الاجتماعية لهم ولأسرهم، بالاضافة إلى ترسيخ قيمة شديدة الأهمية وهى تفتح آفاق حقيقية لتمسك الفلاحين - من خلال أبنائهم المتعلمين - بممارسة حقوقهم الأصيلة والطبيعية الاجتماعية والسياسية.

التآمر - والالتفاف - على الاصلاح الزراعى

لم يزعم أحد - من صانعى أو منفذى أو أنصار - الاصلاح الزراعى المصرى، أنه كان اصلاحا " **اشتراكيا جذريا**"، سواء فى موقفه من الملكية الزراعية أو من ملاك الأراضى أو من توجهاته لحل قضية ومشاكل المسألة الزراعية والفلاحية المصرية. ولكننا نرى أنه - وفق الظروف الاجتماعية المتشابكة التى قام فى ظلها - كان إنجازا هاما **ذو طبيعة تقدمية**، ليس لما قدمه من تغييرات

كبيرة فى الواقع الفلاحى - والاجتماعى بشكل عام - مما سبق تناوله ، ولكن أساسا لقيامه من داخل الإطار العام لحركة التحرر الوطنى المصرية.

ونرى أيضا - وفى نفس الوقت - أن **وضعه فى التطبيق الفعلى قد شابه خطأ منهجى خطير وهو الاعتماد على الأجهزة الادارية لتنفيذه** ، مما أدى إلى التفاف القوى المعادية له حول توجهاته ومحاولاتها للاستفادة بها بديلا عن الفلاحين الحقيقيين الذين كانوا هم المستهدفون بهذه التوجهات.

عدم وضع القضية فى أيدى أصحابها الحقيقيين والاعتماد على الأجهزة الادارية فى التنفيذ.

سيطرت فكرة" انفراد جهاز الدولة بالثورية" ، على قطاع هام من قوى وصناع القرار آنذاك ، بما يعنيه ذلك - فعليا - من عدم الثقة فى حركة الجماهير ووضع مهمة تنفيذ التوجهات التقدمية فى أيدى الأجهزة الادارية ولم يعدم هذا الاتجاه - فى مجال الاصلاح الزراعى - حججا يبرر ويفسر بها هذا الاتجاه ، ولعل أهمها - وأكثرها خطأ وخطراً - تلك المقولة المهدرة التى زعمت أنه" **أمام قوى التخلف فى الريف - من كبار الملاك وأتباعهم - فلابد أن تكون الأمور بيد السلطة الادارية القابضة والقادرة على ردع هذه القوى** - وبشدة - عند الضرورة ، ولامجال فى مثل هذه المرحلة الانتقالية للحديث عن الديمقراطية واعطاء الأمر للفلاحين البسطاء ، بديلا عن السلطة الادارية الثورية القوية".

الغريب فى الأمر ، أن تلك الاتجاهات - التى كانت تزايد على الثورة وعلى السلطة وتحاول تهميش دور الحركة الشعبية لحساب جهاز الدولة "الثورى" ، كانت متناقضة - تماما- مع توجه **جمال عبد الناصر** بهذا الشأن ، والذى حدده بوضوح وحزم - فى خطابه فى الجلسة الافتتاحية لمجلس الأمة يوم **١٢ نوفمبر عام ١٩٦٤** ، حيث أكد" **إن جهاز الدولة لم يتغير ، وبقى - فى معظم الأحوال - كما كان** " ، مقررا بناء على ذلك وبوضوح أكثر وبحزم أشد " **لايمكن الانتقال من الرأسمالية المستغلة والاقطاع إلى الاشتراكية إلا عن طريق العمل السياسى للشعب العامل و ن ضال الطبقة العاملة والفلاحين**".

الطبقة الجديدة والهيمنة على القرية المصرية


حسنى مبارك

كان هذا النهج لتطبيق الاصلاح الزراعى - سواء ابتغى ذلك متبعوه أو لم تكن نتائجه فى حسبانهم - هو المفتاح السحرى لظهور وتنامى وشراسة الطبقة الاستغلالية الجديدة فى الريف ، التى أعدت نفسها لوراثة طبقة كبار الملاك السابقين ومحاولة الاستئثار - بديلا عن الفلاحين - بتوجهات الاصلاح الزراعى وهذه الطبقة الجديدة ليس لها سقف ملكية محددة تندرج تحت فئويته ، ولا تمارس الانتاج الزراعى بنمط إنتاجى معين يحدد هويتها ، ولكنها - رغم عشوائيتها - كانت تتميز بالملامح التالية:

*** شراء جزء كبير من أجود الأراضى من كبار الملاك السابقين ، ومن خلال بعض الثغرات بقانون الاصلاح الزراعى الأول.** **فيها المصاهرة والنسب - مع كبار الملاك السابقين وقيادات الأجهزة الإدارية.**

*** التحرك المكثف والواسع للهيمنة على كافة مجالات استغلال الفلاحين**

(تأجير ماكينات الري وعربات النقل والجرارات ، والسيطرة على الحركة التجارية بالقرية ، تربية وتجارة الماشية ، استئجار الأرض وزراعتها بالفواكه والخضروات والاتجار بها .

* **محاولة التحكم فى مقدرات القرية والاستيلاء على مظاهر وأدوات النفوذ** على كافة محاورها الاجتماعية والادارية والسياسية ، كالعمد والمشايخ ومسئولية الجمعيات التعاونية وقيادة التنظيمات السياسية والأوضاع الوظيفية الرئيسية فى الأجهزة الادارية الهامة كالزراعة والاصلاح الزراعى الضرائب العقارية.

*** الاستفادة القصوى من قوانين الاصلاح الزراعى:**

- كظاهرة كبار المستأجرين الذين استفادوا بالمزايا التى وضعها الاصلاح الزراعى للمستأجرين باستئجار مساحات واسعة من الأراضى بكافة أساليب التحايل.

- محاولة امتصاص القدر الأكبر من حجم قروض بنك التسليف للزراع - وخاصة بعد إلغاء فوائدها فعليا منذ ١٩٦١ - واستثمارهم لهذه القروض والامتناع - أو المماطلة - فى سدادها.

*** الالتفاف حول المزايا التى قررها الاصلاح الزراعى للفلاحين لتصفيتها أو** لحجبها عن أصحابها الحقيقيين والاستئثار بها ، ويتضح ذلك - بجلاء - من اختراقهم لحركة نقابات العمال الزراعيين ، وتحولهم - من خلال هيمنتهم تلك - إلى مقاولى أنفار مرة أخرى.

مرحلة نضالية جديدة للحركة الفلاحية

وبطبيعة الحال ، فلقد قامت مرحلة جديدة من مراحل الصراع الطبقى فى القرية المصرية ، بين الفلاحين الذين يريدون التمتع بثمار الاصلاح الزراعى وأن يطوروه إلى المزيد من المكاسب لهم ، وبين القوى المعادية للفلاحين وللإصلاح الزراعى:

- من كبار الملاك (وتآمرهم لتهريب الأراضى وإفشال حركة الاصلاح).

- من الانحراف الإدارى والبيروقراطى (الذى أساء كثيرا للتوجهات الاصلاحية كعملية للتسويق التعاونى ومحاولة تحويلها إلى التزام وعبء ثقيل على الفلاحين).

- ومن الطبقة الاستقلالية الجديدة (التى تمكنت - إلى حد كبير - من الإمساك بخيوط الحياة فى الريف لصالحها فى مواجهة حقوق الفلاحين).

.. واحتدم النضال الفلاحى ضد هذه القوى ، وقامت هبات الفلاحين فى مواجهتهم فى " **باسوس وكمشيش وأوسيم والحواتكة وشبين الكوم ومطاى وبنى صالح**" . وقدمت الحركة الفلاحية - فى هذه المعركة - **صلاح حسين وعبد الحميد عنتر والدسوقى أحمد على والعديد من الشهداء**

فى العدد القادم

الجزء الثانى - والأخير - من الدراسة ، ويشمل:

* تحرير أم تدمير للزراعة المصرية.

* الخيار الوهمى بين المجاعة والتبعية .

* مرحلة جديدة للنضال الفلاحى.

* نحو إصلاح زراعى جديد.



• عماليات •

مشروع قانون العمل وأهمية المواءمة بين المفاهيم وظروف العصر

هل تؤخذ الحقوق غلابا أم صدقة وإحسانا؟

أحاول منذ بعض الوقت، وقد عاد نظام تأجير الشقق السكنية- وليس تمليكها- إلى الظهور مرة ثانية، أن أقنع الشباب من أفراد أسرتي ممن لا يملكون هم، ولا أهليهم، مئات الألوف من الجنيهات التي تمكنهم من شراء شقة يبدأون فيها حياتهم العائلية المستقلة، بأفضلية الشقة المؤجرة، حيث يمكن للواحد منهم أن يبدأ بشقة صغيرة تناسب بداية حياته العائلية وإمكانياته المالية، ثم ينتقل بعد ذلك إلى شقة أكبر بحسب تطور ظروفه العائلية وإمكانياته المادية، وأن ذلك يريحه من جار السوء إن ظهر له واحد منهم، ومن الحاجة إلى القيام بالاصلاحات والترميمات الضرورية في الشقة المتملكة في أثناء وجود أفراد الأسرة فيها وسط القائمين بتلك الاصلاحات والضجة والتلوث المصاحبين لذلك، فضلا عن كسر حدة الملل التي تصاحب الاقامة في مكان واحد لسنوات طويلة جدا بحسب امتداد العمر.

ولكن هيهات، فلا هم- ذكورا وإناثا- يقتنعون بحججي، ولا حتى أهليهم يقتنعون بها، فما بالك بأصهارهم المحتملين! فقد نشأ معظمهم في ظل نظام الشقق المملوكة، أو نسي الأكبر سنا منهم وجود ما كان يسمى بالشقق المؤجرة، بحيث لم يعد في مقدور الغالبية الكبرى منهم أن تتخيل أي شئ بخلاف ذلك، أو أن تتخيل فوائد النظام الجديد، أو بالأصح النظام القديم العائد إلى الظهور من جديد. ففيما يبدو أن من خصائص الشخصية المصرية التمسك بالمألوف بأقصى ما تستطيع واستهجان المستجد، حتى ولو كانت له أصول سابقة، كل الاستهجان حتى تظهر فوائده من واقع تجارب آخرين أكثر حماقة وحبا لكل جديد ومستحدث.

تذكرت ذلك وأنا أتابع عودة« **اليسار**» في العدد الماضي إلى إثارة موضوع مشروع قانون العمل الجديد الذي يطمح النظام الحاكم إلى تمريره في الوقت المناسب. وتذكرت أن الأستاذ **حسين عبد الرازق** كان قد تفضل بدعوتي قبل أكثر من عامين إلى ندوة نظمها أحد مراكز حقوق الانسان بالقاهرة حول ذات الموضوع، وأنني اتفقت معه وقتها على أن مناقشات الندوة تدور خارج السياق، فقد كانت، كما تفعل جميع المناقشات التي تدور حول المشروع في صحف المعارضة، تدور كما لو كان المشروع مطروحا في عصر «غابر» كانت ترتفع فيه أعلام الاشتراكية وتحالف قوى الشعب العاملة وليس إعلام ورايات وشعارات آليات السوق واقتصاد السوق والمشروع الاقتصادي الحر.. إلى آخره. وهناك فروق كبيرة وجذرية بين مفاهيم وآليات هذا العصر وذاك!.



جمال عبد الناصر

دواعي قوانين العمل

قانون العمل، أي قانون عمل، ليس له من مهمة سوى تنظيم علاقات العمل بين العمال وأرباب العمل، وضمان الحد الأدنى من ظروف العمل الكريمة للعمال، بما في ذلك الأجور وقواعد الاستخدام والتشغيل والرعاية الاجتماعية والمزايا والحوافز والجزاءات، والحقوق والواجبات، إلى آخره.. ومن نافلة القول إن القوانين عادة ما تستند إلى مفاهيم ومبادئ تعكس ظروف العصر التي تصدر فيها، وأنها تعكس بالأساس توازن القوى القائم في المجتمع في ذلك العصر، وقوانين

محمد جمال إمام

العمل قبل ثورة ٢٣ يوليه ١٩٥٢ كانت مختلفة تماما عن القوانين التى ظهرت فى ظلها ، بل إن أول **قانون عمل عرفته مصر صدر عام ١٩٤٢ فى ظل حكومة الوفد**،وكان يمثل نقلة تاريخية في منطلقات الحكم إزاء الطبقة العاملة بموافقة أصحاب المصالح حينئذ على إصدار مثل هذا القانون أصلا .

ومن ثم فإن المتوقع أن يكون قانون العمل الذى يصدر فى أواخر القرن العشرين أو أوائل القرن الواحد والعشرين فى مصر مختلفا كل الاختلاف عن جميع القوانين والتشريعات واللوائح العمالية التى كانت سائدة فى مصر إبان الحقبة الناصرية الرافعة لأعلام تحالف قوى الشعب العاملة ، بعد كل ما حدث فى مصر المحروسة من تغييرات سياسية واقتصادية واجتماعية جذرية ، أصبحت فيها شعارات الاشتراكية وتحالف قوى الشعب العاملة وملكية وسائل الانتاج والتحرر الاقتصادى والمسئولية الاجتماعية للدولة شعارات مستهجنة كل الاستهجان ، ليس من القيادات الحاكمة فحسب ، بل من قطاعات كبيرة من جماهير الشعب ، بما فى ذلك الطبقة العاملة المصرية ذاتها .

هل ثمة ما يدعو إلى العودة بالتذكير المؤلم بالاستقبال الأسطورى الذى قوبل به الرئيس الأمريكى الأسبق **ريتشارد نيكسون** عند زيارته لمصر فى عام ١٩٧٤ ، أو بالترحيب الكبير بانتعاش القطاع الخاص وبأجوره المغرية والتعريض بأيام الاشتراكية والفقر وأجور الحكومة والقطاع العام المتدنية ، والتدافع الذى حدث للفوز بالمعاش المبكر بدون أى تفكير فى العواقب ،والحسرة التى تملأ قلوب الكثير من العاملين فى الحكومة لعدم تطبيق هذا النظام عليهم حتى الآن حتى بعد أن ظهرت سوءاته بعد سنوات من تطبيقه على العاملين فى القطاع العام و .. و.

هل الحكومة محايدة؟

والحديث الممل عن حياد الدولة بين العمال وأرباب العمل ليس له أى أساس من الصحة عند أى شخص له أقل قدر من الدراية بتشكيل الدولة، أى دولة ، ولا ينم إلا عن جهل مطبق بأصول اللعبة السياسية . فالمقصود بالحديث عن حياد الدولة هو حياد الحكومة ، بينما الحكومات تتشكل كانعكاس لتوازن القوى القائم . فالحكومة هى إفراز طبيعى لعلاقات القوى فى المجتمع، وعندما **تكون الغلبة فى المجتمع للمصالح الرأسمالية ، فلابد من أن تكون الحكومة القائمة ممثلة لتلك المصالح** ، لأنها هى التى تأتى بها لكى تحقق لها مصالحها وتصونها ،وهى التى تحافظ عليها فى مكانها بكل السبل الممكنة حتى تواصل القيام بدورها فى هذا الصدد ،



مارجريت تاتشر
النكوص على دولة الرفاهية الاجتماعية



تونى بلير
مخالفة ثوابت حزب العمال

فضلا عن أن المصالح المتبادلة بين الطرفين مسألة معروفة فى جميع المجتمعات فى العصور الحديثة والقديمة والمستقبلية . ولا يمكن القول بأى قدر من الإنصاف بأن توازن القوى فى المجتمع المصرى يميل إلى صالح جماهير الشعب الكادحة . فنظرة بسيطة إلى تزايد عضوية رجال الأعمال فى مجلس الشعب، وإمعان قليل من النظر فى تكاليف أى معركة انتخابية وفى الامكانات المالية للأحزاب السياسية القائمة فى مصر، وتضخم مناطق التمتع الترفيهى المسرف فى بلادنا ،وما يكتب فى بعض الأحيان عن الحفلات والمهرجانات العائلية والشخصية الشديدة البذخ، وعن القروض الضخمة التى تمنح بغير تدقيق لكبار المستثمرين وأصحاب الحظوة من بنوك القطاع العام ، تعطى إشارك لكل لبيب عن كفة الميزان الراجحة حتى ولو لم يكن ثمة اعتراف رسمى بواقع الأمر يتمثل فى حزب سياسى لأصحاب الكفة الراجحة يتولى ممثلوه الحكم صراحة وعلنا .

مخاطر آليات السوق

لقد نبهنا كثيرا ، كما فعل الكثير من أساتذتنا الأجلاء علماء الاقتصاد والاجتماع ذوو التوجه الاشتراكى ، إلى مخاطر آليات السوق بالنسبة للجماهير العمالية، وقلنا إنه **من المستحيل الجمع بين مزايا القطاع الخاص المتعلقة بالرواتب المسيلة للعاب (وهى المزية الوحيدة للعمل فيه) وبين ظروف العمل فى القطاع العام الاشتراكى من حيث ساعات العمل والراحة والاجازات والتشغيل والترقى ، وبالأهم من حيث الأمان الوظيفى**.وكررنا القول بأن المبدأ الأساسى للتشغيل فى القطاع الخاص هو حرية رب العمل فى الاستخدام وفى الفصل ، وأن ما يحدث الآن فى مختلف أنحاء العالم هو نكوص عن دولة الرفاهية الاجتماعية وحمايتها لآدمية الجماهير العمالية وعودة **إلى بدايات ظهور الرأسمالية عندما كان رب العمل يعامل العاملين لديه كما يعامل الالات** ، أى كما لو كانوا بأجمعهم ، بشرا وجمادا ، ملكية خاصة له يتصرف فيها حسبما تتحقق مصالحه وأهدافه الاستثمارية . وضربنا لذلك أمثلة كثيرة ، ربما كان أهمها وأكثرها إيلاما ما حدث فى بريطانيا تحت حكم السيدة الحديدية **مارجريت تاتشر** ،وما حدث من الزعيم الاشتراكى الجديد **تونى بلير** من إصرار على استمرار العمل بالتغييرات التى أدخلتها على الرغم من مخالفتها لثوابت حزبه العمالى ،وما يحدث حاليا فى ألمانيا على يد الزعيم الاشتراكى الجديد **جيرهارد شرودر**.

ونقول مرة ثانية بأن **البطالة جزء أساسى من آليات السوق**، فبها تتحقق مرونة سوق العمل .والمسئولين فى الولايات المتحدة ، أو بالأدق رئيس صندوق الاحتياطى الاتحادى المقابل للمصارف المركزية فى البلدان الأخرى لا يكف، ولا يخجل ،عن الاعراب عن قلقه من تناقص معدلات البطالة فى بلاده وما لذلك من تأثير سلبى على معدلات التضخم

.ومعدلات البطالة المرتفعة فى أوروبا لا تقلق سوى المنظمات النقابية وأصحاب التوجهات اليسارية ،وإذا كان المسئولون الحكوميون هناك يشعرون بقلق من هذه المعدلات فإن مرجع ذلك هو تضخم فاتورة تأمينات البطالة، ومن ثم فإنهم يعملون جاهدين على تقليص تلك التأمينات ، ولا يهم مصير العمال المتعطلين بعد أن تنقطع عنهم تلك التأمينات التى يدعى البعض بأنها حافز على البطالة!.

وكتبنا ، وكتب الكثير غيرنا ،عن سياسات الشركات العملاقة الحديثة المسماة «الشركات عبر الوطنية» ، التى لا تعرف لها انتماء، سوى انتمائها إلى مصالحها المالية ، وبحثها المستمر عما يحقق لها هذه المصالح من أسواق لا تعرف أية قيود تشريعية مالية أو اجتماعية أو عمالية ، أسواق تتوافر فيها القوى العاملة الرخيصة وما يسمى تأدبا «مرونة سوق العمل» أى قوانين وقواعد توفرلها حرية كاملة فى الاستخدام والفصل بحسب حاجاتها الاستثمارية . ولا تزال النقطة الأخيرة تمثل عائقاً هاما أمام تكالب تلك الشركات على العمل فى مصر كما تفعل فى أسواق آسيا وأوروبا الشرقية (الاشتراكية سابقا) . طبعا .**لم ينس العارفون بتاريخ العمل الرأسمالى أن المبدأ الذى قام عليه هو الحرية الكاملة «دعه يعمل دعه يمر (أو يفر بحسب موقفك من هذا النوع من النشاط الاقتصادى!).**

مصرو آليات السوق

ولا يستطيع أى منصف ،حتى هؤلاء الذين يوجهون انتقاداتهم لمشروع قانون العمل الجديد من منطلقات اشتراكية ، أن ينكر أنه قد قامت فى مصر دولة لآليات السوق ، قامت بالطريقة المصرية المميزة منذ أحداث يناير ١٩٧٧ ، بالقطعة وفى السر وفى التعتيم وفرض الأمر الواقع . وأن النظام الحاكم مرتبط مع البنك الدولى وصندوق النقد الدولى بإتفاقات تقيم أسسا وطيدة للنظام الاقتصادى الجديد . ومبادئ المؤسستين معروفة ومعلنة ومعروضة فى أدبياتهما المنشورة باللغة العربية فى مطبوعات تباع فى الأسواق والمكتبات منذ زمن طويل ، صحيح أنها مبادئ تفضى إلى معاناة قاسية لجماهير أى دولة اعتنقتها ولكنها تحقق فى الوقت نفسه فوائد جمة لأصحاب المصالح الحقيقية فى النظام العالمى الجديد .ومن ضمن تلك المبادئ ،كما أشرنا ، **ضرورة التخلص من كافة القيود التشريعية العمالية التى تحد من حرية حركة أصحاب المشروع الحر.**

وعلى هذا الأساس ، بادرت منظمة العمل الدولية ،وهى جزء من آليات الفكر الاقتصادى والاجتماعى الحر! بتبنى وضع مشروع لقانون عمل جديد ،فقدمت له التمويل والخبرة الفنية ، على أن يتم وضعه فى الاطار الذى تمارس به المنظمة نشاطها ، ألا وهو التمثيل الثلاثى للحكومة ومنظمات أرباب العمل والعمال .وكان المشروع فى الأصل يدعى **مشروع قانون عمل لاقتصاد السوق،** أى أن الهدف من المشروع كان واضحا منذ البداية ولم يكن فيه أى خدعة لأحد ممن شاركوا فيه، وعلى هذا الأساس قدم ممثلو أرباب العمل التصورات التى تحقق مصالحهم ، ومارست الحكومة دورها فى حدود توازن القوى الاجتماعية الذى تقوم عليه ، وقصر **ممثلو العمال ، للأسف فى تمثيل المصالح الحقيقية لجماهيرهم ، إما عن جهل أو قلة خبرة أو استسلام للأمر الواقع** . وأذكر أنه عند بداية العمل فى هذا المشروع قبل أكثر من عشر سنوات ،وكنت لا أزال أعمل فى اتحاد العمال . أن ممثلى الاتحاد فى اللجنة القائمة عليه(وكان الفنيون منهم هم الذين يداومون على حضور الاجتماعات) كانوا يواجهون صعوبات جمة فى استطلاع رأى النقابات العمالية فى المقترحات المختلفة المعروضة على اللجنة حتى تكتسب اعتراضاتهم على بعضها قوة ضغط عمالية ،أو حتى يأتى المشروع فى النهاية ممثلا أصدق التمثيل لموقف الحركة النقابية العمالية . أيا كان .وعلى كل حال ، **لا أعتقد أن القيادات النقابية ، بأوضاعها الحالية ،كانت تستطيع أن تفعل شيئا ،والتنظيمات العمالية مسلوبة القوة منذ وقت طويل .فأى قوة ضغط تملكها تلك التنظيمات مقابل ما تملكه تنظيمات أرباب العمل من أسلحة اقتصادية ومالية ماضية ، خاصة بعد أن استوعبت قيادتها منذ زمن طويل فى صفوف نظام لا يمثل تطلعات الجماهير العمالية الكاملة والصادقة؟.**


أحمد العماوى

والأفكار التى قام عليها المشروع لا تحقق فقط مصالح الرأسمالية المحلية ، فممثلوها تولوا ذلك ، ولكنها تحقق أيضا ما ترمى إليه الحكومة من اجتذاب للاستثمار الاجنبى .وهذا الاستثمار لن يأتى أبدا إلى بلد تغل أيديه فيه بأحكام ولوائح عمالية صارمة تحد من حرية حركته . وكانت نتيجة هذا التحالف فى المصالح والرؤى ذلك المشروع الذى يقال بأن **منظمة العمل الدولية ذاتها اعترضت على بعض أحكامه المقترحة لأنها تنتقص من حقوق العمال المتعارف عليها عالميا ، وقد تولى الرد على هذه الانتقادات ..ممثلو العمال وليس أرباب العمل ، للأسف الشديد.**

طبعا لا يمكن لأحد أن يلوم ممثلى أرباب العمل على موقفهم هذا فكل امرئ يبحث عن مصالحه . ولا أعتقد أن الطبقة العاملة المصرية كانت تتوقع منهم أن يكونوا اسخياء من ذوى القلوب الرحيمة فيتنازلون طواعية عما قد يحقق لهم أكبر قدر ممكن من المكاسب ، وأن يتطوعوا من ذات أنفسهم بتقرير حقوق سخية للعمال تماثل ما كان لديهم ، إن لم تكن تفوقها تماشيا مع تطور الأوضاع البشرية ومرور الزمن ! **إن رب العمل النبيل الخير ليس إلا بعض الأوهام والخزعبلات التى روجت لها أعمال أدبية وفنية رخيصة** .وكوكب الشرق تتغنى على الملأ بمقولة شعرية حكيمة تقول بأن الحقوق تؤخذ غلابا .. غلابا وليس كصدقة أو إحسان!.

فما العمل إذن؟

ما من شك فى أن الطبقة العاملة المصرية

ستواجه منعطفا خطيرا فى تاريخها إذا ما صدر هذا القانون ، وأرجو ألا يتعلل البعض بالأوهام والأمانى فيتصور أنه لن يصدر لخوف النظام من عواقبه ، ويكفى أن نذكر هؤلاء ، بما كان يقال قبل سنوات عن التخوف من صدور قانون إيجار الأراضى الزراعية والثورة الفلاحية المنتظرة فى حالة صدوره . ثم صدر القانون وطبق وتمخض الجبل فولد فأرا . والتحركات العمالية التى أشارت إليها «اليسار» فى العدد الماضى تحركات غير مؤثرة فى عدد قليل من المصانع الصغيرة الحجم .وتاريخ العمل النضالى العمالى يعلمنا أنه نجاح لعمل من هذا القبيل بدون تكاتف وتضافر الحركة النقابية بأكملها ، وبدون اللجوء إلى عمل مدروس ومنظم يحظى بتأييد ومساندة جميع أطرافه .وفى الفارق بين إضراب الطيارين المصريين قبل أثنتى عشرة سنة وإضرابهم الأخير عبرة لمن يريد أن يتعلم أساليب النضال السليم.

ونقطة البداية فى مواجهة هذا الخطر هو التفريق بين الحمار والبردعة ،فقانون **العمل المقترح مجرد بردعة لا أهمية لها إلا فى إطار اقتصاد آليات السوق ،أى الحمار** .فأن تكتفى بالهجوم على القانون دون الإطار الذى سيصدر فى ظله فهو بداية الفشل الأكيد . فالقانون أحد أدوات هذا الاقتصاد ، وإما أن نقاوم اقتصاد آليات السوق أساسا دحضا لقانون عمل يصدر فى إطاره ، وإما أن نستسلم لهذا النظام الاقتصادى ونبحث فى كيفية التعامل السليم مع أدواته ،ومن ضمنها قانون العمل الذى يعكس توجهات هذا النظام ومنطلقاته .فإذا كانت الطبقة العاملة المصرية غير قادرة على مقاومة نظام آليات السوق ، أو تقبل به، وإن صراحة أو إضمارا، فإن عليها أن تبحث عن الوسيلة التى تواجه بها المخاطر التى ستحيق بها نتيجة تطبيق قانون العمل الجديد بعد أشهر ليست بالبعيدة.

والدخول فى مناقشة قانون العمل المقترح ، لجنة خماسية أم ثلاثية .. اجازة وضع للعاملة مرتين أو ثلاثة .. إلى آخره ،معناه بداءة القبول بالمبادئ والأسس التى قام عليها القانون .وهنا ، لا يمكن تعديل تلك التفاصيل التى تحقق مصالح لأرباب العمل والمستثمرين بمجرد الصراخ والتشكى على صفحات صحف المعارضة . لقد **وقع المحظور ووافق على المشروع ممثلو التنظيم النقابى القائم** ،وهم الممثلون الشرعيون للطبقة العاملة فى عرف كافة الجهات الرسمية والدولية ، فضلا عن صفتهم هذه أمام القوانين القائمة ،فأى **مقاومة للمشروع من خارج إطار هذه الشرعية تعتبر معارضة من قوى مناوئة للشرعية ، إلا إذا عملت هذه القوة المعارضة على اكتساب طابع شرعى ما!.**

فما السبيل إذن إلى إجهاض المشروع أو مقاومة مخاطره ؟ .

فى الخارج ، وفى الولايات المتحدة راعية النظام الاقتصادى العالمى الجديد ، يلجأ المتضررون فى مثل هذه الحالة إلى الاتصال بممثليهم فى المجالس التشريعية أملا فى الضغط عليهم ، أو استمالتهم ،من أجل تغيير بعض مواد القانون التى لا ترضيهم . نعرف أنه قد لا يكون هناك طائل كبير من وراء محاولات من هذا القبيل فى مصر، ولكن هل حاولنا ، فهذا على الأقل أضعف الايمان(طبعا القيادات النقابية من أعضاء مجلس الشعب لن تستطيع أن تتخذ موقفا من القانون يخالف الموقف الرسمى ، ورئيس لجنة القوى العاملة فى المجلس من كبار رجال الأعمال فى بلادنا فى الوقت الحالى) ، ولكن مجرد القيام بالمحاولة أجدى بكثير من الصراخ والتشكى ، وقد يفيد إلى حد ما ، وقد تنجح هذه المحاولات فى ادخال بعض التعديلات على المشروع ،حتى وإن تكن تعديلات شكلية تجميلية ، ولكنها قد تنقص من بعض مخاطره . وقد يكون ذلك خطوة على طريق تعلم الممارسة. الديمقراطية فى عصر آليات السوق. وهذا هو التحرك السياسى ، رغم أن من يقوم به أفراد أو جماعات معارضة داخل الحركة النقابية وليس الممثلون الرسميون للحركة النقابية ، وذلك هو السبيل السلبى.

أما السبيل الايجابى فهو العمل النضالى النقابى ،وهو عمل لا يمكن القيام به إلا من خلال تنظيم ، إما التنظيم الواحد القائم الذى ينحصر العمل النقابى فيه بحكم القوانين السارية ، أو بالاقدام على التحرك من خلال تنظيم نقابى مواز غير قانونى ،مع ما فى ذلك من مخاطر جمة فى ظل الأوضاع السائدة فى المجتمع المصرى .

والعمل الجماعى ، بأى شكل من الأشكال ، هو السبيل الوحيد والأكيد للدفاع عن الحقوق وحمايتها .غير أن **مثل هذه الحركة الخارجة عن إطار الشرعية القائمة لن تكون مجدية إلا إذا تبناها حزب سياسى قائم شرعى يوفر لها نوعا من الحماية** .وهذا أيضا أمر غير متوقع فى إطار اللعبة الحزبية القائمة ،وفى إطار قناعة البعض بالوحدة النقابية وتمسكهم بها فوق كل اعتبار (نسأل أنصار هذا الرأى ، أيهما أكثر فاعلية: الحركة النقابية البريطانية أم الألمانية الموحدة ، أم الحركة النقابية الفرنسية التعددية؟.

وطالما أن المغامرة ليست من السمات المعروفة فى الشخصية المصرية . فلا سبيل إلا بالتحرك من خلال القنوات القانونية المتاحة . قد يقول قائل ولكن التنظيم النقابى مستأنس ،وقد تبنى مشروع القانون أصلا غير أنه يكفى للرد على ذلك القول بأن الاكتفاء بالجلوس على السور وإبداء الاستنكار والاستهجان لن يفيد بأى شكل من الأشكال ، ولو حتى فى اسقاط هذا التنظيم .**كيف يتخيل أى صاحب مصلحة فى الجماهير العمالية . سواء كان من أصحاب الياقات الزرقاء أو البيضاء أن الوقوف على انفراد وبمعزل عن وحدة نضالية متلاحمة سيحفظ له حقوقه المكتسبة التى يحاول القانون أن ينتقص منها أو يحميه من المخاطر التى ينطوى عليها القانون ؟** إن تحرك فرد بمفرده أو



اعتصام عمال .. ضحايا الخصخصة على الرصيف

عدة مئات من العمال بمعزل عن جموع الحركة يجعلهم لقمة سائغة لأعدائهم ، ويعطى الفرصة لأجهزة الأمن للانقضاض على الخارجين على الشرعية ، بل إن إضرابا عماليا في مصنع أو مصنعين صغيرين لن يكون له تأثير كبير في ظل السطوة الاعلامية والأمنية للنظام الحاكم . أما الانضمام الجماهيري الحاشد إلى صفوف الحركة النقابية فانه يخلق قاعدة ضخمة للتغيير ويحول دون تزييف إرادة الجماهير . **وخريج الجامعة الذى يأنف من الانضمام إلى النقابة العمالية مكتفيا بعضوية نقابته المهنية سيخسر الجلد والسقط فى النهاية لأن طبيعة هيكل التنظيمين مختلفة، ولن تستطيع النقابية المهنية أن تمد له يد العون إن وقع فى مشكلة عمل مع رب عمله** ،والرابطة النقابية التى قادت إضراب الطيارين الأخير أقرب ما تكون إلى التنظيم النقابى العمالى وليس المهنى.

والهدف النهائى من هذا التحرك صوب تثوير العمل النقابى العمالى وكفالة قيام تنظيم يمثل الجماهير العمالية حق تمثيل ، هو ممارسة الضغوط على أرباب العمل للدفاع عن حقوق مكتسبة ،والحيلولة دون فرض شروط عمل تعود بالعمال سنوات كثيرة إلى الوراء ،والتماس مزيد من الحقوق المتماشية مع تطورات العصر . **ووحدة الطبقة العاملة أمر يكرهه أرباب العمل كل الكراهية وقد بذلوا على مدار السنين كل ما بوسعهم لإجهاض هذه الوحدة والقضاء عليها** ، إذ أن فيها وحدها وسيلة ضغط أدبية ناجحة ، يمكن أن تؤدى إلى ممارسة المزيد من الضغوط ،وتاريخ العمل النقابى يعلمنا الكثير من صور الضغوط العمالية الفعالة التى يمكن اللجوء إليها إن فشلت أساليب التفاوض الجماعى مع أرباب العمل وممثليهم: التباطؤ فى العمل ،والاعتصامات ،والاضرابات الصريحة من جملة أمور . وخطورة تلك الأساليب أنها تكبد رب العمل خسائر لا يريدها وتقلل من قدراته التنافسية فى أسواق رأسمالية تقوم على التنافس أساسا ،والبقاء فيها للأقوى والأقدر على المنافسة . وقبل سنتين ، استطاع عمال واحدة من أكبر الشركات الأمريكية فى نقل الرسائل والطرود ،وهم فى الأغلب عمالة يدوية فى الشحن والتفريغ إضافة إلى سائقى سيارات الشحن التى تنقل الطرود والرسائل ، أن يجبروا إدارة الشركة على الاستسلام لمطالبهم بعد إضراب تاريخى مشهود فى تاريخ الحركة العمالية الأمريكية الحديث.

ويبقى أن نشير إلى أن مواد القانون وحدها ليست هى الخطر الوحيد الذى قد يواجهه العمال .ففى عز الحقبة الناصرية وفى ظل القوانين الاشتراكية وتحالف قوى الشعب العاملة ،تكاثر عدد العمال المفصولين فصلا تعسفيا من شركات القطاع العام .وكان الجزء الأكبر من هم التنظيم النقابى فى منتصف الستينيات هو محاولة حل مشاكل هؤلاء العمال بالطرق السلمية التى كانت متاحة فى ذلك الوقت ، أى بمحاولة التفاهم مع إدارة الشركات أو اللجوء إلى وزير العمل أو وزارة التجارة والصناعة والقطاعات الانتاجية الأخرى ، ولكن هذه الجهود لم تجد كثيرا ،فقد كان بعض رؤساء مجالس ادارة تلك الشركات أقوى نفوذا من الوزراء ، من واقع كونهم عناصر قيادية أو كوادر سابقة فى حركة الاضباط الأحرار واحتفاظهم بصلاتهم الوثيقة بمراكز النفوذ داخل النظام .وكان الكثير من رجال الادارة فى القطاع العام الاشتراكى يتجاهلون قرارات اللجان الثلاثية باعادة العمال المفصولين ، ولا يبالون بأحكام المحاكم العمالية التى تحكم بعودتهم ويفضلون دفع الغرامات والتعويضات عن الرضوخ وإعادة العامل المفصول مما يقد يشجعه ويشجع غيره على تحدى الادارة فى مناسبات تالية .حتى وقعت أحداث مارس ١٩٦٨ ، واحتاج النظام إلى مساندة التنظيم النقابى ، فعرض المرحوم **أحمد فهيم** رئيس اتحاد العمال فى ذلك الوقت المشكلة برمتها على الزعيم الراحل **جمال عبد الناصر** فى أحد لقاءاتهما الكثيرة فى تلك الآونة ،فاقترح عليه **عبد الناصر** أن يشير المسألة فى خطابه فى عيد العمال الذى كان قد اقترب موعده ، وردا على تلك الاشارة فى خطاب فهيم ، طلب **عبد الناصر** سرعة حل المشكلة .

والعليم بقدرات الجهاز الادارى المصرى على تفريغ كل قرار ثورى لا يحظى برضاء من مضامينه ، يدرك أن الأمر لم يستغرق وقتا طويلا حتى عادت الادارة إلى ممارسة أساليبها الملتوية فى تطبيق القوانين العمالية والاشتراكية ، طالما أن التنظيم النقابى الذى يستند إليه العمال كان تنظيما بلا أنياب حقيقية ويعتمد على التماس مساندة الحكومة والقيادة الحاكمة لا يمكن أن تتفرغ لمتابعة ألاعيب الادارة وتطبيقاتها الملتوية لكافة القوانين .فما لم يحرص صاحب الحق على حماية حقه . فهل ينتظر من الآخرين أن يتطوعوا بحمايته نيابة عنه. فالجماهير العمالية إذن تظل فى معركة مستمرة التماسا لحقوقها ودفاعا عنها ، ولا يمكن أن تتوصل إلى ذلك بحركة عفوية غير منظمة، بل وبدون مساندة من تنظيم سياسى يؤمن بمبادئها وبحق جماهيرها فى المشاركة فى ثمار كدها وكدحها .فهى ، من ثم عملية نضالية مستمرة ، لا يكفى فيها الصراخ والتشكى على صفحات الصحف ، المعارضة أو غير المعارضة.

وكلمة أخيرة ، **لا يمكن أن نواجه نظاما اقتصاديا جديدا معقدا ومتشابك الأطراف دون أن ندرسه دراسة متعمقة وشاملة ونتعرف على أساليبه وأهدافه وتوجهاته ومكامن الخطر فيه ، ونخطط تخطيطا علميا لكيفية مواجهة هذا كله بما يحقق أهدافا لنا مدروسة وواضحة المعالم ، وللكيفية التى ندير بها معاركنا بما لا يجعلنا لقمة سائغة فى معارك مع «الرأسمالية المتوحشة» وليس مع فرسان العصور الوسطى النبلاء الذين زينتهم لنا أعمال أدبية وفنية خادعة.**


جيرهارد شرودر

وثائق

منظمات حقوق الانسان وحرية تكوين الجمعيات فى مصر

* تقرير مشترك من الشبكة الأوروبية المتوسطية لحقوق الانسان .. والفيدرالية الدولية لحقوق الانسان *

مقدمة:

فى ٢٦ مايو ١٩٩٩ صدق الرئيس مبارك على قانون جديد للجمعيات والمؤسسات الأهلية (القانون ١٥٣ لسنة ١٩٩٩) . وكان مجلس الشعب قد أقر فى فجر نفس اليوم **هذا القانون المقيد بشدة لحرية تكوين الجمعيات** فى وقت كانت مصر تعقد فيه اتفاقية شراكة مع الاتحاد الأوروبى فى إطار عملية برشلونة . ففى ٢١ يونيو ١٩٩٩ رحب مجلس الاتحاد الأوروبى بالنتيجة الموفقة للمفاوضات بين الاتحاد الأوروبى ومصر.

وتنص المادة الثانية من الاتفاقية على أن كل بنودها تقوم على احترام المبادئ الديمقراطية وحقوق الانسان الأساسية على النحو الوارد فى الإعلان العامى لحقوق الانسان ، الذى يوجه السياسة الداخلية والخارجية للدول الأطراف ويشكل عنصرا مهما فى الاتفاقية.

إن مصر ، بتوقيعها للاتفاقية ، تعزز رسميا التزامها بالمعايير العالمية لحقوق الانسان ، مثلما فعلت سابقا حين صدقت على العهد الدولى للحقوق المدنية والسياسية الذى يشمل ضمانات لحرية تكوين الجمعيات صانتها المادة ٢٢ منه.

ومع ذلك فمصر تخرق ، باصدارها القانون الجديد للجمعيات ، التزاماتها الدولية.

لقد تابعت الشبكة الأوروبية المتوسطية لحقوق الإنسان والفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان خلال السنة الماضية عن كثب العملية التى أدت إلى إصدار القانون ١٥٣ لسنة ١٩٩٩ . فقد أرسلت فى **ديسمبر ١٩٩٨** بعثة إلى القاهرة لتقصى الحقائق فى اعتقال **حافظ أبو سعده** الأمين العام للمنظمة المصرية لحقوق الانسان. **وفى فبراير ١٩٩٩** أرسلت بعثة ثانية إلى القاهرة لتقصى الأعمال التحضيرية لمسودة قانون الجمعيات والمؤسسات الخاصة ، والإتهام الذى لم يسقط ضد **حافظ أبو سعده** ، وقضية المنظمة المصرية لحقوق الانسان من أجل الحصول على الاعتراف القانونى . **وفى مايو ١٩٩٩** ، حينما كان تقرير البعثة على وشك الصدور ، علمت المنظمتان أن مجلس الشعب على وشك أن يجيز بسرعة قانونا للجمعيات والمؤسسات الخاصة ، فتقرر إرسال بعثة ثالثة عاجلة إلى القاهرة.



د. ميرفت التلاوى

ويلخص هذا التقرير الاستنتاجات الرئيسية للبعثة الأخيرة ويعالج أساسا قانون الجمعيات والمؤسسات الخاصة (القانون ١٥٣ لسنة ١٩٩٩).

الاستنتاجات والتوصيات

كانت استنتاجات التقرير كالتالى :

- يقيد القانون **١٥٣ لسنة ١٩٩٩** بلا داع الحق فى حرية تكوين الجمعيات على النحو الذى ضمنه العهد الدولى للحقوق المدنية والسياسية الذى صادقت عليه مصر.
- يشكل القانون الجديد انتكاسة لترويج وحماية حقوق الانسان فى إطار عملية برشلونة واتفاقية الشراكة بين مصر والاتحاد الأوروبى.
- هناك أسباب قوية تدعو للاعتقاد بأن القانون سيعوق بشدة عمل منظمات حقوق الانسان فى مصر.

إن التوصية الرئيسية للتقرير الموجهة للحكومة المصرية هى :

١- ضمان اعادة النظر فى القانون ١٥٣ لسنة ١٩٩٩ بأسرع مايكن فى اطار حوار مع المنظمات غير الحكومية المصرية يتسم بالشفافية.

والتوصيات الرئيسية الموجهة إلى الاتحاد الأوروبى هى :

١- أن يعبر مسئولو الاتحاد عن قلقهم فى الاجتماعات الثنائية والاجتماعات متعددة الأطراف مع مسئولى الحكومة المصرية ازاء نمط القيود القائمة على حرية تكوين الجمعيات فى مصر المتضمنة فى القانون.

٢- أن يلح مسئولو الاتحاد الأوروبى على

إلغاء قانون الجمعيات والمؤسسات الخاصة ،واستبداله بتشريع يتفق ومعايير حرية تكوين الجمعيات الواردة فى المادة ٢٢ من العهد الدولى للحقوق المدنية والسياسية.

٣- أن يطالب البرلمان الأوروبى والدول الأعضاء فيه بالغاء القانون ، وذلك قبل أن يصادق على اتفاقية الشراكة بين الاتحاد الأوروبى ومصر.

٤- وإلى حين إلغاء القانون ، على مسئولى الاتحاد الأوروبى أن يراقبوا عن كثب الإجراءات التى تقيد حرية تكوين الجمعيات فى مصر بلا داع . وعليهم أن يعبروا عن قلقلهم إلى المسئولين الحكوميين المصريين مباشرة وأن يعلنوا ذلك على الملأ.

٥- أن تستمر مؤسسات التمويل فى مساندة المنظمات غير الحكومية المصرية بغض النظر عن القانون رقم ١٥٣ لسنة ١٩٩٩.

القانون رقم ١٥٣ لسنة ١٩٩٩ حول الجمعيات والمؤسسات الخاصة فى مصر تقرير بعثة حقوق انسان الى القاهرة ٢٦ -٣٠ مايو ١٩٩٩ . كتبه مارك شاده بولسن

كانت الشبكة الأوروبية الموسطة لحقوق الانسان والفيدرالية الدولية لحقوق الانسان على وشك اصدار تقريرها حول حقوق الانسان وحرية تكوين الجمعيات فى مصر عندما علمتا أن مجلس الشعب على وشك أن يقر فى **٢٥ - ٢٦ مايو ١٩٩٩ قانونا حول الجمعيات والمؤسات الخاصة** . لذلك فقد اختير **مارك شاده بولسن** ، المدير التنفيذى للشبكة الأوروبية المتوسطية لحقوق الانسان على وجه السرعة لبعثة إلى القاهرة بتفويض يشمل:

*** تقصى الأحداث التى قادت إلى إصدار القانون.**

*** تقييم ماإذا كان القانون يتفق مع التزامات مصر الدولية فى مجال حقوق الانسان ، بما فى ذلك التزامها بعملية برشلونة .(١) (الشراكة الأوروبية المتوسطية كما يجسدها إعلان برشلونة الذى وافقت عليه الحكومة المصرية - المترجم)**

صدور القانون ١٥٣ لسنة ١٩٩٩ : تسلسل الأحداث

يحل القانون ١٥٣ لسنة ١٩٩ محل القانون الحالى رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٤ الذى ينظم عمل المنظمات غير الحكومية فى مصر . وقد استخدم القانون الأخير مرارا لرفض تسجيل المنظمات غير الحكومية وحل المنظمات القائمة . ونتيجة لذلك فان منظمات حقوق الانسان مسجلة اليوم فى مصر كشركات مدنية تحت القانون المدنى أو كشركات محاماة ، **ماعدا المنظمة المصرية لحقوق الانسان** التى ظلت قضيتها من أجل الاعتراف القانونى بها معلقة منذ ١٩٨٧.



منى ذوالفقار



د. أمانى قنديل

لقد صيغت أكثر من ست مسودات للقانون منذ خريف ١٩٩٧ أبقت معظمها على قيود صارمة على حرية تكوين الجمعيات(٢) وشنت منظمات حقوق الانسان حملة ضد هذه المسودات لأكثر من سنة ونصف السنة ، وقد نظمت **المنظمة المصرية لحقوق الإنسان ومركز القاهرة لدراسات حقوق الانسان وجماعة تنمية الديمقراطية** ورش عمل عديدة خلصت فى فبراير ١٩٩٨ إلى صياغة قانون بديل دمه لاحقا ، فى ٢٨ فبراير ١٩٩٨ ، أربع أعضاء برلمانيين إلى مجلس الشعب ، لكن المجلس لم ينظر فيه . وفى مايو ١٩٩٨ رفعت وزارة الشئون الاجتماعية مسودة جديدة إلى مجلس الوزراء لمناقشتها . وقد حوت هذه المسودة (التى لم تكن متاحة للتداول حتى ذلك الوقت) قيودا صارمة على حرية تكوين الجمعيات على نحو ماكفلته المادة **٥٥ من الدستور.**

وأدى تقديم المسودة إلى حملة جديدة نظمتها منظمات حقوق الانسان غير الحكومية ، فسحبتها الوزارة على إثر هذه الحملة . وفى يونيو - يوليو ١٩٩٨ دعت وزارة الشئون الاجتماعية المنظمات غير الحكومية لاجتماعات فى **القاهرة والاسكندرية والمنيا** تم فيها تشكيل لجنة صياغة ضمت ممثلين للمنظمات غير الحكومية . **وقد قاطعت غالبية منظمات حقوق الانسان هذه اللجنة ، التى رأت أنه لم تتوفر لها ضمانات كافية تكفل احترام عملها.**

وطبقا لمنظمات حقوق الإنسان لم يعلن أى تقدم فى لجنة الصياغة من سبتمبر ١٩٩٨ حتى فبراير ١٩٩٩ عندما تلقت بعثة الشبكة الأوروبية المتوسطية لحقوق الانسان والفيدرالية الدولية حقوق الانسان مسودة لم تكن قد نشرت بعد من رئيس لجنة الصياغة. وفى **١٢ مايو ، ولدهشة المنظمات غير الحكومية والبرلمانيين ، قدم مجلس الوزراء نسخة مختلفة وحديثة من مسودة القانون إلى لجنة الشئون الاجتماعية والدينية بمجلس الشعب ليجيزها المجلس لاحقا.**

لقد أدت الأنباء التى أفادت أن القانون على وشك أن يجاز ، إلى قيام عدد من المنظمات غير الحكومية ، بما فى ذلك منظمات حقوق الانسان ، لحملة كبيرة ضد القانون فعبئت قسما مهما من المعارضة السياسية والصحافة والمنظمات غير الحكومية ومثقفين وفنانين كبار.وفى **الفترة من ٢٢ إلى ٢٧ مايو نفذت أربع ناشطات نسائيات قياديات إضرابا عن الطعام احتجاجا على الإجراءات المقيدة فى القانون .(٣)** وفى ٢٥ مايو احتج **ملتقى تطوير العمل الأهلى ، والمكون من ١٠٥ منظمة غير حكومية** من اثنتى عشر محافظة ، على الطريقة التى صدر بها القانون ، متجاهلا الحوار الذى تم خلال السنة المنصرمة بين الحكومة وقطاع المنظمات غير الحكومية . وعلاوة على ذلك فقد عبر الملتقى عن خيبة أمله فى القانون الجديد لاحتوائه كل الجوانب

السلبية التي كان الملتقى قد انتقدها.

وفي ١٩ مايو ١٩٩٩ أعلنت **منظمات حقوق الانسان غير حكومية رئيسية** أن لجنة الصياغة قد كونت لإيهام الرأى العام الدولي والمحلي بأن مسودة القانون نالت تأييد المنظمات غير الحكومية ومنظمات حقوق الانسان ، وأنهم يأسفون لأن الجهود التي بذلتها منظمات حقوق الإنسان لسنة ونصف السنة قد ذهبت هباء.

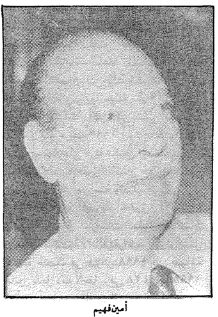
و في ٢٤ مايو ١٩٩٩ أصدر أربع من **ممثلي المنظمات غير الحكومية في لجنة الصياغة** بيانا أعلنوا فيه أن **المسودة التي قدمت إلى مجلس الشعب ليست هي المسودة التي وافقوا عليها**. كما أشار البيان إلى أن حوارا مكثفا كان قد تم مع ممثلي وزارة الشئون الاجتماعية وأنه كان قد تم التوصل إلى اتفاق حد أدنى . لكن ولدهشتهم حوت المسودة التي قدمها مجلس الوزراء إلى مجلس الشعب حذفا وإضافة وتعديلا على المسودة المتفق عليها . وأعلنت هذه المجموعة أنها ليست مسئولة عن التغييرات التي أفرغت القانون من أفضل مافيه . في **١٣ مايو قدم القانون إلى لجنة الشئون الدينية والاجتماعية بمجلس الشعب التي أجازت مواده الخمسة والسبعين في ساعة ونصف الساعة.**

وفي ٢٥ -٢٦ مايو ناقش مجلس الشعب القانون بينما كانت المنظات غير الحكومية تتظاهر بشكل أساسي أمام مبنى البرلمان . وقد لاقى القانون في المناقشة العامة نقدا شديدا من النواب المستقلين ونواب المعارضة الذين ذهبوا إلى أن نصوصه تأتي على حساب الحريات المدنية والسياسية . وقد شن أعضاء الحزب الوطني الديمقراطي الحاكم ومسئولو الحكومة حملة مضادة ، مؤكدين أن المنظمات غير الحكومية التي تقف ضد مصلحة الأمة يجب أن تحظر كلية . لكن د. **ميرفت التلاوي** ، وزيرة الشئون الاجتماعية ، أصرت أن القانون لم يهدف إلى تصفية الحساب مع أي أحد . وقد أوضحت أنه ثمرة لاجتماعات ومؤتمرات طويلة جادة مع ممثلي المنظمات غير الحكومية خلال سنة ونصف السنة . وأضافت " ومع ذلك فمن حق مجلس الدولة ومجلس الوزراء إدخال تعديلات معينة ، لكن هذا لايعني أن هذا ليس هو النص الذي تم الاتفاق عليه مع المنظات غير الحكومية" (أنظر **" الأهرام ويكلي "** ، ٢٧ مايو - ٢ يونيو).

وفي يوم الخميس ٢٦ مايو أجاز



حافظ أبو سعده



أمين فهيم

مجلس الشعب القانون بعد منتصف الليل في أربع جلسات وفي مساء اليوم نفسه صدق الرئيس مبارك عليه . وقد نشر في الجريدة الرسمية في صباح اليوم التالي باسم القانون ١٥٣ لسنة ١٩٩٩.

القانون ١٥٣ لسنة ١٩٩٩ : النقاط الرئيسية المثيرة للقلق

فيما يلي عرض للنقاط الرئيسية المثيرة للقلق فيما يتعلق بالنسخة الأخيرة من القانون:

المادة ٣ : تقرر أن على كل جماعة يدخل في أغراضها أو تقوم بأي نشاط من أنشطة الجمعيات والمؤسسات المشار اليها - ولو اتخذت قانونيا شكلا غير شكل الجمعيات والمؤسسات - أن تتخذ شكل جمعية أو مؤسسة أهلية . وأن تعدل نظامها الأساسي وتتقدم بطلب قيدها وفقا لأحكام القانون".

وهذا يعني أن على منظمات حقوق الانسان أن تتخلى عن وضعها الفعلي في القانون المدني وأن تسجل تحت القانون الجديد و إلا طبقت عليها عقوبات تصل إلى حد السجن حتى ست أشهر وغرامة حتى ٢٠٠٠ جنيه مصرى . وبالاضافة إلى ذلك ستغلق مكاتبها وتحول أموالها إلى جمعيات أخرى (طبقا للفصل الرابع).

المادة ٦ : تمنح الجهة الادارية حق رفض طلب القيد خلال ستين يوما بسبب طيف واسع من المخالفات بما في ذلك الأنشطة التي نصت عليها المادة ١١ وهي **"تهديد الوحدة الوطنية"، " مخالفة النظام العام أو الاداب"** أو أنشطة تتصل بنشاط **" سياسي أو نقابي تقتصر ممارسته على الأحزاب السياسية والنقابات".**

المادة ٧ : تنص على إنشاء لجنة أو أكثر بدائرة اختصاص كل محكمة ابتدائية برئاسة مستشار - على الأقل - بمحاكم الاستئناف ، وعضوية ممثل للجهة الادارية يرشحه وزير الشئون الاجتماعية ، وممثل للاتحاد الإقليمي يرشحه مجلس إدارة الاتحاد العام للجمعيات ، وممثل للجمعية المعنية الطرف في المنازعة ترشحه جمعيتها العمومية أو مجلس إدارتها". **إن ثلث مجلس الإتحاد العام للجمعيات ورئيسه يعينهم رئيس الجمهورية (حسب المادة ٣٨) مما يشير إلى أن ممثلي الحكومة قد يحصلون على الأغلبية في اللجنة . إضافة إلى ذلك فالمادة ٧ تمنع المنظمات غير الحكومية من رفع دعوى أمام المحكمة مباشرة.**

المادة ٨: تنص على أن للجهة الإدارية الاعتراض على ماترى فيه مخالفة للقانون في النظام الأساسي للجمعية أو فيما يتعلق بالمؤسسين بدون تحديد نوع الاعتراضات التي قد تطرحها . وعلاوة على ذلك للجهة الادارية الحق في أن تطلب من المحكمة المختصة وقف نشاط الجمعية مؤقتا لحين الفصل في موضوع الدعوى . **وهذا يفتح الباب واسعا أمام احتمالات اضطهاد الجمعيات قانونيا بواسطة الإدارة.**

المادة ١١: ترفض الترخيص للجمعيات التي تقوم بأنشطة تهدد الوحدة الوطنية أو تخالف النظام العام أو الآداب . وهذه

العبارات المطاطة تفتح الباب أمام تفسيرات مختلفة قد تستخدمها السلطات الادارية فى أعمال تعسفية.

وعلاوة على ذلك تحظر **المادة ١١** الجمعيات التى تمارس أى نشاط سياسى أو نقابى تقتصر ممارسته على الأحزاب السياسية والنقابات. وقد تستخدم هذه العبارات غير الواضحة أيضا لرفض الترخيص للمنظمات غير الحكومية بسبب عدد من الأنشطة مثل تقديم المساعدة القانونية ، والعمل من أجل الإصلاح القضائى ، مراقبة الانتخابات ، مراقبة انتهاكات حقوق الإنسان ، والدفاع عن المعتقلين السياسيين إلخ.

المادة ١٦: تعطى الجهة الادارية حق رفض انضمام أو اشتراك أو انتساب جمعية إلى ناد أو جمعية أو هيئة أو منظمة يقع مقرها خارج جمهورية مصر العربية خلال ستين يوما من الإخطار. ولاتحدد المادة الأسباب التى يؤسس عليها هذا الرفض وتمنح الجهة الإدارية سلطات واسعة للتدخل فى النشاط الدولى للجمعيات.

المادة ١٧: ترفض للجمعيات حق الحصول على الأموال من الخارج سواء من شخص مصرى أو أجنبى أو جهة أجنبية أو من يمثلها فى الداخل ، مالم يأذن لها وزير الشئون الاجتماعية بذلك. ولاتحدد أى قيد زمنى لوزارة الشئون الاجتماعية لتقديم الإذن اللازم ، ولاتحدد معايير تمنح بمقتضاها الإذن. **ونظرا لعدم توفر فرص التمويل فى مصر لعدد واسع من أنشطة المجتمع المدنى ، فان المادة ١٧ تفتح الباب أمام الإدارة لتشل عمل المنظمات غير الحكومية.**

المادة ٢٣: تعطى الجهة الادارية حق أن تطلب من الجمعية سحب أى قرار ترى أنه مخالف للقانون أو لنظامها الأساسى ، وتمكنها المادة ٣٤ من استبعاد المرشحين لمجلس إدارة الجمعية. وكلا المادتين تسمحان بتدخل واسع ولاداعى له فى الإدارة اليومية للجمعيات.

المادة ٤٢: تقرر أنه يمكن حل الجمعيات لارتكابها مخالفة جسيمة للقانون أو النظام العام أو الآداب أو ثبوت أن حقيقة أغراضها استهداف أو ممارسة نشاط من الأنشطة المحظورة فى المادة ١١ من هذا القانون. ومرة أخرى تتيح هذه اللغة المطاطة للجهة الإدارية سلطة واسعة لمضايقة أى منظمة غير حكومية تعمل بشكل قانونى.

المادة ٦٤: تتيح للجمعيات والمنظمات غير الحكومية إنشاء اتحادات نوعية. لكن المادة ٦٥ تسمح فقط لاتحاد إقليمى واحد بالعمل فى المحافظة الواحدة ، فتقيد بالتالى حق المنظمات غير الحكومية فى حرية التنظيم.

المادة ٦٨: تنص على إنشاء اتحاد عام للجمعيات والمؤسسات الأهلية يضم الاتحادات النوعية والإقليمية وله مجلس إدارة من ثلاثين عضو. ويعين رئيس الجمهورية رئيس الاتحاد وعشرة من أعضائه. ويقيد هذا الهيكل البيروقراطى حق الجمعيات فى الانتخاب الحر وإنشاء الإتحادات الإقليمية ويتيح للجهة الإدارية سلطة لادع لها فى التأثير على عمل المنظمات غير الحكومية.

المادة ٧٥: تخضع من يخالفون القانون لعقوبات جنائية بما فى ذلك غرامة ١٠٠٠٠ جنيه والسجن حتى عام واحد لمخالفات لاتتجاوز الممارسة السلمية لحق تكوين الجمعيات.

حجج مؤيدة للقانون ١٥٣ لسنة ١٩٩٩

أتيح للكاتب فى يوم السبت ٢٨ مايو ١٩٩٩ أن يستمع لعرض موجز للقانون الجديد فى لقاءات مع ممثلى المؤسسات المصرية الرسمية.(٤)

وقد جرى التأكيد للكاتب عموما أن لاسبب يدعو للقلق بشأن القانون ، وقد طرح أن حقوق الإنسان يحميها الدستور ولن تقبل الحكومة أن تمرر قوانين تتناقض مع معايير حقوق الانسان. وقد اعتبر القانون خطوة إيجابية طالما أن المجموعات ، بما فيها منظمات حقوق الإنسان غير الحكومية المسجلة حتى الآن كشركات ، وتحديدا كشركات مدنية تحت القانون ٣٢ ، قد أصبح لها قانون خاص بها. فهذا القانون يوفر لها الحماية القانونية طبقا لأنشطتها الفعلية.

وبالإضافة إلى ذلك فقد قيل إن هذا القانون سيعزز عمل المنظمات غير الحكومية مقارنة بالقانون رقم ٣٢ حيث حدد الأخير ماهو مسموح به ، بينما يحدد القانون الجديد ماهو محظور فقط. وبالإضافة إلى ذلك يمكن الآن التوجه بالخلافات إلى المحاكم المدنية (تحت القانون ٣٢ كانت هذه الحالات تؤخذ إلى المحكمة الإدارية). وهكذا فقد قيل أن الجهة الإدارية لاسيطرة لها على عمل الجمعيات الخاصة ، ماعدا حق مراقبة عملها. فلا جهة تستطيع إزاحة مجلس إدارة وإنما عليها أن تذهب إلى المحكمة لتطلب ذلك. وأخيرا ، فقد أنشأت لجنة للمنازعات يرأسها مستشار ويدخل فى عضويتها ممثلون للمنظمات المعنية بجانب الجهة الإدارية التى عليها أن تحترم قيد الستين يوما لتسوية النزاع.

وقد ذهب أحد من تحدثت معهم إلى أن التغيير الجوهرى الوحيد الذى أدخل مقارنة بمسودة يناير ١٩٩٩ ، هو المادة ١٧ المتعلقة بالتمويل الأجنبى. وهذا التعديل يعنى أنه لم يعد كافيا بالنسبة للجمعيات أن تخطر الجهات الإدارية ، وإنما يجب عليها الحصول على موافقة مسبقة. **والفكرة وراء هذا النص الجديد هى السيطرة على المنظمات الإرهابية ، مثل الجماعات الناشطة سياسيا التى تتلقى تمويلا تحت غطاء التعليم الإسلامى.** وقد طرح أن الأمر يختلف عند تلقى أموال من منظمة مثل الشبكة الأوروبية المتوسطية لحقوق الإنسان عن تلقيها من مجموعات أصولية فى باكستان. كما قيل إن المادة ١٧ أساسية فى السيطرة على غسيل الأموال.

فيما يتعلق بنص المادة ١١ فقد شرح أن لاشئ خاص فى رفض حق الجمعيات فى القيام بأنشطة تتصل بالأحزاب السياسية. وقد اعتبرت حقيقة أن الجمعيات يجب أن تعمل فى مجال التنمية الاجتماعية كما حدها القانون معقولة. فالأنشطة التى منعتها المادة ١١ ترتبط بالوصول إلى السلطة التنفيذية. وقد أشار أحد محدثينا إلى تصريح وزيرة الشئون الاجتماعية ميرفت التلاوى فى مجلس الشعب فى أن العمل فى مجال حقوق الإنسان مسموح به. وقد تم التأكيد على أن نشاط حقوق الإنسان لن يتأثر بالقانون بأى شكل ، فكل العمل سياسى بطبيعته وأن العمل فى مجال التنمية الاجتماعية يشمل حقوق الإنسان.

وأخيرا فقد قيل إنه يجب التمييز بين حرية تكوين الجمعيات وضرورة التسجيل كجمعية ، وأن القانون الجديد سيساعد فى تعليم المنظمات غير الحكومية المصرية العمل بكفاءة أكبر. بل أكد بعض المتحدثين أن القانون الجديد أفضل من القانون ٣٢ فى كل النواحى. وقد قرر أحدهم أن إنزال عقوبات جنائية بسبب المخالفات (المادة ٧٥) ليس مشكلة حيث لاأحد فوق القانون وأن لاعقوبات ستوقع لو التزم الناس بالقانون.

وفيما يتعلق بتسلسل الأحداث الذى قاد إلى إصدار القانون فقد شرح لنا أن القانون قد أصدر بعد عملية ديمقراطية طويلة شملت التشاور مع المنظمات غير الحكومية وأن تغييرات طيفة فقط قد أدخلت مقارنة بنسخة يناير. وقد جادل آخرون بأن الاختلاف بين نسخة يناير والنسخة التى قدمت إلى مجلس الشعب كانت نتيجة للتغييرات التى أدخلها



جاسر عبدالرازق وعايدة سيف الدولة خلال الاعتصام فى مركز المساعدة

مجلس الوزراء ولجنة الشئون الدينية والاجتماعية فى عملية تشريعية مشروعة تماما.

وعندما سألنا لماذا قابلت المعارضة والمنظمات غير الحكومية القانون ١٥٣ برد فعل قوى كهذا ، طرح أن بعض المنظمات تعارض الشفافية التى يطلبها القانون إذ لايريدون نشر الحسابات . وعلاوة على ذلك قيل إن بعض المنظمات حملت على القانون ٣٢ ببساطة لإيجاد سبب لمعارضة الحكومة ، أو لأنهم ببساطة لم يطيقوا حقيقة أن الحكومة لها سلطة معينة على المجتمع المدنى . وأخيرا فقد قيل إن القانون خلق ضجة لأنه كان يتطور عبر زمن طويل ثم ظهر فجأة فى شكله الأخير.

حجج ضد القانون ١٥٣ لسنة ١٩٩٩

كان الاعتراض الرئيسى بين البرلمانيين هو غموض صياغة المادة ١١ المتعلقة بالقيام بأنشطة حزبية ونقابية . وقد قيل إن كل الأنشطة الاجتماعية سياسية ، ويجب تشجيعها ، وأنه كان ينبغى على القانون أن يذكر صراحة أن النشاط الحزبى محظور بدلا من استخدام تعبير " النشاط السياسى " الفضفاض.

وهم يرون أن القانون يستهدف الجمعيات التى تقع خارج سيطرة الحكومة ، خاصة المنظمات الأكثر نشاطا القادرة على التأثير فى الرأى العام . وهكذا فالقانون يستهدف بشكل غير مباشر منظمات حقوق الإنسان حيث أنها من بين أنشط المنظمات غير الحكومية فى مصر . بل ويتوقع أن تغلق العديد من منظمات حقوق الإنسان أبوابها .

يعتقد البرلمانيون أن القانون قد مرر بسرعة ، ورغم أنهم يعتقدون أن القانون الجديد أفضل من القانون ٣٢ ، فهم يخشون أن تحظر اللائحة التنفيذية عددا من الأنشطة التى تقوم بها المنظمات حاليا .

وتعتقد منظمات حقوق الانسان أيضا أن القانون يستهدف منظمات حقوق الانسان فى مصر حيث أنها تمثل بعض أقل منظمات المجتمع المدنى التى لم تطوها الحكومة تحت جناح سيطرتها بعد . وهم يخشون أن يؤدى القانون إلى الموت البطئ لغالبية منظمات حقوق الإنسان غير الحكومية القائمة عندما تتخلى عن وضعها كشركات مدنية وتسجل كجمعيات وأهم بواعث القلق هى المواد التى أشرنا لها أعلاه.

أولا : عملية صياغة القانون

إن الشبكة الأوروبية المتوسطية لحقوق الإنسان والفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان ترحبان بالتفسير المتسامح للقانون الذى قدمه ممثلو المؤسسات الرسمية ، خاصة الرأى القائل إن القانون لن يؤثر بشكل سلبى على نشاط حقوق الإنسان فى مصر . ويلاحظ أن بيانا رسميا لوزارة الشئون الاجتماعية صدر فى ٢٧ مايو ١٩٩٩ يساند الحجج المطروحة أعلاه . إن الشبكة الأوروبية - المتوسطة والفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان تأملان أن تؤكد اللائحة التنفيذية ، التى ستصدرها وزارة الشئون الاجتماعية ، والتنفيذ الفعلى للقانون ، هذا التفسير .

مع ذلك تجد الشبكة والفيدرالية أن من الصعب الدفاع عن أن القانون قد صيغ بشفافية . إذا لم نستطع تبين إجراءات واضحة لتعيين ممثلى المنظمات غير الحكومية فى لجنة الصياغة. وطبقا لممثلى الدولة فى لجنة الصياغة ، فقد جاء أعضاء اللجنة بالاختيار . وطبقا للمنظمات التى شاركت فى اجتماعات اللجنة، والأفراد الذين حضروا اجتماعات المنظمات غير الحكومية التى عقدتها وزارة الشئون الاجتماعية ، لم توضع إجراءات واضحة لاختيار ممثلى المنظمات غير الحكومية فى لجنة الصياغة . قد أصبح المرشحون الذين اقترحوا فى الاجتماعات العامة لاحقا أعضاء فى اللجنة بموافقة عدد غير محدد من جمهور الحاضرين.

ويؤكد البيان الذى أصدره أربع أعضاء

منظمات شاركوا فى عمل لجنة الصياغة الانطباع بأن الحكومة قد تجاوزت الحوار الذى تم بين وزارة الشئون الاجتماعية والمنظمات غير الحكومية خلال السنة الماضية.

وكذلك تجعل المقارنة بين نسخة يناير والقانون ١٥٣ من الصعب الاقتناع بأن تغييرات طفيفة فقط قد أضيفت من يناير إلى مايو ١٩٩٩ .

× نسخة يناير لاتذكر أنه يجب على المنظمات غير الحكومة المنشأة فى صيغة غير الجمعيات الخاصة ، أن تقيد تحت القانون الجديد.

× لاتذكر نسخة يناير الأنشطة النقابية بين مجالات النشاط المحظورة.

× فى نسخة يناير يحق للمنظمات أن تحصل على لأموال من الخارج أو إرسال الأموال إلى الأفرا د والمنظمات الموجودة خارج البلاد بعد إخطار الجهة الإدارية . وإذا مرت ثلاثون يوما بدون إخطار يعتبر الطلب مقبولا.

وفى القانون الجديد لايسمح لأى جمعية أن تتلقى الأموال من الخارج مالم توافق السلطات على ذلك .وكما ذكرنا فى الجزء الثانى من هذا التقرير تتيح نسخة يناير تدخلا حكوميا واسعا فى عمل الجمعيات . ويعتقد الكاتب أن القانون ١٥٣ يوسع سلطاتها بادخال المنظمات المسجلة تحت القانون المدنى تحت مظلته وعزز سيطرة السلطات على الجمعيات .(٥)

ثانيا: القانون ١٥٣ لسنة ١٩٩٩ مقارنا بالقانون ٣٢ لسنة ١٩٦٤

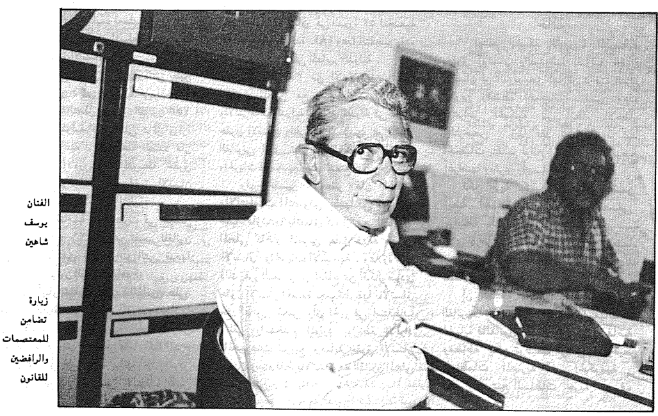
من الصعب الاقتناع بأن القانون الجديد يفوق القانون ٣٢ لسنة ١٩٦٤ من أى ناحية . وكما ذكر فى دراسة سابقة ، فالقانون ٣٢ قانون قديم ، كتب فى ١٩٦٤ وقد تغير الكثير فى مصر منذ ذلك الحين . فطبقا لوجهة النظر السائدة حينذاك ، فقد **نظر للمنظمات غير الحكومية بوصفها مجرد منفذة لسياسات الحكومة . ومن ثم فقد ترك النظام الذى وضعه القانون ٣٢ القليل من حرية الحركة للمنظمات نفسها وخلق مجالا واسعا للحكومة لتراقب تشكيل وعمل المنظمات غير الحكومية .** ولايتبين هذا الموقف من بنود القانون نفسها فحسب ، إنما من لوائحه التنفيذية أيضا ، خاصة تلك التى يحويها القرار الرئاسى رقم ٩٣٢ لسنة ١٩٦٦ الذى يحدد تفاصيل كثيرة حول كيف تنشط المنظمات وأوجه الحياة التنظيمية التى عادة ماتترك للمنظمات نفسها لتقرر بشأنها ." **كما لو كانت الجمعيات الأهلية الأطفال الصغار لوزارة الشئون الاجتماعية" (٦)**

لقد شمل القانون ٣٢ لسنة ١٩٦٤ سلسلة من الإجراءات البيروقراطية تحوى تفاصيل حول إدارة الجمعيات وسلسلة واسعة من المواد التى تنتهك بوضوح الحقوق فى حرية تكوين الجمعيات . فقد أعطى السلطات الإدارية الحق فى رفض قيد الجمعية إذا" كان المجتمع ليس فى حاجة إلى خدماتها أو إذا كانت هناك جمعية تعمل سلفا فى نفس المجال "(المادة ١٢) . ويمكن للسلطات الإدارية أن تقرر دمج جمعيتين تعملان من أجل نفس الأهداف (المادة ٢٩) . ويمكن للسلطات الادارية عقد اجتماع للجمعية العمومية أو مجلس الإدارة" إذا رأت ذلك ضروريا "(المادة ٣٦ و٥٣) . ويحق لوزارة الشئون الاجتماعية تعيين ممثل فى مجلس الإدارة (المادة ٤٨) ويمكنها حل الجمعية على أسس صيغت بمطاطية ، وهى إذا كانت الجمعية غير قادرة على بلوغ الأهداف التى أنشأت من أجلها (المادة ٣٧).

علاوة على ذلك حصر القانون ٣٢ عمل الجمعيات فى مجالات معينة (٧) ، وأنشأ الإتحاد العام الذى يرأسه وزير الشئون الاجتماعية طبقا لقرار جمهورى (المادة ٨٥)

هذه القيود المذكورة أعلاه لانجدها فى القانون ١٥٣ لسنة ١٩٩٩ الذى يسمح علاوة على ذلك بالتوجه بالنزاعات إلى المحكمة.

لكن إذا كان يمكن النظر للقانون ٣٢



الفنان يوسف شاهين

زيارة تضامن للمعتصمات والرافضين للقانون

بوصفه يفرض الوصاية على المنظمات غير الحكومية إلى أقصى حد ، فانه يبدو أن **القانون الجديد يبنى على عدم الثقة فى منظمات المجتمع المدنى ، ويبدو إلى حد كبير أنه قد صيغ بروح القانون القديم.**

فالقانون ١٥٣ يحتفظ للسلطات الإدارية بحق الاعتراض على لوائح أو مؤسسى الجمعيات ، والاعتراض على القرارات التى تصدرها الجمعية ، وحل الجمعية لمخالفات صيغت فى عبارات مطاطة ، والطلب من المحكمة المعنية تعليق أنشطة الجمعية موقتا ، ورفض السماح بالحصول على تمويل أجنبى أو الانضمام إلى منظمات أو شبكات دولية . ويزيد عن القانون ٣٢ فى أنه يرفض حتى الترخيص بالحصول على أموال من المصريين المقيمين فى الخارج .

وعلاوة على ذلك فهو يبقى على القيود على تكوين المنظمات لاتحادات إقليمية ووطنية بحرية ويبقى على نفوذ الحكومة الواسع على إدارة الاتحادات العامة .

وأخيرا فهو يرفع الحد الأقصى للعقوبات على مخالفات القانون من السجن لستة أشهر إلى السجن لسنة ، ويترك نطاقا واسعا من القضايا لتفسر حسب تقدير السلطة التنفيذية . وعموما فهو يبقى على احتمالات تضييق السلطات الإدارية على الجمعيات بطريقة قانونية عن طريق إهدار وقت اللجنة وجلسات المحكمة التى قد تمنع هذه المنظمات من الاضطلاع بأى إدارة سليمة لعملها.

ثالثا: الاتجاه العام للسلطات المصرية نحو نشاط حقوق الإنسان

من الصعب التنبؤ بالكيفية التى يطبق بها نص القانون ، أى قانون ، فى الممارسة الفعلية . وفيما يتعلق بتطبيق القانون ١٥٣ فقد ألقيت مسئولية كبيرة على عاتق وزارة الشئون الاجتماعية . وفى هذا الصدد فان لدى الشبكة الأوروبية المتوسطة لحقوق الانسان والفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان بواعث قلق شديدة للأسباب التالية:

تكشف المناقشة التى دارت فى مجلس الشعب ، ٢٥ - ٢٦ مايو عن تفسير للقانون أقل تسامحا من التفسيرات التى قدمها للكاتب المسئولون الذين التقاهم .

فقد أجاز ممثلو الحكومة القانون على أساس الحفاظ على الأمن القومى ، وذكروا أن المنظمات غير الحكومية التى تعارض مصلحة الأمة يجب أن تحظر تماما. كما اقترح أن توقف كل الجمعيات عملها حتى توفق أوضاعها مع القانون نظرا لالتفاف بعض المنظمات على القانون القائم بتسجيل نفسها لدى الشهر العقارى . **وقد هاجم أعضاء كتلة الأغلبية منظمات حقوق الإنسان صراحة بدعوى استخدامها التمويل الأجنبى لمصلحتها الخاصة على حساب خدمة المجتمع** . وقد صرح **كمال الجنزورى** رئيس الوزراء ، **بأن المنظمات التى تزعم أن النساء لا يتمتعن بحقوق متساوية لامكان لها فى مصر** ، وهذه إشارة واضحة إلى جماعات حقوق الإنسان . وقد وصف أمين عام لجنة الشئون الدينية والاجتماعية بمجلس الشعب تقارير المنظمات غير الحكومية أنها منشورات غير قانونية تحمل بصمات جهات مشبوهة تعمل فى الظلام .

منذ ١٩٩٥ انطوت **الحملات المستمرة فى الصحافة التى تسيطر عليها الحكومة** ضد منظمات حقوق الانسان فى مصر على تهم مشابهة . وكما هو موثق فى الجزء الثانى من هذا التقرير ، أدت آخر حملة فى خريف ١٩٩٩ إلى اعتقال أمين عام المنظمة المصرية لحقوق الانسان **حافظ أبو سعده** بتهم تعكس صدى المادة ١١، ١٧ من القانون الجديد ، أى ترويج معلومات كاذبة فى الخارج تضر بمصالح مصر ، وقبول أموال من بلد أجنبى بهدف القيام بأعمال تضر بمصر ، وتلقى أموال من الخارج بدون تصريح من السلطات المعنية.

وقد كانت **مصر على رأس ٢٦ بلدا قدمت تفسيرا للإعلان العالمى للمدافعين عن حقوق الإنسان** فى الدورة ٥٣ للجمعية العامة للأمم المتحدة .(٨) وهذا التفسير يقدم التشريع المحلى على المعايير الدولية .

تذكر المادة ٣ من الإعلان أن اتساق القانون المحلى مع ميثاق الأمم المتحدة والالتزامات الدولية الأخرى للدولة فى مجال حقوق الانسان والحريات الأساسية هو الإطار القانونى الذى تطبق خلاله حقوق الإنسان والحريات الأساسية ويتم التمتع بها .

وفى تفسير **مصر فان الحقوق والالتزامات المنصوص عليها فى الإعلان تجب ممارستها باتساق كامل مع القانون المحلى كاطار قانونى يطبق خلاله حقوق الإنسان والحريات الأساسية** . وعلاوة على ذلك يقرر التفسير أن الدفاع عن أفكار مبادئ حقوق الإنسان الجديدة يجب تطبيقها بالاتساق مع القانون المحلى وأن الحق فى استقطاب وتلقى واستخدام الموارد بواسطة الأفراد والمجموعات لترويج وحماية حقوق الإنسان يمكن ممارسته فقط بالاتساق مع القانون المحلى للبلد المعنى.

ويفرغ هذا التفسير الإعلان مع أى معنى فيما يتعلق بحماية نشاط المدافعين عن حقوق الإنسان . كما أنه كان ينذر باصدار القانون ١٥٣.

وقد أبلغ الكاتب بعدد من الحالات **منعت فيها السلطات منظمات حقوق الإنسان من عقد مؤتمرات ودورات تدريبية حول قضايا حقوق الإنسان (٩)** ومؤخرا رفضت السلطات عقد مؤتمرين دوليين حول حقوق الإنسان فى العالم العربى فى القاهرة وهما " المؤتمر الدولى الأول للحركة العربية لحقوق الإنسان " ومؤتمر " القضاء فى العالم العربى وتحديات القرن الحادى والعشرين" على التوالى.

إن الشبكة الأوروبية المتوسطة لحقوق الإنسان والفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان تفهمن أن سبب عدم السماح بانعقاد المؤتمر الأول هو أن المؤتمر كان سيعالج قضايا اعتبرت حساسة (مثل" حماية المدافعين عن حقوق الإنسان" و" حالة حقوق الإنسان فى البلدان العربية") بسبب موقع جامعة الدول العربية فى القاهرة.

وعموما تجد الشبكة والفيدرالية أن من المؤسف أن مصر ، المعروفة بوصفها بلدا قائدا فى العالم العربى ، قد اختارت أن تسير خلف القاسم المشترك الأدنى بين الدول العربية فى مجال حقوق الإنسان بدلا من اتخاذ موقف متقدم.

خاتمة

تعتقد الشبكة الأوروبية المتوسطية لحقوق الإنسان والفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان أن الدول يحق لها أن تراقب التزام تكوين وأنشطة الجمعيات بالقانون وهذه الأغراض الحمائية تبرر نظام الإخطار والترخيص . وبذا فقد تربط الدول قيد الجمعيات بتقديم لوائح الجمعية التى توضح أغراضها ومقرها وأعضاءها وتمويلها.

لكن حرية تكوين الجمعيات تتضمن أيضا الحماية ضد التدخل التعسفى بواسطة الدولة أو الأحزاب ، لأى سبب ولأى غرض عندما يرغب فرد فى الانضمام مع آخرين إلى جمعية أو إذا كان قد فعل ذلك سلفا.

إن الشبكة والفيدرالية لاتعتقدان أن القانون ١٥٣ لسنة ١٩٩٩ يمنح الجمعيات هذه الحماية **فالقانون يستخدم لغة فضفاضة ومطاطة يمكن توظيفها لرفض الترخيص للمنظمات المصرية غير الحكومية . والقانون يمنح السلطات حرية تصرف**

واسعة للتضييق على أى جمعية تعمل بشكل قانونى ، ويمنح الدولة سلطة لاداع لها للتدخل فى إدارة المنظمات غير الحكومية.

وأخيرا تلاحظ الشبكة والفيدرالية **أن القانون يكمل سلسلة من الأدوات المقيدة التى تمارس فى مصر إزاء الأحزاب السياسية** (القانون ٤٠ لسنة ١٩٧٧) **والنقابات المهنية** (القانون ١٠٠ لسنة ١٩٩٣) **إلى جانب الصحافة والمنظمات غير الحكومية** (القانون ٣ لسنة ١٩٩٨).

لقد رحبت منظمات حقوق الإنسان بحرارة بالتزام مصر باعلان برشلونة فى نوفمبر ١٩٩٥ الذى ينص على أن أطراف الإعلان سيضمنون الإعمال الفعال المشروع لحقوق الإنسان والحريات ، بما فى ذلك حرية تكوين الجمعيات من أجل الأغراض السلمية . وفى برشلونة ألزمت مصر نفسها بتشجيع أعمال دعم الموسسات الديمقراطية من أجل تعزيز حكم القانون والمجتمع المدنى وقد اعترفت بالإسهام الضرورى الذى يمكن أن يقدمه المجتمع المدنى فى عملية تنمية الشراكة الأوروبية المتوسطية.

كذلك رحبت منظمات حقوق الإنسان بالبيان الرسمى الصادر عن قمة شتوتجارت للشراكة الأوروبية المتوسطة فى أبريل ١٩٩٩ ، الذى أوصت فيه القمة أن تتعاون السلطات الإقليمية والمحلية بالمنظمات غير الحكومية بشكل أوثق.

إن القانون ١٥٣ لسنة ١٩٩٩ يقيد بلا داع الحق فى حرية التنظيم كما ضمنه العهد الدولى للحقوق المدنية والسياسية الذى صادقت عليه مصر ، وهو يسير ضد روح إعلان برشلونة والمادة الثانية من اتفاقية الشراكة بين مصر والاتحاد الأوروبى.

إن الشبكة والفيدرالية تعتقدان أن الإرتقاء بعمل القوى الديمقراطية فى المجتمع المدنى هو أفضل طريق لمقاومة التعصب وتعزيز حكم القانون والتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

إن من الصعب تخيل كيف يمكن محاربة الإرهاب وغسيل الأموال بفعالية من خلال المراقبة الإدارية عن طريق الشئون الاجتماعية . وبالأحرى فان هناك مؤشرات قوية توحى بأن القانون يرمى إلى اغلاق الطريق أمام عمل منظمات حقوق الانسان فى مصر . إن الشبكة والفيدرالية الدولية توصيان الحكومة المصرية أن تعيد النظر فى المواد المثيرة للجدال (أنظر ص ٥-٧) فى القانون بأسرع مايمكن فى عملية تشاور مع المنظمات غير الحكومية المصرية تتسم بالشفافية.

وعلى الاتحاد الأوروبى ودول الأعضاء أن يقوم بالإجراءات التالية:

١- أن يعبر مسئولو الاتحاد عن قلقهم فى الاجتماعات الثنائية ومتعددة الأطراف مع مسئولى الحكومة المصرية إزاء نمط القيود على حرية تكوين الجمعيات المتضمن فى القانون.

٢- أن يلح مسئولو الاتحاد على إلغاء قانون الجمعيات والمؤسسات الخاصة واستبداله بتشريع يتفق ومعايير حرية تكوين الجمعيات الواردة فى المادة ٢٢ **من العهد الدولى للحقوق المدنية** والسياسية.

٣- أن يطالب برلمان الاتحاد الأوروبى والدول الأعضاء فيه بالغاء القانون وذلك قبل أن يصادق على اتفاقية الشراكة بين الاتحاد الأوروبى ومصر.

٤- وإلى حين إلغاء القانون ، على مسئولى الاتحاد الأوروبى أن يراقبوا عن كثب الإجراءات التى تقيد بلا داع حرية تكوين الجمعيات فى مصر . وعليهم أن يعبروا عن القلق إلى مسئولى الحكومة المصرية مباشرة وأن يعلنوا ذلك على الملأ.

٥- أن تستمر مؤسسات التمويل فى دعم المنظمات غير الحكومية المصرية بغض النظر عن القانون ١٥٣ لسنة ١٩٩٩.

هوامش

١) تمكن مارك شاده بولسن خلال هذه الزيارة من مقابلة كل من د. فتحى نجيب ، مستشار وزير العدل المسئول عن لجنة صياغة قانون الجمعيات ، ود. فتحى سرور ، رئيس مجلس الشعب ، والسيدة نائلة جبر ، مدير إدارة حقوق الإنسان بوزارة الخارجية ، ود. أيمن نور عضو مجلس الشعب (عن حزب الوفد) ، وعبد العزيز شعبان ، عضو مجلس الشعب(عن حزب التجمع) ، وبهى الدين حسن ، مدير مركز القاهرة لدراسات حقوق الانسان ، ونجاد البرعى ، مدير جماعة تنمية الديمقراطية ، وجاسر عبد الرازق ، مدير مركز المساعدات القانونية لحقوق الإنسان ، وحافظ أبو سعده ، الأمين العام للمنظمة المصرية لحقوق الإنسان ، وأمير سالم ، مدير مركز الدراسات والمعلومات القانونية لحقوق الإنسان ، عضو لجنة صياغة قانون الجمعيات . كذلك طلب الشبكة الأوروبية المتوسطة اجتماعا مع السفير أحمد أبو الخير مستشار العلاقات الخارجية الذى رفض الطلب موضحا أنه لم يتمكن من متابعة التطورات التى ترتبط بالقانون خلال غيابه فى البلاد لشهرين.

٢) فى إطار التحضير لهذا التقرير أطلع الكاتب على القانون ٣٢ لسنة ١٩٦٤ ، ومسودة ٢٨ أبريل ١٩٩٨، ومسودة ١٧ القانون فى يناير ١٩٩٩ ، والمسودة التى قدمت إلى مجلس الشعب فى ١٣ مايو ١٩٩٩ ، والنسخة الأخيرة من القانون كذلك درس الكاتب ملخصا لمسودة سبتمبر كما وردت فى دراسة د. أمانى قنديل " مشروع قانون الجمعيات فى إطار دولى وإقليمى مقارن" ، القاهرة ربيع ١٩٩٩ . وأخيرا درس الكاتب تعليقات عديدة كتبتها منظمات غير حكومية مصرية ومنظمات غير حكومية دولية.

٣) هن د. عايدة سيف الدولة ود. سوزان فياض ، وكلتاهما من مركز النديم لتأهيل ضحايا العنف ، والسيدة رحمة رفعت من مركز الخدمات النقابية والسيدة فريدة النقاش من ملتقى المنظمات غير الحكومية لتنمية المرأة.

٤) رغم أن التفسيرات التى قدمت إلى مارك شاده بولسن ليست متطابقة ، إلا أن مجمل الحجج يتطابق دفاعا عن القانون ودفاعا عن تسلسل الأحداث التى قادت إلى إصداره.

٥) يضم القانون الجديد بعض التحسينات مقارنة بنسخة يناير ، على سبيل المثال(١) يقلص عدد الأشخاص المطلوبين لتأسيس جمعة من عشرين إلى عشرة ،(٢) يحدد مدى زمنى لعمل لجان فض المنازعات (حتى ستين يوما)، و(٣) يرفع عدد أعضاء مجلس إدارة الاتحاد لعام المنتخبين بواسطة الجمعيات (عشرين من إجمالى ثلاثين عضو مجلس يعينهم الرئيس . وفى نسخة يناير يعين كل أعضاء المجلس بقرار (رئاسى).

٦) ورقة أعدت للحكومة المصرية تتعلق بصياغة القانون الجديد Review of Legal and regulatory Environment for NGOs and Other Not - for- Profit Organization in Egypt. International Center for Not- for - Profit Law, October 1998.

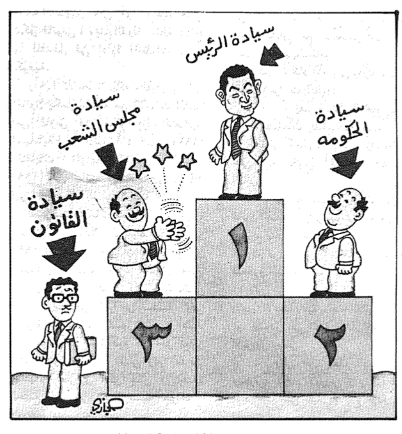
٧) ١- الطفولة والأمومة ، ٢- رعاية الأسرة ، ٣- المساعدة الاجتماعية ٤- رعاية المسنين ٥، - رعاية المجموعات الخاصة والمعوقين ٦، - الخدمات الثقافية والعلمية والدينى ٧، - تنمية المجتمعات المحلية (المادة الأولى فى القرار الجمهورى رقم ٢٣٤٠ لسنة ١٩٦٧.

٨) إعلان حق ومسئوليات الأفراد والجماعات وهيئات المجتمع فى ترويج وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية المعترف بها عالميا الصادر فى ٩ ديسمبر ١٩٩٨.

٩) فى عدد من الحالات قيل أن أعمال الصيانة تحول دون استضافة أنشطة حقوق إنسان خطط لها سلفا.

لماذا كاريكاتير اليسار

د. أحمد محمد صالح



غلاف العدد ١٠- ديسمبر ١٩٩٠ بمناسبة الانتخابات

غلاف العدد ٧- سبتمبر ١٩٩٠ بنفس المناسبة





فوجئت مثل بقية قراء **مجلة اليسار** أن غلاف **العدد ١٠٨ فبراير ١٩٩٩** ،صدر بدون الكاريكاتير المميز للغلاف الأمامي،والأعجب كانت المساحة البيضاء مكان الكاريكاتير .في أول الأمر كنت ساذجا وحسن النية ، وأرجعت السبب للأزمة المالية والمشاكل المتنوعة التي تمر بهـا المجلة، وعـرفت بعـد ذلك أن تلك المساحة البيضاء هي نوع من الاحتجاج على الرقابة الأمنية غير القانونية التي أعترضت ومنعت نشر الكاريكاتير ، الذى نشر بعد ذلك في العدد اللاحق في أول صفحة داخلية ،وكان كاريكاتيراً قوياً جدا **لعمرو سليم** معبرا عن واقع الحال في مصـر ، فـهـو يسخر وينقد التـركـيـز والافـراط الاعـلامـي الرسـمي حـول شخصية الرئيس وأسرته.

والكاريكاتير في مجلة **اليسار** يحتل أبرز مكان على غلافها الأمامي الخارجي ، وأيضا على غلافها الأمامي الداخلي ، وأصبح علامة مميزة لمجلة اليسـار ،وهو ترجمة لخصوصية مصرية يتميز بها أفراد الشعب المصرى ،حيث روح المرح والسـخـرية اللاذعـة وللمسـاحـة للتناقضات في حياتنا . والكاريكاتير كالمقال السياسي تعليق مباشر وساخر على الحدث يثير البهـجـة والفكر ،وفي نفس الوقت يقدم رؤية سياسية واجتماعية متكاملة كما يقول **صلاح عيسى** في تقديمه لكتاب الأهالي رقم ١٣ .(**حكومة وأهالي وخلافه**).

السـؤال المطروح لماذا كـاريكاتير مـجـلـة اليـسار بهذه القوة والأهمية ،وكان موضوعا لاهتمام الجهات الأمنية والرقابية ،وليس هناك حل يقتضيه التفكير العلمي الموضوعي إلا أن توضع كل خصـائص الكاريكاتير في مجلة اليسار كلما أمكن ذلك تحت الفحص العلمي الدقيق ،واعتمادا على منهج تحليل المضمون، حيث يتم تقيم المحتوى الاتصالي للمادة معبرا عنه تعـبيـرا كـمـيـا منظما ،كانت لنا بعض الملاحظات العلـمـيـة ، تم رصـدها على كاريكاتير **مجلة اليسار** طوال فترة الثلاث سنوات السابقة ، بداية من **عدد أبريل ١٩٩٦ رقم ٧٤ إلى عدد مارس ١٩٩٩ رقم ١٠٩** . ليصبح أمامنا ٣٦ عددا من مجلة اليسار تمثل إصداراتها في الثلاث سنوات الأخيرة.

كاريكاتير الغلاف الأمامي الخارجي:

أولا: في الـ٣٦ عدداً لمجلة اليسار موضع الدراسة ظهر الكاريكاتير على الغلاف الأمامي الخارجي في **٢٥ عددا بنسبة ٦٩٪** من عدد مرات الصدور، واختفى في ١١عددا (أرقام٧٤-٧٥-٧٨-٧٩-٨٠-٨٤-٨٥-٨٨-٩١-٩٢-٩٥)، لتحل محله صور شخصية لقيادات سياسية أو فكرية وثقافية أو صورة لحدث أو لوحة تشكيلية .**وهذا يعكس سيطرة الكاريكاتير كمكون أساسي للغلاف الأمامي الخارجي.**

ثانيا: في الـ٢٥ عـددا ، حـيث تصـدر الكاريكاتير فيها غلافها الأمامي الخارجي ، طوال الثلاث سنوات الأخيرة ،حمل في كل مرة رسما واحدا لمضمون سياسي ، تناول فيه قضية محددة ، يمكن رصدها وفقا لترتيب صدورها كما يلي:

١-(**يونيه ٩٦ رقم ٧٦ – حجازى**) نقد وتحذير من عملية السلام مع إسرائيل تحت الرعـاية الأمـريكـية ، فكل من إسـرائيل وأمريكا رسمت في هيئة حية سامة، يرفع أمامها العربي الوديع غصن السلام، ويرفع يده بتحية السلام للحيتين السامتين.

٢- (**يوليه ٩٦ رقم ٧٧ -حجازى**) **نقد وتحذير من عملية السلام مع إسرائيل** ، فالعربي ينادي ويكرر لدرجة الملل بأن الأرض مقابل السلام ،وهو يرفع غصن الزيتون ،وإسرائيل تصمم وتكرر أنه لا أرض ولا سلام، وترفع السلاح في وجه العربي.

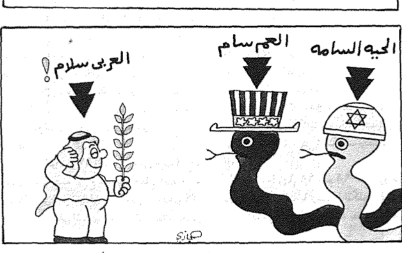
٣-(**نوفمبر ٩٦ رقم ٨١- عز العرب**)نقد وتحذير من سياسات الاتفاقات الاقتصادية مع صندوق النقد الدولي ، فهي سياسات لإفقار الشعب، ويرسم ممثلا للصندوق وهو يعصر بيده القوية خريطة مصر كلها ، ثم تعبأ في خزائن يهرب بها الأجانب.

٤-(**ديسمبر ٩٦ رقم ٨٢ -عز العرب**) نقد وسخرية من مؤتمر القاهرة الاقتصادي ، ووصفه انه أوهام للرخاء ،حيث طائران يحلقان في الهواء، أحدهما ينقر الآخر بشدة حتى القتل.

٥-(**يناير ٩٧ رقم ٨٣ -حجازى**)حول مظاهرات ١٨، ١٩ يناير ١٩٧٧ ، بعنوان أطفال في المظاهرات حيث يمسك عسكرى الداخلية بطفل ، ويقدمه للضابط ،والطفل ينكر بعفوية ولدغة الطفولة علاقته بتنظيم. اليسار، وهو نقداً لاذع للمهوة بين تصريحات الحكومة وحياة الأهالي ،وما زالت تلك اللوحة معبرة تعبيرا حقيقيا عن الموقف الحالي.

٦-(**أبريل ٩٧ رقم ٨٦-عزب العرب**) السخرية والنقد من البطش الاسرائيلي الذى ترد به إسرائيل على دعاوى السلام التي يطلقها العرب،حيث رسم جنديا إسرائيليا قويا وضخما ،ومكشرا عن أنيابه رافعا السلاح على طفل عربي ضئيل الحجم مذعور ،وهو يفتح باب القفص لكي تنطلق حمامة السلام.







(٧-مايو ٩٧ رقم ٨٧-عز العرب) نقد وسخرية للأوهام والاحلام التى تخدر المصريين بأن مصر ستنطلق فى القرن الحادى والعشرين فترسم سيارة فاخرة يركبها حرامية من الرجال والنساء فى ملابس اللصوص المميزة ، وفوق السيارة خريطة مصر كلها ،وهى تهرب بها إلى طريق القرن الحادى والعشرين ، إشارة إلى الفساد كمعوق أساسى للانطلاق إلى المستقبل.

٨-(يوليه ٩٧ رقم ٨٩- عزب العرب)نقد لاذع وسخرية من استغلال توظيف الحصانة البرلمانية للمصالح الشخصية لأعضاء مجلس الشعب ،فيرسم أحد الأعضاء فى ملابس اللصوص يهمس للدكتور سرور رئيس المجلس وهو يمسك عصا المجلس الشهيرة، طالبا منه حصانة للمدام والأولاد فحصانة واحدة مش كفاية.

٩-(أغسطس ٩٧ رقم ٩٠ -عز العرب) نقد لاذع وسخرية من أعضاء مجلس الشعب ،حيث يتم تصويرهم بكروش ضخمة وأجسام مترهلة بالمايوهات على الشاطئ ،والعنوان يقول **النواب يوافقون، يهربون ، يتفسحون** ، ويحمل هذا الكاريكاتير نقدا ضمنيا للمهرجانات الاعلامية التى ترفع شعار المبدعون يلتقون يتحدثون يتناقشون.

١٠-(نوفمبر ٩٧ رقم ٩٣-عمرو سليم) نقد لاذع للخصخصة ،وبيع مصانع القطاع العام فرسم عاملاً برأس فيل يبرر لزوجته الفقيرة وأولاده، ذلك بأن الأعمال اللى اشترى المصنع نادى يهده ويعمل مكانه جنينه حيوانات ، طبعا تحول العمال إلى حيوانات للفرجة.

١٢- فبراير ٩٨ رقم ٩٦ -عمرو سليمعن معاناة أطفال العراق، ونفس المعاناة بين أطفال مصر، فالاطفال فى العراق ومصر بيموتوا من الجوع ،وعندهم روماتيزم وانيميا ،هذا حديث دار بين زوج وزوجة فى أسرة مصرية تسيطر عليها ملامح البؤس والفقر.

١١-(ديسمبر ٩٧ رقم ٩٤- عمرو سليم) السخرية اللاذعة من جماعة المتنفعين بالحكم ،فتظهر مذيعة تتحاور مع رجل ريفى من المنوفية فى إحدى القرى ، وتطلب منه أن يفسر رغم أنه منوفى، لكنه لم يمسك وزارة أو أصبح رئيس وزراء لحد دلوقتى ،والرجل أخذ يفكر فى إجابة للمذيعة مندهشا.

١٣-(مارس ٩٨ رقم ٩٧-عمرو سليم) عن فضيحة **مونيكا** ، وعلاقتها بضرب العراق ، وموقف الجامعة العربية ، فأثنان من الأفندية يسيران فى الشارع ،والسماء تملأها الطيارات الحربية المتجهة إلى العراق،والبوارج العسكرية فى البحار تستعد لضرب العراق ،والأفنديان يتحدثان ، ويدخنان كل يضع يده فى جيب ملابسه الأنيقة ، ويسخران من موقف الجامعة العربية التى لابد أن ترسل ناضورجية لكلينتون ،لكى يتستروا على علاقته بمونيكا حتى لا ينكشف ويضطر يضرب العراق.

١٤-(أبريل ٩٨ رقم ٩٨-عمرو سليم) بعنوان سيادة الباشا وسيادة الكلمة ،فالحكومة متمثلة فى ضابط الداخلية يضرب بالشلوت بقوة، واحد من أصحاب الاقلام والأوراق إشارة إلى المثقفين من مفكرين وصحفيين وكتاب ،وهو **أحتجاج قوى على القيود الموضوعية علي حرية التعبير.**

١٥- (مايو ٩٨ رقم ٩٩ -عمرو سليم) كاريكاتير قوى جدا ينقد سياسة طرد العمال وبيع مصانع القطاع العام ،فأثنان من المواطنين ،الفقر والبؤس والقهر وقلة الحيلة واضحة تماما على ملامحهما وملابسهما ، ويظهر أنهما من المثقفين الغلابه ، أحدهما يتصفح جريدة عنوانها « **مبارك يقرر منحة عيد العمال**»،ويقول لزميله ضاحكا ساخرا بصوت عالى« **هاها الظاهر أن مبارك نسى أن العمال اتسرحوا فى الخصخصة**».

١٦- (يونيه ٩٨ رقم ١٠٠ -عمرو سليم) نقد وسخرية من سيطرة رجال الأعمال ،فيصور غزو بالمظلات يهبط بها رجال الأعمال على المدينة ،التى تحمل فيها عناوين الصحف والمجلات نفس المعنى ،وفى سط ذلك يظهر اثنان من المواطنين الغلابه(نفس المواطنين اللذين يظهران فى معظم أعمال **عمرو سليم**) ويتساءلان باستنكار عن الفرق بين يونيه ٦٧ حيث الهزيمة ويونيه ٩٨ حيث سيطرة رجال الأعمال على الاقتصاد فى مصر.

١٧- (يوليه ٩٨ رقم ١٠١-عمرو سليم) نقد لاذع لأوضاع مصر بصفة عامة فكل أوضاع مصر مقلوبة ،فرسم هرماً ضخماً مقلوبا رمزا لمصر وأوضاعها المقلوبة ،وهناك اثنان يتساءلان وهما ينظران للهرم المقلوب ، ويقول احدهما للآخر «أنت متأكد إن إحنا اللى واقفين بالمتشقلب؟!»

،وقد تكون إشارة أيضا على غربة المثقفين وعزلتهم.

١٨- (أغسطس ٩٨ رقم ١٠٢ -عمرو سليم) كاريكاتير قوى جدا فى تعبيره عن الواقع، ففى إحدى الحارات الفقيرة تظهر صورة الرئيس مبتسما على الجدار ، وأسرة مصرية فقيرة للغاية ، ونتبين ذلك من الملابس وملامح القهر والفقر والمرض على الوجوه ، زوج وزوجة وأولاد إشارة، إلى تلك الكتلة الغاطسة فى المجتمع ،والزوج يدخن من حالة القرف الذى فيها ولسانه يقول فى سره عندما رأى صورة الرئيس ضاحكا: **بتضحك؟!!**.

١٩- (سبتمبر ٩٨ رقم ١٠٣ -عمرو سليم) تعليق ساخر على فضيحة مونيكا ، فرسم جندى أمريكى يرفع العلم الأمريكى بنجومه ، واثنان يعلقان على ذلك ويقول احدهما للآخر: علم ونجوم مين يا عم، ده تلاقيه فستان مونيكا عليه شوية البقع بتوع كلينتون ، إشارة إلى سيطرة فضيحة مونيكا على الحياة السياسية الأمريكية.

٢٠-(أكتوبر ٩٨ رقم ١٠٤ -عمرو سليم) نقد وسخرية لاذعة من الافراط والتضخيم والمبالغة الزائدة باحتفالات ٦ أكتوبر عام ٩٨ ، ورسم أثنين وسط الضجة الاعلامية ويعلنان شكوكهما ،فى أن تلك الاحتفالات هى فى حقيقة امرها احتفالا بـ ٦ أكتوبر ١٩٨١ عندما تولى الرئيس الحكم ،حيث اختلط الحابل بالنابل فى احتفالات ٦ أكتوبر ١٩٩٨ ،وكانت استعراضا لانجازات الرئيس.

٢١-(نوفمبر ٩٨ رقم ١٠٥-عمرو سليم) رسم لاعلام الدول العربية فى الجامعة العربية ، ومكتوب عليها العبارات أياها **نستنكر ،نشجب ،نندد الخ** ، إشارة ونقدا للموقف العربى الضعيف.

٢٢-(ديسمبر ٩٨ رقم ١٠٦ -عمرو سليم) رسماً قبطياً ومسلما فقرا ، جدا جيوبهما خاوية ، ويرفعان لافتة مكتوب عليها **تحيا الوحدة الوطنية** ،وهو نقدا وسخرية من الفقر الذى عم الجميع ، وتحققت وحدة وطنية فى الفقر والبؤس.

٢٣-(يناير ٩٩ رقم ١٠٧ -عمرو سليم)يسخر وينقد الحكومات العربية لموقفها من ضرب العراق ، فرسم واحدا من الخليجيين بملابسه المميزة وكرشه إلى الأمام، ممسكا بكأس من الخمر ، ويجلس أمام شاشة التلفزيون ، وهى تعرض أخبار ضرب العراق، وتعلق زوجته وهى تتوارى وراء جدار حجرة النوم(**إشارة إلى مكانة المرأة العربية ومكانها الطبيعى دائما فى حجرة النوم**) وتعلق قائلة إن حال العراق يصعب على الكافر ، فيرد عليها زوجها مبتسما مطمئنا ويقول: الحمد لله الحكومات العربية «مؤمنة» .هذا الكاريكاتير ، فى منتهى القوة فهو نقد للحكومات والشعوب العربية، ونقد لتدنى مكانة المرأة العربية » ،ونقد لمفهوم الدين الصحيح ،وتقسيم الناس إلى كفره ومؤمنين.

٢٤-(فبراير ٩٩ رقم ١٠٨-عمرو سليم) وهو عدد الأزمة ،وكان المحفز لعمل هذه العجالة ،حيث صدرت اليسار ،ومساحة بيضاء مكان الكاريكاتير، لأسباب أمنية رقابية غير قانونية ، ولكن الرسم نشر فى الداخل فى العدد اللاحق ،وهو كاريكاتير قوى وصريح وجرئ فى نقده لقضية الافراط والتركيز الاعلامى حول الرئيس وأسرته ،حيث توظف جميع وسائل الاعلام الرسمية لشخص واحد فقط، فيرسم اثنين من المواطنين احدهما يرفع لافته « **نعم لمبارك** » وتحيط به مطبوعات عليها كلمة نعم ، ويقول لزميله(الذى يشير إلى فمه إشارة التحذير والخوف أن يسمعه أحد) **الشهادة لله الراجل مش مخلينا عايزين حاجة ، نشوف الأخبار نلاقى حسنى مبارك ،نفتح الرياضة نلاقى دورة حورس وعلاء وجمال مبارك ،نتفرج على الأطفال نلاقى مكتبة الأسرة وسوزان مبارك.**

٢٥- (مارس ٩٩ رقم ١٠٩-عمرو سليم) كاريكاتير قوى جدا ينقد ويرفض الولاية الرابعة للرئيس، فيصور جندى الداخلية رمزا للحكومة حاملا السلاح ، ورافعاً لافته تقول نعم لفترة رئاسية رابعة، ومهللاً هاتفا أن الشرع يسمح بأربعة، وأمامه أحد المواطنين الغلابة يبدو أنه من المثقفين ، فهو يدخن ويضع يده فى جيب ملابسه الفقيرة المرقعة ،مكتئبا بائسا ،والقهر واضح عليه مبديا تعجبه وتساؤله فى صمت ،**هذا الكاريكاتير يرفض بقوة الولاية الرابعة للرئيس حتى لو كانت لأسباب دينية ، فهو يسخر أيضا من توظيف الدين فى السياسة(الشرع يسمح بأربعة).**

ثالثا: من البانوراما السابقة يمكن استخلاص النتائج الآتية:

١- كانت أهم القضايا التى تناولها وطرحها كاريكاتير الغلاف الأمامى ،هى نقد السياسات والتوجهات الاقتصادية المعتمدة



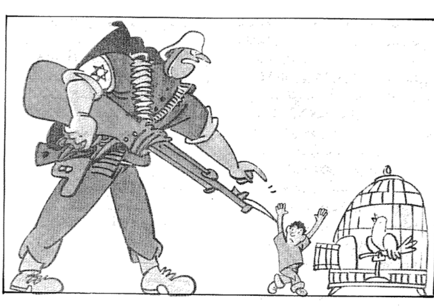
على **الخصخصة وبيع القطاع العام لرجال الأعمال ،وقد ظهرت تلك القضية مرات بنسبة ٢٥٪ من إجمالي رسومات الكاريكاتير الغلاف الأمامي** ،جاءت بعدها في المركز الثاني ثلاث قضايا كل منها تكرر ظهوره ٣ مرات بنسبة ١٢٪ وهي :نقد وتحذير من عمليات السلام مع إسرائيل ومتغيراتها . ضعف الموقف العربي أمام التحديات التي تحيط به، انتشار الفساد في مصر خاصة بين أعضاء مجلس الشعب ،وجاء في **المركز الثالث** قضيتان كل منها ظهر مرتين **بنسبة ٨٪** وهما الافراط الاعلامي والتركيز حول شخصية الرئيس ،والفجوة الواسعة بين الحكومة والأهالي.

وجاءت القضايا الخمس الباقية في المركز الرابع في الأهمية،حيث ظهرت كل قضية مرة واحدة فقط بنسبة ٤٪ وهي:**معاناة أطفال مصر والعراق،نقد ورفض الولاية الرابعة للرئيس** ،نقد وسخرية من المنتفعين من الحكم ،القيود على حرية التعبير ، فضيحة مونيكا وتأثيرها .**وبذلك تكون القضايا الداخلية لمصر ظهرت في الكاريكاتير بنسبة ٧٢٪ مقابل ٢٨٪ للقضايا الخارجية التي سيطرت عليها قضية السلام مع إسرائيل.**

٢- من ال٢٥ رسما لكاريكاتير الغلاف الخارجي ،**تزعم عمرو سليم النصيب الأكبر منها ،حيث ظهر له ١٦ كاريكاتيراً بنسبة ٦٤٪ من الاجمالي** ،جاء بعده بفرق كبير ومغزى **عز العرب** الذي ظهر له عدد ٦ رسومات كاريكاتير بنسبة **٢٤٪**، وأخيرا جاء **حجازي** حيث ظهر له ٣ رسومات بنسبة١٢٪ **وعلى مستوى عمرو سليم ١٦ كاريكاتير كان التركيز على قضايا نقد السياسات الاقتصادية وتوابعها من فقر وإفقار ،وكان اهتمامه الثاني حول موقف العرب الضعيف والافراط والتركيز الاعلامي حول الرئيس ،واهتمامه الثالث كان حول الفجوة بين الحكومة والأهالي ، ثم جاء اهتمامه الرابع بقضية مونيكا ،وقيود حرية التعبير وشلة المنتفعين من الحكم**.وعلى مستوى **عز العرب** ٦ أغلفة كان اهتمامه الأول مركزا حول **قضايا الفساد خاصة بين أعضاء مجلس الشعب**.وعلى مستوى **حجازي** فهو ركز تماما على نقد لعمليات السلام مع إسرائيل ثم الفجوة بين الحكومة والأهالي.

أعتقد بعد هذا الاستعراض العاجل يتضح تماما **لماذا الكاريكاتير في مجلة اليسار بهذه القوة الواقعية وأكثر تعبيرا عن لسان حال الأغلبية الصامتة ،وكان أبلغ من مئات المقالات السياسية التي تلف وتدور حول أحوال مصر.**

كاريكاتير الغلاف الأمامي الداخلي:



أولا :في ال ٣٦ عددا لمجلة اليسار موضع الدراسة ، ظهر الكاريكاتير على الغلاف الأمامي الداخلي ٣٧ مرة ، حيث ظهر مرتين ، أي رسمين كاريكاتيرين في الصفحة الداخلية للغلاف الأمامي في ٧ أعداد هي(أرقام ٧٤- ٩٤- ٩٦- ٩٨- ٩٩- ١٠٥- ١٠٩) واختفى في ٦ أعداد هي (أرقام٧٥- ٩١- ٩٥- ١٠١-١٠٧-١٠٨)، لتحل محله لوحة تشكيلية، أو صور لحدث ما ، أو صورة شخصية لقيادة سياسية حزبية ، وبذلك يصبح عدد مرات ظهوره ٣٧ مرة ،وهذا يعكس أيضا سيطرة الكاريكاتير كمكون أساسي للغلاف الأمامي الداخلي ،ويصبح الكاريكاتير مسيطراً على الغلاف الأمامي سواء الخارجي أو الداخلي لمجلة اليسار طوال الثلاث سنوات السابقة.

ثانيا: في الـ ٣٧ مرة ،حيث تصدر الكاريكاتير فيها غلافها الأمامي الداخلي



،كان الكاريكاتير الواحد يحمل مضموناً سياسيا ، تناول فيه قضية محددة ، يمكن رصدها وفقا لترتيب صدورها كم يلي:

١- إبريل ٩٦ رقم ٧٤- عدد ٢ كاريكاتير لخلدون غرايبة) الأول: نقد وتحذير من عملية التطبيع مع إسرائيل ،حيث رسم قارب العرب وهو يغرق في الماء ، نتيجة دق إسفين عليه علامة إسرائيل في وسط القارب، بواسطة جنرال عسكري يدق بمطرقة مكتوب عليها التطبيع . الثاني : رسم صخور تنهار ومكتوب عليها الأنظمة العربية ، إشارة إلى ضعفها وتهاونها في حقوقها ،وأمام الصخور علامة تحذير عن منطقة انهيارات طبيعية ، وأزعم أن هذا الرسم ينفي دور الشعب حيث ننتظر جميعا انهيار الأنظمة العربية بطريقة طبيعية وبفعل الزمن.

٢- (يونية ٩٦ رقم ٧٦ -عز العرب) سخرية لاذعة ، فدائما امريكا وإسرائيل تنشغل بالانتخابات وتؤجل قضية المفاوضات العربية ، فرسم وفد المفاوضات وهو واقف على الباب ، ويخرج له الخادم حيث يخبرهم ن كلينتون مشغول بالانتخابات وبيريز عنده علانات.

٣- (يولية ٩٦ رقم ٧٧ -عز العرب) نقد وتحذير من سياسات تركيز السلطات في د الرئيس ، فتحت عنوان رئيس الجمهورية تدخل لحل مشكلة الصحافة ، رسم سيدتين ي عودتهما من سوق الخضار والفاكهة تقول حداهما للأخرى ، لزومه إيه المصاريف دي كلها رئيس وزراء ،ورئيس شورى ورئيس نواب ورئيس أبصر إيه والبلد مفيهاش غير راجل واحد.

٤- (أغسطس ٩٦ رقم ٧٨- عز العرب)

تحت عنوان مجلس الشعب يتجاهل مائة حكم بتزوير الانتخابات ، رسمت العدالة وهي عمياء وبحجم كبير، وأعضاء مجلس الشعب يقفون فوق بعضهم البعض حتى تسمعهم العدالة ، ويقولون لها : مالكيش حكم علينا اسمك مش مكتوب، وهم ممسكون بقائمة طويلة تمثل عقد تخصيص مجلس الشعب للحكومة والبرلمان الأوروبى والاتحاد الدولى .. وهى سخرية لاذعة من مجلس الشعب وعدم احترامه لأحكام القضاء.

٥- سبتمبر ٩٦ رقم ٧٩ -عز العرب) تحت عنوان القضاء يحكم ببطلان الانتخابات فى أكثر من مائة دائرة، رسمت العدالة عمياء غاضبة ،جالسة القرفصاء، على باب مجلس الشعب ، ويقول لها أحدهم: متقوليش مغشوش عيب هو شبه البرلمان بصحيح ، لكن تقليد تايوان، وهى احتجاج قوى لاذع من تزوير الانتخابات ،وعدم شرعية مجلس الشعب.

٦-(أكتوبر ٩٦ رقم ٨٠ -عز العرب) تحت عنوان تراجع حكومى عن موقف مصر من القمة الاقتصادية ، ورسم سى السيد وهو يضع رجليه فى ماء ساخن ، وأمامه زوجته تقول له فى خنوع : غلطة لسان وسماح النوبة يا سى السيد،وهى سخرية حادة من تراجع الحكومة وتبعيتها.

٧-(نوفمبر ٩٦ رقم ٨١-عز العرب) نقد لاذع وسخرية من الفساد ، فرسم اثنين فى زحمة شوارع المدينة ،يقول أحدهما للآخر: الحمد لله احنا كنا فين وبقينا فين. دلوقت كل حته فى مصر فيها واحد حياك.

٨-(ديسمبر ٩٦ رقم ٨٢ -عز العرب) نقد لاذع وسخرية من حكايات النمور الأسيوية ،ومن أوهام ان مصر إحدى النمور الواعدة ، فرسم واحد من رجال أعمال هذه الأيام وهو يدخن السيجار وجالس بجوار امرأة متخمة بالثراء ،وتحت رجليها إحدى العاملات تجمل اصابع رجليها ،ويهمس لها الرجل بأنه أشترى ٣ نمور أسيوية.



٩- (يناير ٩٧ رقم ٨٣- خلدون غرايبة) كاريكاتير قوى ومعبر ونقد شديد للسياسات الاقتصادية التابعة لصندوق النقد الدولى ، فرسم صندوقاً على هيئة هدية كبيرة الحجم ، لدرجة أن هناك من يصعد سلما لكى يحصل على الهدية من داخل الصندوق ،فيجد عظمة كبيرة الحجم ،مغلفة كهدية.

١٠-(فبراير ٩٧ رقم ٨٤-عز العرب) نقد لاذع لاتفاقيات الخليل ،حيث رسمت صخرة ضخمة عليها لافتة اتفاقيات الخليل، وهى فى وسط الماء ،حيث يجلس على قمتها أحد العسكريين الاسرائيليين وهو مدجج بالسلاح ،وهناك عربى فى الماء ، يحاول تحريك الصخرة فى الماء، والاسرائيلى يقول له: هانت قربنا.

١١- (مارس ٩٧ رقم ٨٥ -عز العرب) نقد لاذع لدعوة الحكومة ويوسف والى ، إلى تطبيع العلاقات بين المالك والمستأجر كتسوية لقانون الإيجارات الزراعية الجديد ،حيث رسم الدكتور والى فى عيادته ،وعليها لافتة استشارى واخصائى تطبيع ،وحامل شهادة W.C و D.W ، ويدخل عليه تومرجى بلطجى ، يعلن عن وجود زبونين عندهم نقص تطبيع ،حيث يظهر أعلى الرسم مستأجر مزارع ممسك بالأسى،ومالك أرض يرفع العصا وكل منهما يهدد الآخر.

١٢- (أبريل ٩٧ رقم ٨٦- عز العرب) نقد لاذع لاتفاقيات السلام والتطبيع ،حيث رسم فلاح مصر برعى زراعة نخلة طويلة تطول السماء ،وبجواره جندى إسرائيلي يستعد لتفجير صاروخ طويل أيضا ، ورسم عليه علامة الموت.

١٣-(مايو ٩٧ رقم ٨٧-عز العرب) احتجاج على النظام الدولى الجديد الذى تحتكر الدول الكبرى فيه مقومات المستقبل حيث رسم بعض المواطنين يجلسون على المقهى واحدهم ممسك بجريدة تحمل عناوين القرن الحادى والعشرين ،وزميله يعلق على ذلك بقوله : خلاص قسموه ، وحجزوه كله لحسابهم

١٤-(يونيه ٩٧- رقم٨٨-عز العرب) تنبيه وتحذير ،من الفساد وشلل المنتفعين بالحكم ،حيث رسم وزيرة الاقتصاد السابقة فى مطبخ بيتها العامر، وهى تعد الطعام المكون أشكال مختلفة من النقود التى تعصرها فى الخلاط ،وتقول لزوجها وهو يدخل المنزل: أطبخ لك إيه النهاردة.

١٥- (يوليه ٩٧ رقم ٨٩- عز العرب) تنبيه وتحذير وسخرية لاذعة ، تتكرر أيضا عن الفساد وشلل المنتفعين بالحكم فتحت عنوان مجلس الشعب يرفض رفع الحصانة عن مصطفى السعيد فرسم ثلاثة مواطنين فى قهوة ،وأحدهم يمسك بجريدة فيها ذلك الخبر، ويعلق أحدهما بقوله: إن الجيوب عند بعضيها.

١٦- (أغسطس ٩٧ رقم٩٠ -عز العرب) ونقد وسخرية من عمليات التطبيع التى يقودها يوسف والى فى الزراعة ،فرسم كاريكاتير قوى يصور اجتماع عسكرى لجنرالات اسرائيل وأمامهم خريطة مصر، وأحدهما يشرح مشيرا إلى دلتا مصر ويقول : عال .. عال قوات الجنرال يوسف والى وصلت لحد هنا.

١٧-(أكتوبر ٩٧ رقم ٩٢ -خلدون غرايبة) نقد وسخرية من دور العسكريين في أحداث الجزائر ،حيث رسم سيارة عطلانة وتكاد تنفجر ،وكان يقودها أحد الجنرالات العسكريين هناك ، فرغم الموقف الحرج للسيارة ، فهو ينزع منها عجلة القيادة ،ويأخذها ويهرب ، ويترك السيارة وهي تكاد تنفجر.

١٨-(نوفمبر ٩٧ رقم ٩٣ -خلدون غرايبه) احتجاج على حصار أطفال العراق ، فرسم تمثال الحرية وهو يحمل ملامح ملك الموت ، ورافعا يده بزجاجة لبن الأطفال، وهو يقول : سنواصل حصارنا لأطفال العراق!!.

١٩- (ديسمبر ٩٧ رقم ٩٤ -عدد٢ كاريكاتير -خالدون غرايبة) الكاريكاتير الأول: يعكس سخرية لاذعة من انتخابات الاردن حيث صور البرلمان ورئيسه نائماً ،واعضاءه صامتين أمام الميكروفون، وصورة فوتوغرافية للمعارضة الغائبة وهي تفتح بابها على الآخر، وموضوعة بجوار الرئيس، كاريكاتير قوى يحمل معنى مباشر لغياب الديمقراطية . الكاريكاتير الثاني : احتجاج قوى أيضا على القيود الموضوعة على حرية التعبير ،حيث رسمت علامة مرور ٣ عليها رسم قلم ،وفوقه علامة الممنوع ،ويتناثر تحت تلك العلامة في الأرض كفوف مقطوعة وهي تحمل الأقلام ،وهي تكتب.

٢٠- (فبراير ٩٨ رقم ٩٦ -عدد٢ كاريكاتير-خلدون غرايبة) الكاريكاتير الأول: يعكس سخرية لاذعة من الرقابة على الصحافة ،وقيود حرية التعبير ، فرسمت الصحافة في هيئة شخص له دماغ على شكل مصباح المفترض فيه أن يشع ضوءا ، لكن هناك يداً تغلق بالمفتاح فم الصحافة . الكاريكاتير الثاني : رؤية للموقف في الجزائر ،حيث رسمت قنبلة مكتوباً عليها الجزائر على وشك الانفجار ويقف فوقها أحد الجنرالات العسكريين وهو يسد آذانه عن الانفجار المتوقع ،إشارة إلي دور العسكريين في أحداث الجزائر.

٢١-(مارس ٩٨ رقم ٩٧-عمرو سليم) كاريكاتير قوى جداً حيث يصور الحكومة وهي واقفة منتفخة ،وأمامها الشعب في هيئة مواطن فقير، وبجواره عسكرى الداخلية مدجج بالسلاح (رمزاً للسيطرة الأمنية) ،وهو يرفع يده بالتحية العسكرية للحكومة ويقول لها: تمام يا فندم .. بعنا كل حاجة .. مافضلش إلا الفقرى ده بس مشيرا للشعب !! هذا الكاريكاتير يعكس واقع الحال بواقعية وبساطة شديدة.

٢٢-(أبريل ٩٨ رقم ٩٨ -عدد **كاريكاتير -الحميدى**) الكاريكاتير الأول : نقد وسخرية لاذعة من الديمقراطية الصورية ،حيث رسمت الديمقراطية كالشمس ،وهناك من يقف بملامحه الخشنة وشنبه الضخم ،حاجزا بيديه الناس من التوجه إلى الشمس (الديمقراطية) ، طالبا منهم أن يتفرجوا عليها من بعيد . الكاريكاتير الثاني :عن نفس الموضوع ، سخرية من الديمقراطية المظهرية، (مرسومة امرأة مربوطة كالذبيحة) فيصور جزار رافعاً الساطور ، ويهم بذبح الديمقراطية، وهو يقول : يجب أن نوزعها على الشعب بالتساوى ،والشعب واقف أمامه في ذهول.

٢٣- (مايو ٩٨ رقم ٩٩ -عدد٢ كايكاتير -خلدون غرايبة-فتحى) الكاريكاتير الأول: نقد للقيود على حرية التعبير فرسم جنرالاً يغرس القلم (رمزا للفكر) في كرة حديدية ضخمة ينتشر على سطحها الأسلحة المدببة . الكاريكاتير الثاني : عن مشكلة القدس ، فرسم عربياً ذا ملامح نسائية ناعمة ممسكا بعود وهو يغنى تيجى نقسم القدس أنا نص وانته نص ،وأمامه الاسرائيلى متجهما ويبدى عدم موافقته على ذلك.

٢٤-(يونيه ٩٨ رقم ١٠٠ -خلدون غرايبة) سخرية ونقد من مفاوضات واتفاقيات السلام الحالية مع إسرائيل ،حيث رسم قبر السادات ،عليه صورة السادات بالبايب المميز له، ويرى حال العرب الآن، ولسان حاله يقول وهو في قبره : بتلوموني ليه يا أولا الـ.. ؟! وحول القبر شواهد مكتوب عليها السلام هو الحل ، سلام الشجعان ،من أجل سلام تقبل به الأجيال من بعدى.

٢٥- أغسطس ٩٨ رقم ١٠٢ -خلدون غرايبة) سخرية لاذعة من أجهزة الإعلام الرسمية التي تدعى انفتاحها على كل التيارات السياسية ، فرسم إعلامياً يحمل جهاز التسجيل وهو يعطى الميكروفون وعليه زهرة لأنصار اليمين ، وبيده الأخرى يحشر الميكروفون الآخر في فم ممثل اليسار حتى لا ينطق ويموت خنقا.

٢٦- (سبتمبر ٩٨ رقم ١٠٣ -خلدون غرايبة) نقد لسياسات التطبيع ،حيث رسم العرب واقفين كقطع الدومينو وراء بعض، ويد إسرائيل تضغط على أول قطعة من الدومينو، فتسقط بقية القطع على التوالى.

٢٧- (أكتوبر ٩٨ رقم ١٠٤ -نقلا عن مجلة الوسط) عن التحالف التركى الاسرائيلي ،حيث رسم جنرال يرفع علم تركيا الجديد الأحمر الذى يتوسطه هلال أبيض زائد نجمه اسرائيل الخماسية.

٢٨- (نوفمبر ٩٨ رقم ١٠٥ -عدد كاريكاتير -خلدون غرايبة) الكاريكاتير الأول: نقد للموقف العربى الذى يسير في عكس اتجاه السهم . الكاريكاتير الثاني عن الموقف العربى الحرج ،حيث رسم عربياً يسير على حبل وهو يكاد يقع بعد أن سقط من يده غصن السلام ،والحبل مشدود بين جبلين وبينهما هوة سحيقة وطرفا الحبل مربوطان في ماسورة دبابة إسرائيلية من على اليمين والشمال.

٢٩-(ديسمبر ٩٨ رقم ١٠٦ -خلدون غرايبة) نقد للواقع السياسى ،حيث رسم شخصاً مقهوراً مخنوقاً ،مغلقاً فمه ببلاستر مكتوب عليه الديمقراطية ، واذنيه مسدودتين، وعينيه تفتح بالكاد.

٣٠-(مارس ٩٩ رقم ١٠٩ -عدد ٢ كاريكاتير -خلدون غرايبة) الأول: عن الزعيم الكردى أوجلان حيث رسم وهو يخطب وفى الخلفية صورة المناضل جيفارا ،والثانى أيضا

« أطفال في المظاهرات »

ـ لا يا حطة السابت ، ماليش حلاكه بتنسيم اليسـال !

كاريكاتير للفنان حجازى نشر فى روزاليوسف فى ٣١ يناير ١٩٧٧ ونقلته «اليسار» بمناسبة ذكرى انتفاضة يناير

عن أوجلان حيث رسم أوجلان على هيئة زهرة برية تزهر وسط الصحارى الجرداء.

ثالثا: من البانوراما السابقة يمكن استخلاص النتائج الآتية:

كانت أهم القضايا التي تناولها وطرحها كاريكاتير الغلاف الأمامي الداخلي على الترتيب هي:

١- نقد وتحذير من عمليات السلام والتطبيع مع إسرائيل ومتغيراتها ،حيث ظهر **٧ مرات بنسبة ٢٠٪** من إجمالي رسومات كاريكاتير الغلاف الأمامي الداخلي.

٢- عن انتشار الفساد وتزوير الانتخابات حيث تكرر **٥ مرات بنسبة ١٣٫٥٪ .**

٣- نقد السياسات والتوجهات الاقتصادية المعتمدة على الخصخصة والتبعية الاقتصادية ظهرت **٤ مرات بنسبة ١١٪ .**

٤- ثم كانت القضايا الآتية كل منها ظهر **٣ مرات بنسبة ٨٪** ضعف الموقف العربي أمام التحديات التي تحيط به، القيود على حرية التعبير ، الديمقراطية الصورية.

٦- ثم جاءت القضايا الآتية ظهر كل منها **مرتين بنسبة ٥٪** مشكلة الجزائر ، أوجلان.

٥- توالت بقية القضايا ٣٪ حيث ظهر كل منها مرة واحدة فقط وهي نقد للنظام العالمي الجديد ، معاناة أطفال العراق، انتخابات الاردن ،تقسيم القدس ، سيطرة الحكومة على أجهزة الاعلام، التحالف التركي الاسرائيلي، العلاقة بين المالك والمستأجر ، تركيز السلطة في يد الرئيس . وبذلك تكون القضايا الداخلية لمصر ظهرت في الكاريكاتير الداخلي **بنسبة ٥١٪ ،مقابل ٤٩٪** للقضايا الخارجية التي سيطرت عليها قضية السلام مع إسرائيل.

من الـ ٣٧ رسما لكاريكاتير الغلاف الأمامي الداخلي، تزعم خلدون غرايبة النصيب الأكبر منها ، حيث ظهر له ١٨ كاريكاتير **بنسبة ٤٨٫٦٪** من الاجمالي ،جاء بعده عز العرب الذي ظهر له عدد **١٤ رسم كاريكاتير بنسبة ٣٨٪ ،والحميدى ظهر له رسمان بنسبة ٥٪** ،وأخيرا جاء **عمرو سليم وفتحي** حيث ظهر لكل منهما رسم واحد.

وعلى مستوى **خلدون غرايبة ١٨ كاريكاتيرا** كان التركيز على قضايا نقد وتحذير من عمليات السلام والتطبيع مع إسرائيل وضعف الموقف العربي أمام التحديات التي تحيط به، والقيود على حرية التعبير وقضية أوجلان .وعلى مستوى عز العرب **١٤ كاريكاتير** كان اهتمامه مركزا حول قضايا نقد وتحذير من عمليات السلام والتطبيع مع إسرائيل والفساد وتزوير انتخابات مجلس الشعب.

رابعا: على المستوى الاجمالي للغلاف الأمامي.

ظهر الكاريكاتير طوال سنوات الدراسة الثلاث **٦٢ مرة سواء على الغلاف الأمامي الخارجي أو الداخلي** ،وكانت أهم القضايا التي تناولها على المستوى العام كما يأتي:

نقد السياسات والتوجهات الاقتصادية المعتمدة على الخصخصة والتبعية الاقتصادية ظهرت **١١ مرة بنسبة١٨٪** من إجمالي الكاريكاتير ثم جاء بعدها في المركز الثاني **نقد وتحذير من عمليات السلام والتطبيع مع إسرائيل ومتغيراتها ،حيث ظهرت ١٠ مرات** بنسبة ١٦٪ ،وفي المركز الثالث **كانت قضية انتشار الفساد وتزوير الانتخابات حيث تكررت ٨ مرات بنسبة ١٣٪** ،وفي المركز الرابع **ضعف الموقف العربي أمام التحديات**





التي تحيط به٦ مرات بنسبة ١٠٪ ،وجاءت **قضية القيود على حرية التعبير في المركز الخامس حيث ظهرت ٤ مرات بنسبة٦٪** ،وفي المركز السادس **كانت قضية الديمقراطية الصورية أو المظهرية حيث ظهرت ٣ مرات بنسبة ٥٪ ، وتقاسم المركز السابع عدة قضايا حيث ظهر كل منها مرتين فقط بنسبة ٣٪ وهي : مشكلة الجزائر ، أوجلان ، معاناة أطفال مصر العراق، الإفراط الاعلامي والتركيز حول شخصية الرئيس، والفجوة الواسعة بين الحكومة والأهالي** ، ثم توالت بقية القضايا حيث ظهر كل منها مرة واحدة فقط وهي **نقد للنظام العالمي الجديد، انتخابات الاردن ،تقسيم القدس، سيطرة الحكومة على أجهزة الاعلام، التحالف التركي الاسرائيلي ، العلاقة بين المالك والمستأجر ، تركيز السلطة في يد الرئيس ،نقد ورفض الولاية الرابعة للرئيس ،نقد وسخرية من المنتفعين من الحكم ،فضيحة مونيكا وتأثيرها.**

وبذلك تكون القضايا الداخلية لمصر ظهرت في الـ **٦٢ كاريكاتير ٣٥ مرة بنسبة ٥٦٪ ،مقابل ٤٤٪** للقضايا الخارجية التي سيطرت عليها قضية السلام مع إسرائيل.

٢- من الـ ٦٢ رسم كاريكاتير الغلاف الأمامي الخارجي والداخلي ، تزعم عز العرب الموقف حيث ظهر له عدد **٢٠ كاريكاتيرا بنسبة ٣٢٪** من الاجمالي ، ثم خلدون غرايبة ظهر له **١٨ كاريكاتير بنسبة ٢٩٪** ، ثم **عمرو سليم** حيث ظهر له **١٧ كاريكاتيرا بنسبة ٢٧٪ ،جاء** بعده بفرق كبير **ومغزوى حجازى حيث ظهر له ٣ رسومات ،والحميدى ظهر له رسمان ثم فتحي** حيث ظهر له رسم واحد .معنى ذلك أن **عمرو سليم** كان مسيطرا على الغلاف الأمامي الخارجي ،وخلدون غرايبة كان مسيطرا على الغلاف الأمامي الداخلي، **وعز العرب** كان صاحب أكبر عدد من رسوم الكاريكاتير على المستوى العام.

وبعد هذه العجالة السريعة عن الكاريكاتير على غلاف مجلة اليسار ، يتأكد مرة أخرى أن معظم القضايا التي تناولها الكاريكاتير ، لا يمكن التعبير عنها في أي مقال سياسي بتلك الصراحة والوضوح والواقعية ،والكاريكاتير نفسه كان لا يمكن أن ينشر إلا في مجلة اليسار ، وأن الكاريكاتير على غلاف اليسار كان أكثر قدرة في التعبير عن واقع الحال السياسي والاقتصادي والثقافي في مصر والدول العربية ،وكان واضحا وصريحا في رفضه لذلك الواقع بسخرية لاذعة تضحكنا وتبكينا على أحوالنا .

العرب

عبد الله يرسم
دعائم عهد جديد فى الأردن

مثلما يحدث فى كل البلاد التى تعيش فترة طويلة فى ظل حاكم قوى ،تشخص الأنظار بعد رحيل هذا الحاكم إلى من يخلفه فى الحكم، فى انتظار معرفة ما يمكن أن يفعله الخلف لتسيير الأمور بعد رحيل السلف . ففى لعبة الحكم ، وفى بلدان العالم الثالث على وجه الخصوص، ليس هنالك ما هو أصعب من تسلم الحكم فى بلد حكسته شخصية قوية لفترة طويلة.

وبالطبع فإن الأردن لم يكن استثناء ،فقد تسلم **الملك عبد الله الثانى ابن المالك الراحل حسين** الحكم فيه بعد رحيل والده الذى حكم البلاد ما يقرب من نصف قرن .وليس هناك من خلاف على قوة شخصية **الملك حسين** وتمرسه فى شئون الحكم والسياسة فى منطقة مضطربة ، وإتقان فن البقاء والاستمرار حتى أصبح عميدا لكل حكام العالم . لذا فإن **الملك عبد الله قضى الفترة الماضية من حكمه ، والتى ناهزت الثمانية أشهر وهو يؤسس لنفسه شرعية جديدة خاصة به** . وبالرغم من أنه من الصعوبة بمكان إنجاز هذه المهمة خلال سنوات ، فإن من الممكن القول إنه نجح نسبيا فى تأسيس هذه الشرعية ، والبدء فى رسم ملامح عهد جديد هو امتداد لحكم الملك الراحل وانفصال عنه فى الوقت نفسه.

أبناء حسين

ومن يحاول تلمس ملامح العهد الجديد فإنه سيلاحظ بداية أن العهد الجديد هو عهد أبناء الملك الراحل وليس عهد عائلته ، أى الملك وأخوته كما كان الأمر سابقا .فخلال الأشهر الثمانية الماضية كان الامراء **حمزة ،ولى العهد، وفيصل وعلى وهاشم فى الصدارة** من حيث الاهتمام والتغطية الاعلامية لأنشطتهم ،وبعد شهرين من وفاة والده توج **الملك عبد الله** زوجته **الأميرة رانية** ملكة على الأردن واحتفظت الملكة **نور الحسين** زوجة الملك الراحل بلقب الملكة الوالدة، وفى الوقت نفسه تراجعت صورة **الأمير حسن** التى ظلت إلى جانب صورة **الملك حسين** طوال نحو خمسة وثلاثين عاما . ولكن ،**وعلى طريقة العاهل الراحل الذى لم يكن يحسم الأمور حسما تاما فى اتجاه واحد بل يترك كل الأبواب مواربة إن لم تكن مفتوحة ، فإن الملك عبد الله اتخذ فى المقابل خطوة فيها نوع من رد الاعتبار إلى الأمير حسن بإقالة قائد الجيش عبد الحافظ الكعابنة** ،والذى كان الخلاف بينه وبين الحسن عندما كان وليا للعهد ، أحد أسباب تنحيته عن ولاية العهد وتعيين نجله **عبد الله** بدلا منه فى شهر فبراير الماضى ، وذلك وفقا للرسالة الشهيرة التى وجهها الملك إلى أخيه الحسن معلنا تنحيته قبيل أيام من وفاته فى شهر فبراير الماضى.

وعلى غرار والده الذى كان يعتمد فى كثير من الأحيان على نوع من الاتصال المباشر مع المواطنين ، قام **الملك عبد الله** بعدد من الزيارات لبعض المواقع متخفيا فى أزياء عدة للوقوف على حسن سير التعامل مع المواطنين من جانب بعض موظفى الدوائر الحكومية .وكان فعل الشئ نفسه عندما زار سوريا فى بداية عهده ، إذ نزل إلى بعض المناطق الشعبية مثل سوق الحميدية فى دمشق وتردد على أماكن شعبية معروفة فيها ، **وكل هذه الأمور ذكرت المواطنين الأردنيين بالملك حسين الذى لم يكن يتردد فى النزول إلى الشارع بنفسه والالتقاء بالمواطنين وجها لوجه فى كثير من الأحيان.**

وإذا اعتبرنا أن هذه الأمور من الشكليات فإن السير على منوال العاهل الراحل وجد تعبيره أيضا فى الاستعانة بأشخاص مختلفى التوجهات ،وفى بعض الأحيان متناقضين تماما طالما أن إخلاصهم للعرش الهاشمى مسألة لا

رسالة عمان





الملك عبد الله
تأسيس شرعية جديدة

تقبل النقاش .وقد تنشب صراعات تنحو إلى الشراسة فى بعض الأحيان بين هؤلاء ، المسئولين لكنه لا يتدخل فى تلك الخلافات إلا إذا تحولت إلى صراعات لا تخدم الفكرة من وجود وجهات نظر متعددة فى مؤسسة الحكم.

فى هذا الإطار عمد الملك عبد الله إلى تكليف **عبد الرؤوف الروابدة** بتشكيل أول وزارة فى عهده ،**والروابدة شخصية قوية وصدامية بخلفية محافظة إلى حد ما نشأت عن ارتباطه السابق الطويل بحركة الاخوان المسلمين فى الأردن** .وفى المقابل عين **عبد الكريم الكباريتى** ، رئيس الوزراء الأسبق رئيسا للديوان الملكى ،وهو ثانى أهم منصب فى البلاد ، إن لم يكن الأول، فرئيس الديوان الملكى هو فى الواقع الممثل الشخصى للملك وكاتم أسراره وموضع ثقته . **والكباريتى**

شخصية ليبرالية التوجهات وقريب من رجال **الأعمال والمصرفيين** .فقد جاء إلى منصبه هذا من بنك الأردن والخليج ،وهو استثمار كويتي أردني مشترك في المملكة .وكان **الكباريتي** رئيسا لمجلس ادارته .والكباريتي أيضا مقرب من الأوساط الخليجية ومن الكويت تحديدا .الأول محسوب على القوى التي تؤيد العراق ،والثاني هو مهندس الانفتاح على الخليج والابتعاد عن العراق وهو الذي فتح الأبواب الموصدة بين الأردن والكويت واغلاقها مع العراق في العام ١٩٩٥ حين لجأ إلى الأردن فارا من العراق **حسين كامل** صهر الرئيس العراقي صدام حسين وأخوة صدام وعدد من أتباعهما.

الروابدة والكباريتي

ومنذ **تعيين هذين السياسيين ذوى التوجهات المتناقضة في أهم منصبين في البلاد والخلافات بينهما لا تتوقف**. وقد أصبحت خلافاتهما في كثير من المناسبات حديث الصحافة الأردنية والعربية فقد اختلف الرجلان على مشاريع تنموية وعما إذا كانت ضرورية أم لا ، واختلفا على المدى الذي يمكن أن تذهب إليه حرية الصحافة ،وعلى التعديلات التي يجب إدخالها على قانون المطبوعات والنشر ،واختلفا على مشروع للتكامل بين الأردن وسوريا ولبنان ،ففيما أيد الكباريتي هذا المشروع رفضه الروابدة .غير أن الملك عبد الله، شأنه في ذلك شأن والده الذي لا يتدخل في هذه الخلافات ويعتبرها اجتهادات في سبيل مصلحة الأردن ، حسم الأمر خلال زيارة قام بها إلى لبنان في أغسطس الماضي عندما طرح الفكرة بنفسه على المسئولين اللبنانيين مما يعني انحيازه إلى الفكرة التي يؤيدها الكباريتي. ولم تؤثر كثيرا حقيقة أن الروابدة كان قد أعلن رفضه لهذه الفكرة في مقابلة تلفزيونية مع قناة **إل بي سي** الفضائية.

وإن كانت هذه الأمثلة كلها تشير إلى أن الملك عبد الله الثاني يسير على نهج والده الراحل فقد حملت الأشهر الثمانية الماضية ملامح عهد جديد هو عهد عبد الله الثاني كعهد له توجهاته الخاصة وأسلوبه الخاص في التعامل مع الأحداث وفي حل الاختلافات والخلافات مع الدول الأخرى وفي عقد المصالحات وإدارة الاختلافات وتحديد المواقف من الآخرين.

على المستوى الداخلي، أبدى الملك عبد الله انفتاحا أكبر نسبيا على الديمقراطية باعلان الموافقة على **العودة عن قانون الصوت**



محمد نزال و إبراهيم غوشه





موسى مرزوق و خالد مشعل

ضحايا السياسة الأردنية الجديدة

الواحد المطبق في الانتخابات النيابية في المملكة منذ العام ١٩٩٣ كما أنه وافق على إعادة **قانون المطبوعات والنشر** الحالي وهو قانون سئ الصيت ، إلى مجلس الأمة لتعديله . وقد تم تعديل بعض بنوده فعلا ، وبخاصة تلك المتعلقة بالعقوبات ، وهي عقوبات مغلظة حقا .وعلى الرغم من أن هذا التعديل كان أقل مما هو مطلوب من جانب الصحفيين إلا أنه يمثل خطوة متقدمة عما كان عليه القانون في السابق.

ومن المعروف أن وضع القانون المذكور كان قد تم بطلب خاص من الملك الراحل بعد أن كان القضاء الأردني حكم بإلغاء قانون ربما كان أقل سوءا من الذي عدل أخيرا لكنه يشترك معه في أنه مثل خطوة إلى الوراء مقارنة بقانون المطبوعات والنشر الذي وضع في العام ١٩٩٣ وظل ساريا حتى العام ١٩٩٧ .وفي ذلك العام أمر الملك **حسين** بوضع قانون جديد فجاء قانون ١٩٩٧ السئ الذكر ، ولكن لأنه كان قد مرر في غياب مجلس الأمة بصدوره بمرسوم ملكي ، تم نقضه من جانب القضاء الأردني لأنه لم يمتلك صفة الاستعجال الضرورية لصدور أي قانون بمرسوم ملكي . وبعد ذلك ،في العام ١٩٩٨ أمر الملك حسين بوضع قانون جديد للمطبوعات والنشر فوضع قانون جديد أسوأ من سابقه . وهذا القانون نفسه هو الذي تم تعديله أخيرا في عهد الملك عبد الله.

الأردن وفلسطين

لكن التغير الأكبر في سياسة الملك عبد الله كان فيما يتعلق بالموقف من القضية الفلسطينية والموقف من القضية الفلسطينية هو الأهم في قائمة أولويات الحكم في الأردن لاعتبارات كثيرة أهمها أن نسبة تصل إلى

النصف من سكان المملكة هم أردنيون من أصل فلسطيني.

لم تكن مضت سوى بضعة أسابيع على وفاة **الملك حسين** وتولي نجله عبد الله شئون الحكم بدلا منه في شهر فبراير الماضي حين آثار الرئيس الفلسطيني **ياسر عرفات** مسألة إقامة اتحاد كونفيدرالي بين الأردن وفلسطين ،وكان **رد الملك عبد الله أن الحديث عن الكونفدرالية سابق لأوانه**. وهو جواب متحفظ أعاد إلى الأذهان إجابات الملك الراحل الذي كان في إحدى المناسبات السابقة طلب من **عرفات** ألا يتحدث إليه عن الكونفدرالية بأي شكل من الأشكال في تلك الفترة التي تعود إلى العام ١٩٩٤.

غير أن الملك عبد الله فاجأ كثيرا من المراقبين عندما قرر تبني سياسة تجاه فلسطين ومنظمة التحرير الفلسطينية تختلف تماما عن تلك التي كان يتبناها الملك الراحل . ففي إحدى المقابلات التلفزيونية مع رئيس الوزراء **عبد الرؤوف الروابدة** قال الأخير **إن الأردن لا يتمسك بالولاية الدينية للأردن على الأماكن المقدسة في مدينة القدس** .ومعنى ذلك أن الحكومة الأردنية قررت التخلي عن بند في اتفاقية السلام الأردنية الاسرائيلية الموقعة في وادي عربة في العام ١٩٩٤ كان قد آثار مشكلة حقيقية بين الأردن ومنظمة التحرير لدى توقيع الاتفاق المشار إليه . فمن المعروف أن الأردن وإسرائيل حين ضمنا اتفاقهما هذا البند قد آثارا حفيظة المنظمة التي رأت في ذلك إشارة إلى أن الأردن ما زال يطمح إلى دور في فلسطين ، وإلى لعب دور في تقرير مصير القدس ،في حين أن القدس الشرقية التي احتلت في العام ١٩٦٧ بكل ما تضم من أراض وأماكن دينية ستكون موضع تفاوض بين المنظمة وإسرائيل في مفاوضات الوضع النهائي الذي نصت عليه اتفاقات أوسلو.

وقد أعلن رئيس الوزراء الأردني موقفه هذا في مقابلة تلفزيونية أولا ثم كرره أكثر من مرة في أكثر من وسيلة إعلام بما في ذلك وسائل الاعلام المحلية ، ولم يفت **رئيس الوزراء الأردني أن يوضح موقف الأردن من المقدسات الاسلامية في القدس ، والذي يقوم على أن الأردن حين اتفق مع إسرائيل على تضمين اتفاقية السلام بينهما هذا البند إنما كان يريد أن يحافظ على المقدسات الاسلامية من محاولات الاسرائيليين وضع أيديهم عليها مستغلين الفراغ الناشئ إذا ما رفع الأردن ولايته عنها.**

اغلاق مكاتب حماس

لقد رحبت منظمة التحرير بهذا الموقف الأردني الجديد ، وأعلنت أنها سوف تدرس امكانية الاستفادة منه في المستقبل من خلال التنسيق مع الأردن في هذا الشأن .وفي كل الأحوال فإن هذا التغيير في الموقف الأردني يمس الجوهر .ومن ضلع هذا الموقف خرج موقف آخر أكثر أهمية ،وهو موقف الأردن من حركة حماس.

من المعروف أن **حركة المقاومة الاسلامية (حماس) نشأت** أساسا من ضلع **حركة الاخوان المسلمين الأردنية** ،وذلك حين كانت الضفة الغربية جزءا من المملكة الأردنية الهاشمية قبل احتلالها من جانب القوات الاسرائيلية في العام ١٩٦٧ ، وكذلك من **حركة الإخوان المسلمين الفلسطينية في غزة** ، والتي كانت وثيقة الصلة بحركة الاخوان المسلمين في مصر، .كانت حركة الاخوان المسلمين طوال سنوات الخمسينيات والستينيات وحتى أواسط السبعينيات ، حركة هامشية أمام المد **الناصري والتقدمي** في تلك العقود . ومع انتشار المد الاسلامي في أواخر السبعينيات بدأت هذه الحركة تقوى في البلدان العربية جميعا بما في ذلك فلسطين ،ومع أواخر الثمانينات انبثقت حركة المقاومة الاسلامية(حماس) عن حركة الاخوان المسلمين في الضفة الغربية وغزة، **وأعلن عن تأسيسها رسميا في العام ١٩٨٨ ، أي بعد عام من الانتفاضة . لكن هذا لم يمنع بعض متطرفي التيارات الاسلامية من الزعم بأن حماس هي التي أشعلت الانتفاضة .**

ومهما يكن من أمر ، فإن حماس حين انطلقت بقيت على علاقة وثيقة بالنظام الأردني شأنها في ذلك شأن حركة الاخوان المسلمين الاردنية التي كانت وعلى مدى سنوات الخمسينيات الستينيات والجزء الأعظم من السبعينيات هي عمليا (حزب النظام) .**وزاد في توثيق العلاقة بين الأردن وحماس تلك العلاقة غير المستقرة بين كل من حماس والمملكة من جهة ومنظمة التحرير الفلسطينية من جهة أخرى** .فقد رأت المنظمة في حماس منظمة تطرح نفسها بديلا لمنظمة التحرير الفلسطينية ،وخاصة بعد تكرار رفضها الانضواء تحت لواء المنظمة شأنها شأن القوى والتنظيمات الفلسطينية الأخرى . ورأى فيها الأردن منافسا قويا لمنظمة التحرير الفلسطينية التي كانت تعمل على لم شمل الشعب الفلسطيني ،وفي كثير من الأحيان بعيدا عن الأردن .وكان هذان العاملان أساس تلك العلاقة الوثيقة التي أزعجت الزعيم الفلسطيني **ياسر عرفات في صورة خاصة .**

ووصل انزعاج عرفات حدا أصر معه على الملك حسين في شهر مايو ١٩٩٥ أن يعلن معه أن منظمة التحرير الفلسطينية هي الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني. وقد استجاب الملك حسين لعرفات وأعلن في مؤتمر لرجال الأعمال الأردنيين عقد في قصر الهاشمية أن المنظمة هي الممثل الشرعي الوحيد للفلسطينيين وأن ياسر عرفات هو زعيمهم مشيرا إلى ياسر عرفات.

لكن العلاقة بين حماس والأردن لم تكن دائما على ما يرام فقد كان للأردن دائما مآخذ على الحركة نبعت من تحول حركة الاخوان المسلمين في الأردن من حركة قريبة من النظام كان كثيرون ينظرون لها بوصفها حزب النظام كما ذكرنا- إلى حركة المعارضة الرئيسية في الأردن.

وفي العام ١٩٩٣ اتفق العاهل الاردني الملك حسين مع قادة حماس على السماح لهم

الملك حسين .. عميد الحكام العرب مع ولي عهده

بفتح مكاتب لهم فى العاصمة الأردنية والنشاط فى مجال الاعلام فقط وسمح لبعض قادتها بالبقاء فى الأردن وفى العام ١٩٩٤ عمدت السلطات الأردنية إلى إبعاد رئيس المكتب السياسى للحركة **موسى أبو مرزوق والسيد عماد العلمى** من الأردن ، وهذان القائدان فى حركة حماس لا يحملان الجنسية الأردنية مثل باقى قادة حماس الذين سمح لهم بالبقاء فى عمان.

وفى العام ١٩٩٦ أفرجت الولايات المتحدة عن **موسى أبو مرزوق** ،الذى كان معتقلا فى الولايات المتحدة وسمح الأردن له بالعودة واستئناف نشاطه فى المملكة إلى جانب **خالد مشعل** الذى أصبح رئيسا للمكتب السياسى لحماس بدلاً منه وابراهيم غوشه الناطق الرسمى باسمها وعماد العلمى الذى سمح له هو الآخر بالعودة إلى الأردن ،ومحمد نزال عضو المكتب السياسى للحركة.

وقد بلغت العلاقة بين الأردن وحماس ذروتها فى العام ١٩٩٧ بعد المحاولة الفاشلة التى قامت بها إسرائيل لاغتيال خالد مشعل ، رئيس المكتب السياسى للحركة فى واحد من أهم شوارع العاصمة الأردنية وفى وضح النهار . فبعد فشل المحاولة ووصول النبأ إلى الملك حسين أجبر العاهل الأردنى الراحل رئيس الوزراء الاسرائيلى السابق بنيامين نتنياهو على إرسال علاج ينقذ خالد مشعل من الموت المحقق ، إذ كان القتلة قد استخدموا سلاحا كيماويا فى محاولتهم المشار إليها .وبعد أن تم له ذلك طالب الملك السلطات الاسرائيلية بالافراج عن **الشيخ أحمد ياسين** زعيم حركة حماس الذى كان يقضى عقوبة بالسجن فى إسرائيل آنذاك ، وتم ذلك بعد أن كان ياسين قضى ثمانى سنوات فى السجون الاسرائيلية.

وظلت العلاقة وثيقة بين حماس والأردن على الخلفية التى ذكرناها سابقا حتى شهر سبتمبر الماضى ،حين فاجأ الأردن الحركة باغلاق مكاتبها فى عمان واعتقال نحو ١٣ من أعضائها فى الأردن .ولأن رئيس المكتب السياسى لحماس خالد مشعل وعضو المكتب السياسى **موسى أبو مرزوق** والناطق الرسمى باسمها **ابراهيم غوشه** كانوا فى العاصمة الايرانية ساعة صدور أمر الاغلاق فقد صدرت فى حق اثنين منهم هما **خالد مشعل وابراهيم غوشة** (مذكرات جلب) أما **موسى أبو مرزوق** فلم تصدر فى حقه مثل هذه المذكرة لأنه ليس مواطنا أردنيا ، فهو يحمل جواز سفر يمنيا . لذا **عندما قرر قادة حماس الثلاثة العودة إلى الأردن قبض على مشعل وغوشه وأبعد أبو مرزوق.**

وكانت الذريعة التى قدمتها الحكومة الأردنية لتبرير اجراءاتها أن حماس قد خالفت الاتفاق المبرم بينها وبين الأردن بقصر نشاطها فى الأردن على الاعلام ،مشيرة إلى أن الحركة تجاوزت هذا الدور وقامت بأنشطة عسكرية منها تدريب بعض الكوادر على السلاح فى منطقة الكرك الجنوبية الاردنية وتخزين الأسلحة فى أماكن مختلفة من الأردن . وأبلغ رئيس **والوزراء عبد الرؤوف الروابدة** مجلس النواب أن الحكومة عثرت على مخازن للأسلحة فى منطقة قريبة من مدينة الزرقاء القريبة من العاصمة عمان. **ووصل الأمر برئيس الوزراء إلى إتهام حماس بأنها تساعد على خلق جو يعيد إلى الأذهان الجو الذى سبق أحداث أيلول الأسود فى العام ١٩٧٠.**

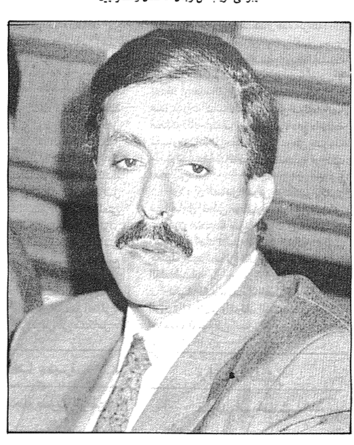
المنظمة وحماس

وبغض النظر عن صحة ما أعلنته الحكومة الأردنية فإن هذه الخطوة لا يمكن فهمها إلا فى إطار التوجه السياسى الجديد **للملك عبد الله** والذى يقوم على إقامة روابط واضحة مع منظمة التحرير الفلسطينية ،**وفى صورة أو أخرى فإن موقف الأردن هنا مكمل لموقفه من قضية الولاية الدينية على الأماكن المقدسة فى مدينة القدس ،وكلا الموقفين يصبان فى نفس الاطار العام للسياسة الجديدة التى ترى أن منظمة التحرير الفلسطينية هى الممثل الشرعى الوحيد للشعب الفلسطينى ، وأن الأردن والمنظمة بينهما من المصالح فى مفاوضات الوضع النهائى ما يحتم عليهما العمل معا للخروج بأقل خسائر ممكنة من مفاوضات هذه المرحلة التى تعتبر بحق أخطر مراحل القضية الفلسطينية.**

وهذه النقطة بالذات هى التى جعلت هجوم حركة الاخوان المسلمين ،الحاضنة الجماهيرية لحماس فى الأردن ، تنصب فى الأساس على منظمة التحرير وليس على الأردن ،وكانت الحملة تقوم على أساس أن **قرار الأردن باغلاق مكاتب حركة حماس فى عمان جاء نتيجة إملاءات اسرائيلية أمريكية فلسطينية على الأردن، وأن القرار الأردنى لم يكن أبدا قرارا بعيدا عن هذه الضغوط.**

ويغض النظر عن كل ما يقوله الإخوان المسلمون أو أنصار حماس فإن هذه الخطوة لا يمكن فهمها إلا فى إطار محاولات العاهل الأردنى الجديد **الملك عبد الله الثانى** تأسيس قواعد شرعية لعهده الجديد . وهذا أحد أهم هذه القواعد.

عبد الكريم الكباريتى
ليبرالى قريب من رجال الأعمال والمصرفيين



مفاوضات الوضع النهائى والجبهة الداخلية الفلسطينية

رسالة القدس



حنا عميرة

بتوقيع اتفاقية شرم الشيخ بين السلطة الفلسطينية والحكومة الإسرائيلية تدخل القضية الفلسطينية مرحلة بالغة الخطورة . فالأمر لم يعد- كما كان طوال مباحثات التسوية منذ أوسلو- متعلقا بترتيبات انتقالية واتفاقات مرحلية ، ولكنه متعلق الآن بجوهر الحقوق الفلسطينية .فأى تنازل أو تراجعات فى هذه المرحلة يعنى التسليم فى الحقوق والثوابت الوطنية والقومية والتفريط فى حقوق الأجيال القادمة.

فمباحثات الحل النهائى- طبقا لاتفاق أوسلو- تشمل القدس، والدولة الفلسطينية ،والحدود ،واللاجئين ،والمياه ،والسيادة..

وعلى هذه الصفحات تنشر اليسار ندوة حول «مفاوضات الوضع النهائى والجبهة الداخلية الفلسطينية» عقدتها مجلة «صوت الوطن» الفلسطينية وننشرها بالاتفاق معها.

شارك فى الندوة حسب ترتيب المتحدثين:

١- **نبيل عمرو** (وزير الشئون البرلمانية).

٢- **عبد الرحيم ملوح** (عضو المكتب السياسى للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين وعضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير).

٣- **سليمان النجاب:** (عضو المكتب السياسى لحزب الشعب الفلسطينى وعضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير).

٤- **قيس عبد الكريم** (عضو المكتب السياسى للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين).

٥- **ياسر عبد ربه:** وزير الثقافة والأمين العامهذا.

حنا عميرة

نرحب بكم جميعا فى هذه الندوة الشهرية الدورية التى هى بعنوان «تعزيز الجبهة الداخلية وأثر ذلك على مفاوضات الحل النهائى» ،ومن أجل المساعدة فى تركيز الحوار اقترح أن يكون النقاش على ثلاثة محاور رئيسية هى:

المحور الأول: الحوارات الوطنية وتوسيع قاعدة الوحدة الوطنية وماهية القضايا التى تركز عليها هذه الحوارات .هل هى قضايا جديدة ومستقبلية أم قضايا حسمتها الحياة؟.

المحور الثانى:

إعادة تفعيل دور منظمة التحرير الفلسطينية ،وهل يمكن القيام بذلك بمعزل عن الاصلاح الداخلى ومحاربة الفساد، ودون التطرق إلى التداخل الحاصل بين السلطة ومنظمة التحرير ؟وما الآليات التى تجعل من هذا تداخلا تكامليا وليس تناقضيا ؟!.

المحور الثالث: كيفية تفعيل الدور الشعبى وما الاجراءات الواجب اتخاذها من قبل السلطة على صعيدها الذاتى وعلى صعيد علاقتها بالمجتمع من أجل تفعيل هذا الدور؟.

نبيل عمرو:

لا يمكن الحديث عن اعداد الجبهة الداخلية لمفاوضات الحل النهائى ،وعن الحوار الوطنى ،وعن توسيع قاعدة الوحدة الوطنية ، بمعزل عن الوضع الداخلى الفلسطينى ، الذى هو مرتبط ارتباطا موضوعيا وجدليا بامكانية تطور الحل السياسى وبالتالى فإن التوصل إلى حل سياسى جيد، يصل إلى دولة **بالمعنى القانونى والسياسى والكيانى،** يشترط توفر وضع داخلى سليم على الصعيد السياسى والاقتصادى ، ووضع خطط لتنمية المجتمع من جميع الجوانب ، بالإضافة إلى التعاطى مع العوامل المؤثرة على الصعيد الدولى ،**لأننا شعب مرتبط ارتباطا واضحا بالمجتمع العالمى.**

إن قيام وضع داخلى ديمقراطى متكامل ، واشاعة الديمقراطية ،هو عامل هام فى استكمال المرحلة الحالية ،والوصول إلى تحقيق اهداف شعبنا السياسية ، بالإضافة إلى التركيز على خطط التطوير الاقتصادى التى تلعب دوراً هاماً فى استكمال هذه المرحلة.

أما بالنسبة للحوار الوطنى الذى يجرى حالياً ، بين فتح من جهة ، وبين الجبهة الشعبية والجبهة الديمقراطية من جهة أخرى، لا أعتقد أن هذه القوى وقد التحقت بالحوار بعد عدة سنوات كانت مصيبة فى قولها أنها فعلت ذلك بهدف إيجاد قوة دفع داخلية لمفاوضات المرحلة المقبلة ،وهى مرحلة مفاوضات الحل النهائى ،والسبب فى ذلك يعود إلى:

أولا: إن العامل الدولى هو أكبر بكثير من العامل المحلى ،ومفاوضات الحل النهائى ستكون حصيلة مفاوضات واتفاقيات وتسويات تحت تأثير العامل الدولى ،وليس حصيلة لجهد نضالى للقوى والاطر السياسية الفلسطينية.

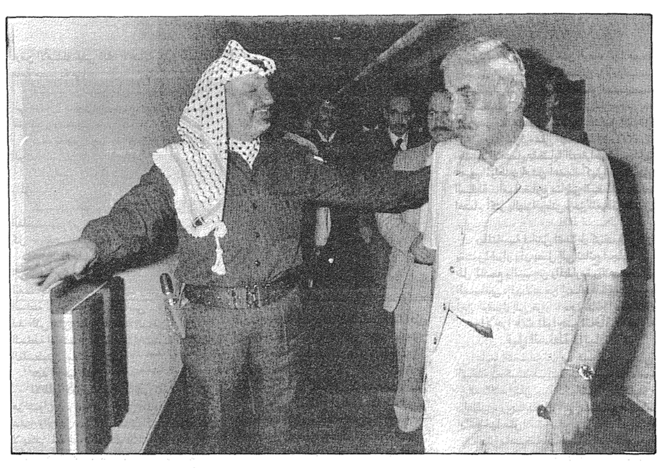
ثانيا: لقد ضعفت الفصائل من حيث الوزن والتأثير والموقف السياسى، لأنها استمدت قوتها فى السابق من منظمة التحرير

أدار الندوة : حنا عميرة

رئيس تحرير مجلة صوت الوطن

اعدها للنشر

منجد أبو حبيش



جورج حبش وياسر عرفات .. صورة قديمة

الفلسطينية، ومن التركيبة الفصائلية التي نجح الأخ **ياسر عرفات** بادراتها بشكل جيد في المرحلة السابقة ، ولكن لم يعد لها دور في الوقت الحاضر كما كان الأمر في السابق بحكم تغيير المرحلة ،وعودة الثقل السياسي إلى داخل الوطن ، وبروز تجربة جديدة وآليات عمل جديدة.

ومع ذلك فمما لا شك فيه أن رجوع هؤلاء ، إلى هيئات منظمات التحرير ،والمشاركة في مفاوضات الحل النهائي ، أفضل بكثير من بقائهم خارجها وخارج الوطن.

مسألة أخرى يجب التطرق إليها وهي أن يعي سياسيو منظمة التحرير أن الوطن ليس مجرد مفاوضات ، ولا يجب أن يقتصر اللقاء ، والحوار في منظمة التحرير على مفاوضات الحل النهائي وعلى القضايا السياسية فقط **،وإنما يجب أن يتطور الحوار ليصل إلى معالجة قضايا الشعب وهمومه ومشاكله اليومية** .ومن وجهة نظري فان هذه الفصائل لم تسهم في الماضي في معالجة مثل تلك القضايا .وحتى السلطة ، وعمودها الفقري حركة فتح ، لم تستطع معالجة تلك القضايا بالشكل المناسب ، وبقي التركيز من الجميع على العمل السياسي، متأثرين بالمرحلة النضالية السابقة التي لا تزال تحكم الكثير من تصرفاتنا.

أما بالنسبة لمنظمة التحرير فأنا أؤمن إيمانا مطلقا بأن المنظمة هي الاطار السياسي الأهم والأشمل لتمثيل الشعب الفلسطيني ، ليس من منطلق تقليدي ، وإنما من منطلق المصلحة الوطنية للشعب الفلسطيني وذلك على الشكل التالي:

أولا: إن الاعتراف بالمنظمة من قبل إسرائيل والعالم ،ومستوى هذا الاعتراف ،هو أعلى بكثير من مستوى الاعتراف بالسلطة.

ثانيا: أن السلطة الوطنية جزء لا يتجزأ من م. ت. ف ، ولا يمكن أن تكون بديلا أو موازيا لها.

ثالثا: إن السلطة هي أحد أفرع منظمة التحرير ، هي إحدى الآليات التي ستوصلنا للدولة . وأنا ضد من يخاف على المنظمة من السلطة . والمعادلة الصحيحة هي أن السلطة جهاز مكمل للمنظمة . وبالتالي فان دور المنظمة ينتهي فقط بعد تحقيق هدف الاستقلال الوطني والوصول إلى الدولة المستقلة.

أما من حيث الآليات التي تكفل تطوير المنظمة:

برأيي ليس الحوار الوطني سياسة اجتهادية متباينة ، أو المظلة التي تجمع كل المتباينات ، وإنما هو أداة لتطوير دور المنظمة على الأرض ولتفعيل السفارات في الخارج ،والمؤسسات والآليات والإطارات التي تسهم فعليا في دعم القضية الفلسطينية . ونحن بحاجة ماسة إلى تفعيل دور المنظمة **.الحل الراهن وعلى المستوى المنظور لا يشمل الا نصف الشعب الفلسطيني .والنصف الآخر بحاجة إلى هيئة ترعاه وتعالج مشاكله ،وليس التحدث باسمه فقط.**

أما بالنسبة للتداخل بين السلطة وم. ت. ف:

في حياة الشعب الفلسطيني لا يوجد شئ غير متداخل . الفصائل متداخلة .حتى الشخص الواحد متداخل .والحديث في أية مسألة يتداخل مع المسألة الأخرى .ومن أبرز الأمثلة حول التداخل هو عمل بعض الاخوة في مجلس الوزراء ، وفي اللجنة التنفيذية .وليس صدفة أن مجلس الوزراء ، لم يجتمع لوحده وكهيئة مستقلة منذ ٤ سنوات .وكان اجتماعه دائما يتم في إطار القيادة الفلسطينية .وهذا كله بسبب التداخل ما بين السلطة وم. ت. ف.

إجراءات السلطة على الصعيد الداخلي وعلاقتها مع المجتمع؟.

الوضع الفلسطيني والسلطة الفلسطينية هي محصلة ونتاج لوضع المجتمع الفلسطيني ، بكل تركيباته سلبية كانت أم ايجابية .والسلطة فعلا هي تجسيد دقيق لهذا الوعاء الفلسطيني ، الذي لا يمكن ألا أن يفرز سلطة من هذا النوع . أما حول كيفية تطوير السلطة نفسها ، فهذا لا يتم بالشعارات ، وإنما بكيفية معالجة هموم المجتمع وحل إشكالياته ،ومناقشة الأمور الهامة بشكل جيد وجدي

.ومن الأمثلة على ذلك الاجابة على أسئلة هامة مصيرية مثل:

كيف يمكن للسلطة أن تتحول بالتدريج إلى دولة ؟ كيف يمكن وضع خطة خمسية للتحضير والنهوض بهذه الدولة؟

كيف نحضر لبيت لحم ٢٠٠٠ كيف نعالج الوضع الضريبي؟.

كيف ننمي وسائل عمل الوزارات والدوائر والمؤسسات؟.

كيف نحول دون تحول المواطنين الفلسطينيين إلى مستهلكين ينتظرون الراتب كل آخر شهر؟!.

كيف نخطط تخطيطاً سليما ، ونضع الرجل المناسب في المكان المناسب ؟ . كل هذه القضايا يجب الاهتمام بها وعلى أساس أن السلطة لا تحمل الهم السياسي ، لأن هذا الهم قد ألقى على عاتق منظمة التحرير ، وعلى السلطة الاهتمام بالقضايا الحياتية للشعب الفلسطيني ومعالجتها.

عبد الرحيم ملوح:

الاطار الأول: العنوان ،الذي نقف أمامه هو عنوان هام جدا . وأوافق بذلك الأخ نبيل عمرو والرفيق حنا بأن النقاش الأولي حوله قد لا يكفي لمعالجة كافة النقاط الواردة. نحن لا نستطيع التحدث عن الوضع الداخلي بمعزل عن الوضع السياسي . لدينا سلطة **ليس لها سيادة على الأرض ، ولا على مواردها وحدودها ، وليس لديها القدرة على تطوير وضعها الداخلي . ويضاف إلى ذلك شعب مجزأ في الخارج وفي الداخل ،ومناطقنا الجغرافية في الداخل مقسمة إلى أ. ب، ج. وحتى شعبنا المقيم في المنطقة (أ) لاتستطيع السلطة توفير الحماية له إذا خرج منها.**

إذن نحن نتحدث عن وضع خاص جدا ، يتمثل في تداخل مرحلة التحرر الوطني مع مرحلة البناء الاجتماعي ، ويرتبط تقدم أي منهما بالآخر . ولا أعتقد أن هناك تجارب مسبوقة تشابه هذه التجربة.

الاطار الثاني:

نحن نتحدث عن مفاوضات الحل النهائي ،وجزء كبير من اتفاق المرحلة الانتقالية لم يطبق حتى الآن ، مثل الميناء والممر الآمن وعدم الانسحاب من الأراضي المتفق عليها . وبالتالي فان هذا العنوان هو عنوان اساسي لكي يشكل مدخلا للنقاش.

استمرت مفاوضات المرحلة الانتقالية خمس سنوات حتى الآن .والسؤال المطروح أمامنا .ما المدة والجهد والقوى والامكانيات المطلوبة لاتمام مفاوضات الحل النهائي خصوصا إذا عولجت بنفس الطريق التي عولجت بها مفاوضات المرحلة الانتقالية ؟ إذن فان السؤال الكبير المطروح علينا يتعلق بماهية القوى الفلسطينية والعربية والاقليمية والعالمية التي يجب الاستناد إليها في إدارة الصراع من أجل الوصول إلى تحقيق أهداف شعبنا .وهنا أقول إن دور منظمة التحرير ، وقوى منظمة التحرير ، بمعزل عن الضعف الذى لحق بها ،ما زال مطلوبا ،فالمشروع الوطني التحرري التي جاءت به منظمة التحرير لم يستكمل حتى الآن . والأداة البديلة ، أي «السلطة» هي غير مؤهلة للقيام بدور منظمة التحرير.

وأقول إنه حتى بعد قيام الدولة سنكون بحاجة إلى إطار منظمة التحرير ، ولكن بمهام جديدة ووظائف جديدة ، وأنا لا اتفق مع القول بأننا نستطيع حماية م. ت. ف من خلال الاجتماعات المشتركة مع مجلس السلطة ، فهذا خلط للامور وتضييع للقرار وعدم تحديد للهيئة الملائمة التي يجب أن تأخذ القرار . وبالتالي فإن هذا التداخل بين السلطة والمنظمة يضر بالجانبين كوظيفة واداء.

الحوارات وتوسيع قاعدة المشاركة السياسية

أعتقد أن الحوارات بين الفصائل لوحدها غير كافية . وأجد في نفس الوقت انها مهمة وضرورية وأساسية ،فالفصائل والأحزاب ما زالت المؤثر الأكبر في العملية السياسية والاجتماعية.

يتوجب توسيع الحوار ليشمل الداخل والخارج ، وليركز على القضايا الاجتماعية **،فمثلا الاهتمام بقضايا الديمقراطية ومعالجة هموم المواطنين تحتل أهمية أكبر في مناطق السلطة . أما خارج مناطق السلطة فهناك اهتمام أكثر بالهم الوطني وحق العودة للاجئين** .

وبالمناسبة فانني اتساءل كيف يمكن أن يستمر الحوار وأن يصل إلى نتائج ايجابية في ظل القمع والسجن والمطاردة والاعتقال السياسي .إذن لابد من إنهاء هذه الحالة من أجل الوصول إلى حوار ناجح ونتائج ايجابية.

الاجراءات الواجب اتخاذها من قبل السلطة ذاتيا

علينا التمييز بين ما هو مفروض على السلطة بحكم الاتفاقيات التي وقعت مع الجانب الاسرائيلي ، وبحكم التوازن الاقليمي والدولي ، وبين القضايا التي تستطيع السلطة أن تعالجها مثل:

إجراء انتخابات للمجالس القروية والبلدية ، إعادة تفعيل الاتحادات الشعبية الهامة وإجراء انتخابات لها . محاربة الفساد ورموز الفساد وغيرها . وأخيرا اعتقد أن الفكرة الأساسية في موضوع النقاش تستهدف إعادة الثقة بين المؤسسات الحزبية والسياسية وبين الجمهور ، ولذلك أنا هنا لا أتحدث عن السلطة فقط،إنما عن جميع الاحزاب والمؤسسات والفصائل والقوى.

سليمان النجاب:

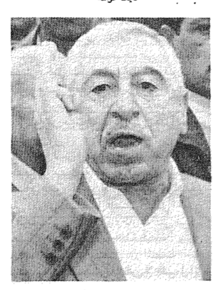
عنوان الندوة في غاية الاهمية ،وقد كان تاريخيا كذلك فالجبهة الداخلية الفلسطينية ووحدتها كانت وستظل هي الأداة الأساس التي تمكننا من تحقيق اهداف شعبنا في الاستقلال والحرية واقامة الدولة الفلسطينية المستقلة ، وهذه الجبهة تزداد أهمية مع اقتراب التفاوض على تنفيذ القرار ٢٤٢ عبر عناوين محددة: «**القدس ،اللاجئين ،المياه ، الحدود ،والمستوطنات**».

وحتى لا تتحول الحوارات الوطنية الفلسطينية من وسيلة إلى هدف قائم بحد ذاته ،وكأن الحوار من أجل الحوار ، يجب أن تظل الحوارات هي الأساس من أجل حل الاشكالات وتعزيز موقفنا الوطني وعدم اللجوء إلى أية وسيلة أخرى . والدليل على ذلك أن الأطراف التي خرجت عن إطار الوحدة الوطنية ، بالانشقاق أو بالأساليب غير الديمقراطية ،فقد نبذتها الحياة ونبذها الشعب الفلسطيني.

من هنا عندما نتحدث عن الحوار الوطني ، لابد أن نأخذ بعين الاعتبار مضمون هذا

نبيل عمر: العامل الدولي أكبر بكثير من العامل المحلي

نايف حواتمه



الحوار ،وما أهدافه المحددة فى كل مرحلة من مراحل تقدم نضالنا الوطنى ،وما المواضيع التى يجب تناولها .**فمثلا لو أخذنا مسألة إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة فى حدود عام ٦٧ ، وعاصمتها القدس العربية ، نرى أنها مسألة حسمتها الحياة وهى موضع إجماع وطنى فلسطينى ،وأحد اهداف ومبررات وجود م. ت. ف، ولا يجوز أن نخضعها للحوار ، لأنها من المسلمات الوطنية الثابتة.**

أما بالنسبة لما طرحه الأخ نبيل عمرو، حول الفصائلية والفصائل ،فهى ليست من صنع ياسر عرفات ، لأن التعددية السياسية هى تقليد للشعب الفلسطينى منذ عشرات السنين . ولا شك أن الأخ ياسر عرفات بواقعيته السياسية ، أدرك أنه لا يمكن نقل تجربة الجزائر واليمن إلى فلسطين.

المشكلة التى تعانيها الفصائل والقوى السياسية تتمثل فى **الانعطاف الحاصل فى حياة الشعب الفلسطينى ، بعد العودة إلى أرض الوطن ،والتغير الكبير الذى حدث على طبيعة ومهام النضال الوطنى ، وتداخل العامل الاجتماعى معه بشكل كبير ،حيث أصبح العبء الأساسى ملقى على الداخل وذلك بعكس المرحلة السابقة** . وأريد أن أوكد هنا أن السلطة ليست بديلا عن منظمة التحرير وإنما مكمل لها . ولابد من مراعاة الوضع الجديد ،ونشوء قوى اجتماعية جديدة ، لها دورها وطموحاتها وأيضا لها مصالحها.

من هنا لابد من البحث عن صيغ جديدة ، لتطوير منظمة التحرير ، آخذين بعين الاعتبار دورها وطبيعتها وتمثيلها ، وضرورة ان تتخذ إجراءات ذات طبيعة سيادية ،وخطوات على طريق تكريس الدولة .وفى قناعتى أن المجلس المركزى يستطيع أن يسهم فى ذلك ،وهو إحدى مؤسسات منظمة التحرير الذى يستطيع أن يدفع الأمور بالاتجاه الصحيح ،وان يمارس صلاحياته بإصدار القرارات واتخاذ الخطوات ذات الصفة السيادية.

وبالنسبة للحوار الوطنى فنحن فى حزب الشعب الفلسطينى رحبنا ونرحب بالحوار بمضمون جديد ، وباعتباره وسيلة من وسائل تعميق الوحدة الوطنية .ومكان هذا الحوار يجب أن يكون فى مؤسسات منظمة التحرير ،على أرض الوطن وليس فى الخارج، مع تفهمى للقاءات التى تمت فى الخارج لبعض القيادات التى لم تعد إلى أرض الوطن حتى الآن .كما أن عقد المجلس المركزى والمجلس الوطنى يجب أن يكون داخل الوطن، وليس فى تونس أو العراق ،لأن الوطن هو المحطة الأخيرة والوطن هو أرض الدولة الفلسطينية المستقلة.

الخطوات المطلوبة من السلطة

نحن جميعا لدينا برامج ،كما أننا نتحدث عن هذه البرامج . ولكن عندما نتحدث بالملموس ، لا يكفى إطلاقا أن نبشر بمبادئ عامة . فكلنا يتحدث عن الديمقراطية وحقوق الإنسان والتعددية ومساواة المرأة بالرجل . ولكن كل هذا وارد فى اعلان الاستقلال . إذن ليس المطلوب تكرار مبادئ عامة، وإنما التصدى لمشاكل وهموم المجتمع الفلسطينى والاسترشاد بهذه المبادئ والعمل من أجل تكريسها فى حياة الشعب الفلسطينى . مثلا ما الذى يمنع المجلس التشريعى من سن وإصدار القوانين والدفاع عنها وحمايتها تمهيدا لتطبيقها ،وخاصة تلك التى تؤدى إلى إشاعة الديمقراطية داخل المجتمع وغيرها . أعتقد أن المطلوب من القوى الديمقراطية والاجتماعية ذات المصلحة فى تكريس الديمقراطية وسيادة القانون «وأقصد هنا الفئات الاجتماعية مثل الشباب ، المرأة ، العمال ،والمثقفين » العمل بجد ومثابرة من أجل تحقيق أهدافها وغاياتها.

«تداخل مهام النضال الوطنى والديمقراطى»

أعتقد أن النضال ضد مظاهر الفساد وضد السلبيات : هو محكوم فى المرحلة الحالية بتناقضنا الرئيسى مع الاحتلال فجميع القوى الفلسطينية يجب أن تبقى فى خندق واحد عند مجابهة الاحتلال ،ومن أجل الدفاع عن عروبة القدس، وحق العودة للاجئين ، ورحيل الجيش الإسرائيلى عن أراضينا المحتلة منذ عام ١٩٦٧.

علينا أن نتوقف عند هذه الخصوصية المتمثلة بتداخل المهتمين «الوطنية مع الاجتماعية» ، ودراستها بشكل عميق وجدى، ومن خلال طرح ملموس ، وليس بتكرار العبارات العامة عن التداخل ،حتى لا تبرر سلبيات السلطة ،وحتى لا يغيب عن بالنا ،وفى خضم النضال ضد سلبيات السلطة ، ان همنا الأول هو الخلاص من الاحتلال الاسرائيلى.

أمل أن يكون هناك متسع على صفحات

قيس عبد الكريم:

المعركة يجب أن لا تجرى على مائدة المفاوضات فقط .. وإنما فى الشارع وتمتد لتشمل مجالات الصراع الآخرى

صوت الوطن ، لندوة يشارك فيها أخوة يبحثون هذا الموضوع بشكل عميق.

قيس عبد الكريم:

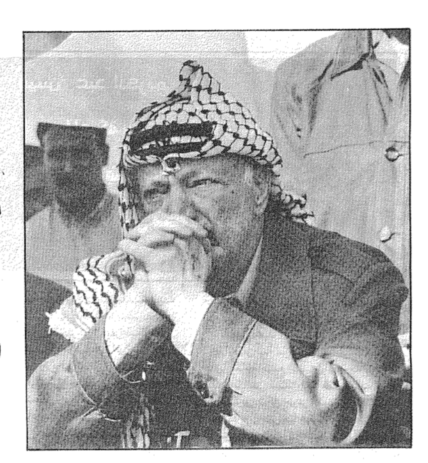
أود أن أبدأ من نقطة اعتقد أنها تشكل هادياً لمعالجة جميع القضايا المطروحة ،وهى أن القضايا التى ستتناولها مفاوضات المرحلة النهائية ، تشكل جوهر القضية الفلسطينية ،كما طرح الرفيق **حنا عميرة** ،وتعتبر المحاور الرئيسية فى الصراع الفلسطينى- الاسرائيلى ،وعلى نتائجها سوف يتقرر مستقبل القضية الفلسطينية ، لفترة زمنية قادمة ، بصرف النظر عن أية اعتبارات أخرى .

ولذلك **فإن المعركة يجب أن لا تجرى على طاولة المفاوضات فقط ، وإنما فى الشارع ، أن تمتد لتشمل مجالات الصراع الأخرى** . ولذلك لا يجوز لأى طرف فلسطينى الانفراد بهذه المعركة ،مهما كان حجمه . ولا يجوز لأى طرف إدارة الظهر لها تحت أى اعتبار ، سواء أكان أيديولوجيا أم مبدئيا مجرداً .من هذا المنطلق نعتقد أن الاهتمام ، الذى يعطى فى الآونة الأخيرة للحوار الوطنى ، لمواجهة التحديات التى تفرزها هذه المرحلة والاستحقاقات التى تفرضها ،هو اهتمام فى مكانه ووقته ، ويشكل واحدة من الضروريات التى لابد منها لاعداد جبهتنا الداخلية لمواجهة هذه التحديات.

ومما لا شك فيه أن التوصل لاتفاقيات بين الفصائل والقوى السياسية ، التى تتكون منها منظمة التحرير ، أو الساحة الوطنية الفلسطينية بشكل عام ، لا يحل تماما مشكلة الوحدة الوطنية الفلسطينية ، ولا يحل تماماً مشكلة الشعب وتلاحمه مع قيادته هذا شئ مؤكد. **ولكن من المؤكد أيضا ، ان الحوار بين الفصائل الوطنية والاسلامية ، هو ضرورة لا ينبغى التقليل من أهميتها ، لأى سبب من الأسباب ولأى حجة من الحجج وتحت أى مبرر** ، بما فى ذلك المنطق الذى يقول بأن القوى السياسية قد ضعفت ، وان قوى اجتماعية جديدة قد ظهرت ولها تأثير أكبر من تأثيرها

عبد الرحيم ملوح :

لدينا سلطة ليس لها سيادة على الأرض ولا على موادرها وحدودها



. فهذا الكلام غير صحيح.

لا شك أن الفصائل قد ضعفت . لكن ذلك لا يعود إلى عدم مشاركة بعض الفصائل فى السلطة ، بدليل ان القوى المشاركة فى السلطة قد ضعفت أيضا ،وحتى السلطة نفسها ضعيفة . وذلك يعود إلى التراجع والانتكاسات التى مرت بها قضيتنا منذ وقف الانتفاضة ، وتوقيع الاتفاقيات المختلفة مع الجانب الاسرائيلي . من أجل وقف **التراجع فى صفوف القوى السياسية يجب استكمال عناصر لنهوض ثورى جديد وإنطلاقه ثورية جديدة.**

أعتقد أن أهم أسباب الأزمة يتمثل فى التغيير الموضوعى ، الذى جرى على طبيعة المسيرة التحررية الفلسطينية ، والذى خلق واقعاً جديداً سمته التداخل فى المهام النضالية والاجتماعية. وهذه الامور تحتاج الى توازن وتجديد فى برامج القوى السياسية، بما يساعدها على إحداث التغيير المطلوب.

الخطوات الواجب اتخاذها على الصعيد الداخلى

إن الحوار الوطنى بين الفصائل ، ليس بديلاً عن الخطوات الإصلاحية المطلوبة للنهوض بالمجتمع الفلسطينى ، وردم الهوة بين السلطة والشعب ، وبين القوى السياسية والشعب. وإتخاذ خطوات محددة مثل تعزيز الديمقراطية، وإطلاق سراح المعتقلين السياسيين، واعتماد الانتخاب الديمقراطى الحر مبدأ مدخلا لاعادة بناء الهيكل السياسى الفلسطينى بكامله، بدءاً بالانتخابات السياسية والبلدية وانتخاب أعضاء المجلس الوطنى حيثما أمكن ذلك ، بالاضافة الي محاربة الفساد وتوجيه الاقتصاد الفلسطيني بشكل صحيح وعدم العبث بمقدرات الشعب.

ياسر عبد ربه:

نحن جميعاً كقوى سياسية وكسياسيين نعرف من تجربتنا ان ما كان يثير اهتمام الناس قبل عشر سنين ،ليس بالضرورة سيثير اهتمامهم الآن. أقولهذا ليس من أجل رفض مطلب الحوار الوطنى الشامل، وتفعيل هيئات م. ت .ف، وإنما من أجل أن نعى ما هو المدخل الصحيح للحوار الوطنى الذى يؤثر علي الجمهور الفلسطيني ، وبشكل رافعة من روافع العمل الوطني الذي سيحد من حالة الاحباط ، التى يمر بها شعبنا ، والجو السياسى الفلسطيني بشكل عام.

وعندما شاركت فى اجتماعات المجلس المركزى الأخير ، شعرت أننا أمام أزمة قد تصبح مستعصية إزاء النهوض بمنظمة التحرير واعادة تفعيل هيئاتها . فهذه الهيئات ما كان منها فى الخارج بقى فى الخارج واضيفت إليها أجهزة مماثلة داخل الوطن، بعد أن أعيد طلاؤها لكى تظهر بصورة مناسبة أمام الشعب. وبهذا نشأ تركيب أكثر إنعزالا وتشوها من السابق، جسد نفسه في واقع السلطة الحالى.

نحن امام مشكلة تفاقمت،ومضى عليها سنوات وسنوات، وهناك مؤسسات الآن لا يشعر اصحابها انفسهم بأنها قائمة، لقد كانت قائمة فى السابق لغرض سياسي محدد ، واستنفذت اغراضها الآن . لذلك لابد ان نبحث عن المدخل الذى يثير اهتمام الجمهور ، ويعيد تفعيل المنظمة ويخرج القضية من الاحباط الذى تمر به.

« ما هو المطلوب كوسيلة وكمدخل للعلاج المباشر»

كلنا يعرف إن توفير الحد الأدنى من وسائل العلاج، مرهون بتغير الواقع السياسى والاجتماعى للشعب الفلسطيني.

وهذا التغير بحاجة الي شروط ومتطلبات إقليمية ودولية، من أجل توفير الحد الادنى لتحقيق المطالب والتغيرات المطلوبة.

وللأسف الشديد أمامنا الآن وقت قصير قبل الدخول في مفاوضات الحل النهائى ، خصوصا وأن الاسرائليين يطالبون بدمج المرحلتين الانتقالية والنهائية ، بعد إن كانوا يطالبون فى السابق بفصل المرحلتين.

ان المفاوض الفلسطيني مطالب، قبل البدء بمفاوضات الحل النهائى ، باستكمال عناصر المرحلة الانتقالية ، ووقف الاستيطان كشرط اساسى للبدء فى المفاوضات النهائية.

وفي إطار تفعيل م. ت . ف لابد من الاصرار على دورها فى الاشراف على المفاوضات . خاصة وأن الطرفين الإسرائيلي

والأمريكي يصران على أن تأخذ المفاوضات مع الجانب الفلسطيني، الطابع الفردي، وليس الطابع المؤسساتي. وهذا منطق له أهدافه ومبرراته الواضحة للجميع.

نحن وقعنا في فخ كبير، عندما أزلنا الفوارق بين المنظمة والسلطة، وبين السلطة وفتح، وبين السلطة ورئاسة السلطة. انني انظر إلى هذا الواقع بسلبية كبيرة. ليس لأنه يمس بالعمل الديمقراطي فقط، وإنما لأنه يضعف موقفنا التفاوضي أيضا. نحن بحاجة الآن الي حوار مفتوح امام الجمهور حول القضايا الهامة التي تمس مجموع الشعب الفلسطيني والتي تتعلق: بالوضع الراهن، وبالمفاوضات، وبمؤسسات السلطة. وبالوضع الديمقراطي، وبالوضع الاقتصادي .. الخ

إننا نواجه في المرحلة الحالية الكثير من الأفكار والرؤى المختلفة حول قضايا الحل النهائي وإذا كانت مفاوضات النهائية ستستمر عدة سنوات فكيف سنعالج ذلك؟ وهل يمكن التجاوب مع الطرح الإسرائيلي لإعلان دولة في المناطق التي تسيطر السلطة عليها الآن. على أن يستمر الحوار على باقي الموضوعات لفترة زمنية غير محددة؟! هذا أمر خطير ويجب مناقشته امام الشعب، وبشكل علني.

حنا عميرة:

طرحت مجمل المداخلات مجموعة من القضايا والمواضيع الهامة، في المجالات المختلفة، والتي تناولت: المفاوضات النهائية والحوار الوطني وتوسيع قاعدة المشاركة الشعبية فيه. وضع المنظمة وآفاق تفعيلها. التداخل بين مؤسسات السلطة والمنظمة. طرق وأساليب تفعيل دور الجمهور في المرحلة القادمة، وغيرها من الموضوعات الهامة والحيوية، وهنا علينا ان ننقل بتركيز اكثر لتناول الدور الشعبي وطرح السؤال التالي:

كيفية تفعيل الدور الشعبي؟ وما الاجراءات والخطوات التي يتوجب اتخاذها في هذا المجال؟ وكيف يمكن استعادة زمام المبادرة الشعبية؟ وما دور القوى السياسية في هذا المجال؟ نلاحظ على سبيل المثال أن الحديث عن تفعيل م. ت. ف لم يلق الاهتمام الشعبي المطلوب. وإنما ينحصر الأمر فقط في حدود القيادات السياسية والمهتمين! وايضا بالنسبة للحوارات الوطنية فهي لا تزال في اطار محدد ولم تخرج من هذا الاطار. من اجل تحريك الجمهور ويجرى طرح مجموعة من الاقتراحات، وعلى سبيل المثال:

- المرجعية الجماعية للمفاوضات

- الاستفتاء الشعبي.

- انتخابات المجلس الوطني، والبرلمان الفلسطيني

- تصحيح الاداء التفاوضي.

- تصويب الاداء الداخلي.

- فرض اجراءات سيادية على الأرض

هل هذه العوامل يمكن أن تؤدي الى استنهاض همم الشعب. نطرح هذه القضايا للنقاش

عبد الرحيم ملوح:

في البداية أريد أن أعقب على قول الأخ نبيل عمرو **بأن التسوية قد أقرت دولياً وما علينا الا القبول بما يفرض علينا. أنا اختلف مع هذا الاستنتاج رغم معرفتي التامة ان توازن القوى يميل إلى صالح الجانب الآخر. وانا لا أقلل من وزن العامل الدولي، وإنما أحذر من مخاطر ترسيخ ذهنية من هذا النوع لدى المفاوض الفلسطيني، مما سيقوده إلي القبول بكل ما سيطرح عليه.**

كما أريد أن أعقب على قول الأخ نبيل بأن القوى التي بدأت الحوار مع فتح، التحقت بالسلطة، هذا غير صحيح. سينتظر الأخ نبيل وآخرون طويلاً، ولن يتحقق ذلك، اننا في الجبهة الشعبية لا نريد الدخول في السلطة، وموقفنا ينطلق من الشعور بالمسئولية تجاه قضية شعبنا الفلسطيني.

والأمر الثالث الذي أريد التعقيب عليه يتعلق بالنقطة التي أثارها أبو فراس حول ذهنية الشتات، وان الحوار يجب ان يكون في الداخل فقط.

> **سليمان النجاب:**
> **إقامة الدولة الفلسطينية في حدود ١٩٦٧ وعاصمتها القدس العربية لا يجوز أن تخضع للحوار**

أنا اؤكد ان ذهنية الشتات هي من مقومات الواقع الفلسطيني، وأن هناك قضية للشعب في الداخل والخارج. ويجب ان نبحث جميعا عن الشكل الاسلم لحل كثير من الاشكاليات السياسية والاجتماعية.

هناك قوى اجتماعية وسياسية موجودة في الخارج. وعندما نتحدث عن مصالحنا وقضايانا، فانها يجب ان تكون حاضرة وأن تشارك في طرح مواقفها ووجهات نظرها.

اعتقد اننا يجب ان نستفيد من تجربة المفاوضات السابقة. أما أن ننطلق فيها من فكرة كوننا مهزومين، فهذه كارثة كبرى. يجب ان نصارح الشعب بكل قضاياه وأن نقوم بتعبئته للالتفاف حول هذه القضايا، وحول القيادة السياسية التي تناضل فعلا من اجل تحقيق جميع هذه الاهداف.

اما بالنسبة لموضوع الاستفتاء، فهو يحتاج الى تفحص اكثر من قبلنا لما له من انعكاسات كثيرة هنا وهناك، وعلى سبيل المثال كيف لو اختلف الشعب الفلسطيني في الاستفتاء حول صيغة الحل «الداخل مع الخارج ضد»، كيف يمكن حل هذه الاشكالية المعقدة.

سليمان النجاب:

فيما يخص مجموعة القضايا التي طرحها الرفيق حنا لتكون موضوع الجولة الثانية من النقاش فاني أود أن أقف عند المسائل التالية:

اولا: إنني أرحب باللقاءات التي جرت بين حركة فتح من جهة، وبين الجبهة الشعبية ومن ثم الجبهة الديمقراطية من جهة اخرى. و ماتم من حوارات نأمل ان تتوج بمشاركة نشيطة وفاعلة للجبهتين لأخذ دورهما في مؤسسات المنظمة، وهذا مطلب وطني وأمر إيجابي ومكسب فلسطيني. خاصة أن هذه الخطوات قد اتخذت ونحن على أبواب مفاوضات الحل النهائي التي يجب أن يطبق عليها القرار الدولي ٢٤٢.

ثانيا: إنني أقول نعم هناك ذهنية شتات، وهذا يختلف عن حق العودة الذي هو حق جميع الفلسطينيين في أماكن الشتات.

ثالثا: إن الحوار الوطني المقبل يجب أن يقترب أكثر من قضايا المرحلة النهائية والقضايا الراهنة ويتحسس هموم المواطنين ومشاكلهم المختلفة.

حول استنهاض همم الجماهير

إن الشعب الفلسطيني متمسك بحقه في اقامة دولته الوطنية المستقلة ذات السيادة وعاصمتها القدس، ،وهو يؤكد على استقلالية قراره . وأعتقد ان الحديث عن الفتور الشعبي في هذه المرحلة ربما يأتي في سياق القياس بما كان عليه الوضع اثناء الانتفاضة .أما الان فان جزءا كبيرا من الشعب الفلسطيني قد وضع قضيته بيد المفاوض الفلسطيني . وبالفعل فإن أية سلبيات في طريق التفاوض تؤثر على هموم وطاقات الشعب الفلسطيني.

أما بالنسبة للاستفتاء الشعبي نحن في حزب الشعب الفلسطيني أول من طرح قضية الاستفتاء الشعبي أنا طرحته في اجتماع اللجنة المركزية ، وقد لاقى ذلك تجاوبا كبيرا من القيادة الفلسطينية باستثناء بعض من الاخوة الذين رفضوا الفكرة وإصروا على ألا يصدر في بيان القيادة الفلسطينية شئ عن ذلك . وأنا سعيد جدا أن رفاق الجبهة الديمقراطية قد طرحوا قضية الاستفتاء في لقائهم مع الأخ أبو عمار.

وحول **قضية الاستفتاء** فان أهميته تكمن في عدة نقاط منها:

١- إنه على المفاوض الفلسطيني أن يضع في حساباته دائما أن أي اتفاق مع الجانب الاسرائيلي يتوقف على موافقة الشعب.

ب- التأكيد على دور الجماهير في صنع القرار السياسي.

جـ- استخدامه كورقة ضغط بيد المفاوض الفلسطيني.

أما حول مخاوف ملوح من الاستفتاء ، فهذه مخاوف افتراضية لأن الشعب الفلسطيني في الداخل والخارج مجمع على حقه في اقامة دولته في حدود عام ٦٧ . ان موضوع الاستفتاء هو سلاح تعبوي هام جدا ، إذا ما استغل بشكل صحيح من أجل تعبئة الجمهور لمواجهة أي تنازل في مفاوضات المرحلة النهائية.

قيس عبد الكريم:

قبل الاجابة على النقطة الجوهرية التي اثارها الرفيق حنا أود الاشارة إلى ثلاث قضايا هامة طرحت في النقاش:

١- الحوار بين فتح والشعبية والديمقراطية يقوم على الاقرار المتبادل بالخلاف ،واستمرار الخلاف حول الاتفاقيات الموقعة . ولا يمكن لجانب أن يحتوي موقف الجانب الآخر.

٢- نحن منذ سنوات طويلة نسمع النصائح المتكررة حول ضرورة المشاركة الايجابية في مؤسسات المنظمة . لقد توفرت الان شروط يمكن أن توصلنا إلى اتفاق يحدد أسس هذه المشاركة ، **ولكن يبدو لي أن المطلوب ليس المشاركة الفعلية بل المشاركة الشكلية . أي مطلوب منا الالتحاق على قاعدة سياسية الانفراد باتخاذ القرار.**

٣- الحوار يجب أن يشمل الداخل والخارج ويجب أن يشمل جميع القوى الاجتماعية المؤثرة.

أما بالنسبة للمداخل لاستنهاض الحالة الجماهيرية فاعتقد انها أولا ممارسة الديمقراطية بكل عناصرها . وثانيا توفر الاجماع الوطني . والاجماع الوطني جوهره سياسي وليس اتفاقا شخصيا وقياديا.

أما بالنسبة للاستفتاء فانني أرى أن أية محاذير لا تبرر استبعاد الاستفتاء ، فهو يعبر عن حق الشعب في تقرير مصيره ، وأود أن أشير إلى أن معظم حالات تقرير المصير السابقة كانت مشروطة ومجتزأة ، ولم يحدث أن أقر حلا ناجزا لاية قضية وطنية. لذلك يجب علينا التمسك بالاستفتاء.

ياسر عبد ربه:

أؤكد مرة أخرى أن المهمة التي امامنا صعبة وشاقة ،وعلينا تحويل موضوع الحوار الوطني إلى قضية وطنية ، تهتم بها الجماهير، وجعل هذا الموضوع واقعة سياسية تؤدي إلى تنشيط الحركة السياسية، وبالتالي دعم المفاوض الفلسطيني ، والضغط على الجانب الاسرائيلي في مفاوضات الحل النهائي ، ويؤدي أيضا إلى تصحيح الوضع الداخلي الفلسطيني .هذه هي النظرة الصحيحة للحوار. أما بالنسبة لما يسمى الآن بامكانية التوصل إلى اتفاق الوضع النهائي، خلال عدة أشهر ، فهو مجرد اغراء يريد الجانب الاسرائيلي التلويح به للجانب الفلسطيني ، أي الاعتراف بالدولة الفلسطينية في المناطق التي تسيطر عليها السلطة حاليا مقابل التنازل عن باقي القضايا ، الحوار يجب أن يكون حول الخيارات والسياسات التي توجهنا في مفاوضات الحل النهائي. **ويجب أن نسلح المفاوض الفلسطيني بكثير من عوامل الاسناد والقوة عن طريق اشاعة الديمقراطية ، ومحاربة الفساد ، والاصلاح الداخلي لهيئات المنظمة والسلطة ،وتصويب الوضع الاقتصادي . الخ.**

أما الخطوات التي تثير اهتمام الجمهور فتتمثل في بناء سلطة القانون ، احياء دور الحاكم ، بناء سلطة القضاء والقانون ،والاهتمام بمشاكل وهموم المواطنين.

حنا عميرة: أشكركم جميعا على مشاركتكم في هذه الندوة الهامة والتي تناولت العديد من القضايا المصيرية.

بالتعاون مع مجلة صوت الوطن

ياسر عبد ربه:

يجب أن يتسلح المفاوض الفلسطيني بكثير من عوامل الاسناد والقوة..

عن طريق اشاعة الديمقراطية محاربة الفساد وتصويب الوضع الاقتصادي

العرب

المرحلة الأخطر في حياة الشعب الفلسطيني

اسحق الخطيب

ليس من السهل الدفاع عن اتفاق الواي الموقع في شرم الشيخ ، مثلما لم يكن سهلاً قبله الدفاع عن نفس الاتفاق الموقع في منتجع واي ريفر ، ولا عن اتفاق طابا أو أوسلو قبل ذلك، بل ولا عن فكرة مؤتمر مدريد من حيث الأساس. فمقارنة مع الأهداف الكبيرة والآمال العريضة والتضحيات السخية للشعب الفلسطيني والحقوق الوطنية التاريخية المشروعة له في وطنه فلسطين **فإن مدريد وأوسلو ، وبعدهما الواي في صيغتيه الموقعتين في واشنطن وشرم الشيخ ، تشكل جميعها -أو كل واحدة منها على انفراد -خيانة وطنية إذا ما قيست الأمور بشكلها المجرد وعقدت المقارنة بمعزل عن ظروفها وملابساتها.**

ولكن الأمور- وفي السياسة على وجه الخصوص- لا تأخذ المقارنة دائما بما هو أفضل ، وإنما تضطر أحيانا إلى الأخذ بما هو أسوأ ، أو بما هو متوقع كأسوأ.فيبدو السيئ-هنا- **مقبولا ولو على كره ، ويغدو القبول إنقاذا لوضع تتهدده كارثة.**

وفي وضعنا الراهن أمام الاتفاق -المعدل الأخير، تنتصب أمامنا هذه المعادلة الصعبة ، وتتبدى لنا الكارثة في صيغتين : **صيغة التراجع عن الموقف السابق والخضوع لإملاءات باراك وتعديلاته ، وصيغة الصمود وصلابة الموقف والتشبث بما تم الاتفاق عليه.**

والحقيقة أن كلتا وجهتي النظر ليستا جديدتين في السياسة الفلسطينية ،فعمرهما ربع قرن بالتمام والكمال ،عندما اتخذ المجلس الوطني في دورته الرابعة عشرة عام ١٩٧٤ قراراته المتمثلة بالنقاط العشر والبرنامج المرحلي.

ظلت وجهتا النظر على حالهما دون تبديل ،ونشأ لكل منهما موضع تنظيمي عرف الأول بالتشدد وعرف الثاني بالمرونة. وبالتعبير الفصائلي كانت هناك :**جبهة الرفض العدمي ،وفريق التنازلات المجانية.**

وقد تبلور هذا أكثر فأكثر في مؤتمر مدريد، وفي اتفاق أوسلو، واتفاق طابا ، ثم بروتوكول واي ريفر ، وأخيرا تعديلات شرم الشيخ.

ما من مرة وقعت فيها اتفاقية الا وبرز الخلاف وتبودلت الاتهامات .جبهة الرفض تنطلق من ان موازين القوى في الظرف الراهن لا تتيح مجالا للشعب الفلسطيني وهو في أضعف حالاته ، ان يحقق مكاسب ، بل تفرض عليه تنازلات .فلماذا التعاطي مع حلول لن تقود الا إلى الاستسلام في حين ان الحفاظ على الأمانة وتسليمها للأجيال القادمة ،هو الطريق الأسلم بعد الأخذ في الحسبان ان دوام الحال من المحال ، وأن ظروفا أخرى لابد ستنشأ .**فلماذا الهرولة ولماذا التفريط؟.**

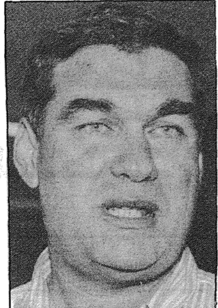
والحقيقة إن النتائج التي تمخضت عنها المؤتمرات والمباحثات ،وأخيرا الاتفاقيات التي توالدت من نفس الاتفاق الأول بقصد تفسيره وتعديله وخلق آليات تنفيذه ، تضفي على هذا المنطق وجاهته **فبعد ست سنوات من اتفاق أوسلو لم تستلم السلطة سوى أقل من ٣٠٪ من الأرض التي كان يفترض أن تكون محررة في حدود ٩٠٪ قبل هذا التاريخ بعام كامل.**وكان يفترض أن تكون قد سويت قضايا الممرين الآمنين والمينا والمطار والمعتقلين وحتى قضية عودة النازحين. وكان من المفترض ان تكون الدولة الفلسطينية قد أعلنت وبسطت سيادتها على كامل الأرض ناقصا منها إلى ١٠٪ التي تشكل المستوطنات والمواقع العسكرية العائدة لموضوعات الحل النهائي.

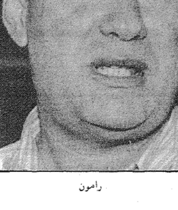
أي إن المباحثات المضنية والطويلة وما رافقها من اتفاقات تراجعية لم تكن بأكثر من طبخة حصى ، وكان الواجب يقتضي وقفها والتخلص منها بدل الرضوخ والانصياع في كل مرة يخطر على بال العدو الصهيوني تعديل الاتفاق لصالحه أو التهديد بوقفه والتنصل منه.

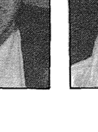
والحقيقة أن هذه المواقف الرافضة التي تتكرر في كل مرة لم تنشأ بسبب الممارسات الاسرائيلية الأخيرة ومحاولات خلق المصاعب وتخفيض سقف الاتفاقات والتراجع عن تواقيع لم يجف حبرها ، وإنما هي مواقف

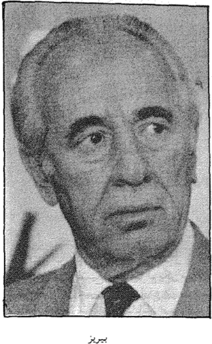
عرفات وباراك يوقعان في شرم الشيخ











رامون

بيلين

بيريز

ثابتة منذ البدء، وقبل التوصل إلى أي اتفاق وهكذا ظل هناك موقفان : موقف الرفض المستند إلى استحالة تحقيق إنجاز في ظل ظروف يملي فيها المنتصر شروطه على المهزوم، وموقف القبول المنطلق من أن المكاسب الصغيرة في الأزمنة الرديئة ، أمر لا يجوز الترفع عنه . وان التفريط به-وليس قبوله-هو التفريط الحقيقي بعينه.

اتفاقية شرم الشيخ

وما انطبق على سائر الاتفاقات الاسرائيلية-الفلسطينية ينطبق اليوم على اتفاق **شرم الشيخ ، فليس من شك بأنها تراجع عن واي ريفر ، وهذه تراجع عن اتفاقية طابا التي هي تراجع أيضا عن اتفاق أوسلو.**

كانت معادلة الأرض مقابل السلام التي انعقد على أساسها مؤتمر مدريد وصيغ على هديها فيما بعد اتفاق أوسلو، جرعة زائدة لدى الرأي العام الاسرائيلي ، فكان أن بدا **على رابين** التردد وتهدئة اللعب ، خاصة بعد العمليات الانتحارية وتفجير الحافلات التي قامت بها **منظمات حماس والجهاد الاسلامي** ،الأمر الذي أخذ معه يفرض اجراءات قاسية وإغلاقات متعددة ويتباطأ في التنفيذ ويبتز بها السلطة الفلسطينية في تحميلها مسئولية الفلتان الأمني ويخل بأحجام الانسحابات ومواعيدها.

وهكذا كان على السلطة الفلسطينية ، أن تتراجع في بعض القضايا لتتوافق مع المستجدات المفاجئة ولتحافظ على جوهر الاتفاق ما أمكن ، فكان اتفاق طابا.

وتتكرر القصة مع **نتنياهو** عندما أدار الظهر للاتفاقات وتجاهل استحقاقاتها القاضية بتسليم ٤٠٪ من الأراضي،**وتتواطأ وزيرة الخارجية الأمريكية مادلين أولبرايت فتقلص المساحة إلى أقل من الثلث**(١٣٪) ويضطر الفلسطينيون للقبول، ومع ذلك لم يتسلموا **سوى ٢٪** في النبضة الأولى قبل أن يتنكر نتنياهو للنبضتين الأخيرتين (٧٪ و٤٪) على التوالي.

ثم يأتي باراك ويأخذ في المساومة على هذا الاتفاق ويضطر الفلسطينيون مرة أخرى إلى التراجع.

لقد كان شبح الاغتيالات السياسية يرعبهم فيتراجعون باتجاه التشدد ، هذا إلى جانب أنهم في الأصل صقوريون .أما في الجانب الفلسطيني فقد كانت الخشية من تفجر الاوضاع على يد حماس وممارساتها الانتحارية ، توقع السلطة في مأزق ومواقف صعبة تضطر معها إلى الدخول في اتفاق جديد بتراجع جديد للإبقاء على العملية السلمية بعيدا عن التوقف والتجميد.

والسؤال **الآن ، هل كانت هذه التراجعات تنازلات مجانية كما يحلو للبعض وصفها ، أم أنها جرعات لم يكن بالامكان تلافيها ، الا بخسارة أكثر كلفة وعلى حساب أهداف أكثر أهمية؟.**

لا أحد ينكر ما لهذه التراجعات من تأثيرات سلبية على صمود السلطة الفلسطينية ومصداقيتها . ولكن لا أحد ينكر في الوقت نفسه ، إن قابلية السلطة للرفض وتحمل نتائج هذا الرفض ،هو أمر يجب أن يؤخذ في الحسبان ، خاصة عندما يتعلق الأمر باسترداد الأرض وتقليص رقعة الاحتلال.

وشكل مجئ نتنياهو خطرا حقيقيا على مجمل العملية السلمية والاتفاقات التسووية ، إذ جمّد الوضع سنتين ونصف السنة مثل القبول باتفاق الواى الذى تنكر له عندما ارتفعت يافطات غلاة اليمين أمام بيته تطالب بقتله ، وتصدع ائتلاف حكمه وبات يتهدده السقوط.

ظاهرة باراك

ثم كان **مجيئ باراك** الذى بنى مجده على انقاض **نتنياهو** ، فبدا للعالم بوجهه الطفولى نجماً ساطعاً مقارنة **بنتنياهو** المتبجح، وكان من الصعب على الفلسطينيين الذين راهنوا على مجيئه باعتباره الأصلح كزعيم لحزب العمل الذى تم التوصل معه إلى اتفاق أوسلو ، أن يدخلوا معه في صدام بعد لاءاته المشهورة فور الاعلان عن تقديرات فوزه ، وتلكؤه المقصود في استلام دفة الحكم **،متيحا لنتنياهو وشارون** إطلاق حمى الاستيطان والقيام على وجه السرعة بكل ما يرغب -باطنيا في القيام به.

ان الانتصار المبهر **لباراك** كزعيم لحزب العمل قد **أخفى صقوريته ومواقفه المتشددة وتاريخه الدموى** في كتيبة دورية الأركان المناط بها العمليات الخاصة ضد المقاومة الفلسطينية ورجالات منظمة التحرير.

لقد تأثر **باراك** باسحق رابين الذي رعاه وقربه منه وأدخله حزب العمل تمهيداً لجعله خليفته بدل **شمعون بيريز** الخصم التقليدى لرابين طوال حياتهما الحزبية .**ولكن باراك تأثر برابين الصقر المتشدد وليس برابين الذى اقتنع -بعد لأي- باتفاق أوسلو وراح ضحية له** ، ودليل ذلك تصويبه ضد اتفاق أوسلو في مجلس الوزراء وداخل الكنيست ،عندما طرحه **رابين** نفسه ودافع عنه .**«فرابين المثل الأعلى من وجهة نظر باراك ليس هو داعية السلام وانما صاحب المواقف المتشددة الذى**



باراك

اقترح عام ١٩٦٩ محو جميع المدن المصرية القريبة من قناة السويس عن الخريطة ، وعمل عام ١٩٧٤ كل ما بوسعه لتشجيع **غوش أمونيم** في حملتها الاستيطانية ،وحرم حزبه عام ١٩٨١ من فرصة الوصول للسلطة حتى لا يتسلم **شمعون بيريز** الوزارة، وأيد عام ١٩٨٢ تدميـر لبنان ، وأعطى عـام ١٩٨٨ أوامره لجنوده بتكسير عظام شباب الانتفاضة ، ورفع منذ بدء الانتفاضة شعار القبضة الحديدية .

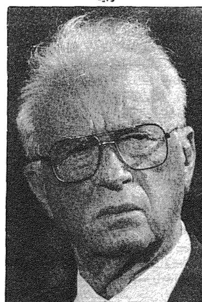
إن خطورة الأمر فى اتفاق شرم الشيخ لا تكمن فى القبول بالتعديلات المدخلة عليه ، وإنما فى نهج باراك المخادع .فهو إذ يعلن عن ارتباط ودمج المرحلة الانتقالية بالحل النهائى ، أو يستبدل ذلك باتفاقات طويلة الأجل تقطع الطريق مستقبلا على أى حل نهائى ، فانما **يعنى وقف عمليات الانسحاب عند حدود ٤٠٪ من الأرض فقط .وعندما يصرح عن الفصل المادى والأسوار العالية بين الفلسطينيين والاسرائيليين فانما يقصد الفصل السياسى ،والقومى لا الجغرافى ، بين الشعبين.أى حكم ذاتى ، ضمن دولة إسرائيل.**

وكذلك الأمر عندما يحظر وجود جيش أجنبى غربى النهر ،والجيش الاجنبى المقصود هنا هو الجيش الفلسطينى بطبيعة الحال .**وباراك** لا يخشى جيشاً كهذا حتى لو تسلح للأسنان، ولكنه يقلقه ،كجيش ، وليس كمجرد شرطة ،وهو يحرص **أن تتركز سيادته العسكرية على الحدود الانتدابية ،لإعطاء الانطباع بأن إسرائيل ،وليس أحد غيرها ،هى وريثة دولة الانتداب البريطانى على فلسطين بكامل حدودها** ،فينتفى بهذا وجود دولة أخرى ، الا على شكل دولة ضمن الدولة!.

الخطر يكمن هنا، فى عناوين القضايا التى ينطوى عليها نهج **باراك** منذ اعلانه لاءاته الأربع عقب فوزه فى الانتخابات ،ومفاجآته التى يدخرها للافصاح عنها خلال زياراته المتعمدة للمستعمرات الصهيونية دفاعاً عن بقائها ، وتصميمه على تركيب حكومته من ائتلاف عريض، وحرصه على استبعاد فريق أوسلو ورموز السلام فى حزبه أمثال **شمعون بيريز ويوسى بيلين وحاييم رامون وشلومو بن عامى** ،وتسليم أمر التفاوض لوزير الخارجية القادم أصلا من الليكود **وديفيد ليفى.**

هذا النهج الخطر لا يثير لدى أصحاب الاصوات الزاعقة أى انتباه ، فهم معنيون بشئ آخر اسمه تنازلات السلطة الفلسطينية واستسلامها ،حتى لو أدى هذا التنازل إلى

رابين



استرجاع **٢٢٪ من الأراضى الفلسطينية يشكل كل ١٪ منها (٥٠) كيلو متراً مربعاً.**

إنهم ينطلقون من مذكرة ثابتة مفادها أن مسلسل التنازلات بدأ منذ مدريد وأوسلو وأن ما نشهده اليوم ليس غير نتيجة طبيعية لتوالد طبيعى ، متغافلين عن حقيقة أن القوى الأشد رجعية فى المجتمع اليهودى هى التى وقفت ضد تطبيق الاتفاق باعتباره منجزاً فلسطينيا وخسارة إسرائيلية ،ومتناسين أن من يطرق سبيل الحل والتسويات السلمية فإنما يطرق السبيل الأصعب الملئ بالمطبات والمفاجآت والتراجعات ، وتزداد هذه صعوبة وقسوة كلما اقتربت الأمور من التعامل مع القضايا الأكثر سخونة.

ويخطئ من يظن ، أن هذه التراجعات والتنازلات قد أضعفت السلطة الوطنية وجعلت منها أداة طيعة يسهل ترويضها وابتزازها ،فالسلطة لم تضعف إلا معنويا عندما لم تتمكن من إنجاز كامل ما نصت عليه الاتفاقات فى مواعيدها ، واضطرت أمام منطق القوة وكيلا يزداد الأمر سوءاً إذا ما تنصل الطرف الآخر من الاتفاق ، أن تتراجع للإبقاء على أنفاس المسيرة السلمية. ولكنها- على الأرض- كانت تحقق انجازات تتمثل فى استرداد الأرض وبناء المستوطنات وإرساء أسس الدولة.

السلطة الفلسطينية لم تكن أبداً ، ولا فى يوم من الأيام ، أقوى منها اليوم -لا فى صيغة منظمة التحرير ولا إبان العهد الذهبى فى مرحلة الفصائل والكفاح المسلح .**كل عظمة الثورة الفلسطينية فى أوج عزها لا يقارن بما هى عليه السلطة الفلسطينية المحاصرة والمقيدة طالما أنها تقف على أرض تتسع يوماً بعد يوم ، ويعلو فيها بنيان الدولة مدماكا أثر مدماك.**

فى الجوهر لم يتراجع نضال الشعب الفلسطينى بل تقدم للأمام وفى الموقع الأصح على أرض وطنه .أما فى الشكل فقد بدت عليه علائم الضعف والانقسام عندما استبدل البندقية بالتفاوض ، والكفاح المسلح بالحل السلمى.

مرحلة ما قبل الوضع النهائى

ونعود لاتفاق شرم الشيخ، ونؤكد أن تطبيقه لن يتم دون عثرات وصعوبات ومناكفات فى كل خطوة وعند كل منعطف ، بل قد لا يخلو الأمر من صدامات ومناوشات وإغلاق مناطق وحصارات ،فلقد انقضت المرحلة الانتقالية دون انجاز ثلث استحقاقاتها ، ويراد ترحيل ما تبقى منها إلى مرحلة الوضع النهائى بمواضيعها المستعصية، فتضيع فى دهاليز الحل النهائى وتندمج فيها وتضيع معها أكثر مواضيع الحل النهائى لعدم قابليتها للحل فى الظروف الراهنة.

ليس هناك من هوأكثر استعجالا من

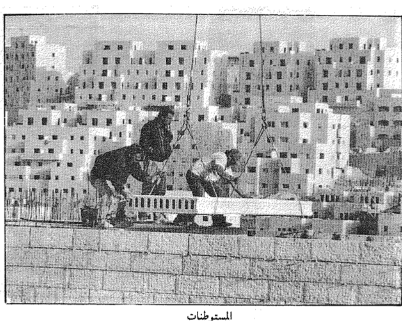
الشعب الفلسطيني على إتمام الحل النهائي ، فهو الحل الذي يبحث لب القضية الفلسطينية من حيث وضع القدس واللاجئين والحدود والمستعمرات . ولكن هذا الاستعجال يبطئ الخطى عندما ندرك أن قضايا عديدة أكثر سهولة على الحل ولم تنجز بعد ، كالنازحين والمياه واستكمال الانسحاب والسيطرة على المعابر واطلاق سراح المعتقلين وفتح الممرات الآمنة وتشييد الميناء.

معنى ذلك ، أن قضايا المرحلة الانتقالية التي اعتمد لها سنوات خمس لانجازها قد تستغرق سنوات خمسا أخرى ، وإذا استطاع **نتنياهو** وقف العمل بالاتفاق ثلاث سنوات ، فليس مستبعداً ان ينحو **باراك** المنحنى ذاته ،مع فرق كبير بينهما ،هو أن الأول كان بتعطيله هذا يثير استهجان العالم بما في ذلك نصف شعبه ،في حين لا تلقى ممارسات الثاني نفس الموقف ولا يواجه نفس الشعور بحكم الظروف التي أتت به.

لقد سألت ذات مرة النائب **صالح طريف** من حزب العمل عن سر تأييد الأعضاء العرب في الحزب **لباراك** المعروف بتاريخه الاجرامي ويمينيته الصارخة ، بدل الالتفاف حول شخصية يسارية من نفس الحزب أمثال **يوسي بيلين أو حاييم رامون اللذين كانت** التقديرات ترشحهما للتنافس على رئاسة الحزب ضد **باراك**، فاجابني بأنهم كأعضاء عرب أقرب لهاتين الشخصيتين اليساريتين منهم لباراك اليميني ، ولكن باراك إذا لم ينتخب فسيشق حزب العمل ويأخذ كتلة أساسية معه ،وحتى لو ظل داخل الحزب كمعارضة داخلية فإنه سيشل الحزب ويقيد يديه في حين أن دفعه للقيادة محاطا بكوادر يسارية تنازلت عن منافسته وسجلت لديه نقطة ، قد يشل تحركه نحو اليمين.

وقد يكون في هذا بعض الصحة في حينه ، أما الآن ومن خلال تصرفاته داخل حزبه وعلى مستوى المجتمع الاسرائيلي ، فانه يتصرف بعقليته **بونابرتيه** غرستها فيه الدعاية الاعلامية حين شبهته **بنابليون** وأطلقت عليه -تحببا- اسم(**نيبيو) لتشابههما** في قصر القامة والعبقرية العسكرية!.

كان واضحا منذ تخليه عن خيار تشكيل حكومة ضيقة من أطراف الوسط واليسار المعتدل تحظى بأغلبية مطلقة في الكنيست ، وتفضيل حكومة موسعة تضم أحزاباً وقوى سياسية وقفت ضده في الانتخابات ، واستئثاره بتشكيل الحكومة وابعاد فريق أوسلو عن المناصب المهمة أو حلبة المفاوضات ، **أنه يبيت أمرا ضد العملية السلمية** ، وأنه يسعى لإقامة العراقيل في وجه تطبيق أوسلو ، وتعطيل اتفاق واي ريفر الذي وقعه **نتنياهو** بمعية **شارون** وشكل حزب العمل الذي يرئسه شبكة حمايته حكومة الليكود لتمرير الاتفاق



المستوطنات

في الكنيست وحمايتها من السقوط.

هذه النوايا المبيتة لدى باراك ، الرجل الذي رحب به البيت الأبيض والعالم نكاية بنتنياهو ، وصوت له العرب وقوى السلام في إسرائيل وابتهجوا لانتصاره ، تجلّت في النهاية على شكل حكومة تمثلت فيها سائر قوى اليمين باستثناء الليكود ، ولعل هذا يضعنا أمام رجل شديد المكر والتضليل إذا ظل منفردا بالقرار . خاصة في ظروف بحث أجندة المرحلة الانتقالية وقضاياها المصيرية كاللاجئين والقدس وغيرها ، وفي قضاياها المصيرية التي ظل عالقا منها أهم ما فيها ، وهو ما يحاول باراك التنصل من تنفيذه محتملا يقف الفلسطينيون على أرضية صلبة **تتمثل في استرداد ٩٠٪ من أراضي الضفة الغربية والقطاع ،وازدياد سيطرتهم على المعابر ، وإنشاء الميناء واطلاق المعتقلين وعودة النازحين ، إلى ما في أجندة المرحلة** الانتقالية من بنود تشكل كلها اوراقا رابحة وضاغطة في يد المفاوض الفلسطيني ، وتنزع من أيدي العدو الاسرائيلي أوراقا ابتزازية يساوم عليها في قضايا الحل النهائي.

نحن إذن على أبواب مرحلة ضاقت فيها هوامش المناورة وبتنا بحكم انقضاء المدى الزمني لاتفاق أوسلو أمام مواجهة لا مفر منها للقضايا الصعبة ، سواء ،منها العالقة من المرحلة الأولى ، أو المرحلة عمدا للوضع النهائي باتفاق الطرفين شعوراً منهما بصعوبة التوصل إلى حل سريع.

وهكذا فان الموضوع أبعد بكثير من الطريقة التي يتم فيها تناول موضوع شرم الشيخ في التصريحات ووسائل الاعلام ،وحصره في صيغة واحدة أو تهمة واحدة هي التنازل والتراجع والاستسلام حتى ولو نتج عن هذا الاستسلام عودة مائتي الف عائد للضفة والقطاع ، وتحرر أكثر من نصف مليون انسان من قبضة الاحتلال المباشر في المدن الرئيسية ، واستردت أرض بنسبة ٢٩٪ من مساحة الضفة.

هذا ما يشكل أرضية الاستقلال الوطني الذي يجب أن تنصب كل الجهود لتحقيقه . وهذا ما يجعل الموقف من الحل النهائي والقضايا الصعبة أكثر صلابة وصموداً.

لن يوقع أحد على القدس واللاجئين أو سائر قضايا الحل النهائي حتى لو قطعت يداه ألف مرة ، فلماذا التذرع بالتوقيع والخيانة لعدم المشاركة في الجهد؟

لم يعد من حق أحد الاستنكاف عن العمل بحجة أنه كان بالامكان التوصل إلى ما هو أفضل والحصول على ما هو أكثر.

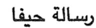
ولا هو مفهوم من أحد ، التشكيك في دعوات الحوار الوطني وتوصيفها «بمبادرة» للتخلص من مأزق ، أو مجرد «ستار للاستهلاك الداخلي» أو «رسالة ذات معنى موجهة لهذه الجهة أو تلك».

هناك أكثر من دافع لالتقاء كافة أطراف الطيف السياسي الفلسطيني ، وهناك أكثر من قاسم مشترك ولعمل . ولكن ليس هناك سبب واحد يبرر هذه الفرقة والقطيعة مهما تباينت الاجتهادات وتباعدت المواقف أو تناقضت وجهات النظر .. اللهم الا أن يكون الاجتهاد -عند البعض -كفراً ، والتفرد بالموقف استسلاما ،والاختلاف في الرأي خيانة.

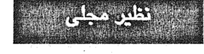
لا يجوز الانشغال في مواصلة ترديد نفس المصطلحات البالية ،من استسلام وتراجع وتنازل ، في حين تضج أوساط اليمين الإسرائيلي بالسخط على حجم التنازلات المقدمة للفلسطينين.

باراك
يمشى بين النقاط

أية استراتيجية يتبع رئيس الحكومة الإسرائيلية ايهود باراك؟ أهو يسير على طريق بيرس الحالم بالشرق الاوسط الجديد ،أم يتماشى مع استراتيجية نتنياهو ، أم يبتدع طريقا ثالثا مبهما ؟! ومن هو باراك السياسى؟ الجنرال المتخصص فى التخطيط العسكرى الاستراتيجي ، أم الخبير فى الفيزياء والرياضيات.



رسالة حيفا



نظير مجلي

إحدى المميزات الأساسية لشخصية رئيس الحكومة الاسرائيلية الجديد ، ايهود باراك ، أنه يعرف كيف يحصّن نفسه . ويحصن نفسه ، تعنى ليس فقط الانطواء داخل الذات وليس فقط حب الذات . إنه أيضا رجل أسرار ، تاريخه العسكرى الثرى ، والذى أمضى معظمه فى مهمات قتالية بالغة السرية ،جعل قلة الكلام عنده نهجا . وأبقى مسافة طويلة بينه وبين السياسيين ، لدرجة تقارب النفور والاغتراب . **وثقته الشديدة فى نفسه تدفعه إلى درجات عالية من القرارات الانفرادية ، ولكن أيضا إلى اتخاذ قرارات مصيرية . والسؤال هو : كيف تتفاعل كل هذه السمات ، لرسم طريق إسرائيل وكيف ستنعكس على منطقة الشرق الأوسط والمحيط العربى الذى يسيطر على حصة الأسد منها.**

عندما خلع باراك البزة العسكرية فى سنة ١٩٩٤ ، ودخل إلى الحلبة السياسية فى إطار حزب العمل الاسرائيلى ،كانت تلك مفاجأة . فقد **توقع السياسيون ان يجدوه فى ثوب الليكود . إذ إنه عرف بأفكار أقرب لليمين منها إلى الوسط ، وعرف عنه انه خلال رئاسته أركان الجيش ، تحفظ على اتفاقيات أوسلو، وتاريخه العسكرى يشتمل على معارك قاسية باحتكاك جسدى مباشر مع العرب** ، أشهرها عملية الاغتيال التى قام بها فى قلب بيروت وراح ضحيتها ثلاثة قادة فلسطينيين .وكذلك عملية تحرير الرهائن فى« عنتيبى » (أوغندا) . وهذا فضلا عن قيادته شعبة الاستخبارات العسكرية فى الجيش الإسرائيلى لفترة غير قصيرة ، نظر إلى العرب خلالها من منظار الشك والاستهتار.

لكن باراك، تصرف فى السياسة حسب العلوم التى تلقاها فى دراسته الجامعية (فيزياء ورياضيات فى المرحلة الأولى وتحليل الخطط العسكرية فى المرحلة الثانية) .فقد اختار حزب العمل ،وكسب بذلك عطف اليسار والقوى الليبرالية ، وداخل هذا الحزب اتخذ مواقف يمينية ، وكسب بذلك اليمين الليبرالى . فمن المعروف انه امتنع عن التصويت فى الحكومة، لدى المصادقة النهائية على اتفاقيات أوسلو ،ومع ذلك عينّه رئيس الحكومة ، اسحق رابين ، وزيرا للداخلية ، وعينّه شمعون بيريز وزيرا للخارجية ، ليدير سياسته السلمية. وبالمقابل ،كاد باراك يرسم طريقه ،من خلال هذه الممارسات ،حتى يصل إلى مركز رئيس الحكومة القادم وهو المركز الذي أعلن رغبته فى الوصول إليه عندما كان طفلا فى الخامسة من عمره.

فى حينه جاء رئيس الدولة العبرية ، **اسحق بن تسفى** ، لزيارة إلى بلدته . وقد اختير الطفل ايهود باراك ليقدم للضيف باقة ورد ، وليلقى أمامه خطابا . فسأله الرئيس عن طموحاته ،فأجاب بلا تردد : « أن أصبح رئيس حكومة» وضجت القاعة بالضحك وبكلمات الاعجاب، لكن الطفل باراك ظل على حديثه . فقد قصد ما قاله وعندما انتخب للمنصب فعلا ، تذكر أقاربه ذلك القول الفصل ، وقالوا : كل عمره وهو يعمل من أجل الوصول إلى هذا المنصب.

واليوم أيضا ، عندما انتخب **باراك** باكثرية ساحقة وهزم بهدوئه وبرصانته وبواقعيته ، بطل الديماغوغيا فى السياسة الاسرائيلية ، بنيامين نتنياهو ، وضع لنفسه هدفا أساسيا : عمل كل شئ من أجل أن ينتخب رئيسا للحكومة فى الدورة القادمة أيضا .وهو يريد أن تكون دورتا حكمه (٨ سنوات) ثريتين بالأحداث وبالقرارات المصيرية التى تخلد اسمه فى التاريخ الإسرائيلى ، ليس فقط مكملا لطريق رابين ، بل طبعة مميزة لقادة القرن الحادى والعشرين.

ليس حلما

يقولون عن باراك إنه ليس إنسانا حالما،على عكس **شمعون بيريز**، صاحب فكرة الشرق الأوسط الجديد .. وهو يفضل أن يقال عنه **«واقعى» و «عملى».**

ينظر إلى المستقبل بمنظار المخطط العسكرى الاستراتيجي، وفقا لمعادلات توازن القوى .وعندما يتحدث عن السلام ، يكون كلامه عن **تحالف سلمى مقابل خطر حرب آخر . وإذا تكلم عن التعاون الاقتصادى الاقليمى ، يرى ذلك من خلال المصلحة الأمنية.** وحتى عندما يتحدث عن «مستقبل أولادنا وأولادكم». تشعر انه يقرأ خطابا كتبه له موظف متخصص ، وليس من خلال الابداع الشخصى.

ومنذ انتخابه لرئاسة الحكومة الاسرائيلية فى يونيو / حزيران الماضى ، يحاول تقديم كل البراهين على أنه يأتى بشئ جديد مختلف عن فكر **شمعون بيريز** من جهة وعن فكر **بنامين نتنياهو** من جهة أخرى ، كأنه لا يوجد سوى هذين النموذجين المفروض أن يبتعد

عنهما .

وكما هو معروف ، فان شمعون بيريز ، ينظر إلى مستقبل الشرق الأوسط من باب **السلام الاقتصادى الاستراتيجى** ، الذى يكون فيه العالم العربى واسرائيل وغيرهما من دول الشرق الأوسط (مثل تركيا وقبرص) عبارة عن اتحاد إقليمى مثل الاتحاد الأوروبى- قوة اقتصادية ثالثة أو رابعة فى العالم . **اسرائيل تقدم خبراتها التكنولوجية العالية مقابل المال والقوى البشرية العربية** . فهو يرى ان هذه المنطقة قادرة على استبدال العداء بالسلام وتحويل السلام إلى واقع مصالح يجعل البديل الحربى مدمرا للجميع- «بحيث يشعر كل طرف انه يخسر من فقدان السلام . وبهذه الحالة تكون الأكثرية مع السلام، فى مواجهة الاقلية الحربجية من جميع الاطراف».

ويضع بيريز خطة استراتيجية بعيدة المدى لهذا الحلم ، مبنية على تشجيع الديمقراطية والتبادل الثقافى واحداث انقلاب فى المفاهيم لدى شعوب المنطقة.

وبالمقابل ، جاء نتنياهو بمفهوم معاكس تماما يقول فيه ان مستقبل اسرائيل لا يمكن أن يكون بالتعاون مع العالم العربى «فالعرب اختاروا لأنفسهم الانتماء إلى العالم الثالث والأنظمة الديكتاتورية والخضوع للمفاهيم الدينية المتزمتة . ولا يمكن أن ينجح السلام بين أنظمة كهذه وبين إسرائيل الديمقراطية . لهذا فان فكرة الشرق الأوسط الجديد التى يطرحها بيريز تأتى فى غير زمانها وغير مكانها . ومستقبل اسرائيل هو فى التعاون الاقتصادى مع أوروبا والولايات المتحدة ودول الشرق الأقصى .**وأما الجيران العرب ، فلا يمكن أن تأمن جانبهم فى أى حل سلمى . وأية تسوية معهم ينبغى أن تكون مستندة إلى ضمانات أمنية وفصل تام بيننا وبينهم ،مع ضمان إسرائيل قوية قادرة على هزم العرب مجتمعين».**

وبعيدا عن هذين الفكرين ، يطرح باراك استراتيجية أخرى تستند إلى المعادلات التالية:

- **إعادة النظر فى مركبات القوة العسكرية الاسرائيلية لتعزيز وتعميق الكيف وتقليص الكم** ،مع ضمان تقوية الصناعات العسكرية وتطوير صادراتها إلى دول العالم المختلفة . واستخدام هذه التجارة لمصلحة السياسة الاسرائيلية واقامة أوسع إطار من التحالفات السياسية.

- **إقامة السلام مع الدول العربية المحيطة بإسرائيل جميعها بهدف تشكيل حزام أمنى سلمى من حولها.** ولهذا الغرض ، باراك مستعد للانسحاب الكامل من المرتفعات السورية المحتلة (هضبة الجولان) ومن لبنان مقابل ضمانات أمنية وعلاقات سلام كاملة (علاقات دبلوماسية وتعاون اقتصادى وثقافى وحدود مفتوحة).

- الحزام السلمى الآمن من حول اسرائيل يساعدها فى مواجهة أفكار حربية من دول أخرى مثل إيران والعراق ومواجهة العمليات العسكرية الفردية والانتحارية . لكن ذلك لا يعنى أن توضع هاتان الدولتان أو ليبيا وغيرها فى خانة العداء . وباراك يطمح فى تغيير طابع العلاقات مع إيران .وفى لقاءاته الرسمية الأولى فى البنتاجون ، فى يوليو / تموز الماضى ، تحدث عن ذلك بصراحة . وقال إن هناك علاقات تاريخية بين إسرائيل وإيران . ونحن سنطلق اشارات ايجابية نحو طهران لابداء حسن النية . وراح يخفف من اللهجة الاسرائيلية ضد اعتقال ١٣ يهوديا إيرانيا بتهمة التجسس لصالح إسرائيل.

وحتى العراق ، لا يستبعده باراك من حساباته . ويؤكد أن إسرائيل يمكن أن تكون معينا لتلك الدول فى محاولتها الافلات من العداء الغربى الحربى.

-**المبادرة إلى إقامة علاقات ثنائية مع أكبر عدد من الدول العربية والاسلامية وإخراج هذه العلاقات من دائرة المفاوضات المتعددة الأطراف ، القائمة إلى جانب المفاوضات الثنائية.**

وهو لا يتحدث فقط عن العلاقات الاسرائيلية القائمة مع **قطر** وحدها ، أو **المغرب** أو تونس وحسب ، والتى كانت قد جمدت فى زمن **نتنياهو** وأعادها باراك بسرعة ، انما تشمل دولاً أخرى مثل **اليمن والجزائر والسودان وغيرها «فالتعاون مع تلك الدول بشكل ثنائى يخرجها من خندق المفاوضات المتعددة ، ويشكل حزام أمن وسلام آخر مع إسرائيل،كما يقول أحد مساعديه العسكريين.**

والثمن

باراك يعرف ان طرح أفكاره على هذا النحو، يمكن أن يسقطه عن الحكم فى أول انتخابات قادمة فلهذه الاستراتيجية ثمن ،ما زال الشعب فى إسرائيل غير ناضج لدفعه.

وطالما أن باراك يريد أن ينتخب مرة أخرى لرئاسة الحكومة فى سنة ٢٠٠٣ ، سيحاول -خلال المفاوضات السلمية -**الحفاظ على احتلاله الجزئى للعديد من الأراضى العربية المحتلة فى العام ١٩٦٧. ففى الجولان مستعد للانسحاب من ٩٥٪ (إذ لا يريد ان يعود السوريون إلى شاطئ بحيرة طبريا ، ولا يريد النزول عن جبل الشيخ»** وبالنسبة للبنان ،هو مستعد للانسحاب من طرف واحد .وفى المسار الفلسطينى ،**مستعد باراك للقبول بالدولة الفلسطينية ، لكنه لا يريد إزالة أى تجمع استيطانى كثيف (مستعد لازالة بعض المستوطنات اليهودية النائية فى الضفة الغربية وقطاع غزة» ولا يقبل بمواطئ قدم للدولة الفلسطينية فى القدس الشرقية .وهذا عدا عن الابقاء على سيطرته على الحدود الفلسطينية -الاردنية.**

والعرب من جهتهم يرون أنهم تنازلوا بما يمكن وزيادة بمجرد قبولهم بالانسحاب وبإقامة الدولة الفلسطينية ، فهذه الأراضى كانت بيدهم قبل سنة ١٩٦٧ ، ولم يكتفوا بها . بل انهم لم يقبلوا فى حينه قرار تقسيم فلسطين (سنة ١٩٤٧) .ولهذا يعتبر موقفهم اليوم متطور جدا عن الموقف السابق.

هذه المشكلة ، يواجهها باراك اليوم بالتكتيك العسكرى المحض، على طريقة الجزرة والعصا.

فالاعلان عن استعداده للانسحاب من لبنان من طرف واحد ، خلال سنة ،مرفق بخطة عسكرية شاملة لاعادة اجتياح لبنان فى حالة سقوط صواريخ على إسرائيل ، ولقصف وتدمير البنى التحتية اللبنانية (محطات توليد الكهرباء / الجسور ، الطرقات، مصادر المياه إلخ).

والمدائح التى يطلقها باراك على الرئيس السورى حافظ الأسد ، ترافقت مع محاولات تراجع واضحة عن مبدأ استئناف المفاوضات من حيث انتهت إليه وبث الرسائل الاستفزازية مثل» على الأسد أن يقرر -٩٥٪ من الجولان أو لا شئ».

وأما على المسار الفلسطينى فالامر يبدو أكثر صعوبة ،كما شهدنا خلال المفاوضات حول تطبيق واى بلانتيشن (اتفاق شرم الشيخ) وخلال المفاوضات حول المعبر الأمن واطلاق سراح الاسرى والتصريحات الأخيرة لاعادة اللاجئين وغير ذلك.

ويحاول باراك اللعب على وتر «الثقة» . فهو يؤكد أن لديه النية الصادقة فى التوصل إلى السلام الشامل . **ويقنع بذلك زعماء الغرب وعددا من قادة الدول العربية ويجندهم فى الضغط على عناصر التفاوض العربية .** ويركز جهوده الاقناعية على مسألة **المصاعب الداخلية** .مع العلم بأن قسما كبيرا من هذه المصاعب خلقها لنفسه بنفسه ، عندما أقام ائتلافا كبيرا ضم عناصر جدية من اليمين الاسرائيلى المتطرف إلى حكومته ، مثل حزب» **المفدال**» (الممثل المباشر للمستوطنين اليهود) **والاحزاب الدينية المتزمتة.**

وبهذا ، يدخل باراك فى تناقضات مربكة له ولشركائه العرب . ويبدو كمن يسير بين النقاط فى الطقس الماطر . يتبلل حتما ، لكنه يقنع الجميع بأنه يهرب من المطر.



اليسار الأمريكى والحرب (٢)

حرب كوسوفو

رسالة واشنطون

سمير كرم

* منذ بروز دور أمريكا كقوة عالمية كان الفكر الأمريكى السائد - والفكر الأمريكى السائد هو دائما فكر الطبقة الحاكمة والمثقفين المعبرين عن اتجاهاتها ومصالحها - **فكرا ينطوى على تقديس للحرب وتمجيد لها باعتبارها أحد الملامح المعبرة عن حب الوطن وقيم الاستقامة والشجاعة والاستعداد للتضحية .. إلخ**، بل الحقيقة إنه فى الفكر الأمريكى السائد - كما عبرت عنه أكثر الفلسفات الأمريكية رواجا وأشدها ارتباطا باسم أمريكا وسياساتها ومذاهبها ، وهى الفلسفة " **البراجماتية**" - صورت الحرب دائما على أنها **جزء لاينفصل من الطبيعةالبشرية.**

وحينما كانت أوروبا فى أوائل القرن الحالى تخوض المناقشة حول **الحرب والسلام** فى ظروف ماقبل الحرب العالمية الأولى ، وحين نضجت النظرية الماركسية فى الحرب على يد **لينين** وفى أفكار وكتابات الاشتراكيين الأوروبيين من **ليبنخت . إلى تروتسكى ، من روزا لوكسمبورج إلى كاوتسكى** ، وتحلل الطبيعة الطبقية والامبريالية للحرب .. كانت البراجماتية الأمريكية تقدم أهم إسهاماتها فى المناقشة الدائرة بين المجتمع الأمريكى حول الموضوع نفسه.

(فى عام ١٩١٠ قدم **وليام جيمس** الفيلسوف البراجماتى الأمريكى (وعالم النفس الشهير)بحثا إلى " رابطة المصالحة الدولية" تحت عنوان :" **المعدل الأخلاقى للحرب ".** ولايزال هذا البحث يعد أهم إسهام فلسفى أمريكى فى المناقشة حول موضوع الحرب والنزعة العسكرية . وقد يكون كذلك أو لايكون .. **لكن المهم أنه كان أوضح دليل على سيطرة فكرة شرعية** **الحرب ، من النواحى الأخلاقية والطبيعية والقانونية على فكر النخبة الأمريكية الحاكمة.**

قال **وليام جيمس** فى هذا البحث " إن المشاعر العسكرية متجذرة فى العمق بحيث لايمكن إنكار مكانتها بين مثلنا العليا ..

والحقيقة الجلية هى أن الناس يريدون الحرب .. إنها الباقة الأخيرة فى عرض الألعاب النارية الذى تقدمه الحياة . أولئك الذين ولدوا جنودا يريدونها ساخنة وحقيقية . أما غير المحاربين فيريدونها فى الخلفية."

" الحرب هى الطبيعة البشرية فى أقصاها .. وبالإضافة إلى هذا فان الحرب هى حافظة الخصال الرائعة للشجاعة والجسارة والصلابة بدونها يتعفن المجتمع فى حالة من الارتخاء .. تتحول الأرض إلى عالم من الموظفين الكتابيين والمدرسين ، عالم من المعنيين بالتربية ومحبى الحيوانات ، وجمعيات المستهلكين والمنظمات الخيرية ودعاة حقوق المرأة بلا حدود. **واذا تحولت الأرض إلى مثل هذا الكوكب تصبح مرعى للماشية."**

ولقد نال **وليام جيمس** من الشهرة والمجد والمال الكثير لكن مقاله " **المعادل الأخلاقى للحرب"** أعطاه أكثر من هذا كله .

فى حدود الوقت نفسه تقريبا **كان أبرز زعماء اليسار الأمريكى يوجين ديبس يودع السجن عدة مرات بسبب معارضته للحرب .. ويخوض معارك الرئاسة الأمريكية مرشحا للحزب الاشتراكى خمس مرات متوالية (على مدى ٢٠ عاما) ويسقط . وكانت أنجح المرات الخمس الأخيرة التى رشحه فيها الحزب**



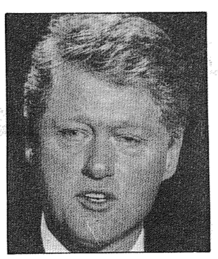
أولبرايت مع قائد القوات الأمريكية فى مقدونيا

للرئاسة الأمريكية فى عام ١٩٢٠ **وهو داخل السجن (منذ عام ١٩١٧)** .. وكان نصيبه من الأصوات الشعبية المباشرة ضخما إلى حد أرغم الرئيس الأمريكى **ويلسون** على إطلاق سراحه فى عام ١٩٢١ دون إتمام فترة الحكم عليه . لقد حصل على نحو **مليون صوت** . وهو رقم لم يحققه أى مرشح يسارى من وقتها .

ولعل من أكبر المفارقات أنه عندما تراجعت فرص الحزب الاشتراكى الأمريكى فى انتخابات الرئاسة التالية(عام ١٩٢٤) كان التفسير الذى قدمه المحللون المعبرون عن النخبة الحاكمة هو أن سبب هذا التراجع أن قيادة **اليسار الأمريكى انتقلت من الاشتراكيين إلى الشيوعيين (...)**

انتقلت زعامة الحزب الاشتراكى بعد وفاة زعيمه التاريخى **يوجين ديبس** إلى **نورمان توماس** ، الذى لم يكن ذا قامة سياسية أو نضالية أو فكرية أقل من قامة ديبس . إلا أن ظروف توليه القيادة كانت ظروفا قاسية من الانحدار لليسار الأمريكى والحزب الاشتراكى على وجه التحديد . ويكفى للتدليل على أهمية دور توماس كزعيم يسارى خاض معارك الانتخابات الرئاسية (مرتين فى سنوات الثلاثينات وثلاث مرات فى سنوات الأربعينات) أن نذكر ماقاله عنه الزعيم الأمريكى الأسود الأبرز فى هذا القرن كله **مارتن لوثر كينج** . ففى رسالة مسجلة بالصوت بعث بها **كينج** وهو فى طريقه الى النرويج لتسلم جائزة نوبل للسلام إلى توماس قال: " **إننى لا أستطيع أن أفكر بانسان فعل أكثر مما فعلت لكى تلهم المجتمع برؤية تجعله مجتمعا متحرراً من الظلم والاستغلال .. أن مثالك قد أضفى طابعا نبيلا وزود بالكرامة النضال من أجل الحرية ، وكل مانسمعه عن المجتمع العظيم لايبدو سوى صدى لرؤيتك المتنبئة".**

واجه **نورمان توماس** طوال سنوات زعامته للحزب الاشتراكى القوى المؤيدة للحرب (العالمية الثانية هذه المرة) خارج الحزب وداخله . ونتيجة لجهوده الكثيفة أساسا نشطت أكبر حركة ضد " عسكرة المجتمع الأمريكى " حتى انتشرت فى الحركة العمالية والطلابية وحركة تحرر السود من التمييز العنصرى . وعندما أصبحت الحرب أمرا واقعا ودخلتها أمريكا فى أواخر عام ١٩٤١ بعد أن دمرت اليابان الأسطول الأمريكى للمحيط الهادى فى قاعدته فى " بيرل هاربور" ناضل بشدة من أجل **إطلاق سراح الأمريكيين من أصل يابانى الذين اعتقلوا جماعيا مطالبا بالحفاظ على الحريات المدنية والحقوق المدنية وليس قمعها بذريعة الحرب .**



كلينتون



ميلوسوفيتش

وعاش **توماس** ليؤدى دورا قياديا فى تنظيم المعارضة الشعبية الأمريكية ضد حرب أمريكا فى فيتنام . وقد أصيب بجلطة فى الدماغ بعد إلقاء خطاب عام مناهض لهذه الحرب فى عام ١٩٦٨ ومن سريره فى المستشفى - قبيل وفاته بأيام - أدلى وصيته للحزب الاشتراكى الذى كان يعقد مؤتمره العام . بدأها بعبارة تقول" **ينبغى أن لانزعم لدقيقة واحدة أنه محكوم على الجنس البشرى بلعنة الحرب بصورة لا رجعة فيها** ".

وعلى الرغم من أن الاشتراكيين الأمريكيين تحولوا منذ عام ١٩٤٨ - وتحت قيادة توماس - عن خوض انتخابات الرئاسة إلى مؤيدين لمرشح الحزب الديمقراطى للرئاسة (وهو تقليد لايزال مستمرا ،

بل إن الحزب الشيوعى الأمريكى حذا حذوهم فى السنوات الأخيرة) إلا أن مواقف الاشتراكيين تجاه الحرب بقيت فى معسكر المعارضة أيا كانت الادارة المسيطرة على البيت الأبيض ديمقراطية أو جمهورية . وربما كانت الحرب العالمية الثانية الاستثناء الوحيد من ذلك ، خاصة بعد أن قام التحالف - الذى بدا قبل ذلك مستحيلا - بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى ضد ألمانيا النازية . أما بعد ذلك فقد **عارض اليسار كل حروب أمريكا الخارجية من كوريا إلى فيتنام إلى كل أشكال ومستويات التدخل العسكرى الأمريكى فى أنحاء العالم .. حتى " حرب الخليج " ضد العراق عام ١٩٩١ وحتى الآن .**

هذا مايمكن تأكيده عن فصائل اليسار الأمريكى من الشيوعيين بأحزابهم وتنظيماتهم المتعددة - إلى الاشتراكيين والديمقراطيين الاجتماعيين.

غير أن هذا الوضع اهتز بشدة - ولأول مرة منذ سنوات الحرب العالمية الأولى - فى حالة الحرب الأمريكية الأطلسية ضد يوغوسلافيا ، أو ماأصبح يطلق عليه" **حرب كوسوفو"** فقد **تباينت مواقف اليساريين تجاه هذه الحرب بدرجة كشفت عن قدر واضح من الارتباك الفكرى والسياسى .** ولعل الأغرب من هذا الاختلاف و التباين أنه انعكس فى أفكار وآراء المفكرين والكتاب اليساريين الأكثر انتشارا بصورة أوضح وأعمق مماانعكس فى مواقف اليسار كتنظيمات ، وليس هذا لأن الأحزاب والتنظيمات اليسارية كانت أقل انقساما من الأفراد .. إنما لأن **اليسار الشيوعى وحده حافظ تنظيميا وفى بيانات رسمية على موقف معارضة الحرب ، بينما تكاد تكون التنظيمات اليسارية غير الشيوعية قد تركت لأعضائها " الأفراد" اتخاذ مواقفهم كل حسب قناعته .** ولم تسجل مواقف فى بيانات رسمية .

ولكن - وللحقيقة - فان أول من يعترف بهذا الانقسام ازاء حرب كوسوفو هم اليساريون أنفسهم . لايكاد يكون أى منهم قد كتب عنها إلا وانطلق بداية من التأكيد بأن هذه الحرب " أحدثت ارتباكا شديدا فى صفوف اليسار" - على حد تعبير المفكر اليسارى **ستيفن شلوم** أستاذ العلوم

السياسية فى كلية **وليام باترسون** الجامعية فى نيوجيرسى . وكان هو نفسه واحدا من أنشط اليساريين - من حيث جهوده فى الكتابة فى معظم الدوريات والشهريات طوال الشهور الماضية - ضد هذه الحرب . وقد حرص فى كتاباته على تأكيد حقيقة أن " **الذين ينتقدون على أسس مبدئية حرب حلف الأطلسى لم يساورهم أى شك فى أن قوات (الرئيس اليوغوسلافى) ميلوسوفيتش قد ارتكبت فظائع قبل أن تبدأ الغارات الأطلسية وارتكبت حتى جرائم أفظع بعد أن بدأت هذه الغارات** . والواقع أن أحد الاعتراضات الأساسية التى أثارها هؤلاء المنتقدون ضد الحرب هو بالتحديد أن **الغارات أطلقت العنان لكارثة إنسانية لألبان كوسوفو على نطاق أوسع بكثير ما كان يجرى قبل الغارات** "

وملخص الرأى الذى عبر عنه البروفيسور **شلوم** فى كتاباته العديدة وخاصة بعد نهاية الحرب هى **أن العمليات العسكرية الأمريكية - الأطلسية خلفت كوسوفو فى وضع أسوأ كثيرا ما كانت قبلها**.

وهذا ليس اعتراضا " مبدئيا" أو فكريا من الأساس على الحرب يقول إن هذه الحرب أحدثت ارتباكا شديدا فى صفوف اليسار . ويدلل على هذا بأن " كثيرين (من اليسار) تأثروا بالمعاناة الواضحة للمنتمين عرقيا للألبان فى كوسوفو بدرجات متباينة من الامتعاض أو الحماس لهجمات الحلف . وقليلون حركهم الغضب ضد هجوم الحلف فاختاروا أن يدافعوا عن ميلوسوفيتش".

وفى تقديره أن كلا هذين الموقفين خاطئ حتى العمق سياسيا وأخلاقيا . وسبب هذا التقدير ان **الولايات المتحدة التى فعلت مافعلت فى كوسوفو لاتفعل شيئا ضد العمليات العسكرية التركية ضد الأكراد** ، غير أنها تسلح الأتراك للقيام بالفظائع التى يرتكبونها ضد الأكراد . كما أن الولايات المتحدة وحلف الأطلسى تحت قيادتها قد تجاهلا تماما المذابح الرهيبة التى ارتكبت فى رواندا .. على الرغم من أن عدد ضحاياها يزيد آلاف المرات عن عدد ضحايا " فظائع نظام ميلوسوفيتش".

إلا أن مايشد الانتباه ويثير الدهشة حقا ليس غياب المناقشة الفكرية المبدئية حول الحرب عن أطنان التحليلات من البيانات والمقالات التى كتبها يساريون أمريكيون فى معارضة حرب كوسوفو، إنما ظهور تأييد لهذه

انقسم اليسار غير الشيوعى أمام الحملة الجوية الأمريكية الأطلسية على يوغوسلافيا

الحرب بين عناصر لعبت أدوارا أساسية وبالغة الأهمية فى معارضة حرب فيتنام . وكان لهذه الأدوار تأثيرها فى النهاية التى تحققت لها ، وهى إجبار حكام أمريكا على سحب القوات الأمريكية منها .

على سبيل المثال برز بين المفكرين اليساريين الأمريكيين الذين اتخذوا موقف التأييد من حرب كوسوفو والدور الأمريكى والأطلسى **تود جيفلين**. وقد يكون هذا الاسم مجهولا فى العالم الخارجى ، لكنه معروف جيدا على الساحة الأمريكية ، ساحة اليسار والساحة السياسية بوجه عام . ففى سنوات الستينات كان **جيفلين** رئيسا (وأحد المؤسسين) لمنظمة " **الطلاب من أجل مجتمع ديمقراطى** " وتحت قيادته قامت هذه المنظمة بأول مظاهرة على مستوى قومى ضد حرب فيتنام . **أى أن جيفلين كان "الجنرال" الذى أطلق الرصاصة الأولى فى حرب مقاومة الشعب الأمريكى ضد حرب أمريكا فى فيتنام.**

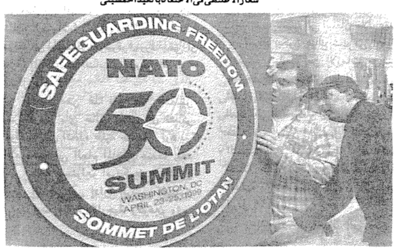
كتب **تود جيفلين** (إذا اخترنا آخر ماكتبه عن حرب كوسوفو) مقالا تفصيليا تحت عنوان " **نهاية اللا المطلقة**". وقال:

" أعجبنا هذا أو لم يعجبنا فان قبول اليسار الأمريكى بطريقة شبه تلقائية لاستخدام القوة العسكرية - والذى كان على علامة إيمان وحتى علامة هوية لليسار لثلاثة عقود - فقد انتهى .. لقد ظهر بعض الانقسام حول حرب الخليج ، ولكن معظمنا نظرنا إلى **عاصفة الصحراء** فرأينا صحبا وبترولا وجثث المدنيين العراقيين ومخاوف من أكياس الجثث تحمل الأمريكيين عائدة بهم .. ولقد شاركت بنفسى فى المظاهرات والمسيرات وتحدثت ضد الحرب على الرغم من موافقة الأمم المتحدة عليها (**إشارة إلى أن حرب كوسوفو لم تحصل على موافقة مماثلة من الأمم**) وعلى الرغم من أن **صدام حسين** كان أقرب شئ إلى الفاشية فى العالم المعاصر .. فى النهاية - ومهما كانت التبريرات التى قدمت لهدفها - فان **تلك الحرب (الخليج) بدت مفتقرة إلى الحكمة قاسية إلى حد يتجاوز كل تناسب.**

مع ذلك فقد اتضح بالفعل أن المواقف كانت تتحول إلى أمور تتعلق بالدرجة وليس بالمطلق".

وينتقل **جيفلين** إلى كوسوفو :" فى الواقع فان اتفاق الرأى على معارضة نزعة التدخل من جانب اليسار قد تصدع بصورة مرئية ولارجعة فيها ازاء هجوم الصرب على البوسنة المتعددة الأعراق فى بداية التسعينات .. وعندما حلت كوسوفو كان قد

شعار الأطلنطى فى الاحتفال بالعيد الخمسينى



بدأ يتضح أن ثمن عدم التدخل آخذ فى الارتفاع بحدة فى أعين كثيرين . **لقد بدأ يبدو أن قول نعم حذرة يمكن أن يكون خيرا ، بينما قول لا انفعالية يفقد مصداقيته أمام الأحداث..**

ويطلق **جيفلين** على معارضى حرب كوسوفو من اليسار صفة" **الرفضين" أو" الرافضين"** ، فى الوقت الذى يقول فيه إن حلف الأطلسى لم يختر هذه الحرب إنما اختارها **ميلوسوفيتش.** ويقارن دور الأطلسى فى كوسوفو بدور المقاومة الفرنسية (اليسارية) ضد الاحتلال النازى لفرنسا أثناء الحرب العالمية الثانية على الرغم من أن المقاومة كانت تعرف أن الألمان ينتقمون لقتلاهم على أيدى المقاومة بقتل عشرة من المدنين الفرنسيين مقابل كل قتيل ألمانى واحد..

ويرد على مايثيره المعترضون على التحالف مع " جيش تحرير كوسوفو " مع كل ماهو موجه إليه من اتهامات بارتكاب مجازر ضد الصرب والاتجار فى المخدرات والأسلحة ، فيتساءل :" **ومتى كان الواحد يختار حلفاءه فى مثل هذه الظروف ؟ لقد كان ستالين واحدا من حلفائنا ضد هتلر".**

والسؤال الذى تثيره كتابات مفكر يسارى أمريكى مثل **جيفلين** هو إذا كان الاختلاف بين مواقفه فى الستينات ضد حرب فيتنام ومواقفه فى التسعينات تأييدا لحرب أمريكا ضد يوغوسلافيا هو مجرد اختلاف العمر ، كما ذهب بعض منتقديه.

والسؤال مردود عليه لأن **جيفلين** فى مواقفه السياسية من مختلف القضايا التى تعرض لها طوال السنوات بين الستينات والتسعينات - فى مئات من المقالات وعشرات الكتب - ظل يساريا . لم تصدر عنه ادانة لليسار أو لماضيه اليسارى (**وهو مافعله عدد يعد على أصابع اليد الواحدة من اليساريين الأمريكيين خلال تلك السنوات)** . لكن هذا التغيير أصاب موقفه من الحرب فى كوسوفو . وربما يبقى أن نعرف إذا كان قد أصاب موقفه من الحرب - بشكل عام.

وفضلا عن هذا فان هذا التغيير ليس فرديا بأى حال . يكفى أن نتذكر الموقف الذى اتخذه طلبة جامعة " أوهايو" الأمريكية فى العام الماضى عندما عقد أكبر ثلاثة مسئولين أمريكيين عن شئون الأمن القومى فى إدارة الرئيس كلينتون (أولبرايت وزيرة الخارجية وكوهين وزير الدفاع وبيرغر مستشار الرئيس للأمن القومى) ندوة فى الجامعة لمناقشة سياسة الإدارة تجاه العراق. كانت تلك محاولة لاقناع الرأى العام بضرورة شن هجوم واسع النطاق على العراق وكانت كل الدلائل تشير إلى قرب وقوع هذا الهجوم (وهو ماحدث بعد عدة أشهر لاحقا) . وفوجئ المسئولون الكبار الثلاثة بثورة عارمة ضد استخدام القوة العسكرية مرة أخرى ضد العراق . ووجدوا أنفسهم فى موقف حرج لم تألفه الساحة الأمريكية منذ زمن الحرب فى فيتنام.

> **اليسار الشيوعى وحده أثبت بموقفه ضد الحرب أنه لم يتعرض للاختلال الفكرى الذى أعقب انهيار النظام السوفيتى**

كان هذا فى العام الماضى فحسب . **وصحيح أن مظاهرات ومسيرات نظمت فى بعض المدن الأمريكية ضد التدخل العسكرى فى يوغوسلافيا ، إلا أن شيئا كالذى حدث فى جامعة أوهايو لم يتكرر.**

كذلك فانه عندما أصدر الحزب الاشتراكى الديمقراطى الأمريكى (وريث الحزب الاشتراكى .. **حزب يوجين ديبس ونورمان توماس)** بيانا رسميا بموقفه إزاء حرب كوسوفو ، شابه قدر واضح من التردد فى الوقوف ضدها وإدانتها . بل أنه بدأ بادانة النظام الصربى . قال : " اننا نشهد ثالث حرب تنسب إلى البلقان خلال عقد واحد ، ولايكاد يكون هناك شك فى أن القومية الصربية وسلسلة من الأزمات من جانب **حكومة ميلوسوفيتش** هى المسئولة أوليا عن المأساة الراهنة . وأعضاء الحزب الاشتراكى الديمقراطى - شأن كثيرين فى اليسار منقسمون بشأن السبيل الأفضل لوقف التطهير العرقى فى كوسوفو . **اننا نعارض قصف حلف الأطلسى لبلغراد والمراكز المدنية الأخرى"..** (بيان الحزب فى ٢١ أبريل ١٩٩٩)

وعندما ينتقل البيان إلى شرح مايراه الحزب ضروريا لحل الأزمة فانه طرح ثمانى نقاط دعا إلى الأخذ بها . كان أهمها (وبالترتيب):

- **انسحاب كل القوات العسكرية وشبه العسكرية الصربية من كوسوفو ويعقب ذلك نزع سلاح جيش تحرير كوسوفو.**
- **إدخال قوة دولية تتضمن قوات كبيرة من عناصر غير أطلسية فى كوسوفو لحماية كل سكانها..**
- **عودة كل لاجئى كوسوفو.**
- **تواصل محكمة جرائم الحرب الدولية فى لاهاى عملها الذى انقطع بسبب هذه الحرب.**
- **لقد أخفقت الولايات المتحدة فى الماضى فى دعم الحركات الديمقراطية البديلة لنظام ميلوسوفيتش لأنها لم تكن مطمئنة إلى اتفاقها الكامل مع المصالح الغربية.**
- **مناشدة المجتمع الدولى تكوين قوة بوليسية دائمة توجهها الأمم المتحدة لحماية حقوق الإنسان التى يضمنها ميثاق المنظمة الدولية.**

وهكذا خلا بيان الاشتراكيين الأمريكيين من أى تحليل يسارى عميق للأزمة بجذورها والأهداف التى تسعى إليها الولايات المتحدة مستخدمة حلف الأطلسى .. **وكأن الحزب يسلم من البداية بصحة ادعاءات النخبة الحاكمة الأمريكية بأنها تؤدى رسالة إنسانية فى يوغوسلافيا وأنها** استخدمت القوة المسلحة مرغمة لغياب أية وسائل أخرى (..) بدا بينهم قدر من الاختلاف حول الطريقة التى تسير بها الولايات المتحدة ، إذ تنم فى رأى البعض منهم عن نزعة الهيمنة الأمريكية على أوروبا استراتيجيا وسياسيا واقتصاديا.

زاد من خطر الموقف المتردد فى رفض حرب كوسوفو أنه - حتى فى أوضح صورة - أقام الرفض على اعتبارات غير مبدئية ، اعتبارات " عملية" وعندما تبين بعد نهاية العمليات العسكرية عدم صحتها أضر ذلك كثيرا بموقف الاعتراض على الحرب.

على سبيل المثال فان معظم كتابات اليسار " الديمقراطى" ومعه الليبراليون فى معارضة العمليات العسكرية الغربية فى كوسوفو أرست موقفها على حجة أساسية هى أن " **القوة الجوية وحدها لاتكفى لاخضاع نظام ميلوسوفيتش".** وعندما انتهت الحملة الجوية إلى ماانتهت إليه ، وهو احتلال كوسوفو وطرد القوات اليوغوسلافية الصربية

منها تماما، والتعاون مع " جيش تحرير كوسوفو" حتى وهو يتجاوز حدوده وحدود التسوية ، بدا واضحا أن تلك الحجة كانت واهية. **بل إنها كانت المعادل لقول أنصار الحرب متسائلين: ومالبديل عن استخدام القوة فى كوسوفو؟**

من جانب آخر فقد دارت معظم المناقشات بين المعترضين والمؤيدين للعمليات العسكرية الأمريكية والأطلسية ضد يوغوسلافيا بعيدا - لم تكد تقترب أبدا - عن واحدة من أهم القضايا الراهنة وهى قضية " **السيادة"** ، ومسعى السياسة الخارجية الأمريكية منذ بداية التسعينات - أى منذ بداية نهاية الحرب الباردة - إلى تقليص سيادة الدول الأخرى .. السياسية والاقتصادية والثقافية لحساب هيمنة الدولة الأعظم الوحيدة . **لقد نوقشت كوسوفو دون اعتبار لحقيقة أن كوسوفو (على العكس من البوسنة) جزء من السيادة اليوغوسلافية ، بل جزء من بلاد الصرب التاريخية قوميا وثقافيا وسكانيا قبل ألف عام من دخول قوات الامبراطورية العثمانية إليها.**

لقد غاب البعد التاريخى الذى يميز المنهج الماركسى فى التناول ، غابت حقيقة أن أحداث كوسوفو قبل الحملة الجوية ضد يوغوسلافيا كانت خيرا من الحرب الأهلية الداخلية فى إقليم هو من صميم سيادة يوغوسلافيا . وعلى حد تعبير **والتر اندرسون** فان وكورن وفوهى ماينبئ عن اتجاهات القرن الحادى والعشرين . **أن كوسوفو ربما تكون قد سبقت غيرها إلى دخول القرن الحادى والعشرين ، نحو حقبة مابعد القومية حيث لاتعود علامات الطريق المألوفة للواقع السياسى ، مثل السيادة والحدود القومية ، تملك القوة أو المعنى اللذين كانا لها فى الماضى".**

والتر أندرسون معلق يسارى أمريكى ليس له انتماء تنظيمى لليسار الاشتراكى أو لأى من الأحزاب أو التنظيمات الشيوعية .. لكن موقفه ضد الحرب أكثر انتماء من مواقف اليسار كما يتمثل فى الاشتراكيين الديمقراطيين.

بالمثل فان المفكر اليسارى العربى **إدوارد سعيد-** الذى يلقب فى الأوساط اليسارية الأمريكية - **بضمير الشعب الفلسطينى** - وهو بدوره ليس منتميا تنظيميا ، كشف جانبا آخر من حرب كوسوفو فى قوله:

" يعرف **كلينتون"** جيدا أن الأمريكيين لن يتسامحوا فى خسارة أرواح أمريكية . مع ذلك فان باستطاعته أن يدمر أرواح اليوغوسلافيين دون أن يتعرض لأى عقاب ، منطلقا من الأمان المطلق الذى توفره التكنولوجيا الحديثة والقوة الجوية ..

" **فمتى ستدرك الشعوب الأصغر والأقل والأضعف أن أمريكا هذه لابد من مقاومتها مهما كانت النفقات ، إلا أن تساوم أو يتم التسليم لها بسذاجة؟"**

فماذا عن المواقف " الرسمية" للأحزاب الشيوعية الأمريكية؟

لقد آثرت ارجاء عرض نماذج من بيانات أبرز هذه الأحزاب إلى الختام بسبب بسيط هو أنها لم تكن خلافية أو مثيرة للتناقضات أو البلبلة بأى حال . **فلم يختلف موقف اليسار الشيوعى الأمريكى من حرب كوسوفو عن موقفه من حرب فيتنام ، لمجرد أن له تحفظه على سلوكيات النظام الحاكم فى يوغوسلافيا أو " تجاوزات القومية الصربية"**، أو لمجرد أن حرب كوسوفو اقتصرت على استخدام القوة الجوية وانعدم فيها عنصر الخسائر البشرية الأمريكية ، أو لأن حرب كوسوفو - خلافا لحرب فيتنام - جرت فى غياب معارضة دولية كما كان الحال فى الستينات والسبعينات .. أو حتى فى غياب معارضة شعبية كتلك التى واجهت حرب فيتنام.

ولقد كان من أهم " **الخرافات"** التى تصدت المطبوعات الشيوعية الأمريكية للرد عليها فى ظروف حرب كوسوفو الخرافة القائلة بأن **الحرب على يوغوسلافيا هى حرب ضد الفاشية** وأن ميلوسوفيتش هو هتلر آخر . فى تقرير لصحيفة " **عالم الشعب الأسبوعية"** الناطقة باسم **الحزب الشيوعى الأمريكى»** (وهذا الاسم يعنى أهم وأكبر وأقدم التنظيمات الشيوعية الأمريكية على الاطلاق ، قالت الصحيفة (فى ١٢/ ٩٩/٦)

" **إن حلف الأطلسى لم يعن أبدا بشأن الفاشية . والولايات المتحدة بشكل خاص أيدت الطغاة الفاشيين فى أمريكا اللاتينية وفى أوروبا منذ الحرب العالمية الثانية** . وكانت أسبانيا والبرتغال واليونان أعضاء فى حلف الأطلسى أثناء خضوعها لحكم الديكتاتوريات العسكرية وبينما أجج **ميلوسوفيتش** القومية الصربية إلا أنه ليس بأى حال فاشيا ، إنما هو فى الحقيقة رئيس منتخب ويرأس حكومة فيها أحزاب معارضة وفيها منشقون ، إلخ"وردت الصحيفة فى الوقت نفسه **على القول بأنه لاطريق إلى تحقيق السلام إلا باحتلال حلف الأطلسى لكوسوفو بأنه انتهاك لسيادة يوغوسلافيا وسيؤدى إلى مزيد من الصراعات** . ان على حلف الأطلسى أن يتراجع عن هذا الصراع ليترك الشعب اليوغوسلافى يقرر مستقبله بتوجيه من الأمم المتحدة".

ولم تكن بيانات الحزب الشيوعى الأمريكى أقل وضوحا من مقالات كتابه والصحيفة الناطقة باسمه .

فى أول أبريل الماضى أصدر الحزب بيانا قال فيه: " إن الحزب الشيوعى الأمريكى . مع أكثر من خمسين بالمائة من الشعب الأمريكى . ومع الملايين من شعوب العالم كله يندد بالغارات الاجرامية القاتلة ضد الشعب اليوغوسلافى .. إن هذه سياسة على أقصى درجة من الخطورة ومحاولة لايكاد يسترها قناع من جانب الامبريالية الأمريكية لتوطيد نفسها باعتبارها القوة الأعظم التى تسيطر على العالم . **إن قصف يوغوسلافيا بالقنابل هو برهان على أن كل الشعوب والأمم مطالبة بأن ترضخ لمصالح المؤسسات الرأسمالية الأمريكية.** لقد أصبح حلف الأطلسى امتدادا للسياسة الخارجية الأمريكية . والولايات المتحدة من جانبها تستخدم وتختبر أكثر أسلحتها الجديدة تطورا ..

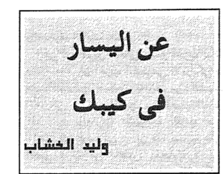
" حقيقة الأمر أبعد ماتكون عن الزعم القائل بأن هذا التدخل هو لوقف الفظائع وعمليات الابادة الجماعية . إن الامبريالية الأمريكية تهاجم حينما وحيثما تملى مصالح المؤسسات والعسكريين" ثم البيان إلى اتخاذ الخطوات التالية ، التى ينبغى قراءتها على خلفية من الخطوات التى دعا اليها الاشتراكيون الديمقراطيون الأمريكيون:

* **وقف الغارات على يوغوسلافيا.**
* **عدم الزج بقوات حلف الأطلسى فى أراضى يوغوسلافيا.**
* **السعى إلى تسوية سلمية لكافة المسائل تحت إشراف الأمم المتحدة .**
* **انفاق دولارات الضرائب على الأطفال الأمريكيين وليس على ضرب أطفال يوغوسلافيا بالقنابل.**
* **وفى تزويد جيش تحرير كوسوفو بالأسلحة.**
* **وفى النهاية حل حلف الأطلسى.**

***

لقد اتخذ اليسار الشيوعى الأمريكى المواقف المبدئية ذاتها فى أخطر مشكلة حرب قادتها أمريكا فى العالم الخارجى منذ انهيار النظام السوفياتى .(**جرت حرب الخليج والدولة السوفياتية لاتزال قائمة).**

ومعنى هذا أن اختلال الموازين العالمية الذى نشأ عن هذا التغير مع بداية التسعينات انعكس فى صورة اختلال فى مواقف اليسار الأمريكى غير الشيوعى (الديمقراطى والاجتماعى والليبرالى) لكنه لم يحدث مثل هذا التأثير فى نظرة اليسار الشيوعى ، والأسس الفكرية التى يقيم عليها مواقفه من أخطر قضايا العصر - قبل الحرب الباردة كما أثناءها ثم بعدها - وعلى رأسها قضية الحرب.



عن اليسار في كيبك

وليد الخشاب

في مصر، نسمع من آن لآخر عن مقاطعة كندية تسعى للحصول على استقلالها ، لاسيما بعد موجة تفتت الكيانات السياسية التي ظهرت بعد الحرب العالمية الثانية ،مثل الاتحاد السوفيتي ويوغوسلافيا وتشيكوسلوفاكيا ،عقب انهيار **«الوطن الأم للاشتراكية»** في مطلع تسعينات القرن العشرين .منذ السبعينات ، نسمع عن« **كيبك»**، بوصفها وطناً يكافح من أجل الاستقلال عن الاستعمار الكندى الانجليزى ، وريث الإمبريالية البريطانية وحليف الامبريالية الأمريكية ،وكثيرا ما تماهى بين قضية **«كيبك»** وقضية فلسطين . وقد نسمع عن المسألة من زاوية أخرى، باعتبار **«كيبك»** مكونة من أغلبية ساحقة من سكان ذوى أصل فرنسي أو يتحدثون الفرنسية ،في مقابل باقى الكنديين الانجليز أصلا أو لغة .من هذه الزاوية تظهر **«كيبك»** ككيان له هوية متمايزة وخصوصية ثقافية ، لكن تظهر أيضا كخندق (فرانكوفونى) يقاوم الهيمنة الأمريكية الانجلوفونية على العالم ،ثقافيا وسياسياً.

أياً كان المنشور الذى ننظر عبره **«لكيبك»** ،فإننا دائما بازاء منظور قومى مرتكز على الهوية ، سواءً اعتبرنا **«كيبك»** كياناً يبحث عن الاستقلال أو كياناً يتعلق بهيمنة مضادة ، فرنسية ،في مواجهة الهيمنة الأمريكية . ربما كان هذا حال التيار الاستقلالى الكيبكى في كندا الآن . لكن لا نسمع عنه كثيراً في مصر هو دور اليسار في تاريخ **كيبك** وحركتها الاستقلالية .وما يبدو لى مفيداً في هذا الصدد هو إمكانية فهم أحد جوانب أزمة اليسار في العالم ،من خلال أزمة كل من حركة الاستقلال في **كيبك** واليسار **الكيبكى** ، كذلك فهم ومراجعة مفاهيم منظومة الحداثة السياسية في القرنين ١٩و ٢٠، مثل الوطن والدولة والشعب والهوية والثقافة القومية ، وعلاقة اليسار بهذه المنظومة ، على ضوء تجربة«**كيبك»** السياسية . أضف إلى ذلك بعض أوجه التشابه بين الهموم والخطابات المتداولة سياسياً وثقافياً في مصر «وكيبك» مثل الفزع من العولمة والمحاولة المتوترة لتثبيت كيان ثقافي محوره لغة معينة ، كملاذ يقي من المؤثرات الوافدة.

أول ما سمع العالم بقضية « **كيبك»** كان في الستينيات عندما تظاهر زعيمان من منظمة«**جبهة تحرير كيبك»** أمام الأمم المتحدة بنيويورك مطالبين باستقلال المقاطعة عن كندا . يمثل هذان الزعيمان رافدى التيار الاستقلالى **الكيبكى** : الأول« **بيير فاليير»** قومى. والثانى **«رينيه جانيو»** اشتراكى ماركسى . الواقع أن هذين الرافدين كانا ممتزجين في البداية وصبغا معاً التراث التاريخي لتيار الاستقلال **الكيبكى** ، لكن تطورات اليوم تدعونا للتمييز بينهما ولأن نتذكر أن الزعيمين افترقا في مطلع السبعينيات ،لأن الأول : « **فاليير»** كان يرى الأولوية في الكفاح لتحقيق الاستقلال ،وبعد تلك المرحلة يمكن للكيبكيين أن يتفقوا فيما بينهم على أسلوب بناء المجتمع العادل. أما الثانى **«جانيو»** فكان يرى الأولوية لبناء مجتمع اشتراكي تقوده الطبقة العاملة وتحقق به مجتمع المساواة ، لذلك انفصل عن« جبهة تحرير **كيبك»** وأنشأ منظمة في قلب النضال الماركسية اللينينية.

اشتراكية أم قومية؟

في الستينيات والسبعينيات ،كان مشروع استقلال « **كيبك»** مشروعاً ذا صبغة يسارية ، وإن لم يكن اليسار يحمل لواءه وحده . كان الجميع يحلمون ليس فقط بالاستقلال الوطني والسيادة على الأرض التي تضمهم، لكن أيضا بناء مجتمع مغاير للمجتمع الرأسمالى ذى النموذج الأمريكى ، مجتمع يتمتع فيه العمال بحقوقهم ،لاسيما تحديد ساعات العمل والإضراب ، مجتمع يقوم على العدل الاجتماعى لا على تنافس رؤوس الأموال.

من هنا اختلط الاشتراكى بالقومى في« **كيبك»** .فالسياق الستينى كان سياقاً لم يزل فيه الكنديون الفرنسيون يعيشون بوجه عام في فقر أو في مستوى أدنى من مستويات المعيشة في أنحاء كثيرة من كندا.

في الستينيات كانت هناك نخب من المتعلمين ، أبناء فلاحين أو عمال في كثير من الأحيان ، قد بدأت تعبر عن سخطها نتيجة وضعها غير المرضى مادياً و سياسياً ، رغم تمتعها بالتدريب والتكوين الذى يؤهلها لوضع أفضل .

كان المشروع المطروح إذن خروجاً من ظروف اقتصادية واجتماعية ظالمة، اتخذ عند البعض وجه استقلال الكنديين الفرنسيين عن الكنديين الفرنسيين ، بالاضافة إلى من ينتمى لطبقات كادحة من الكنديين الانجليز والمهاجرين.

لكن في مثل هذه الظروف ، دائما ما تأتى ساعة الحساب ، وساعة الفرز . ساعة الاختيار بين بناء دولة ترتكز على هوية قومية وبين إنشاء مجتمع يحاول أن يكون عادلاً بين أعضائه ، أياً كانت هوياتهم ، أو جنسياتهم .في مطلع السبعينيات ، بلغت أزمة «كيبك» ذروتها: عمليات إرهابية ضد رموز ومؤسسات الدولة الكندية، تيار متنام يطالب باستقلال «**كيبك»** عن كندا ، شعبية عالية تحظى بها«**جبهة تحرير كيبك»** .أما علامة هذه الذروة فكانت خطف وزير العمل الكندى « **بيير لابورت»** (وهو من« **كيبك»**) واغتياله على يدخلية من خلايا الجبهة ،في أكتوبر ١٩٧٠.

كان رد الدولة الكندية عنيفاً ، تم إرسال الجيش لكيبك واعتقال المئات من مناضلى **«جبهة تحرير كيبك»** والمتعاطفين معها وحل الجبهة واعتبارها تنظيماً غير

مشروع . لكن في رأيي أن الدرس التاريخي يستخلص مما حدث بعد تلك الأيام العصيبة في أكتوبر ١٩٧٠.

كما يحدث عادة في مثل هذه اللحظات الحاسمة ، فهمت الدولة الكندية خطورة الموقف وبدأت سلسلة من «الإصلاحات» تمثلت في سياسة ثقافية وإعلامية تسمح للكنديين الفرنسيين في«**كيبك**» بالتعبير عن خصوصيتهم ، مثلاً في المحطة الفرنسية بالتلفزيون الرسمي «**راديو كندا**».كما تمثلت الإصلاحات في استثمارات وتسهيلات تسمح بتحسين مستوى المعيشة والقضاء على البطالة في المقاطعة ،مما يعالج أصلاً هاماً من أصول التذمر بها.

كذلك- كما يحدث كثيراً في مواقف مشابهة- بدأت الدولة في مفاوضات ومشاورات لحل قضية «**كيبك**» حلاً حاسماً . لكنها رفضت الحوار مع الراديكاليين ، أي «**جبهة تحرير كيبك**» يصف هذا برز دور الحزب الذي سوف يلعب دوراً جوهرياً في تاريخ «**كيبك**»، حتى بداية القرن الحادي والعشرين : «**الحزب الكيبكي**». كان البعض من «جبهة تحرير كيبك» هذا الحزب بالبرجوازية وبالتساهل . لكن «الحزب الكيبكي» استمر في طريقه ، بينما اختفت جبهة التحرير وتضاءل وجود المنظمات التي تولدت عنها ،ليس معنى هذا أن خيار الحزب أفضل من خيار الجبهة . بل معناه أن البقاء لمن يستطيع التكيف مع موازين القوى.

كانت« **جبهة تحرير كيبك** » تطالب باستقلال الإقليم وتستخدم العنف الثوري وسيلة ،باعتبار أن الدولة الكندية تحتل «**كيبك**» .أما «**الحزب الكيبكي**» فكان يطالب بالاستقلال عبر التفاوض وعبر آليات الدولة الليبرالية: الاستفتاء الشعبي على حق تقرير المصير .كانت الجبهة تطرح مشروعاً اجتماعياً، ينطلق من الدفاع عن الطبقة العاملة في الجناح اليساري ، وينطلق من الدفاع عن أبناء الوطن الكيبكي ومن الرغبة في تحقيق الحد الأدنى من المعيشة الكريمة لهم في الجناح القومي . أما «الحزب الكيبكي» ،فكان يقدم نفسه باعتباره حزباً اشتراكيا ديمقراطيا ، أي خياراً وسطاً ، يقبل بالانخراط في مؤسسات الدولة الكندية ويسحب بساط المطالب الاجتماعية من تحت أقدام «**جبهة تحرير كيبك**».

رأسمالية أم قومية؟

ما حدث في مطلع السبعينيات في«**كيبك**» هو نموذج لتفتت الجبهات الشعبية التي انخرط فيها اليسار متحالفاً مع القوميين ، وهو ما حدث في أنحاء عديدة في العالم . وبالمناسبة ، دائما ما تتفكك الجبهة بتهميش اليسار أو طرده وبانفراد التيار القومي بالحزب .هذا ما جرى لتحالف اليسار مع حزب البعث (القومي) في العراق وهذا ما خبره الجناح اليساري بجبهة التحرير الجزائرية وهذا ما عاشه الشيوعيون من الضباط الأحرار بمصر. الفارق بين منطقتنا العربية وبين كندا هو أن الرأسمالية هناك راكمت تجارب ووعيا أدى لإفراز آليات أكثر تعقيداً لتهميش اليسار ،عن طريق الدعاية ،والرشاوى المقنعة للناخبين مثلاً.

في«**كيبك**» تم تهميش القضايا الاجتماعية بالتركيز على أولوية جانب الاستقلال القومي للكيبكيين وبإيهام الناخبين ، أن الاستقلال تحت راية الحزب الكيبكي يعني أيضا الوصول لحكم يحقق العدل الاجتماعي. في عام ١٩٨٠ كان قد نجح الحزب«الكيبكي» فعلا في انتخابات إقليم«كيبك» ووصل للحكم المحلي ونظم استفتاء على أحقيته في المطالبة بالاستقلال ،لكنه خسر الاستفتاء.

هنا برز دور آليات الترهيب «السلمية» في النظام الرأسمالي .كانت دعاية الدولة الكندية تتركز على حجم هائل من المساعدات الاجتماعية، مثل المعاشات وإعانات البطالة ،التي سوف يخسرها الكيبكيون إذا ما استقلوا عن خزانة الدولة الكندية . وبالفعل ،خاف الناخبون من احتمال تراجع مستوى معيشتهم وفضل أغلبيتهم البقاء في إطار الدولة الكندية .مع ذلك ،تحققت مطالب اجتماعية هامة في«كيبك» بفضل حكم الحزب الكيبكي أو بفعل ضغط التيار الاستقلالي على الحكومة الكندية.

لكن، مع انتصار قناعة دولية عامة بأن المستقبل لآليات السوق العالمية، بدأ الحزب الكيبكي في التخلي عن سياسته الاجتماعية وبدا مرة أخرى أن التيار القومي حتماً يقدم اعتبار حكم الدولة القومية ،وحكم الشعب ذي الهوية المعينة لنفسه ،على اعتبار العدل الاجتماعي. وظهر واضحاً أن الأولوية لدى الحزب الكيبكي هي الحكم ،باعتبار أن وصول الحزب للحكم يعني أن الكيبكيين يحكمون أنفسهم ، وتراجعت أهمية فكرة العدل الاجتماعي الاشتراكية . أصبحت سياسة الحزب الكيبكي ترتكز على فكرتين : أولاً ، أن الكيبكيين ذوي هوية متمايزة عن بقية الكنديين وبالتالي لابد أن يستقلوا بدولتهم . ثانياً ، أن الكيبكيين قادرون على تحقيق رخاء يمكنهم من المحافظة على مستوى معيشي عال، دون الحاجة للاعتماد على استثمارات الدولة الكندية.

ترجمة هذه السياسة هي محاولة إنشاء رأسمالية تماثل في«قوتها» الرأسمالية الكندية، لأن مفهوم تحقيق الرخاء الذي تبناه الحزب الكيبكي هو المفهوم النيوليبرالي . بذلك تحول الحزب الاشتراكي الديمقراطي الخارج من أرضية يسارية إلى حزب للرأسماليين .مرة أخرى ، يبدو لي أن تحالف التيار القومي مع الرأسمالية أمر لا مفر منه، لأن التيار القومي لا يقدم على اعتبار «صفاء» السيادة القومية أي اعتبار، ولا حتى اعتبار العدل الاجتماعي .أما الرأسمالية ،فهي تضمن نوعاً من الاحتكار للسوق «**الوطنية**» بتحالفها مع القوميين . هذا في رأيي ما حدث في«**كيبك**» .تحول الخطاب القومي من الرغبة في تحقيق المعيشة الكريمة لأبناء «**القومية الكيبكية**» ،إلى أداة لتفريغ السوق الكيبكية من رؤوس الأموال الكندية

الانجليزية ، لتحل محلها رؤوس أموال كيبكية هائلة .اليوم ،كبار قادة **«الحزب الكيبكى»** هم رجال أعمال أو مستشارون ،محاسبون ،محامون يشتغلون «بالبيزنس» .وكبار «أعيان» مؤيدى الحزب هم أصحاب الشركات الكيبكية الضخمة .ومع طنطنتهم القومية يزورون الولايات المتحدة دورياً لأن منطق الرأسمالية لا يعرف الحدود ولأن امتداد نشاطهم النيوليبرالى هو الاندماج فى سوق امريكية شمالية واحدة.

عام ١٩٩٥ ، خسر **«الحزب الكيبكى»** ثانى استفتاء على الاستقلال. وقتذاك بدا أن المعركة حسمت بفارق ضئيل ، يقل عن الواحد بالمائة ، لكن اليوم، تشير الاستطلاعات فى«كيبك» إلى أن ٨٠٪ من الناخبين لا يرغبون فى الانفصال عن كندا . ربما عزونا هذا الموقف إلى أن كثيرا من الناخبين أدركوا أنه ليس ثمة فارق جوهرى بين القوميين المتمحورين حول الهوية الكيبكية وبين القوميين المجتمعين حول الهوية الكندية .فى الحالين ،الاعتبار المقدم على كل اعتبار هو بناء المجتمع حول هوية ثقافية أو عرقية ما ، وليس حول مفهوم للعدل الاجتماعى ورفض تسلط الدولة. وبالتالى ، فى رأيى ينتهى الأمر بتسلط الرأسمالية «الوطنية» سواء فى شكل قطاع خاص أو فى شكل رأسمالية دولة، كتلك التى عرفتها مصر فى فترة حكم التيار القومى الناصرى . ويصبح بذلك من شبه المحتوم أن ينتفى العدل الاجتماعى من قائمة أولويات النظم.بهذه المناسبة، يمكن أن نتصور أن التحول الذى عرفته مصر أيام السادات لم يكن مجرد وليد لتغير شخص الديكاتور ، بل كان إفرازاً طبيعيا لتحالف القومية مع الرأسمالية ، تحالفا يستبدل القطاع الخاص برأسمالية الدولة نظراً لكفاءة القطاع الخاص الاقتصادية.

أزمة يسار أم أزمة قومية؟

أين أزمة اليسار من هذا كله ؟ فى **«كيبك»** ، يلخص الزعيم الماركسى الاستقلالى **«رينيه جانيو»** أحد أوجه هذه الأزمة. فى فيلم تسجيلى أخرجه الفرنسى **«جان دانيال لافو»** ، بعنوان **«الحرية غضبى»** ظهر **«جانيو»** بعد مرور حوالى ثلاثين عاماً على بداية نضاله . تحول **«جانيو»** من مناضل يشترك فى المظاهرات والاضرابات ويقود منظمة فى«**قلب النضال» الشيوعية ، إلى أستاذ جامعى يدرس التاريخ ،متخليا عن أحلامه (أو أوهامه) ،معيداً النظر فى مشروعه وماضيه ، دون أن «يرتد» عن مثله العليا.**

يقول «جانيو» إنه ورفاقه كانوا واقعين تحت تأثير وهم أنهم يمثلون الارادة الجماهيرية ، من حيث رغبة الجماهير فى الاستقلال عن كندا ومن حيث رغبتها فى العيش فى ظل الاشتراكية ، يرى جانيو أن التجربة أثبتت أنه ورفاقه كانوا بالأساس مجموعة من المثقفين لهم مثلهم ومشروعهم ، لكن هذا لا يعنى أن الجماهير كانت تتبنى هذا المشروع رغم ما يبدو من عدالة ووجاهة المشروع.

النقد الذاتى الذى يقدمه **«جانيو»** يندرج فى إطار النقد الماركسى ما بعد الحداثى ،الذى يتمسك برفض هيمنة دولة على أخرى أو طبقة على أخرى أو نظام على فرد ، ويتمسك بقيم العدل والحرية ، لكن يعيد النظر فى بعض القناعات الماركسية التقليدية ،مثل حتمية أن تؤمن الجماهير الواعية بالاشتراكية أو حتمية أن تفضى الرأسمالية إلى أزمات لا يحلها إلا الاشتراكية التى ستقيم مجتمعاً فاضلاً وعادلاً . موقف «جانيو» هو الموقف اليسارى الذى اتصور أنه أكثر حكمة من غيره . موقف لا يتمسك بيقين معين ، بل يتساءل ويجرب وينقد تجربته السابقة . موقف يعيد النظر فى مدى تصديق الناس للنخب الطليعية وفى مدى قناعتهم بأن الاشتراكية هى الحل . موقف يؤمن بأن الطريق لتحقيق العدل الاجتماعى لا يمر بالضرورة بخطوات معروفة سلفاً ولا ببرنامج وضعه مثقفو الحزب ، ولا بتجربة فى سياق مغاير ،مثل تجربة الاتحاد السوفيتى مثلاً..

لقد رصد «جانيو» مشكلة معرفية أساسية لدى اليسار الكيبكى ،هى علاقة المثقف الماركسى بالنظرية وبالحزب وبالجماهير .ونقده لتجربة تحالف اليسار الاشتراكى مع التيار القومى ،يغرينى بالتأكيد على أن الفارق المعرفى بين التيارين (الأولوية للعدل مقابل الأولوية للهوية الثقافية) لا يمكن أن تفضى إلا لسيطرة الرأسمالية أو لنظام هجين يحمل عوامل تفتته فى صلب بنيته.

أما الأسئلة التى تفجرها تجربة اليسار فى كيبك ،ولا أزعم أن عندى لها إجابة ، بالاضافة إلى ضيق المساحة ،فتدور حول شكل الدولة القومية ،كما عرفه الغرب منذ القرن الثامن عشر وكما نقله العرب منذ القرن التاسع عشر- إن احتسبنا محمد على عربياً .هل المجتمع العادل أو المجتمع الذى يحقق حداً أدنى من الرضى لأهله ، ينبغى أن يكون محكوماً بهوية ثقافية أو عرقية واحدة؟ هل الدولة تعبير عن إرادة شعبها أم هى أيضا بنية لقمع هذا الشعب ؟ هل الرد على بعد الهيمنة فى العولمة الرأسمالية يكون بالتقوقع فى دولة قومية؟ أم أن مقاومة العولمة صارت ذريعة للأنظمة القمعية لادعاء الوطنية ؟ هل هناك وسيلة للمقاومة وللنضال من أجل الحياة الكريمة دون الوقوع فى فخ الدولة القومية المتسلطة؟ هل الرأى فى ذلك كله للشعب ، أم لكل فرد على حدة ، باعتبار أن مفهوم الشعب قد تم أسره فى إطار منظومة مفاهيمية تكرس الدولة القامعة؟.

هذه أسئلة كيبكية . لكنها تهمنا كذلك فى مصر، لأن الدولة فيها قد أصبحت أقرب لمجلس ادارة شركة ولأن مقاومة العولمة صارت فيها شعاراً يتبناه الديمقراطيون والفاشيون معاً، دون أن يتبين متلقى الخطاب السياسى الفارق بين رفض الهيمنة الأمريكية المعنى بمقاومة العولمة عند الديمقراطيين وبين تكريس الأصولية الاسلامية أو القومية المعنية بمقاومة العولمة عند الآخرين.

أسئلة كيبكية تنتظر إجابات مصرية..

حقوق المرأة بين الفقهى والمدنى

فريدة النقاش

اتسع فى الآونة الأخيرة نطاق إحالة المدنى إلى الفقهى فى القضايا «السياسية والاجتماعية الاقتصادية»، ولم تكن هذه الإحالة من فعل الحركات السياسية الدينية فقط وهى التى تسعى لاقامة دولة دينية فى مصر- وقد اشتد عودها أى هذه الحركات واتسع نفوذها وأخذت تحتل مساحات أوسع فأوسع من الفضاء الثقافى بشكل خاص- **وإنما اتجهت الدولة بدورها إلى المزيد من هذه** الإحالات، فأخذت تطلب الفتاوى الدينية رسمياً من الأزهر ودار الإفتاء فى قضايا هى من صميم العلاقات المدنية المرهونة بموازين القوة الاجتماعية شأن العلاقة بين المالك والمستأجر فى الأرض الزراعية ، أو العقود بين الملاك والمستأجرين فى المساكن ، أو أرباح البنوك وشهادات الاستثمار ، أو ختان الإناث.

وقد جرى الاعتداد دائما عند هذه الإحالة بالمادة ٢ من الدستور المصرى التى تنص على أن دين الدولة هو الاسلام وأن الشريعة الاسلامية هى المصدر الرئيسى للتشريع.

وحظيت قضايا المرأة وحقوقها بالنصيب الأكبر من هذه الإحالة الدائمة والمتسعة النطاق للمدنى إلى الفقهى ثم الاحتكام إلى الأخير فى نهاية المطاف.

وقد كانت المادة ٢ من الدستور كما سبق القول هى السند القوى للفقهى فى هذا الصدد حتى أننا حين نبحث فى حقوق المرأة نجد أنفسنا أمام مجموعة من الاجتهادات تأسست جميعا على مدارس متباينة فى الفقه بمذاهبه الخمسة المالكى والحنبلى والحنفى والشافعى والجعفرى ، ولم تبق إلا مساحة محدودة ومعزولة للاجتهادات الأخرى من خارجه ، لأنها تعد فى هذه الحالة منافية للدستور بحكم المادة المشار إليها ، أو هكذا يسارع الشيوخ إلى القول.

ففى هذا الميدان تحديداً- أى ميدان حقوق المرأة- لا يمكن الاعتداد بالدستور باعتباره سندا للمدنى ، أى لمبدئى العدل والمساواة بصورة أساسية ، **وأقصى ما يمكن الوصول إليه هو التأكيد على التأويل الفقهى المستنير والمرن وصولا إلى قيام النساء أنفسهن بإعادة تفسير الشريعة** بما يسمح بأدوار لهن فى تحديد احتياجاتهن الفعلية وتطوير مساهماتهن فى صياغة القوانين طبقا للمعايير الدولية خاصة فى قوانين الأسرة التى تحكم المجال الخاص وتتحكم بصورة كبيرة ونتيجة لذلك فى المجال العام.

كانت اتفاقية إلغاء كل أشكال التمييز ضد المرأة هى أهم إنجازات العقد العالمى للمرأة- ١٩٧٥-١٩٨٥ إذ جمعت فى وثيقة شاملة كل حقوق المرأة التى مرت عبر رحلة دولية طويلة منذ الإعلان العالمى للقضاء على التمييز ضد المرأة سنة ١٩٦٧ وصولا إلى بلورة الاتفاقية ذاتها وإعلانها سنة١٩٧٩ ، ولما كان الأمر كذلك فسوف نحتكم إلى الاتفاقية باعتبارها بلورة عالمية متكاملة لما هو مدنى بالكامل ولمعنى المساواة التى سوف يستحيل تحقيقها إلا بصورة شاملة لكل الجوانب **والتشريع** هو واحد من جوانب كثيرة يقتضى الأمر تغييرها ، بالاضافة إلى تغيير الواقع الاجتماعى -الاقتصادى القائم على الاستغلال والظلم حتى يكون بوسعنا القول أن المسافة قد تلاشت فعلا بين النصوص القانونية التى تدعو للمساواة والعدل وبين الواقع الفعلى للنساء ، أى بين ما وصفته امرأة فى إحدى ورش العمل عن حقوق النساء بالمسافة الواسعة بين الصورة الوردية للمواثيق الدولية والصورة السوداء للواقع.

وقد أصبح مثل هذا التغيير ملحاً بعد أن برزت فى الساحتين الوطنية والقومية مجموعة من القضايا والمشكلات المستعصية حول أوضاع النساء ، وحقوقهن وبدا واضحا حتى للسلطة الأبوية الاستبدادية الطبقية أنها أوضاع غير منطقية بل ومحرجة مثل **منع المرأة من السفر إلا بموافقة الزوج مثلا أو حبس نساء لأنهن غامرن بقيادة السيارات أو منع الاختلاط فى المدارس والجامعات ، أو تطبيق ما يسمى بنظام الطاعة لأن المرأة ناشز ، أو رفض منح الجنسية لأطفال الأم المتزوجة من أجنبى.**

كذلك فإن الموقف العالمى الجديد بدأ ينظر إلى المرأة وحقوقها وأشكال التمييز ضدها بجدية بالغة، وأصبحت تحفظات الحكومات

العربية التي وقعت على الاتفاقية الدولية لإلغاء كل أشكال التمييز ضد المرأة وصدقت عليها موضوعا للانتقاد، ويجرى الإلحاح على الحكومات لرفع هذه التحفظات من جانب المنظمات الوطنية والقومية والعالمية لحقوق الإنسان.

وما تزال نتائج الأبحاث والدراسات النظرية والميدانية التي تعلن خلاصتها في مارس من كل عام احتفالا بيوم المرأة العالمي تؤكد أن التقدم الجزئي في أوضاع شرائح من النساء دون غيرها هنا وهناك لا يحجب حقيقة أساسية هي أن **أوضاع المرأة بعامة تمضى من سيئ إلى إسوأ عاماً بعد الآخر** وهو ما يكرس مظاهر التمييز ضد المرأة في المجالات كافة، وهي مظاهر يعجز التقدم الجزئي عن طمسها، خاصة أننا حين نتحدث عن النساء إنما نعنى ملايين النساء وليس الشرائح والفئات العليا أو الوسطى وحدها.

وسوف تقتصر هذه الورقة على بحث كيف أدت الإحالة الدائمة إلى الفقهي تجنباً للمدنى في قضايا حقوق المرأة إلى مزيد من إهدار هذه الحقوق على دراسة الوضع المصرى مع إشارات هنا وهناك للأوضاع في بلدان عربية وإسلامية تبين أن الاختلافات والتباينات بين الشرائع والممارسات القانونية والسياسية في هذه النظم هي اختلافات وتباينات جزئية لا يمكن أن نبنى عليها نتيجة مؤداها أن نظاما ما قد احتكم كلية إلى المدنى في القوانين والممارسات الخاصة بالمرأة اللهم إلا النظام التونسي كاستثناء وحيد خاصة في ميدان قانون الأحوال الشخصية، وإن كان الإطار الاقتصادي السياسي للوضع التونسي لا يختلف كثيرا عن النظم الأخرى من زاوية طابعة الاستبدادي الأبوى الطبقي القائم على التمييز ضد الضعفاء والنساء والكادحين بعامة.

الاتفاقية الدولية

تحفظت جمهورية مصر العربية على المادة الثانية من الاتفاقية الدولية لإلغاء التمييز ضد المرأة وتقول هذه المادة التي أسوقها نصاً باعتبارها نموذجا لما أسميه بالقانون المدني:

«تشجب الدول الأطراف جميع أشكال التمييز ضد المرأة وتوافق على أن تنتهج بكل الوسائل المناسبة ودون إبطاء سياسة القضاء على التمييز ضد المرأة وتحقيقها، لذلك تتعهد بالقيام بما يلي:-

أ- تجسيد مبدأ المساواة بين الرجل والمرأة في دساتيرها الوطنية أو تشريعاتها المناسبة الأخرى، إذا لم يكن هذا المبدأ قد أدمج فيها حتى الآن، وكفالة التحقيق العملي لهذا المبدأ من خلال القانون والوسائل المناسبة الأخرى.

ب- إتخاذ المناسب من التدابير التشريعية وغيرها بما في ذلك ما يقتضيه الأمر، من إجراءات لحظر كل تمييز ضد المرأة.

ج- إقرار الحماية القانونية لحقوق المرأة على قدم المساواة مع الرجل وضمان الحماية الفعالة للمرأة عن طريق المحاكم الوطنية ذات الاختصاص والمؤسسات العامة الأخرى من أي عمل تمييزي.

د- الامتناع عن الاضطلاع بأي عمل أو ممارسة تمييزية ضد المرأة. وكفالة تصرف السلطات والمؤسسات العامة بما يتفق وهذا الالتزام.

هـ- إتخاذ جميع التدابير المناسبة للقضاء على التمييز ضد المرأة من جانب أي شخص أو منظمة أو مؤسسة.

والحق في الوقاية الصحية وسلامة ظروف العمل بما في ذلك حماية وظيفة الانجاب.

٢- توخيا لمنع التمييز ضد المرأة بسبب الزواج أو الأمومة، ولضمان حقها الفعلي في العمل تتخذ الدول الاطراف التدابير المناسبة.

أ- لحظر الفصل من الخدمة بسبب الحمل أو اجازة الأمومة، والتمييز في الفصل من العمل على أساس الحالة الزوجية، مع فرض جزاءات على المخالفين.

ب- لادخال نظام إجازة الأمومة المدفوعة الأجر أو مع التمتع بمزايا اجتماعية مماثلة دون أن تفقد المرأة الوظيفة التي تشغلها أو أقدميتها أو العلاوات الاجتماعية وتتوسع الفقرتان ج، ود والبند الثالث من هذه المادة في توفير الحماية للمرأة العاملة الأم من كل الزوايا.

فصل المرأة للانجاب

تحفظت الحكومة المصرية على هذه المادة وبالتالي فهي لم تتقدم منذ وقعت على الاتفاقية وصدقت عليها أي خطوة للأمام على طريق إدماج مبدأ المساواة بين الرجل والمرأة في القوانين والتشريعات.

بل على العكس فإن قانون العمل الموحد الجديد- وهو بالمناسبة لا يحيل إلى الشريعة الإسلامية في أي من مذاهبها الفقهية- يبيح فصل المرة إذا ما أقدمت على الانجاب لمرة ثالثة استجابة لمطالب سياسات التكيف الهيكلي والتثبيت الاقتصادي التي هي سياسات انكماش فرضها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي على حكومة البلاد.

وبقيت مظاهر التمييز ضد المرأة قائمة في القوانين الأخرى ناهيك عن الواقع الفعلي والمستوى الأعمق فيه حيث يتخذ التمييز الطبقي ضد المرأة أشكالا مزدوجة بصفة مستمرة لأنها طبقية وأبوية سلطوية في آن واحد.

يميز قانون العقوبات بين الرجل والمرأة في قضايا الزنا وجرائم الشرف والخيانة الزوجية سواء بالنسبة لمدة الحبس أو وقائع الاثبات أو المحاكمة، فالرجل في قضايا الآداب هو دائما شاهد تجرى تبرئته بينما يحكم على المرأة بالحبس رغم أنهما شريكان في الواقعة، وفي حالة الزنا يشترط أيضا أن يقع بالنسبة للرجل فقط في بيت الزوجية أما خارجه فلا يعد كذلك أما المرأة فيمكن إلقاء القبض عليها متلبسة ومحاكمتها أيا كان المكان الذي يحدث فيه الزنا..

أما جرائم الشرف أي قتل النساء من الأسرة حيث يقوم الأقارب الذكور بغسل العار فإن القانون يسمح للقاضي بتوقيع عقوبة مخففة على الرجل الذي تعتبره الأسرة بطلاً.

بل وإمعانا في إذلال المرأة خاصة في البيئات الفقيرة المعزولة غالبا ما تقوم إحدى النساء بالاعتراف على نفسها أنها هي القاتلة لتفتدى الرجل وتتلقى عقوبة السجن- مدى الحياة -نيابة عنه.

ولا ينهض التمييز في القانون الجنائي وقانون العقوبات على أساس من الشريعة في مسألة الزنا أو القتل من أجل الشرف فالشريعة تساوى بين الزاني والزانية في العقوبة، و«القرآن» جرم وأد البنات الشبيه بجرائم الشرف الآن، والذي كان عملا إجراميا يتم أيضا باسم الحفاظ على الشرف لأن وجود الأنثى في حد ذاته هو عار محتمل، وكما يقول الباحث في الاسلاميات **د. «محمد أركون» أنه:**

«عندما ظهر القرآن لأول مرة وجد أمامه وضعا راسخا منذ عدة قرون، ولم يستطع تعديله فيما يخص نقطتين أساسيتين هما: البنى الأولية للقرابة والتحكم بالجنس وضبطه، وتوجد أيضا نقاط أخرى هامة كالإرث والحفاظ على الجسد، وحق التوصل إلى الامتيازات الاجتماعية والثقافية والسياسية»(١).

وهناك تمييز قانوني صارخ ضد المرأة المصرية (والغالبية العظمى من النساء العربيات) المتزوجة من أجنبي حيث تنص المادة الثانية من قانون الجنسية على أن الجنسية المصرية حق لأبناء الأب المصري.

وتعاني عشرات الآلاف من النساء المصريات ومئات الآلاف من الأطفال من هذا التمييز الصارخ في القانون الذي طالما قالت الجماعات النسائية المكافحة من أجل إلغائه

أنه غير دستورى لأن القانون نفسه يمنح الحق فى الجنسية المصرية للأبناء من أب مصرى متزوج من أجنبية ، وهؤلاء الأطفال على العكس من أطفال الأم المصرية المتزوجة من أجنبى يتمتعون بمجموعة من الحقوق فى التعليم والصحة والعمل بينما يحرم منها أبناء الأم المصرية.

وهذه المادة من قانون الجنسية لا تخالف فحسب نصوص الدستور المصرى خاصة فى المادة الحادية عشرة منه والتى تقول إن المصريين سواء أمام القانون ، ولكنها تخالف أيضا أحكام المادة التاسعة من اتفاقية القضاء على كل أشكال التمييز ضد المرأة ،وهى المادة التى تقضى:

«بأن تمنح الدول الأطراف المرأة حقا مساويا لحق الرجل فيما يتعلق بجنسية أطفالهما».

ولما وجدت الحكومة المصرية نفسها فى موقف محرج لأنها مطالبة بتقديم تقرير دورى للأمم المتحدة عن مدى التزامها بتطبيق الاتفاقية ، فقد اتخذت بعض الاجراءات الجزئية حين أصدر وزير التربية والتعليم قراره باعفاء أبناء الأم المصرية المتزوجة من أجنبى من دفع رسوم التعليم فى المدارس الحكومية بالعملة الصعبة ومعاملتهم معاملة المصريين ، وهو قرار على أهميته وايجابيته لم يطبق حتى الآن فى مواقع كثيرة.

وقالت الحكومة المصرية فى تقريرها لسنة ١٩٩٧ إنه:

«فيما يتعلق بجنسية الأطفال القصر فإن القانون المصرى ينتهج الجمع بين نظريتى حق الدم وحق الأقليم السائد فى فقه القانون الدولى والمقارن فى تبعية الأبناء القصر لجنسية أبيهم»(٢).

ولن أتوقف كثيرا أمام الازدواجية الواضحة حيث يصبح القانون الدولى هنا مرجعا واجب الاحترام بينما هو موضوع للتحفظ فى مواقع أخرى وإنما نتوقف عند موضوع حق الدم.

الدم هنا ليس مجرد عنصر بيولوجى يعطى للرجل الأب أفضلية على المرأة الأم ولكنه أيضا عنصر إيديولوجى فحواه تفوق الذكر -الأب على الأنثى- الأم لأن الأطفال يحملون اسم الأب الذى يحمل نسله- لا نسل المرأة- اسم الأسرة على مر الأجيال.

وقد أثبت الكاتب الاسلامى د. محمد سليم العوا فى ندوة غير منشورة بمقر حزب التجمع سنة١٩٩٢ اعتمادا على مبدأ لا ضرر ولا ضرار الذى يقضى بتجنب إلحاق الضرر ، ويتصل بهذا المبدأ مبدأ آخر هو اختيار أخف

الجنسية حق وأبناء المصرية المتزوجة من أجنبى



د. محمد سليم العوا

الضررين . أثبت أن الشريعة لا تقف ضد منح الجنسية لأبناء الأم المصرية المتزوجة من أجنبى ولا علاقة للدين بهذا التمييز القانونى ضد النساء.

١- «غير أن القضاة- وكلهم من الذكور- اتجهوا للأسف إلى تعريف مفاهيم مثل الضرر والمصلحة العامة ، وتحليل مفاهيم مثل«العلة» وال«الظرفية» بعبارات لا تعكس وجهة نظر ذكرية بحتة فحسب بل تنم أيضا فى كثير من الأحيان عن وجهة نظر السلطات السياسية(٣).

فإحالة هذا الحق المدنى الذى يترتب على إعمال مبدأ المساواة ليس إحالة إلى الفقهى وإنما إلى بنى القرابة والمجتمع البطريركى الراسخ الجذور والذى ترسخ عبر الزمن بعد سقوط المجتمع الأمومى الذى جرد المرأة من حقوق كثيرة كانت تتمتع بها حيث كان مبدأ المساواة فى ذلك الزمن القديم سائدا بطريقة فطرية.

وكما يقول الشيخ **محمد الغزالى:**

المأساة أننا نحن المسلمين مولعون بضم تقاليدنا وآرائنا إلى عقائد الاسلام وشرائعه لتكون دينا مع الدين»(٤).

كذلك كان «كلود ليفى شتراوس» مؤسس المدرسة البنيوية قد برهن على أهمية الدور الذى تلعبه البنى الأولية للقرابة فى سريان الأرزاق والسلطات التى يتمتع بها الأشخاص فى المجتمع .فعملية تبادل النساء تخضع لاستراتيجيات الغنى والهيمنة والحماية الذاتية ، وهذه الاستراتيجيات تتجاوز مصلحة الشخص الذى تتم مبادلته (أى المرأة فى الزواج) ونجد هنا أن أمن الفرد مرتبط بقوة العشيرة التى تضمن حمايته ، ففى حين أن الرجل لا يترك أبدا العائلة نجد المرأة تمر إلى

عشيرة أخرى لعقد تحالف بواسطة الزواج ، ولهذا السبب نجد أن ضبط ممارسة الجنس لدى النساء قد حدد بصرامة من قبل قانون العرض والشرف الذى لا يزال يفرض نفسه فى مجتمعات متوسطية عديدة سواء كانت ذات تراث مسيحى أم اسلامى»(٥).

وحين طلبت مجموعة من النساء والمدافعات عن حق أبناء المرأة المصرية المتزوجة من أجنبى فى الحصول على الجنسية المصرية من مسئول كبير أن يتدخل لصالح النساء اللاتى تزوجن من أجانب وصفهن المسئول بأنهن شبه ساقطات.

وإذا شئنا أن نصل إلى المستوى العميق للمعنى فى هذا التصور فسوف نلمح فيه **فكرة رفض دخول دم غريب على العشيرة أو الأم عبر هؤلاء الرجال الغرباء ، وقبول المرأة لهذا الدم الغريب يمثل سقوطا تستحق العقاب بسببه** ، والعقاب هنا تشريعى وباسم الجماعة إنه حرمان أطفال هذا السقوط من« شرف» الحصول على جنسية الجماعة التى تمنع حمايتها عن المرأة الخارجة عليها بالزواج من أجنبى ، ومن ثم يوضع الأطفال فى موضع أبناء السفاح.

وقبل أيام قليلة كانت موافقة الادارة العامة للآداب ، شرطا لسفر «الأنثى للخارج» . صحيح أن هذا الشرط لم يكن يطبق على كل الإناث » لكنه ظل موجودا حتى ذلك التاريخ (نهاية يوليو ١٩٩٩) حين إلغاء وزير الداخلية.

كذلك قضت المحكمة الادارية العليا بالغاء قرار إدارى يمنع زوجة من السفر، بناء على طلب زوجها كانت الزوجة قد تخلفت عن الحصول على إذن زوجها وعلقت صحيفة قائلة هذا يعنى أن قرار السفر لم يعد فى يد

الزوج!! وعلامات التعجب للصحفية.

ورغم أن هذا الحكم يشكل سابقة مهمة تعتد بها النساء قانونا عند السفر وتعنت الزوج، فما يزال حق المرأة في الحصول على جواز السفر مرهونا بموافقة الزوج أو ولي الأمر، أي أنها يمكن أن تكون ممنوعة من السفر من المنبع.

وقد تأسس المنع من السفر إلا بأذن رجل وأحيانا موافقة شرطة الآداب على النظرة لجسد المرأة باعتباره عورة وخطرا كبيرا على الشرف، ولذلك ينبغي أن يظل هذا الجسد موضوعا تحت الرقابة، فهناك فزع ذكوري غامض من أن يكون غياب المرأة عن المراقبة فرصة لها للعبث بشرف الأسرة القبلية -الأمة وهو الشرف الذي يجري اختزاله في جسد المرأة.

ونذكر في هذا الصدد أن نظام **«صدام حسين»** في العراق أثناء الحرب مع إيران قد أصدر قانونا يعطي للقضاة حق تبرئة أقارب المرأة حين يقتلونها بسبب جرائم الشرف.

وللمنع من السفر أصول قوية في الفقه المحافظ ينتقدها الباحثون الاسلاميون المستنيرون، لكنه النقد الذي يدعو إلى تخفيف القيد والمزيد من المرونة وليس إلغاء القيود نهائيا على سفر المرأة بحيث تصبح ولية نفسها.

ينص حديث نبوي كما أخرجه عبد الله بن جميل عن ثابت عن انس

«إن امرأة كانت تحت رجل(زوجته) فمرض أبوها فأتت النبي «صلعم» فقالت يا رسول الله إن أبي مريض، وزوجي يأبى أن يأذن لي أن أمرضه، فقال لها النبي: أطيعي زوجك فمات أبوها فاستأذنت زوجها أن تصلي عليه فأبى زوجها أن يأذن لها في الصلاة فسألت النبي فقال لها أطيعي زوجك، فأطاعت زوجها ولم تصل على أبيها .. فقال لها النبي «صلعم» : قد غفر الله لأبيك بطواعيتك لزوجك» أورد هذا النص الشيخ **محمد الغزالي** مستنكرا(٦) من موقعه كباحث مستنير وذلك دون أن يعترض في مكان آخر على مبدأ «الطاعة» أو الولاية على المرأة.

أما الدكتور «أحمد عمر هاشم» رئيس جامعة الأزهر فيقول في تحقيق بعنوان« بعد إسقاط موافقة الزوج والادارة العامة للآداب كشروط للسفر» -يقول « إن تعاليم الأسرة لا تبيح للزوجة أن تسافر دون إذن زوجها ودون وجود محرم أو رفقة آمنة مشيراً إلى أن الاسلام يهدف إلى حماية الأسرة وحماية المرأة والابتعاد عن مسالك الانحراف وعن عبث العابثين»(٧).

ويقول الشيخ **«فكري حسن إسماعيل»** وكيل وزارة الأوقاف إذا كان الزوج قد تزوج وهو يعلم أن زوجته تعمل وأعطاها الأذن بالخروج والتصرف في مرتبها فيكون كل ما يترتب على عملها موافقا عليه بالتبعية، أما إذا كان غير موافق على عملها في الأصل فيكون له الحق في منعها من السفر».

ويضيف:

«إن الزوجة إذا كانت شابة فلا يجوز لها أن تسافر إلا مع محرم حتى ولو كانت تقصد بسفرها أداء فريضة الحج».

وتظهر في هذه النصوص فكرتان محوريتان أولهما أن المرأة الزوجة ليست شخصا حرا له حقوق ثابتة وأن كل ما يمكن أن تتمتع به من حرية أو حقوق مشروط بارادة الرجل -الزوج الذي يمنح أو يمنع - والفكرة الثانية هي جسد المرأة العورة وما يحدثه من قلق وتوتر، ولذا لزمت حراسته ومراقبته حتى لو كانت تقصد بسفرها أداء فريضة الحج».

أما الموقف المدني بخصوص هذه القضية فيتضح على مستويين أحدهما ينطلق من الحقوق الأساسية للشخص البشري كما أقرتها المواثيق الدولية لا فرق فيها بين رجل وامرأة، والآخر ينطلق من ذات الموقف مع تحفظات «ذكورية» قوية تجعله متناقضا»(٨).

تمثل الدكتورة **«فوزية عبد الستار»** رئيسة اللجنة التشريعية سابقا في مجلس الشعب المستوى الأول حيث تقول:

«إن منع الزوجة من السفر إذا ما رفض زوجها السماح لها بالسفر قيد غير دستوري لأن الدستور ينص على أن الحرية الشخصية مصونة لا تمس»(٩).

ويؤكد **د. محمد عصفور** أستاذ القانون الدستوري على« الحرية الشخصية في العمل للزوجة كمواطنة».

ثم يضيف

«أما إذا كان لدى الزوجة أولاد ويحتاجون إليها ثم ترغب في السفر وتركهم لزوجها فهذا أمر مرفوض لأن الزوج لن يعمل «مربية» ولن يقوم بدور الأم في التربية».

ويمثل قول الدكتور **«محمد عصفور»** هنا الموقف المتناقض الذي ينطلق من المدني لكنه يناقض نفسه حين ينتقص منه باسم الثقافي الذكوري بل إنه يتضمن معنى آخر حول وظيفة المربية التي تقوم بها المرأة ولا يجوز من وجهة نظره أن يقوم بها الرجل، وسواء كان «عصفور» يقصد الإقلال من شأن دور المربية باعتباره دوراً لا يليق بالرجل، أو كان يقصد العكس وهو الاعلاء من شأن وظائف الأمومة التي هي حكر على المرأة بل وهي كذلك أحد المسوغات الثقافية القوية التي تمجد هذا الدور لتنتقص من أدوار المرأة الأخرى، فإنه في الحالتين يحاصر المرأة بل وهي كذلك أحد المسوغات الثقافية القوية التي تمجد هذا الدور لتنتقص من أدوار المرأة الأخرى، فإنه في الحالتين يحاصر المرأة في مكانها «كمربية» ،ويخاصم التوجه الديمقراطي العالمي بل والقومي والمحلي الذي يدعو إلى بل ويثبت في نتائج أبحاث تجريبية على الصعيد العالمي أن التربية المشتركة للأطفال- حتى الرضع- تنتج أطفالا ينعمون بصحة نفسية وبدنية أوفر، بل وتدرب هؤلاء الأطفال أنفسهم على التعاون فيما بعد ،وتسهم في إزالة آثار التمييز التاريخي الذي تعرضت له المرأة عبر العصور بسبب عدم الاعتراف بوظائفها في إعادة إنتاج الجنس البشري وباعتبارها وظائف اجتماعية، بل ومعاقبتها على الصعيد الشخصي بسبب «احتكارها» القسري لهذه الوظائف التي تدفع فيها من صحتها ووقتها وإمكانيات ترقيها الإنساني الشخصي بسبب «احتكارها» ثمناً باهظاً.

من جهة أخرى فإن التربية أو وظيفة المربية ليست عملاً من الأعمال التي يستعصى على الرجال باعتبارهم رجالا القيام بها.

الأحوال الشخصية

تنص المادة السادسة عشرة من الاتفاقية الدولية لإلغاء كل أشكال التمييز ضد المرأة على أن:

«تتخذ الدول الأطراف جميع التدابير المناسبة للقضاء على التمييز ضد المرأة في كافة الأمور المتعلقة بالزواج والعلاقات الأسرية، وبوجه خاص تضمن على أساس تساوي الرجل والمرأة.

أ. نفس الحق في عقد الزواج.

ب. نفس الحق في حرية اختيار الزوج ،وفي عدم عقد الزواج إلا برضاها الحر الكامل.

ج. نفس الحقوق والمسئوليات أثناء الزواج وعند فسخه.

د. نفس الحقوق والمسئوليات كولده، بغض النظر عن حالتها الزوجية، في الأمور المتعلقة بأطفالها وفي جميع الأحوال تكون مصالح الاطفال هي الراجحة.

هـ. نفس الحقوق في أن تقرر بحرية، وبشعور من المسئولية عدد أطفالها، والفترة بين إنجاب طفل وآخر ،وفي الحصول على المعلومات والتثقيف والوسائل الكفيلة

بتمكينها من ممارسة هذه الحقوق.

و.نفس الحقوق والمسئوليات فيما يتعلق بالولاية والقوامة والوصاية على الأطفال وتبنيهم ، أو ما شابه ذلك من الأنظمة المؤسسية والاجتماعية حين توجد هذه المفاهيم فى التشريع الوطنى وفى جميع الأحوال تكون مصالح الأطفال هى الراجحة.

ز. نفس الحقوق الشخصية للزوج والزوجة بما فى ذلك الحق فى اختيار اسم الأسرة والمهنة والوظيفة.

ح. نفس الحقوق لكلا الزوجين فيما يتعلق بملكية وحيازة الممتلكات.

٢. لا يكون لخطوبة الطفل أو زواجه أى أثر قانونى ، وتتخذ جميع الاجراءات الضرورية ، بما فيها التشريع لتحديد سن الزواج ، ولجعل تسجيل الزواج فى سجل رسمى أمراً إلزامياً.

تحفظت الحكومة المصرية على هذه المادة بما يعنى أنه لا توجد أى نية رسمية لاجراء تغييرات جذرية فى قانون الأحوال الشخصية الذى وضعت مواده الأساسية قبل سبعين عاما «١٩٢٩» ، ولم تجر عليه إلا تعديلات هامشية لا تمس جوهره القائم على التمييز ضد المرأة والمستند إلى الفقهي.

وهناك مجموعة من القضايا الرئيسية يجرى فيها ممارسة التمييز مثل **عقد الزواج العصمة .وحق المرأة فى تزويج نفسها: والطاعة والنشوز.**

١. وباستثناء قانون الأحوال الشخصية التونسى الذى «كان يرمى إلى تحقيق ثلاثة أهداف رئيسية طبقا للصحفى **«هاشمى الطرودى»** ، أولها إعادة الاعتبار إلى إنسانية المرأة ، والكف عن النظر إليها كأداة للمتعة . وثانيها منع زواج الإكراه والإقرار بحق المرأة فى التصرف فى ذاتها والتكفل بمصيرها ، وثالثها إخضاع الطلاق لنظر المحاكم ومنح المرأة حق طلب الطلاق شأنها فى ذلك شأن الرجل»(١٠).

وعلى الرغم من أن أوضاع النساء الاقتصادية والاجتماعية لا تزال مختلفة فى «تونس» على العموم شأنها شأن أوضاع الغالبية العظمى من النساء العربيات ، إلا أن قانون الأحوال الشخصية المتقدم نجح خلال ما يزيد على أربعين عاما -صدر سنة ١٩٥٦- فى تقليص المسافة بين الممكن والمنشود ، وبين الواقع الاجتماعى والقانون بحيث أضحى ممكناً تطوير هذه التشريعات لتحقيق المزيد من التوازن فى العلاقات الأسرية ، وفى هذا الاطار جاء مفهوم الشراكة والتعاون بين



فوزية عبد الستار

الزوجين على إدارة شئون الأسرة.

الطلاق

وباستثناء هذا القانون التونسى فإن كل قوانين الأحوال الشخصية فى الوطن العربى تقوم على التمييز ، ورغم أنه ليس هناك أى نص قرآنى أو حديث صحيح يحجب عن المرأة حق العصمة ، ورغم أن السيدة خديجة رضى الله عنها حين تزوجت الرسول كانت تحتفظ بعصمتها ، صحيح أنها طلبت الزواج منه وتزوجته فعلا قبل الاسلام إلا أنها ظلت محتفظة بعصمتها ، إلى أن ماتت ، وكان للنساء قبل الإسلام حق العصمة أى أن المرأة ليس لها نفس الحق فى عقد الزواج الذى هو أقرب إلى عقد الإذعان منه إلى إنشاء علاقة متكافئة بين طرفين متساويين وحرين.

وقبل ثلاثة أعوام قامت الدنيا ولم تقعد حين بادر المجلس القومى للطفولة والأمومة بتحريك مشروع عقد جديد للزواج يترك مساحة حرة لاختيار الزوجة الاحتفاظ بعصمتها وتولى أمر نفسها عند الزواج واشترطت حقها فى العمل وبالمناسبة فإن **العصمة فى يد المرأة لا تعنى نزعها من الرجل إنها فقط تعطى لها حقا مساويا لحق الرجل فى تطليق نفسها** ، وتغلق بذلك بابا واسعا جدا للمشاحنات القضائية خاصة حين يكون الزوج متسلطا ومستبدا ورجعيا ويقرر أن يعذب المرأة ويرفض أن يطلقها حين تقرر هى استحالة العشرة بينهما.

وهناك مئات الآلاف من القضايا المعلقة فى المحاكم بسبب تعنت الرجل ضد المرأة طالبة الطلاق أو المطلقة الباحثة عن نفقتها ونفقة أولادها فهناك خمسة وعشرون محكمة شرعية تنظر كل منها ما بين عشرة وخمسة عشر ألف قضية فى العام.

يقول الشيخ سيد سابق:

جعل الاسلام الطلاق من حق الرجل وحده ، لأنه أحرص على بقاء الزوجة التي أنفق في سبيلها من المال ما يحتاج إلى إنفاق مثله أو أكثر منه إذا طلق وأراد عقد زوج آخر.

وعليه أن يعطي المطلقة مؤخر المهر، ونفقة الطلاق ، وأن ينفق عليها في مدة العدة، ولأنه بذلك وبمقتضى عقله ومزاجه يكون أصبر على ما يكره من المرأة ، فلا يسارع إلى الطلاق لكل غضبة يغضبها ، أو سيئة منها يشق عليه احتمالها ،والمرأة أسرع منه غضباً ، وأقل إحتمالا ،وليس عليها من تبعات الطلاق ونفقاته مثل ما عليه ، فهي أجدر بالمبادرة إلى حل عقد الزوجية لأدنى الأسباب أو لما لا يعد سبباً صحيحاً إن أعطي لها هذا الحق.

والدليل على صحة هذا التعليل الأخير ، أن الافرنج لما جعلوا طلب الطلاق حقا للرجال والنساء على السواء كثر الطلاق عندهم فصار أضعاف ما عند المسلمين(١١).

ولابد أن نتوقف أمام هذا التبرير والتحليل لحجب حق المرأة في تطليق نفسها رغم انه لا يوجد في القرآن أو السنة ما يمنعه.

فادعاء أن المرأة أسرع غضبا من الرجل وأقل احتمالا ،وليس عليها من تبعات الطلاق ونفقاته مثل ما عليه ،هو ادعاء ينافي الواقع الذي تعيش فيه الغالبية العظمى من النساء إما لأنهن لا يتمتعن بأي استقلال اقتصادي يكون سنداً لهن في الحياة المنفردة بعد فض الزواج ، أو لأن صورة المطلقة في المجتمع العربي، وحتى في العالم كله بدرجات متفاوتة هي صورة منبوذة اجتماعيا ،وليس نادراً ما تجد المرأة المطلقة نفسها في وضع الفريسة المحتملة أو المرأة السهلة بالمعنى الجنسي لأنها أولا ليست عذراء، ثانيا لا تشملها حماية رجل ، وربما يكون السبب الأول هو أقوى الأسباب كافة التي تجعل المرأة تتحمل حياة بالغة القسوة بل وأحيانا مذلة مع رجل تستحيل العشرة معه ولا تطلب الطلاق أو تسعى إليه لأنها سوف تجد نفسها بلا مورد.

أما الدافع الذي قد يفوق الدافع الاقتصادي قوة في بعض الأحيان فهو حضانة الأطفال ، إن الفزع الذي يصيب الأمهات من تصور أن يعيش الأطفال مع زوجة أب يفوق أحيانا فزعهن من الفاقة والعجز عن مواصلة العيش وحيدات مع أطفالهن.

تقول الباحثة د«عزيزة الهبري» بعد أن قامت بعملية استقصاء وبحث واسعة .«إن القضاة والسلطات الزمنية في مختلف البلدان الاسلامية ينحازون عادة انحيازا واضحا لصالح الزوج في المسائل المتعلقة بحضانة الأطفال مثلا وبالفعل فإن حالة واضحة من حالات طلب اللجوء إلى بلد غربي التي قمت بدراستها كانت ناتجة من عدم تنفيذ الاجراءات القانونية في بلد الطالبة للجوء .

وقد قالت لي كثير من النساء التسعينات اللاتي تحدثت إليهن على مر السنين أنهن لم يطلبن الطلاق ، أو لم يقدمن على الزواج ثانية حتى لا يفقدن حضانة أطفالهن ، ولم يكن هذا الخوف نابعا من اعتبارات قانونية ، وإنما من قدرة الرجال الواضحة باستمرار على جعل المحاكم تصدر أحكاما لصالحهم ،وجعل الدولة تعمل لصالحهم في هذه المسائل(١٢).

وأستطيع أن أسوق مئات الحكايات لنساء عرفتهن إما رفضن الزواج ثانية بعد أن حصلن على الطلاق بشق الأنفس لكي يربين أطفالهن خاصة حين يشترط الزوج الثاني عدم بقاء الأطفال في منزل الزوجية الجديد ، أو نساء أبقين على علاقات تعيسة مدى الحياة حتى لا يفقدن حضانة الأطفال وأخريات عجزن عجزاً تاما عن إنهاء العلاقة الزوجية بسبب تعنت القضاة أو مواد القانون نفسها.

وهناك حالة الصحفية التي طلبت الطلاق من زوجها الصحفي منذ أربع سنوات وعجزت حتى الآن عن الحصول عليه وذلك بعد أن طلقتها محكمة الدرجة الأولى ثم ردتها محكمة الاستئناف بسبب المادة التاسعة من الباب الثالث من قانون الأحوال الشخصية «في التفريق بالعيب» ، والتي تنص على الآتي:

«للزوجة أن تطلب التفريق بينها وبين زوجها إذا وجدت به عيباً مستحكما لا يمكن البرء منه أو يمكن بعد زمن طويل ولا يمكنها المقام معه إلا بضرر كالجنون والجذام والبرص ، سواء كان ذلك العيب بالزوج قبل العقد ولم تعلم به أم حدث بعد العقد ولم ترض له.

فإن تزوجته عالمة بالعيب أو حدث العيب بعد العقد ورضيت به صراحة أو دلالة بعد علمها فلا يجوز التفريق(١٣)..

وقد حولت المحكمة الزوج إلى الطب الشرعي وتيقنت من أن العيب الذي احتملته الزوجة لسنوات ثم عجزت بعد ذلك عن مواصلة احتماله هو عيب غير قابل أبداً للعلاج ،ومع ذلك حكمت برد الزوجة إلى زوجها بعد طلاق من الدرجة الأولى.

ولجأت الصحفية التي منعها كرمها من طلب الطلاق في الأيام الأولى للزواج إلى كل الوسائل على أمل أن تحصل على الطلاق وفشلت حتى الآن، ولم يبق أمامها مفتوحا إلا باب «الخلع (بضم الخاء).

ويعرف الشيخ **«سيد سابق»** «الخلع» على النحو التالي:

«إلا أن البغض قد يتضاعف ، ويشتد الشقاق ويصعب العلاج وينفد الصبر ويذهب ما أسس عليه البيت من السكن والمودة والرحمة وأداء الحقوق وأن تصبح الحياة الزوجية غير قابلة للإصلاح، وحينئذ يرخص الإسلام بالعلاج الوحيد الذي لابد منه.

فإن كانت الكراهية من جهة الرجل فبيده الطلاق ،وهو حق من حقوقه ، وله أن يستعمله في حدود ما شرع الله.

وإن كانت الكراهية من جهة المرأة ، فقد أباح لها الاسلام أن تتخلص من الزوجية بطريق« الخلع» بأن تعطي الزوج ما كانت أخذت منه باسم الزوجية لينهي علاقته بها».

ويبدو أن هذا النظام عادل في ظاهر الأمر حيث تعيد المرأة للرجل ما أخذته منه ليطلقها فيطلقها وينتهي الأمر.

ولكن الحقيقة هي غير ذلك تماما ، فالخلع مرهون أولا بموافقة الزوج ويمكن أن تطلب المرأة الطلاق على أساس منه ويرفض الرجل.

وفي الممارسة الواقعية صادفتنا عشرات الحالات التي لجأ فيها الزوج إلى هذا النظام من باب ابتزاز الزوجة وأسرتها إن كانت غنية ، أو إذلالها إن لم تكن كذلك بحيث تستدين وتتنازل عن كل ما تملكه سواء كان الزوج قد منحه لها حقا أم أنه ملكها الشخصي ، إن المرأة لتفتدي لنفسها يمكن أن تقع في عسر مالي بالغ خاصة إذا كانت الحياة قد استحالت تماما مع الزوج.

وفي الحالة السابق الاشارة إليها حيث ثبت للطب الشرعي عجز الزوج عن المعاشرة واستحالة علاجه في المستقبل لجأت الصحفية بعد حكم الاستئناف الذي قضى بعودتها لزوجها إلى مساومته ، وعرضت أن تدفع له مبلغاً من المال رغم أنها لم تأخذ منه شيئا على الاطلاق لدى الزواج الذي اختارته هي بكامل إرادتها.

ومع ذلك أخذ الرجل يرفع كل يوم سعر« الخلع» مدعيا أن شقة الزوجية التي اشترتها أسرة الزوجة باسمها هي ملكه ووصل في الفجر حدا غير مسبوق حين طلب- بالاضافة إلى الشقة نصف مليون جنيه ثمناً لورقة الطلاق.

وأقسم لها ولكل من يعرفهما أنه لن يطلقها أبدا وسوف يتركها معلقة إلى أن تتجاوز سن الإنجاب.

وهذه حالة زوجين متعلمين فما بالنا إذا ما استبد الجهل بالاضافة لسوء نية مشابه

لسوء نية هذا الرجل بامرأة بسيطة أمية وعاجزة كلية لا فحسب عن افتداء نفسها وإنما أصلا عن الدفاع عن نفسها.

وغالبا ما تقبل النساء الشعبيات بأوضاع بالغة التعاسة حين يستخدم الزوج الجاهل حقه الشرعي في الزواج الثاني أو الثالث وقد أضاف القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٨٥ المادة ١١ مكرر والتي تنص على أنه:

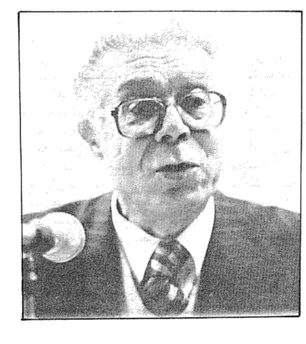
«على الزوج أن يقر في وثيقة الزواج بحالته الاجتماعية، فإذا كان متزوجاً فعليه أن يبين في الاقرار اسم الزوجة أو الزوجات اللاتي في عصمته ومحال اقامتهن وعلى الموثق إخطارهن بالزواج الجديد بكتاب مسجل مقرون بعلم الوصول.

ويجوز للزوجة التي تزوج عليها زوجها أن تطلب الطلاق منه إذا لحقها ضرر مادي أو معنوي يتعذر معه دوام العشرة بين أمثالهما ولو لم تكن قد اشترطت عليه في العقد أن يتزوج عليها.

فإذا عجز القاضي عن الاصلاح بينهما طلقها عليه طلقة بائنة، ويسقط حق الزوجة في طلب التطليق لهذا السبب بمضي سنة من تاريخ علمها بالزواج بأخرى، إلا إذا كانت قد رضيت بذلك صراحة أو ضمناً، ويتجدد حقها في طلب التطليق كلما تزوج بأخرى.

وإذا كانت الزوجة الجديدة لم تعلم أنه متزوج بسواها ثم ظهر أنه متزوج فلها أن تطلب التطليق كذلك..

ورغم أن هذا التعديل الذي أدخله القانون ١٠٠ لسنة ١٩٨٥ قد أثار في حينه ضجة كبرى في الأوساط المحافظة وغضب منه بعض الشيوخ غضبا كبيرا .. إلا أن القراءة المتأنية له تؤكد أنه لم يكن إلا تعديلاً جزئياً لأنه لم يضمن حق المرأة في الحصول على الطلاق فور علمها بالزواج الثاني لزوجها، وبقي الحصول على الطلاق مشروطا، بالضرر المادي أو المعنوي الذي يلحق بالزوجة وتتعذر معه العشرة أي أن على المرأة أن تثبت للقاضي- لا يعرف أحد كيف- استحالة العشرة لكي يكون من حقها الطلاق بسبب الزوجة الثانية إما إذا قبلت بوضعها كزوجة ثانية لاعتبارات اجتماعية ثقافية كثيرة جدا ثم تبين لها بعد مرور عام من الاختيار- أنها يستحيل أن تواصل العيش مع زوجها فعليها أن تتحمل مدى الحياة بعد ذلك تبعة قيامها بالاختيار لأنها لو فشلت فيه يبقى محكوما عليها حكما مؤبداً باستحالة الطلاق إلا إذا قامت باعتاق نفسها عن طريق الخلع أو دفع مبلغ يكبر أو يصغر من المال.



د. محمد عصفور



موقف متناقض

بل وتصادفنا كثيرا حالات نساء يطلبن من أزواجهن الزواج بأخرى من أجل الانجاب ولكنهن يكتشفن بعد ذلك استحالة الحياة مع ضرة وحين يطلبن الطلاق يدخلن في نفس الدوامة مرة أخرى غالبا ما يستحيل حصولهن عليه.

واليكم هذه الفتوى كما ورد بنص السؤال والجواب في أكبر الصحف الحكومية وأوسعها انتشارا.

جاء في باب اسألوا الفقيه الذي يرد على أسئلته **عبد المنعم اسحق** في الاهرام ٩٩/٧/٢٣.» على الرغم من أن زوجتي طلبت مني الزواج من أخرى من أجل الانجاب الذي لم يحدث منها ولا من الزوجة الثانية، فإنها تطالبني حاليا وبعد مرور ثلاث سنوات دون إنجاب بتطليق الزوجة الثانية وإلا لجأت للقضاء لتحصل على طلاقها مني لزواجي عليها من زوجة ثانية، فهل يحكم القضاء بطلاقها لهذا السبب؟.

فيرد الفقيه :

نصت المادة ١١ مكرر من قانون الأحوال الشخصية رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ ،والمضافة بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٨٥ على أنه يجوز للزوجة التي نزوج عليها زوجها أن تطلق منه إذا لحقها ضرر مادي أو معنوي يتعذر معه دوام العشرة، ولو لم تكن قد اشترطت عليه في العقد ألا يتزوج عليها فإذا عجز القاضي عن الإصلاح بينهما طلقها طلقة بائنة ويسقط حق الزوجة في طلب التطليق لهذا السبب بمضي سنة من تاريخ علمها بالزواج بأخرى إلا إذا كانت قد رضيت بذلك صراحة أو ضمناً ،كما أن حقها في طلب الطلاق يسقط حتى قبل انقضاء المدة المذكورة متى ثبت أنها قد قبلت هذا الزواج وارتضته سواء كان هذا الرضا صريحا أو ضمنيا، وهو ما يجدر إثباته بكافة وسائل الاثبات بما في ذلك شهادة الشهود، ومن هنا فطالما أن هذه الزوجة قد قبلت الزواج وإرتضته ،ومضى على قيام هذه العلاقة الزوجية ثلاث سنوات فإنه لا يحق لها اللجوء إلى القضاء، بطلب الحصول على طلاقها لهذا السبب».

وفي غالبية الصحف والمجلات يوجد مثل هذا الباب الذي يرد فيه بعض المتفقهين على أسئلة الجمهور ويندر أن نجد إجابة تحيل إلى المدني أو إلى مبدأ المساواة بين البشر، وتعد هذه الردود مرجعا مسلما به من قبل القراء بكل ما يترتب على الالتزام به من مآس تكون المرأة هي دائما، أو هي وأطفالها ضحاياها.

ومن أشهر من قدموا الردود على أسئلة النساء والرجال بخصوص العلاقات الزوجية من الطلاق للطاعة للنشوز للولاية هو الشيخ الراحل «محمد متولي الشعراوي» الذي ملأ الدنيا وشغل الناس كما قيل عن«المتنبي»، لكنه كان أوسع صيتاً بكثير من «المتنبي» لأنه كان موجودا بصورة شبه دائمة في وسائل الاتصال الجماهيري من إذاعة وتلفزيون، وكان يكتب في غالبية الصحف واسعة الانتشار وما تزال بعض الصحف بعد أكثر من عام على موته تنشر ما تقول إنه كتابات

«للشعراوى» كان قد انتهى منها قبل أن يموت ولم تنشر.

ويفسر «الشعراوى» آية المطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروء وهى ما يسمى بشهور العدة التى لابد أن تقضيها المرأة بعد طلاقها دون زواج حتى يتأكد أنها ليست حاملاً من مطلقها.

فماذا يقول مستخدما تفسيره اللغوى المشوق ولكن المثير للجدل:

«تتربص وتنتظر انتهاء عدتها حتى ترد اعتبارها بصلاحيتها للزواج من زوج آخر، ولم ينته القول الكريم بقوله «يتربص»وإنما قال: «يتربصن بأنفسهن» مع أن المتربصة هى نفسها المطلقة ذلك لأن النفس الواعية المكلفة والنفس الأمارة بالسوء تكونان فى صراع على الوقت وهو «ثلاثة قروء» و«قروء» جمع «قرء»، وهو إما الحيضة وإما الطهر الذى بين الحيضتين.

وقوله سبحانه وتعالى ثلاثة قروء ،ما المقصود به؟.

هل هى الحيضة أو الطهر؟ إن المقصود به الطهر، لأنه قال ثلاثة بالتاء ،ونحن نعرف أن التاء تأتى مع المذكر، ولا تأتى مع المؤنث والحيضة مؤنثة والطهر مذكر».

وهنا يستخدم الشيخ الشعراوى الألاعيب اللغوية وهو يتحدث عن شهور العدة ليحط من شأن النشاط البيولوجي لجسد المرأة، فيصبح مثل هذا النشاط فيما بعد مبررا لوضعها فى مكانه أدنى، فى علاقتها بالرجل.

ومع ذلك فهذه اللعبة اللغوية هى هشة للغاية لأنه استخدم الحيضة التى يمكن أن تقابلها الطهارة والأخيرة مؤنثة، بينما أن مطلق الحيض شأنه شأن مطلق الطهر هو مذكر، وتلك قضية أخرى على أى حال، لكن الشيخ الشعراوى دأب على المراهنة بقدرته الهائلة على التأثير والإقناع فى جمهور بسيط الثقافة بل هو متلق سلبى لرسالته مأخوذ بها شأن المسحورين.

ومع ذلك نستطيع أن نؤكد بالملاحظة والمتابعة أن مثل هذا الجمهور المأخوذ بسحره أخذ يتقلص وإن دل ذلك على شئ فعلى زيادة مساحة الوعى الناقد وأن بقيت صغيرة- فى أوساط الجمهور العادى محدود الثقافة.

الولاية على النفس:

فإذا جئنا إلى النص الأول من المادة السادسة عشرة من الاتفاقية الدولية لإلغاء التمييز ضد المرأة والتى تطلب ضمان «نفس الحق للمرأة فى عقد الزواج »فسوف نجد أن المرأة البالغ الرشيد لا تستطيع أن تزوج نفسها دون ولى ،وهو مشهد معروف ومتكرر فى السينما المصرية حين يأتى المأذون ويضع منديلا أبيض على يدى رجلين أحدهما الزوج والآخر ولى العروس.

« ولا يتطرق القانون المصرى إلى هذه المسألة بشكل صريح، ولكنها موجودة فى هذا القانون من خلال استعمال مبدأ الرجوع إلى المدرسة الفقهية المعتمدة وهذا المبدأ درج فى العمل به فى الدول الاسلامية التى تعتمد على قوانين للأحوال الشخصية مستمدة غالبا من مدرسة فقهية معينة، وتنص هذه القوانين عادة على اعتماد تلك المدرسة كمصدر مكمل لقوانين الدولة، بذلك تصبح الأحكام الفقهية للمدرسة جزءا من قوانين الدولة يعتمد عليها للوصول إلى أحكام فى قضايا لم تتعرض لها قوانين الدولة»(١٤).

ومن المعروف أن المدرسة الفقهية المعتمدة فى مصر هى المستمدة من المذهب الحنفى والذى يشترط وجود الولى بالنسبة إلى البكر غير البالغة ،ولا يصح عقد زواجها دون الولى الذى يكون عادة أبوها.

«وقد تم تاريخيا تبرير هذا الشرط على أساس أنه يحمى المرأة من الانحراف وراء عواطفها، ويجنب أهلها العار إذا تزوجت بغير كفؤ».

كما تقول **عزيزة الهبرى** وتضيف:«إن التصور الأبوى- السلطوى للمرأة الذى يعتبرها غير عاقلة ومتكلة اقتصاديا ومتسرعة (التصور الأبيسى» الأبوى) لعب دورا هاما فى السماح للولى الحنفى بفسخ زواج يفتقر إلى الكفاءة(١٥).

وفى بداية القرن فى مصر قامت إحدى المحاكم بفسخ عقد زواج الشيخ **«على يوسف» و«السيدة** صفية»، وكانا قد تحابا وتزوجا وتأسس الحكم على عدم كفاءة الزوج الذى كان صحفيا فقيرا وكانت زوجته تنتمى إلى إحدى العائلات الارستقراطية الغنية.

الطاعة:

ينص قانون الأحوال الشخصية المصرى على أنه يجوز للزوج إذا امتنعت الزوجة عن طاعته أن يتوقف عن الانفاق عليها اعتبارا من تاريخ الامتناع كما تنص المادة الحادية عشرة مكرر المضافة بالقانون رقم ١٠٠ لسنة١٩٨٥.

وتضيف المادة «تعتبر ممتنعة دون حق إذا لم تعد لمنزل الزوجية بعد دعوة الزوج إياها للعودة بإعلان على يد محضر لشخصها أو من ينوب عنها، وعليه أن يبين فى هذا الاعلان المسكن».

غير أن القانون يستثنى من ذلك بعض حالات خروج الزوجة من بيتها ومنها الخروج للعمل المشروع بشرط أن ألاّ تسيئ الزوجة استخدام هذا الحق المشروط وإلا حق لزوجها أن يطلب منها ترك العمل خارج البيت حفاظا على مصلحة الأسرة.

والأساس الشرعى لأحكام المادة المذكورة هو ما قررته الشريعة الاسلامية من ارتباط حق النفقة للزوجة بعدم نشوزها.

وقد لخص الإمام **«أبو حامد الغزالى»** الملقب بحجة الاسلام مفهومه للطاعة تلخيصا بليغا حين قال

«المرأة رقيق لزوجها».

وتقول «عزيزة الهبرى» بأسى : «لقد التقيت بكثير من النساء المحترمات اللاتى ضاعت حياتهن سدى لأن أزواجهن لم يسمحوا لهن بالخروج، وسمعت أيضا العديد من القصص حول حالات طلاق كان سببها عصيان الزوجة، ولابد من وضع حد لهذا الاضطهاد الذى لا يصدق فالرجال لن يتحملوا أبدا حبسهم ولو لبضعة ثوان فى حين أن المرأة حرمت من هذا الحق الأساسى من حقوق الإنسان على مر العصور، وكل هذا تم باسم الاسلام وبموجب مبدأى الطاعة والقرار فى البيت»(١٦).

كذلك هى الحال فيما يتعلق بالولاية والقوامة والوصاية على الأطفال وتبنيهم.

«إن للرجل حق القوامة على زوجته، وإن عليها طاعته فيما يأمرها به من معروف ،وفى هذا معنى الولاية والسلطان عليها(١٧).. كما يقول سيد سابق، وليس للمرأة العربية ولاية على نفسها وأحيانا على ابنها(١٨). كما توصلت ندوة فى دمشق، وسحبت الولاية من المرأة على أبنائها وبناتها خلال فترة الحضانة إذا كانت مطلقة سواء فى تقرير مصيرهم أو سفرهم أو الوصاية على أموالهم.

وفى ندوة أعدتها مؤسسة «فريدريش إيبرت» فى القاهرة لمناقشة المادة السادسة عشرة فى الاتفاقية الدولية لإلغاء التمييز ضد المرأة فى إطار عمل ملتقى الحوار حول الاتفاقية بهدف توفير مساحة للتحاور بين مؤسسات المجتمع المدنى المصرى والجهات التنفيذية والتشريعية، وقفت امرأة تتحدث بمرارة عن عجزها عن صرف عوائد شهادات استثمار اشترتها هى باسم ابنها لأن الأب غائب وهو الوصى الشرعى على الابن.

ويفسر الشيخ الشعراوى «قوله تعالى وللرجال عليهن درجة، باعتبار هذه الدرجة هى الولاية والقوامة.

.. ودرجة الولاية تعطينا مفهوما أعم وأشمل فكل اجتماع لابد له من قيم والقوامة مسئولية وليست تسلطا ، والذى يأخذ القوامة فرصة للتسلط والتحكم فهو يخرج بها عن غرضها ،فالأصل فى القوامة أنها مسئولية لتنظيم الحركة فى الحياة.

ويضيف : «والله حكيم قادر على أن يقتص للمرأة لو فهم الرجل أن درجته فوق المرأة هى للاستبداد»(١٩).

ويتجنب الشيخ البارع فى التحليل اللغوى حقيقة أن الولاية والقوامة تعنى أن هناك رئيسا متحكماً هو الرجل ومرؤسا محكوما هو المرأة وأن إرادة الأخير أى المرأة ليست حرة فى هذه الحالة ، أى أنها ليست مواطنا حرا كامل الأهلية كما يقتضى مفهوم المواطنة.

ويحيل العقاد أحقية الرجل فى القوامة إلى التركيب الفسيولوجى لكل من الرجل والمرأة معتبرا المرأة هى أدنى خلقيا «بكسر الخاء» ومعبرا عن موقف ذكورى- تسلطى لا علاقة له بالفقه أو الشريعة وإن كان يفسر «وللرجال عليهن درجة- تفسيرا بيولوجيا أيضا.

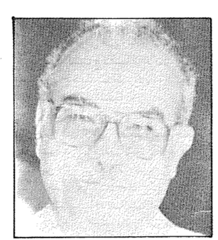
«إذ لا شك أن طبيعة تكوين الجنس أدل من الشواهد التاريخية والشواهد الحاضرة على القوامة الطبيعية التى اختص بها الذكور من نوع الإنسان إن لم نقل من الأنواع التى تحتاج إلى هذه القوامة ، فكل ما فى طبيعة الجنس الفيزيولوجية ، فى أصل التركيب ، يدل على أنه علاقة بين جنس يريد ،وجنس يتقبل»(٢٠).

التبنى:

وهناك حكم قرآنى صريح يرفض مسألة التبنى استنادا إلى علاقات «الدم» كأساس للنسب ، كذلك فإن النسب يرتب إرثا ، وهكذا لا تستطيع المرأة التى لا تنجب أن تتبنى طفلا ليس من صلب الرجل الذى تزوجته من جهة ،ومن جهة أخرى يمكن أن يكون هذا الطفل قد رضع -دون معرفة المتبنين له- من امرأة تجعله شقيقا أو شقيقة لمن يتزوجها فيما بعدو بالرضاعة أخوة بدورها.

الارث:

وتجمع المذاهب الفقهية المختلفة على التفسير الحرفى لآية الإرث و«للذكر مثل حظ الانثيين» ومع ذلك كان المتدينون العاديون أبعد نظرا وأكثر حنكة من غالبية المفسرين ،حين أقدم الذين لم يلدوا إلا البنات على التوصية بكل ثرواتهم أو نقلها وهم أحياء إلى بناتهم ،وحتى بعض الذين أنجبوا أولادا وبنات وزعوا ثرواتهم بالتساوى فى حياتهم وساووا بين البنت والولد فى الإرث معتمدين تأويلات مستنيرة وعصرية على اعتبار أن التخلى عن الحلال ليس حراما فى الشريعة.



محمد عمارة

تعدد الزوجات:

ورغم أن الإمام محمد عبده قد أفتى فى أول القرن فى مصر كما أفتى **الشيخ محمود شلتوت** فى منتصفه بإبطال تعدد الزوجات، وأن القانون التونسى منع هذا التعدد فما تزال المذاهب الفقهية المعتمدة التى انحدرت إلينا من القرون الوسطى تدافع عن تعدد الزوجات وتعتبر الغاءه افتئاتا على الشريعة.

وذلك رغم أن الواقع نفسه يتجه إلى إبطاله ، ففى مسح أجراه المشروع العربى للنهوض بالطفولة بالجامعة العربية وجد أن ظاهرة تعدد الزوجات لا تتجاوز ٤٪ فى مصر و٩٪ فى موريتانيا ، وتبلغ أقصاها فى السودان إذ تصل إلى ١٧٪(٢١) و يبقى تعدد الزوجات سيفاً مسلطا باسم الفقه على رقاب النساء.

اختيار الزى كحرية شخصية:

تجد المرأة السافرة نفسها محاصرة بالفتاوى التى تضيق عليها الخناق وتحد بصورة معنوية قاهرة من حريتها الشخصية فى إختيار الزى الذى ترتديه وتصادر عمليا حقها فى الاختيار.

ورغم أن المستشار **«سعيد العشماوى»** أثبت فى أكثر من بحث أن الحجاب كان مفروضا فحسب على نساء النبى إلا أن الشيوخ الذى يعدون من المستنيرين لا يتوقفون عن تقديم الفتاوى للنساء حول ما يجوز وما لا يجوز لها أن تظهره من الشعر والوجه والكفين.

وقال **قدامة بن جعفر** -وهو مرجع حنبلى- المرأة كلها عورة إلا الوجه والكفين ،وفى الكفين روايتان!!.

-علامات التعجب للشيخ **«محمد الغزالى»** الذي أورد النص وعلق عليه قائلا مدافعا عن تغطية الرأس وإظهار الوجه والكفين.

«إن المجتمع الإسلامى بما شرع الله له من آداب اللباس والسلوك العام هو شئ آخر غير المجتمع الأوروبى بشقية الصليبى والشيوعى ، فإن هذا المجتمع أدنى إلى الفكر المادى البحت وأقرب إلى الإباحة الحيوانية المسعورة»(٢٢).

بل إن هناك اتجاها لإضفاء ، نوعا من قدسية على ما يسمى باللباس الاسلامى للمرأة يقول «عبد المتعال محمد الجبرى»:

«تنظم الأمم مهرجانات التقدير للشهيد ، وإن المتحجبة فى عصر الإباحية أعظم فى الآخرة من مائة شهيد حين تستر بخمارها عن اقتناع وإيمان بأنها تدعو إلى الله عمليا بسلوكها ومظهرها ، إنها قديسة حية» .. ثم يضيف:

«المسلمة تغض طرفها ، ولا تكشف عن شيئ من مفاتنها لأحد ولو كان قريبا لها وفى بيتها ومحضر أخوتها ، ولا تضع خمارها جانبا ، أو تكشف شعرها إلا أمام والدى الزوجة والزوج والاخوة والأبناء وبنى إخوتها فقط»(٢٣).

المسألة الأخطر فى الحجاب والنقاب والخمار هى استجابة المرأة نفسها لفكرة تغطية جسدها بصورة مبالغ فيها باعتباره عورة، وتقبلها لنفسها كعورة حتى أن الدكتورة **«زينب رضوان»** أستاذة الشريعة الاسلامية حين أجرت فى بداية الثمانينات بحثا كبيرا حول الحجاب فى الجامعة تلقت رداً استوقفها بسبب تكراره وهو أن الفتاة حين تضع الحجاب تشعر براحة نفسية عميقة وتتخلص من قلق كان يساورها كثيرا حول سفورها أى أن نساء كثيرات يقسن طواعية بقهر أنفسهن واستساغة هذا القهر باعتباره هو الحلال.

العنف:

أباح القرآن الكريم صراحة ضرب الزوجة ، وتبارى الفقهاء والشيوخ فى تبيان حدود هذا الضرب ومقدار شدته ، وأصبح شائعا جدا فى الأوساط الشعبية وحتى بين الفئات الوسطى والبرجوازية الكبيرة فى المجتمع أن الرجل الشهم عليه بين الحين والآخر أن يؤدب زوجته مبرراً ذلك بالشرع ولا يندر أن نسمع استغاثات النساء- فى كل الأحياء -لأنهن يتعرضن للضرب.

وفى بحث لم تنشر نتائجه بعد حول

العنف ضد المرأة أجاب ما يزيد على ٧٠٪ من عينة الرجال الذين جرى سؤالهم أنه من الضروري في بعض الأحيان ضرب الزوجة «لتربيتها» ومن بين رجال العينة قضاة وأساتذة جامعات ومحامون وصحفيون ومدرسون.

قال مالك:

«إذا عمد الرجل إلى إمرأته ففقأ عينها ، أو كسر يدها أو قطع إصبعها أو أشباه ذلك فإنها تقاد «تقتص منه» ، أما الرجل يضرب إمرأته بالحبل أو السوط فيصيبها من ضربه ما لم يرده ولم يتعمده ، فإنه يعقل ما أصاب منها على هذا الوجه ، ولا تقاد عنه «أي تقتص منه»(٢٤).

ويضيف **سيد سابق** الذي أورد الفقرة السابقة: «ودية المرأة إذا قتلت خطأ نصف دية الرجل ، وكذلك دية أطرافها وجراحاتها على النصف من دية الرجل وجراحاته ، وإلى هذا ذهب أكثر أهل العلم..(٢٥)

وبطبيعة الحال فإن العنف الذي يقع على المرأة هو أوسع وأكثر تشعبا من مجرد الضرب ، وإن كان الايذاء البدني هو أظهر هذه الأشكال وصولا إلى التشويه الجسدي بالختان ، والعنف المعنوي بزواج الاكراه أو زواج الفتاة الطفلة ، أو حجب وسائل منع الحمل عن المرأة أو منعها عن الدراسة أو الاغتصاب حتى في إطار الزواج وتتم دراسات كثيرة عن زيادة حالات الاغتصاب عامة .. إلخ.

وفي بيان لمركز المساعدة القانونية لحقوق الإنسان في يوم المرأة العالمي ١٩٩٧ لاحظ المركز. إزدياد حجم ظاهرة العنف ضد المرأة سواء داخل الأسرة أو من خلال المجتمع ويعتقد المركز أن ظواهر العنف الأسري وإن كانت تشيع في جميع المستويات الاقتصادية والاجتماعية إلا أنها تتركز بدرجة أكبر في أوساط الأسر ذات الدخل المنخفض ، والتي تعاني من الافتقار إلى مستوى تعليمي ملائم، كما أن ظواهر العنف المجتمعي ترتبط بدرجة كبيرة بالدور الذي يلعبه الاعلام المتأثر بالخطاب الديني السلفي الذي يصر على تقديم المرأة في صورة الرذيلة والفجر والدونية ويحملها مسئولية أية انحرافات داخل المجتمع ولا يثمن فيها سوى الجوانب التي يمكن أن تعكس استكانتها وضعفها ، وتجعلها هدفا مباحا للمزيد من العنف(٢٦).

الصحة الانجابية:

يقود غالبية الشيوخ ورجال الدين حملات منظمة ضد وسائل منع الحمل باعتبار هذا المنع هو اعتراض على إرادة الله سبحانه وتعالى ، وتؤثر حملاتهم تأثيرا واسعا على الفئات الشعبية بشكل خاص وتنظيم الأسرة هو الدائرة التي تخوض فيها الحكومة ما يشابه الحرب ضد الشيوخ فتساند الأكثر استنارة منهم لانجاح حملتها ضد الزيادة السكانية التي تدمر خططها للتنمية.

ويرفض الشيوخ من حيث المبدأ فكرة أن تكون المرأة قادرة على السيطرة على جسدها وعلى عدد مرات حملها لأنها يمكن بذلك أن تفلت من دائرة الوصاية الأبوية- السلطوية التي تتخذ طابعا دينيا ، بل يمكن أن تتحرر جنسيا بينما تردد ملايين النساء أقوال الشيوخ وترفضن استخدام وسائل منع الحمل وينجبن مرات كثيرة ويجربن عذاب موت الأطفال .. أو يتعرضن هن للموت الفعلي.

إن السيطرة على المرأة في المجال الخاص أي الأسرة وقمعها هناك عن طريق قوانين الأحوال الشخصية قد أسهم ضمن عوامل اقتصادية- اجتماعية أخرى في حصار قدراتها وإمكانياتها المشاركة في العام وكانت النتيجة هي النسبة المتدينة في عضوية مجلسي الشعب والشورى وفي المحليات ومواقع الادارة العليا حتى تلك التي تشكل قوة العمل النسائية فيها أغلبية.

فضلا عن أن المدارس الفقهية المعتمدة دأبت على حجب الولاية الكبرى عن المرأة فقهيا ، بل وأكثر من ذلك وقف الشيوخ ضد تعيينها قاضية حتى دون سند شرعي.

وينتقد الشيخ **«محمد الغزالي»** قول بن حزم «إن الاسلام لم يحظر على إمرأة تولي منصب ما حاشا الخلافة العظمى فيقول معلقاً:

«لسنا من عشاق جعل النساء رئيسات للدول أو رئيسات للحكومات ، إننا نعشق شيئا واحدا أن يرأس الدول أو الحكومة أكفأ إنسان في الأمة ، ومرة أخرى أؤكد أني لست من هواة تولية النساء المناصب الضخمة ، فإن الكملة من النساء قلائل ،وتكاد المصادفات هي التي تكشفهن(٢٧).

أي أن الشيخ يمنع واقعيا على المرأة حق الولاية الكبرى لأنه لا توجد نساء كفؤات من وجهة نظره ، لكنه على أي حال لا **يقول إن المنع يستند إلى الشرع.**

ولابد هناك أن نتذكر تلك الضجة التي ما زال يثيرها نواب الأخوان المسلمين في البرلمان الكويتي لأن مرسوما أميريا صدر في غيبة البرلمان يمنح المرأة الكويتية حق التصويت والانتخاب.

كذلك فإن مفكرا ليبراليا مثل« العقاد » برر حجب الولاية عن المرأة في المجال العام مستخدما الآية القرآنية «وللرجال عليهن درجة».

ولا يختلف بالنسبة للانتقاص من حقوق المرأة في كافة الميادين المذهب الشيعي عن المذهب السني وفي دراسة لها عن مواد القانون الايراني تتوصل الباحثة الايرانية «قهرا نكيزكار» إلى أن القوانين الايرانية لا تبرر الظلم الواقع بالنساء فحسب بل تنظر إلى المرأة دوماً باعتبارها الجهة التي تلحق الأذى بالأخلاق والبراءة والفضيلة وتبقى مصدر قلق وإضطراب.

وهذه القوانين تستند إلى تعاريف مبهمة وآراء فقهية غريبة كلما تعلق الأمر بقانون حفظ الشرف وصيانة العفة وما شابه.

وكل فقيه أو مشرع يذهب مذهبا في ذلك وتضيع المرأة بين حابل ونابل في كل الأحوال، والقوانين في كثير من جوانبها تتكئ على أكثر التصورات رجعية وتخلفا بحق المرأة ، وتنهل من أشد التفاسير الدينية إنغلاقا وضيقاً فيما يمت بصلة إلى سلوك المرأة وحقوقها ومطالبها، كما أنها تأخذ مأخذ العمل التصورات التقليدية والبائدة الراسخة في الذهن الشعبي فتسايرها بدلا من السير في اتجاه تقويمها وإصلاحها وإحلال جديد عصري مكانها».

خلاصة الأمر أن معظم الفقهاء قد رفضوا تماما مبدأ مساواة المرأة بالرجل ولو حتى تدريجيا ،كما أن القرآن والسنة لم يساويا بينهما وهناك العديد من القوانين والأعراف المختلفة في الدول الإسلامية مما يكذب الوهم الشائع عن ثقافة إسلامية أو هوية واحدة متجانسة أو قانون إسلامي واحد وأمه واحدة ومع ذلك يتفق الجميع على قهر النساء.

ومع ذلك كما يقول أركون وهو المسلم العلماني:

«وكثيرا ما نسمع نفس الكليشهات



المعروفة والشائعة عن مكانة المرأة فى الاسلام، لذا ينبغى علينا زحزحة التحليلات والتساؤلات نحو أرضية أخرى / ومجالات طالما تم تجاهلها حتى الآن .. و«يضيف نسمع بعض أتباع الحركات المذكورة (دعاة النموذج الاسلامي لحقوق الإنسان)، يتباكون على وضع المرأة فى بلدان أوروبا والغرب وينتظمون لانقاذها مثلما انقذوا وضع المرأة فى بلداننا !! علامات التعجب لأركون(٢٩).

ويبرز التناقض فى موقف الحركات الاسلامية والشيوخ حين يدافعون عن حقوق الإنسان كافة وعندما يأتى الأمر إلى حقوق المرأة يحاصرونها بشتى القيود باعتبارها هى الحرام ذاته.

لقد رأينا فى الصفحات السابقة موقف «سيد سابق» من الزواج والطلاق والولاية والعنف ضد المرأة، ولكنه فى مجال آخر يقول:

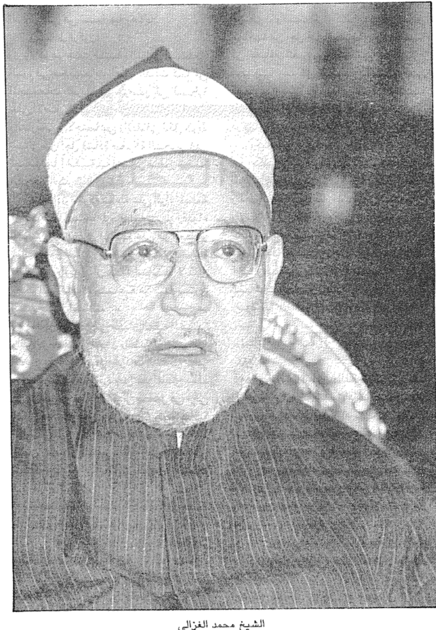
«لم يكتف الاسلام بتقرير صيانة الأنفس وحماية الأعراض والأموال، بل أقر حرية العبادة، وحرية الفكر، وحرية اختيار المهنة التى يمارسها الإنسان لكسب عيشه، وحرية الاستفادة من جميع مؤسسات الدولة.

وأوجب الاسلام على الدولة المحافظة على هذه الحقوق جميعها وأن حقوق الإنسان لا تنتهى عند هذا الحد، بل هناك حقوق أخرى منها حق المأوى، حق التعليم، وإبداء الرأى، حق الجائع أن يطعم، وحق العارى أن يكسى، والمريض أن يداوى، والخائف أن يؤمن، دون تفرقة بين لون ولون أو دين ودين فالكل فى هذه الحقوق سواء»(٣٠).

وسيادة الفقه الرجعى القادم من القرون الوسطى هو أمر لا شك فيه حتى يومنا هذا فيما يخص لا قضية المرأة وحدها، وإنما الاستنارة والعقلانية عامة، ومن ضمنها وفى قلبها قضايا المرأة.

فمنذ طرد «بن رشد» وأحرقت كتبه قبل ثمانية قرون ظلت قضايا الاستنارة والعقلانية وحقوق المرأة هشة وعرضه دائما للايذاء، فقد طرد «نصر حامد أبو زيد» لأنه كباحث فى علوم القرآن خاض بكل قوته وعدته العلمية فى ميدانين معا، حقوق المرأة، وفصل الدينى عن المدنى أى العلمانية فكان الاستبداد له بالمرصاد.

ومع ذلك علينا أن نتعامل بحذر مع الفكرة القائلة أن الدين فى حد ذاته ينتقص من حقوق المرأة وأن هذا هو السبب الرئيسى فى تخلفها، فليست هناك ديانة سماوية أو أرضية تفوق الديانة اليهودية فى احتقارها


الشيخ محمد الغزالى

للمرأة والانتقاص من حقوقها بل وإذلالها، ومع ذلك فإن وضع المرأة فى القانون وفى الحياة العامة فى الدولة العبرية هو أكثر تقدما بما لا يقاس من وضعها فى البلدان العربية والاسلامية.

إن مستوى التطور التاريخى الاقتصادى- السياسى يلعب دورا حاسما فى قضية تحرير المرأة التى أصبحت أى المرأة منذ إنهيار المجتمع الأمومى والمشاعية البدائية جزءا من الملكية الخاصة للرجل تلك الملكية الخاصة التى أخذ الفقهى يقدم لها تفسيرات إلهية.

وكان تقدم المرأة فى المجالات المختلفة وإطلاق قدراتها وإثباتها لذاتها قد هدد دائما النظام الاجتماعى القائم على الامتيازات وزرع الخوف فى قلوب الرجال المحافظين والقائمين على هذا النظام، لأن الامتيازات التى يحظون بها فى ظل **النظام الطبقى -الأبوى** أصبحت موضوعا للتساؤل، وليس هناك سلاح أقوى وأمضى من الدين لحماية هذه الامتيازات والسعى لتأبيدها بكل الطرق.

وإذا كان نصيبنا نحن النساء المسلمات من التمييز يزداد وطأة بإضافة الفقهى إلى الثقافى الموروث، فإن هذه الحقيقة السافرة لا تنفى أن للتمييز طابعا عالميا ما يزال رغم

الفروق التي هي نسبية هنا وهناك:

ويتساءل أركون:

«كم هو عدد النساء اللواتي استطعن اليوم في مجتمعات العالم الثالث كما في المجتمعات الغربية أن يتوصلن إلى السيطرة على الأصل البيولوجي والانثروبولوجي والتاريخي والاجتماعي والثقافي لكل شرط نسائي من أجل قيادة معركة التحرير على أصعدتها الحقيقية وضمن منظور ترقية الشخص البشري؟»(٣١).

إنها إذن معركة شاملة على المرأة المسلمة أن تخوضها بمساندة الرجال المستنيرين وفقهاء الهامش الذين جرى قمعهم على مر العصور شأنهم شأن النساء، والذين يتسمون بالنزاهة والتجرد، ويرون أن مبدأ أساسيا لابد أن يحكم العلاقات الاجتماعية هو مبدأ تساوي البشر جميعا أمام الله.

ولكن المعركة في ميدان الفقه المستنير والتأويل التقدمي للقرآن والسنة لن يكتب لها النجاح دون أن تؤسس الحركات النسائية بصبر ودأب لمرجعية جديدة تنهض على المدني وحده فإن المدني وحده فإن المدني يتمثل في أرقى شكل له فيما يخص حقوق المرأة وهو الاتفاقية الدولية لإلغاء كل أشكال التمييز ضد المرأة ولابد أيضا أن تصبح حركة تحرير المرأة في المجتمعات العربية والاسلامية جزءا عضويا من الحركة العالمية.

ذلك أنه إذا لم يتسع نطاق هذه المرجعية المدنية ويكسب أنصارا جددا على النطاقين العالمي والمحلي ومن خارج أوساط المثقفات والمثقفين المعزولين سوف يظل الفقهي المحافظ مستبداً بنا وممسكا برقابنا ومستندا إلى حال التدهور العام في الوطن العربي ومحورة التسلط والاستبداد السياسي والاستغلال الكثيف للجماهير الواسعة، التي تتقبل هذا الاستغلال أحيانا باسم الدين.

إن كون الشريعة الاسلامية هي المصدر الرئيسي للتشريع يعني الاقرار بان هناك مصادر أخرى على الحركات النسائية وحركات حقوق الإنسان ان تتمسك بها، أي بهذه المصادر الأخرى وتقوم بعملية «تعريب» - لا أقصد ترجمة - وإنما توطين لها وخاصة الاتفاقية الدولية لإلغاء كل أشكال التمييز ضد المرأة ذلك أن نموذج العدل والمساواة ليس نموذجا مسبقا أو قائما بصورته الكاملة والمبتغاة في أي مكان، بل سيكون نتاجا لعملية نضالية وصراعية طويلة وليس نقلا لما هو جاهز فعلا في الغرب، وإن كان الغرب في مرحلة حداثته قد حرر الفرد من قيود العصور الوسطى، وكسبت المرأة كثيرا بذلك في سياق كفاحها من أجل تحرير نفسها، بينما بقيت في العالمين العربي والاسلامي تكاد تراوح مكانها رغم كل الخطوات الكبرى التي قطعتها حيث تلعب الآن القوى السلفية والمحافظة الغنية جدا بفلوس النفط دوراً مركزياً.

وكما يقول أركون مرة أخرى.

«كلما راحوا يؤدلجون المقدس التقليدي الموروث لأهداف سياسية تفاقم وضع المرأة وتدهورت مكانتها على المستوين الانثوجرافي والاسلامي من التراث، وكلما أصبح المرور إلى حالة الحداثة صعبا وشاقا(٣٢).

وإذا كانت المساواة هدفا في ذاتها فإنها أيضا وسيلة ملايين النساء للمشاركة في صنع السياسات المحلية والوطنية والقومية والعالمية وصولا إلى العدل والإنصاف.

هوامش

١- محمد أركون «الفكر الإسلامي نقد واجتهاد، ترجمة وتعليق هاشم صالح، دار الساقي لندن ١٩٩٠ ص٢٦.

٢- نقلا عن سواسية، عدد ١٢ ص ١٩ آمال عبد الهادي، قراءة نقدية لتقرير مصر.

٣-د. عزيزة الهيري، مشروع بحث نقدي لقوانين الأحوال الشخصية في بلدان عربية مختارة- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، نيويورك ١٩٩٧.

٤- الغزالي «السنة النبوية بين أهل الفقه وأهل الحديث، دار الشرق، القاهرة ب د ص ٦٧.

٥- نقلا عن أركون، مصدر سابق ١٢٦.

٦- الغزالي مصدر سابق ص٥١.

٧- جريدة الأحرار ١٩٩٩/٨/١ ص٥ في تحقيق «رفع الحراسة عن المرأة المصرية».

٨- الاحرار -مصدر سابق ص٥.

٩- الأحرار -مصدر سابق ص٥.

١٠- هاشمي الطرودي، أربعون عاماً على سن قانون الأسرة التونسي -جريدة الحياة اللندنية ٩٩/٨/٧ ص٦٦.

١١- سيد سابق -فقه السنة- الجزء ٨ ص١٨ -١٩ نقلا عن كتابة نداء الجنس اللطيف ص٩٨.

١٢- د. عزيزة الهيري، مصدر سابق ص١٣.

١٣- الأحوال الشخصية للمسلمين طبقا لأحدث التعديلات، الطبعة السادسة، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية -القاهرة ١٩٩٧.

١٤- الأحوال الشخصية للمسلمين -مصدر سابق ص٧.

١٥- محمد متولي الشعراوي، فقه المرأة المسلمة، جمع وإعداد عادل حسن، الدار العالمية للكتب والنشر، القاهرة ١٩٩٨.

١٦- د. عزيزة الهيري، مصدر سابق ص٤.

١٧- د. عزيزة الهيري، مصدر سابق ص١٤.

١٨- عزيزة الهيري، مصدر سابق ص١٨.

١٩- سيد سابق، مصدر سابق الجزء السادس ص٢١١-٢١٢.

٢٠- من وقائع ندوة عن دور الاعلاميين في تنفيذ توصيات المؤتمر الدول للسكان، جريدة الحياة ٩٩/٧/٤٢ ص١٨.

٢١- محمد متولي الشعراوي، مصدر سابق ص٥٨.

٢٢- عباس محمود العقاد، «المرأة في القرآن: نهضة مصر ب، ت. ص ١٠، ١١.

٢٣- ندوة الاعلاميين في دمشق، مصدر سابق.

٢٤- محمد الغزالي، السنة النبوية بين أهل الفقه وأهل الحديث، دار الشروق- القاهرة ب. ت. ٥٠-٥١.

٢٥- عبد المتعال محمد الجبري، المرأة في التصور الاسلامي، مكتبة وهبة- القاهرة ١٩٨٣ ص٢١.

٢٦- سيد سابق، مصدر سابق، الجزء العاشر ص١٠٠.

٢٧- سيد سابق، مصدر سابق، الجزء العاشر ص١٣٣.

٢٨- «مساعدة» العدد الرابع، مارس ١٩٩٧ مركز المساعدة القانونية لحقوق الإنسان.

٢٩- الغزالي، مصدر سابق ص٥٥.

٣٠- بوادر حركة نسوية في إيران، نزار أجري، جريدة الحياة، ١١/ ٧/ ٩٩ ص٢٠.

٣١- محمد أركون، مصدر سابق ص١٢٥.

٣٢- سيد سابق، فقه السنة، مصدر سابق، الجزء الحادي عشر ص٤١.

٣٣- أركون، مصدر سابق، ص١٢٩.

٣٤- أركون، مصدر سابق ص٢٨.

قدمت هذه الورقة إلى الندوة الدولية عن «قاسم أمين» التي نظمها المجلس الاعلى للثقافة وتنشر في «اليسار» و «رواق عربي»



المسلمون والأقباط
ركائز الوحدة والتجانس
«إطلالة سوسيو تاريخية»

فى إطار محاولاتها الدائمة لتجذير مشروعية وجودها التاريخى المزعوم فى المنطقة، وتسويغ مشروعية هذا الوجود آنياً ومستقبلياً، باتت إسرائيل - وذلك بالتحالف مع الولايات المتحدة الامريكية والدوائر الصهيونية العالمية - تبذل جهوداً جبارة فى كافة المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والعسكرية والفكرية والعلمية من أجل تفتيت وحدة البلاد العربية ككل،وتفتيت وحدة كل بلد منها على حدة، إلى دويلات صغيرة تنهض إما على أسس اثنية أودينية أو عرقية أو طائفية .. الخ ،وذلك حتى تكتسب هى هذه المشروعية المزعومه كإحدى الدول القائمة فى المنطقة على أساس دينى.

ولعل من أبرز المحاولات "العلمية - السياسية "التى بذلتها مؤخراً ،إسرائيل والدوائر الصهيونية العالمية فى هذا الاتجاه، محاولة استغلال المؤتمر العلمى الذى كان مُزمعاً عقده فى القاهرة عام ١٩٩٤. بهدف دراسة وضع الأقليات في الوطن العربى. وكان المشاركون فى هذا المؤتمر - فضلاً عن المعد وهو واحد من أبرز باحثى علم الاجتماع فى مصر - يتخذون من الاتجاه التعددى العرقى (١٦٩:٧-١٩٢) غطاء منهجياً ونظرياً لدراسة هذا الوضع . ورغم أن هذا المؤتمر لم يعقد فى القاهرة بسبب استنكارورفض المجتمع العلمى والفكرى المصرى لعقد مثل هذه النوعية من المؤتمرات، وبسبب إدراك الحكومة المصرية لخطورة انعقاده ، فقد انعقد فى قبرص في العام نفسه، ونشرت أوراقه على هيئة كتاب صدر عن مركز ابن خلدون بالقاهرة عام ١٩٩٤.

ورغم التظاهرة التى قام بها المفكرون والصحفيون المصريون - مسلمين وأقباط - لنفى وصف الأقباط - كما جاء فى سياق بعض الأوراق التى كانت مقدمة للمؤتمر المذكور - بأنهم يمثلون أقلية ، وإثبات هؤلاء المفكرين والصحفيين بأن الأقباط يمثلون جزءاً من النسيج العام للمجتمع المصرى، فان المركز المذكور لم يكف عن نشاطه، وإنما أصدر كُتباً فى هذا الاتجاه،وذلك مثل تلك المتعلقة بالأقباط والاكراد .وقد حذت بعض مراكز البحوث الأخرى - فضلاً عن بعض دور النشر - حذو المركز المذكور، وأصدرت كتباً ومقالات توحى عناوينها ومحتوياتها بأن الأقباط يمثلون أقلية بالفعل. وهكذا تم خلق مناخ فكرى وعلمى وسياسي يدور حول التكوين الإثنى والسلالى للمنطقة العربية،بحيث أصبح هناك حديث حول الأقباط والأكراد والشيعه والسنة والدروز والمارون العرب واليهود والزنوج..إلخ.

غير أنه وإزاء هذه المحاولات والحملات الأيدولوجية والفكرية والعلمية من أجل تفتيت وحدة المجتمعات العربية عموماً، وتفتيت وحدة المجتمع المصرى خصوصاً، نقول إنه إذا كان لمضمون هذا الاتجاه بعض المصداقية فى بعض المجتمعات الأخرى - وفى مقدمتها المجتمع الإسرائيلى والأمريكى - فانه لا يلقى أية مصداقية فى المجتمع المصرى. وذلك من ناحية أن هذا المجتمع الأخير يملك من مقومات الخبرة التاريخية والآنية للتعايش - بل وللتمازج والتوحد - بين المسلمين والأقباط ما قد لا يتوافر فى أى مجتمع آخر من مجتمعات العالم.

ذلك أنه إذا كانت مصر قد درجت منذ فجر التاريخ على احتضان أبنائها - ومن يلجأ إليها طالباً الحماية والاستقرار والعيش فى سلام وأمان- وعلى عدم التفرقة بينهم فى المعاملة بسبب الاختلاف فى الدين أو في اللون أو فى العرق ، فانها قد درجت - ومنذ قدوم الإسلام إليها حتى الآن - على احتضان أبنائها من مسلمين وأقباط ، وعلى عدم التفرقة بينهم في المعاملة بسبب الاختلاف فى الدين.

وإذا كانت الأمانة العلمية تقتضى منا الإشارة إلى أن أجدادنا الأقباط قد لاقوا بالفعل ألواناً من الاضطهاد في بعض المراحل التاريخية(أ)، فان هذه الأمانة نفسها تقتضى منا ضرورة الإشارة إلى أن هذه الألوان من الاضطهاد لم تكن تصدر من قبل أفراد الشعب المصرى، وإنما كانت تصدر من قبل بعض الحكام الجائرين،إما بدافع من فتن سياسية،أوبدافع من صراعات على السلطة(ب)،أوبدفع من مصالح شخصية ضيقة.

وقد لا يكون من قبيل المصادرة على المطلوب أن نقول إن محصلة العلاقة التاريخية بين المسلمين والأقباط - وذلك منذ قدوم الإسلام إلى مصر حتى الآن - هى التجانس والتوحد ، بل والانصهار فى شعب واحد ، أو سبيكة واحدة ، على حد تعبير المفكر المصرى البارز « لويس عوض » (٢١:١٨). والمحقق أنه ما كان بوسع المصريين الوصول إلى مثل هذه الحالة - والتي وصفها« **الأمير تشارلز**» ولى عهدبريطانيا فى إحدى زياراته إلى القاهرة في مستهل

د. محمود جاد

التسعينيات بأنها: « معجزة»- لولا سماحة الإسلام وسمو المسيحية ، ووجودهما وسط شعب له حضارة وثقافة ضاربة بجذورها فى التاريخ، ولديها القدرة على تقبل وهضم وتمثل الديانات الوافدة إليها وإخرجها على هيئة ديانة شعبية واحدة لها سماتها الخاصة.

خلاصة ما يمكن التأكيد عليه بداية، هو أن طبيعة العلاقة التاريخية بين مسلمى مصر وأقباطها قد تمخضت عن تبلور تجانس وتوحد وتمازج وطنى قلما يوجد له نظير فى أى مجتمع آخر من مجتمعات العالم . وأنه قد بات لهذا التجانس والتوحد والتمازج الوطنى فى هذا المجتمع عدة ركائز تاريخية وآنيه تستعصى على محاولات إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية والصهيونية العالمية - ومن يسير فى ركابهم من بعض أقباط المهجر - تفكيك وحدة هذا الوطن أو تفتيته.

وفيما يلى محاولة لإبراز هذه الركائز ، وإلقاء الضوء على تجلياتها، بالاستناد إلى الملائم من المادة التاريخية المتاحة، مع تطعيم ذلك ببعض من المادة الميدانية (التراث الشعبى الشفاهى) التى جمعت خصيصاً لهذا الغرض من مجتمع وسط الصعيد.

١ - الركيزة الثقافية:

تنهض الركيزة الثقافية للتوحد والتمازج بين مسلمى مصر وأقباطها على عدة أسس أو عناصر . وتتمثل هذه العناصر فى **المعتقد الرسمى** بصرف النظر عن نوعية الرسمى (وبخاصة ما يتعلق منه بالمسلمين)، وفى **تشابه المعتقد الشعبى** بصرف النظر عن نوعية المعتقد الأول ، وفى **الوعى الدينى التاريخى** للمواطنين المصريين المسلمين بأن أجدادهم كانوا أقباطاً ثم تحولوا إلى الإسلام ، وكذلك فى **تشابه اللغة العربية مع اللغة المصرية القديمة ، و الاشتراك فى استعمال لغة عاميه مشبعة بآلاف المفردات الوافدة من اللغة الفرعونية القديمة ، وكذلك فى ميلهم للاشتراك فى تسمية أبنائهم وبناتهم بأسماء واحدة** ، والاشتراك فى منظومة قيم واحدة تتصدرها قيمة السماحة فيما يتعلق بمسألة الاختلاف فى الدين.

فاذا أتينا الى المعتقد الرسمى ، للاحظنا أن الإسلام - كدين سماوى - يقر ويعترف بالديانتين السماويتين السابقتين عليه ، ألا وهما اليهودية والمسيحية . ولأنه المسلمين يؤمنون بنبوة السيد المسيح (عليه السلام)، ويحترمون مباديء السامية، فانهم يحترمون ديانة إخوانهم المسيحيين .ولا أدل على ذلك من توقير القرآن الكريم للسيدة مريم من أن



د. لويس عوض

اسمها الكريم هو الاسم الوحيد لامرأة الذى جاء ذكره فيه. كما أنه ليس ثمة حاجة إلى القول بأن قصة السيد المسيح ومريم العذراء - وكما جاءت فى سورة مريم بالقرآن الكريم - تحظى بمكانة خاصة فى نفوس المصرين المسلمين مثلما تحظى بقية سوره الأخرى.

وإذا كان القرآن الكريم قد أعلى من مكانة السيد المسيح (عليه السلام) ومريم العذراء إلى هذا الحد ، فان الرسول الكريم (صلى الله عليه) قد ذكر أحاديث طيبه بشأن الأقباط، وأوصى بهم خيراً. ومن هذه الأحاديث قوله: « **أنكم ستفتحون مصر، وهى أرض يُسمى فيها القيراط، فاذا فتحتموها فاحسنوا إلى أهلها القبط، فان لهم ذمة ورحماً**». وليس خافياً أن الرسول الكريم - صلى الله عليه وسلم - يقصد فى حديثه الشريف بكلمة الرحم التى تربط العرب بأقباط مصر، **هاجر المصرية** التى كان إبراهيم أبو الأنبياء - عليه السلام- قد تزوجها وأنجب منها **إسماعيل** جد العرب وجده هو شخصياً(صلى الله عليه وسلم). كما لعله يقصد بهذه الكلمة أيضاً « **ماريا** » القبطية التى أهداها إليه «**المقوقس**» ملك مصر من قبل الرومان، فقد أهداها إليه تزوجها وأنجب منها ابنه الوحيد إبراهيم.

ولعل مما يعزز من أواصر الترابط والمودة والتراحم بين مسلمى مصر وأقباطها اعتقاد كل منهم - رسمياً وشعبياً- بأن نسب نبيه (أى **عيسى** عليه السلام،و**محمد** صلى الله عليه وسلم) يرجع إلى جد واحد ، ألا وهو **إبراهيم** أبو الأنبياء . فعلى مستوى المعتقد الرسمى يلاحظ أن المسيحيين يعتقدون أن نسب المسيح- فى جانبه الناسوتى - يرجع إلى إبراهيم أبو الأنبياء . فقد جاء فى إنجيل متى عن النسب الناسوتى للمسيح أن « كتاب ميلاد **يسوع المسيح ابن دواود من ابراهيم** .. فجميع الأجيال من إبراهيم إلى داود أربعة عشر جيلاً (٤:الإصحاح الأول١ -٢). ومن جانب آخر يعتقد المسلمون رسمياً أن نسب الرسول (صلى الله عليه وسلم) يرجع إلى إبراهيم أبو الأنبياء.

هذا فيما يتعلق بمسألة الاعتقاد فى القرابة التى تجمع بين النبيين الكريين على المستوى الرسمى، أما فيما يتعلق بذلك على المستوى الشعبى ،فيلاحظ أن هناك اعتقاداً من أن هناك مدّاحاً شعبياً شهيراً فى صعيد مصر، ألا وهو **ياسين التهامى** ، يقول فى إحدى قصائد مدحه« **عيسى أخوك محمد** ». كما لا أدل على ذلك من أحد المواويل التى تُغنى في الأفراح الشعبية بقرى الصعيد، والتى تقول كلمات أحد مقاطعه:

عيسى نبى عربي ومحمد نبى عربى
والمسلم والمسيحى أخوه فى طربى (ج)

وعلى مستوى الوعى" الدينى - التاريخى " يلاحظ أن غالبية المصريين المسلمين المعاصرين يدركون- ولو بالحدس - أن أجدادهم كانوا أقباطاً ثم تحولوا إلى الإسلام ومن ثم فإنهم يدركون أن أصولهم قبطية. ولا أدل على ذلك من الأبيات التالية لإحدى قصائد المدح النبوى ، والتى جُمعت من أقاصى الصعيد، حيث تقول كلماتها:

شيلونى الحمول عند باب المدينة

شيلونى الحمول عند باب القدس الحزينة
قبل ما يظهر نبينا
كان عيسى نبينا
كانت معجزاته كتيرة ... وعند فاطمة وأبوها تركت الجمال(د)

وإذا كان هذا هو موقف المعتقدين الرسمي والشعبي للمسلمين والمسيحيين من مسألة القرابة التي تجمع بين النبيين الكريمين ، فضلاً عن طبيعة الوعي الديني التاريخي للمصريين المسلمين المعاصرين بأصولهم القبطية، فان ما هو معروف عن الثقافة الفرعونية من قدرة على تقبل وتمثل الديانات الوافدة عليها قد تكفل بتقبل المسيحية والإسلام وهضمهما وتمثلهما وإخراجهما على هيئة ديانة شعبية توحد بين المصريين ثقافياً بصرف النظر عن نوعية المعتقد الرسمي. وفى هذا الصدد يذكر أحد باحثي الأدب الشعبي، "**وكما أن المصريين أخذوا المسيحية ديناً رسمياً دون أن ينبذوا أفعلاتصوراتهم الوثنية السابقة، فكذلك أقبلوا على الإسلام يعتنقونه ولا يتخلون عن تلك التصورات، بل غالباً ما كانوا يذيعونها**" (١٤:٨٠).

وتفصيلاً لذلك يمكن القول إن جذور الديانة الشعبية ترجع إلى أنه لما كان أفراد الشعب المصرى المسيحي يتحولون إلى الإسلام، فانهم كانوا يتحولون إليه وهم يحملون معهم معتقداتهم ورؤاهم الفرعونية والقبطية ، ويعملون على فهم الإسلام وتأويله بما يتماشى وهذه المعتقدات والرؤى. وفى إطار مثل هذا المنحى لاعتناق الإسلام ، كان من الطبيعي أن يتشابه المسلمون والأقباط فى الكثير من عناصر المعتقدات الشعبية، بخاصة ما يتعلق منها بالإنتاج الزراعي وطقوس الموت والميلاد والإخصاب والسحر والشفاعة والعادات والتقاليد(١٨:٢٢).

ومن بين المعتقدات الشعبية المرتبطة بعملية الانتاج الزراعي مادرج عليه الفلاحون المصريون - مسلمين وأقباط - من اعتماد الشهور القبطية (الفرعونية) أساساً لتحديد بداية زراعة وحصاد مختلف المحاصيل الزراعية، بل ولتحديد ما هو اجتماعي. والواقع أن أسماء الشهور القبطية ما هي إلا أسماء لآلهة مصرية قديمة قام الشعب المصرى المسيحي (القبطي) بتحويرها لتصبح بالصورة التى عليها الآن (١٤:١٢٣).

ومايدلل على تحديد هذه الشهور (الدينية) (هـ) لما هو اجتماعي بين المصريين، تلك الأمثال والنصائح والتعليمات المرتبطة بكل شهر من هذه شهور.مثال ذلك ما يقال بخصوص شهر **بابه** (أكتوبر) بأن" **زرع بابه يغلب النهابة** " - دلالة على وفرة المحاصيل فيه، وعدم تأثر هذه المحاصيل بما قد تتعرض له من سرقات . وما يقال عن **هاتور** (نوفمبر) من أنه **أبو الذهب المنتور** (المنثور) دلالة على كثرة المحاصيل ذات اللون الذهبي التى تزرع فيه مثل القمح والشعير،وما يقال عن **طوبة** (يناير) أنه « **يخلى الصبية كركوبة** »، دلالة على ضعف مقاومة الجسد للبرد السائد فيه. وما يقال عن **برمودة** (إبريل) - " **دق العمودة ولا يبقى فى الغيط ولا عودة** " . وما يقال عن **أبيب** (يونيه)بأنه **طباخ العنب والتين**. وما يقال عن **مسرة** (أغسطس) من أنه تجرى فيه كل ترعة عسرة ، إشارة الى اكتساح الفيضان لكل أنواع الترع والقنوات . وما يقال عن برمهات (إبريل).. **روح الغيط وهات** » دلالة على نضج بعض المحاصيل الزراعية ، ومايقال عن **بشنس** (مايو) من أنه **يكنس الأرض كنس** -دلالة على الجفاف الذى يصيب البلاد فى هذا الشهر. ومايقال عن **بؤونة** (يوليو) «**لاتضرب طوب ولاتعمل مونة** » إشارة إلى رتفاع درجة الحرارة فيه وتأثيرها الضار على عملية إعداد المواد الازمة لعملية البناء.

ومن ذلك أيضاً ما قد يُدرك بالحدس من أن المسيحيين المصريين الذين تحولوا إلى الإسلام قد قاموا باحلال بعض الشخصيات الرئيسية فى ديانتهم الجديدة (أي الإسلام) محل بعض الشخصيات الرئيسية فى ديانتهم القديمة (أي المسيحية). حيث يدرك بالحدس أنهم قد أحلوا «**السيدة زينب**» - أم العواجز أو رئيسة الدواوين أو أم هاشم كما يلقبها العامة - محل **مريم العذراء** التى وصل حب المصريين وتقديسهم لها إلي حد وصف الأوربيين لهذا الحب والتقديس ب«الماريالوجيا». كما قاموا باحلال « **الحسين**» الشهيد محل **المسيح الشهيد** فى ضوء معتقدهم الديني القديم. والمحقق أن هذه وذاك ليس إلا **إيزيس وأوزوريس** فى الديانة المصرية الشعبية القديمة.

ومن ذلك أيضاً معتقد شعبي لايكاد يتصف به إلا المصريين وحدهم - دون بقية الشعوب العربية والإسلامية - ألا وهو الاعتقاد فى قدرة الأولياء والقديسين على حل بعض المشكلات المستعصية . إذ من الثابت أن أعداداً من المصريين المسلمين كانوا - ولايزالوا - يقدمون النذور لبعض القديسين، و أن أعداداً من المصرين المسيحيين كانوا - ولايزالون - يقدمون النذور لبعض الأولياء . كما أن أعداداً كبيرة من المصريين المسلمين كانوا - ولايزالون - يشاركون مواطنيهم المسيحيين فى الاحتفال بالموالد الخاصة ببعض القديسين، تماماً مثلما أن أعداداً مماثلة من المصرين المسيحيين كانوا -ولايزالون - يشاركون مواطنيهم المسلمين الاحتفال بالموالد الخاصة ببعض الأولياء(٢٣:٣٤٣-٣٤٦/٢٤:٢٦-٣٠).

والواقع أن عادة تقديم القرابين والنذور والتضرع بالشفاعات للأولياء والقديسين لدى المصريين المعاصرين - مسلمين ومسحيين - ماهي إلا عادة فرعونية قديمة مازالت مستمرة حتى الآن (٢٢:١١٤-١١٦/٢٣١-٤٣٣)، تماماً مثلما أن عادة الاحتفال بالموالد الخاصة بالقديسين والأولياء -ما هي إلا عادة فرعونية قديمة ترتبط بالاحتفال بعودة الإله أزوريس للحياة سنوياً، ومن ثم بعودة الخصوبة والازدهار إلى ربوع البلاد بالمثل.

ولعل هذا التمازج فى المعتقد الشعبي هو الذى يدفع المصريين - مسلمين ومسيحيين - إلي التمازج فى استخدام المفردات الخاصة بالأدعية والابتهالات للخالق سبحانه وتعالى. حيث تقول كلمات أحد هذه الأدعية.

من بين الجوامع وادعى لى يابوى
من بين الجوامع
ادعيت لك يا ولدى
والرب سامع
من بين الكنايس
ادعى لى يا بوى
من بين الكنائس
ادعيت لك ياولدى،
وأدى الرب سامع (و)

كما تقول كلمات أحد الأدعية:

سايق عليك المسيح لو كنت نصرانى
وعيسى وموسى ومريم بنت عصرانى
العين صابتنى ورب العرش نجاتى (ز)

وكان من بين عوامل - ومظاهر - التجانس والتوحد الثقافي بين المسلمين والأقباط ذلك التشابه الكبير بين اللغتين العربية السامية والمصرية" الحامية / السامية". وفى ذلك يقول « **جمال حمدان**» إن قرب اللغة العربية السامية من اللغة المصرية القديمة الحامية السامية - عد البعض ١٠ الاف كلمة مشتركة بينهما - قد سهل التقريب بين العنصرين، وشجع الامتزاج الكامل بينهما بحيث تحول التعريب إلى بوتقة للشعبين(٩:٢٩٧).

والواقع كما أن هناك مفردات كثيرة مشتركة بين اللغتين المصرية القديمة والعربية الفصحى، سواء المهجورة منها أو المستعملة إلى اليوم، وسواء كانت تنطق بنصها أو مع تغييرات طفيفة لاختلاف اللهجات المكانية، ومنها أفعال وأسماء مختلفة. ولعل من بين الأفعال التي تستخدم في اللغتين بنصها ومعناها: **حسب ، فهم ، ختم ، خب ، خر ، شد ، تم ، تمم ، بخر ، وهى ، وهن ، هد ، زعق ، عشق ، حزن ، نغم ، نعى ، قطف ، بصق**. ومن بين الأسماء: **ذئب ، جناح ، قمح ، سبى ، قد ، موت ، منامة ، يم ، بركة ، منحة، همهمة ، حطمة ، عين ، صباح (إصبع) ، أيد (يد) ، ودن (أذن)** . كما أن هناك مشابهات في الضمائر. فضمير أنا العربى هو أنوك الفرعوني، ومعى كان المصريون القدماء ينطقونها(م.عاى)، ومعنا كانوا ينطقونها (م.عانا)، ومعك كانوا ينطقونها(م.عاك) (١١١:٢٥)

ولعل تبلور اللغة العامية المصرية التي تجمع بين الكثير من مفردات اللغتين العربية والفرعوئية أو القبطية يعد أفضل دليل على توحد وتمازج المسلمين والأقباط، وأفضل رد على دعوة البعض من أقباط المهجر باحياء اللغة القبطية ، حيث إنها حية بالفعل وذلك أن هناك كلمات قبطية، أو مصرية قديمة، لا تزال تستخدم إلى اليوم في لغتنا الدارجة.

كما لعل من بين السمات التي باتت تدلل علي - وتعكس في الوقت نفسه - تجانس وتوحد المصريين علي المستوى الثقافي هو ميلهم إلى تسمية أبنائهم وبناتهم بأسماء مشتركة. ومن بين هذه الأسماء: **عيسى ، مريم ، وحيد ، رأفت ، رئيفة ، عادل ، عدلات . مجدى (ماجد)،ماجدة ،سمير، سميرة ، فوزى ، فوزية ، سيد ، سيدة ، فايد ، فايدة مفيد ، مفيدة ، منصور ، منصورة ، نصر ، نصرة.. إلخ** والواقع أنه علاوة علي ما يدل عليه هذا الاتجاه من تجانس وتوحد المصريين على المستوى الثقافى،فانه أيضاً يدل على - ويعكس- رغبة المصريين وميلهم إلى الاندماج والذوبان في الكل الثقافي المصرى، أو في الثقافة المصرية الشاملة(٥٤:١٩)

ولعل كل ما سبق كان له الدور الأكبر في طرح منظومة قيمية،تتصدرها قيمة السماحة، توفر الحرية العامة لممارسة الشعائر والطقوس الدينية، بل وتدفع المصريين - مسلمين ومسيحيين - إلى تنشئة أطفالهم على هذه القيمة. ولعل كلمات الأغنية التالية، والتى كان الأطفال يرددونها في إحدى قرى الصعيد- تدلل على ذلك. حيث تقول كلماتها:

أحب كل إنسان
وأحب الخير للكل
أعاملهم بإحسان
وكأنهم الأهل
مهما اختلفت مذاهبنا
فأم الكل حوا
تجمعنا مناسبنا
وكلنا أحبا (ح)

كما يدلل على ذلك أيضاً أغنية كان الأطفال، أيضاً،يرددونها. وهى عبارة عن حوار (ديالوج) بين طفل مسلم اسمه «**محمد**» وآخر مسيحى اسمه« **بسالى**». وتقول كلماتها:

بسالى يسأل : رايح فين يا محمد ؟
محمد يجيب : أنا رايح الجامع
محمد يسأل : رايح فين يا بسالى؟
بسالى يجيب : أنا رايح الكنيسة
رايح أبوس مريم
رايح أبوس عيسى
في الصور وأهلل
محمد يرد عليه : رايح الكتاب
أتعلم وأتنور
رايح أقرا قرآن وأمحرم
وادعى لبابا وماما
ربنا يحرسهم ويلبسونى جديد
فى العيد يا بسالى (ط)

الواقع أن ما سبق ما هو إلا قليل جداً من كثير مما يمكن سرده للتدليل علي توحد وتجانس وتمازج المسلمين والأقباط على المستوى الثقافي فى مصر، ومما يمكن أن يشكل رداً مفحماً على مروجي مقولة التمايز الثقافي للمسيحيين في مصر.

٢- الركيزة السلالية:

يجب التنويه، بداية إلى أن المصريين إنما هم، منذ أقدم العصور وحتى الآن، جزء من المحيط البشرى الموجود حولهم في المنطقة، والذي يضم سلالات البحر الأبيض المتوسط، والتى من أبرزها العنصر السامي. وأنه لا وجود لجنس نقى- وخصوصاً في مصر- إلا في مخيلة دعاة الفلسفات العنصرية(٩١:٢٥).

فقد كان لموقع مصر الجغرافي، والذي يتوسط الصحراء الواسعة التى تمتد من البحر الاحمر وسيناء حتى الخليج العربي شرقاً، ومن الصحراء الغربية حتى المحيط الأطلنطي غرباً - فضلاً عن وفرة ثرواتها واعتدال مناخها - دور كبير في جعلها ، تاريخياً، قطباً مغناطيسياً يجذب إليه سكان الصحارى، وسكان غيرها من شواطئ البحر الأبيض المتوسط ، للاستقرار فيها ، ومن ثم دور كبير في جعلها بوتقة لصهر دماء هؤلاء السكان الجدد في دماء سكانها الأصليين.

واستناداً إلى هذا التصور ، يصح الحديث عن الاستمرارية السلالية (الجنسية) للمصريين منذ ما قبل ظهور الأديان السماوية حتى الآن. ولعل من بين الباحثين الأنثربولوجيين والتاريخيين الذين يقولون بالاستمرارية السلاليه للمصريين المعاصرين، ويرجحون كفة أصلهم السامى،" **برستيد ، وماسبيرو، وإرمان ، رانكه ، وحسن كمال، وفيلب حتى ، وجرجى زيدان، وسليم حسن** "، وذلك على خلافات طفيفة بينهم فيما يتعلق بمدى الاختلاط بأجناس كالليبيين والحاميين والجالا والصوماليين(٩١:٢٥ ، ٩)

ويلقى **جمال حمدان** الضوء على هذه النقطة الأخيرة حينما يشير إلى أن التكوين السلالى(الجنسى) لمصر سابق على تكوينها الدينى بنحو ٣٠٠٠ - ٤٠٠٠سنة على الأقل، وأن الأساس القاعدى لأنثربولوجيتها أسبق من المسيحية بأكثر من ٣٢٠٠ سنة، ومن الأسلام بأكثر من ٤٠٠٠ سنة على أقل تقدير(٥١٩:٩). ويعنى هذا أن وحدة الأصل السلالى بين المسلمين والأقباط فى مصر ليس علمياً إلا تحصيل حاصل، ومجرد بديهية أنثربولوجية. أو هى ، وكما يصفها **حُزين** بكل وضوح .« **إن الطابع الجنسي العام للمصريين قد وُجد واتخذ صورته المميزة قبل أن يكون هناك أقباط ومسلمون**» .(٥١٩:٩)

وقد جاءت عملية تحول الأقباط إلى الإسلام لتعزز من عملية التجانس السلالى بينهم وبين المسلمين. وكانت هذه العملية قد استغرقت ما يربو على ثلاثة قرون من دخول الإسلام إلي مصر . وكان الأقباط قد أخذوا يقبلون على اعتناق الإسلام بعدما كانوا يتعرفون على موقفه السمح تجاه ديانتهم القديمة، ويلمسون بانفسهم - وبالواقع العملى -مدى سماحة المسلمين تجاههم. وكان مما عزز من هذه العملية هو أن البعض من المسلمين كانوا، ولا يزالوا في حدود ، يقبلون علي الزواج من قبطيات مما ساعد علي اختلاط الدماء والأنساب بينهم وبين الأقباط ، ومن ثم علي امتزاج الصفات الوراثية بينهم.

وإذا كان حجم السكان العرب الذين دخلوا مصر مع الفتح كان قليلاً بالنظر إلى

حجم الإجمالى للسكان المصريين، وإذا كان المواطنون المصريون المسلمون يشكلون الآن الغالبية العظمى من سكان مصر ، فان معنى ذلك أن المواطنين المصريين المسلمين الذين ينحدرون من أصل قبطى (أو مصرى) دون التأثر بالدم العربى هم ، وببساطة ، أضعاف أضعاف أولئك الذين تأثروا به، كما أن معناه أنهم بالتالى عشرات أضعاف الأقباط أنفسهم. ومن ثم فان هؤلاء، ليسوا دخلاء على مصر- كما يدعى البعض من أقباط المهجر - ولا هم أقلية مصرية فى الأصل عن الأقباط، وإنما هم يمثلون - وبالنسبة لهؤلاء الأخيرين - الأهل والأقارب الذين كانوا مسيحيين بالأمس ثم اعتنقوا الاسلام. لذا يمكن القول إن معظم المصريين المعاصرين إنما هم معظم القبط الذين أسلموا بالأمس ، مثلما أن أقباط اليوم هم بقية قبط الأمس الذين استمروا على عقيدتهم السابقة. ومن هنا تنبع وجهة نظر البعض - بل وتصدق - حين يقولون **إن المصريين إنما هم إما قبط مسلمين، وإما قبط مسيحيون**(٩:٥٢٠).

ومما يؤكد وحدة الأصل العرقي والسلالى للمسلمين والأقباط فى مصر، أن الأنثربولوجيا الفيزيقية لا تميز بينهم لا فى مقاييس الجماجم والأنوف والعظام، ولا في نسبة تجلط الدم، ولا فى خواص الشعر(٢١:١٨).

ولعل فى ذلك رد على المزاعم الإسرائيلية والصهيونية، ومزاعم البعض من أقباط المهجر، بأن المسيحيين في مصر متمايزين سلالياً عن بقية مواطنيهم المسلمين.

٣ - الركيزة الاقتصادية:

كان لمبدأ المساواة الذي فرضه الإسلام بين المسلم وغير المسلم فى كافة الحقوق والواجبات الاقتصادية والمهنية دور كبير فى بلورة ركيزة التوحد والتجانس الاقتصادى بين المسلمين والأقباط فى مصر.

ففيما يتعلق بالملكية والتجارة ساوت الشريعة الإسلامية -نظرياً وعملياً- بين المسلمين والأقباط فى الملكية وفي العقودوفي المسائل التجارية وغيرها. وفى ظل هذه المساواة لعب المسيحيون - ومعهم اليهود - دورا كبيرا فى الحياة التجارية والمالية، فتراكمت فى أيديهم ثروات كبيرة إلى حد أن بعض (الاقطاعيين) كانوا يستدينون منهم لقاء تلزيمهم جمع الضرائب، وخاصة بعد انهيار السلطة العباسية(١٥:٤٥).

وفي أواخر القرن التاسع عشر كان الأقباط يشكلون عنصراً مهماً فى الطبقة الوسطى الجديدة، حيث توزعوا ما بين كبار ومتوسطى الملاك الزراعيين. وعرفت الحياة الزراعية في مصر أسماء قبطية كبيرة بهذا المعنى (٥:٢١٣، ٢٨٢). وفي مجال الصناعة والتجارة والحرف شكل الأقباط - في أواخر القرن نفسه -عنصراً أكثر أهمية ، ولعبوا دوراً ملحوظاً في رسملة الاقتصاد المصرى. ولا أدل على ذلك من كثرة الشركات التجارية والصناعية التى ظهرت فى مصر أواخر القرن التاسع عشر وكانت تقترن بأسماء قبطية.

وطوال القرن العشرين زاول الأقباط مختلف الأنشطة التجارية والصناعية، بلا تمييز بينهم وبين مواطنيهم المسلمين. وفى ذلك يقول أحد كبار رجال الأعمال المسيحيين:« أحب أن أقول إن الدولة لاتفرق بين مسلم ومسيحى. والدليل أن الاستثمار متاح للطرفين بغض النظر عن الدين" (١٢:١٢).

وفي أواخر القرن العشرين برز من بين الأقباط الكثير من رجال الأعمال الذين أصبحوا فى عداد المليونيرات، بل وفى عداد البليونيرات، وذلك أمثال **نجيب ساويرس ورامى لكح ، ورءوف غبور ، وهانى رزق ، وأبو غالي وإخوان مقار وإخوان غبور والأسيوطى** وغيرهم كثيرون.

وفيما يتعلق بالوظائف والمهن، فانه من الثابت أنه لما فتح العرب مصر تركوا الكثيرين من أهالي البلاد(القبط) فى وظائفهم ومهنهم. حيث أخذ العرب جوهر النظام الإدارى عمن سبقهم، وتركوا كافة الموظفين الأقباط في وظائفهم التى كانوا يباشرونها فى الأغلب الأعم. وكان الذين يشغلون وظائف الكتبة والمحاسبين وخزنة المال ووظائف إدارية أخرى من الأقباط(١٤:٤٩). ليس هذا فقط، بل إنه لما أخذ الرومان يغادرون البلاد تباعاً قام العرب باحلال القبط محلهم فى ادارة شئون البلاد (٢٥:١١٥).

وفى بداية الحكم العربي لمصر، شغل الأقباط مناصب ووظائف كبيرة، حيث كان منهم حكام للكور ورؤساء للدواوين. وكان من بين هؤلاء عامل يدعى **ميناس** إستبقاه المسلمون في عمله كحاكم للمنطقة الشمالية، وآخر يدعى **شنودة** وكلت إليه حكومة الريف. وثالث تولي حكومة الفيوم. كما كان بالحكومة المركزية كاتب قبطى يدعى **إثناسيوس الرهاوى** بلغ درجة الرئاسة على ديوان الاسكندرية، وتلقب فى المكاتبات الرسمية بلقب الكاتب الأفخم. وكان بديوانه - وتحت رئاسته- عشرون كاتباً، زيدوا فيما بعد إلى أربعة وأربعين. وفي عهد **عبد العزيز بن مروان** كان والى الصعيد قبطياً اسمه **بطرس**، وحاكم مريوط قبطيا اسمه **تاوفانس**(٢٥:١١٥).

وفى ظل الحقبه الطولونيه(٨٦٨-٩٠٥م) والاخشيدية)(٩٣٥ -٩٦٩م)، والفاطمية (٩٦٩ -١١٧٠م)، والتى غالباً ما توصف فى الأدبيات التاريخية والسوسيولوجية بأنها حقبة التمصير، حقق الأقباط مكانات اقتصادية واجتماعية مرموقة، وشغلوا فيها أرفع المناصب الحكومية (١١:١٩٢ -٣٢٢).

وفي أواخر القرن التاسع عشر، برز الأقباط فى فئة الموظفين المصريين وتراوحت نسبتهم ما بين ٣٠ -٤٠٪ لإجمالى الموظفين العاملين في وزارة الماليه، وحوالي ٧٠٪ لإجمالى الموظفين العاملين في مصلحة السكك الحديدية (١٦:٣٤).

ومنذ بداية القرن العشرين ، وحتى اليوم، بات الأقباط - شأنهم فى ذلك شأن مواطنيهم وإخوانهم المسلمين - يلتحقون بمختلف الوظائف التى تتيحها الوزارات المختلفة دون تمييز. فهم يعملون فى وزارات التربية ، والتعليم العالي ، والاقتصاد، والنقل والمواصلات، والعدل ، والاعلام، والداخلية، والخارجية، والحربية، والسياحية...إلخ. كما أنهم يشغلون مختلف الدرجات فى السلم الوظيفى، بدءاً بالخفير انتهاءً بالوزير. وبالنسبة لمزاولة المهن الحرة (كالطب والهندسة والمحاماة والصيدلة...إلخ)، فيلاحظ أن نسبة الأقباط فى هذه المهن مرتفعة نظراً لما تتيحه من حرية فى الفكر والحركة والبعد عن أية احتكاكات قد تنشأ بسبب الاختلاف فى الدين (٨:٧٤)

ولعل فى هذا القدر اليسير من البيانات التاريخية ما يدلل على العدالة التى يتمتع بها الأقباط من حيث حرية الملكية والاتجار وحق الالتحاق بالوظائف الحكومية، وكذلك على توحد وتجانس وتشابك وتداخل المصالح الاقتصادية بينهم وبين مواطنيهم المسلمين، مما يفند أية دعاوى تقول باضطهاد الأقباط على المستوى الاقتصادى، أو بانعزالهم عن مواطنيهم المسلمين في أى مجال من المجالات الاقتصادية أو المهنية.

٤-الركيزة الاجتماعية:

تضافرت الركائز السابقة (الثقافية والسلالية والاقتصادية) فى بلورة ما هو اجتماعي وسياسي فيما يتعلق بمسألة توحد وتجانس بين المسلمين والأقباط في مصر.

فقد كان لاعتراف الدين الإسلامى

بالمسيحية، وإجلال هذا الدين للسيد المسيح (عليه السلام)، وتكريمه لمريم العذراء، فضلاً عن مأثرة الرسول (صلى الله عليه وسلم) للأقباط، وتحول الكثير من هؤلاء الأخيرين إلى الإسلام، ومساواة هذا الأخير بين المسلمين والأقباط في حق الملكية ومزاولة مختلف المهن والوظائف ، كان لكل هذا دور كبير في إضفاء قدر كبير من التماسك على العلاقات الاجتماعية القائمة بين المسلمين والأقباط.

وربماكانت عملية تحول أعداد كبيرة من الأقباط إلى الإسلام، وظهور صلة القرابة والنسب بينهم وبين مواطنيهم المسلمين من أهم العمليات التي مهدت الأرضية لتقوية النسيج الاجتماعي بينهم. **فقد كان من الملاحظ - وخاصة طوال القرون الثلاثة الأولى التالية على دخول الإسلام مصر - أن عائلة قبطية تتألف من أب كبير وأربعة من أبنائه الذكور، والكل يقيمون في بيت واحد هو بيت الأب. ثم يحدث أن يتحول إثنان من هؤلاء الأبناء - هما وأبناؤهما بالطبع - إلى الإسلام وهما لا يزالان يقيمان مع أبيهما في بيته.**

وكان مما ترتب على ذلك هو أنه بالرغم من الأبوة والبنوة والأخوة داخل العائلة المصرية الواحدة - أو داخل البيت المصرى الواحد - فانه يوجد داخل هذه العائلة الواحدة، أو داخل هذا البيت الواحد، المسلم والمسيحى (ى). وإذا ما تم تعميم هذا التصور على المجتمع المصرى في تلك الفترة - منظوراً إليه على أنه عائلة كبيرة - لاتضح لنا مدى صلة القرابة التى كانت تجمع بين المسلمين والأقباط رغم الاختلاف في الدين.

وإذا ما أضيف إلي ذلك أن بعضاً من مسلمى مصر كانوا - ولا يزالو فى حدود - يتزوجون من قبطيات، الأمر الذى تصبح معها الأسرة التى من مثل هذا النوع تتألف من زوج مسلم وزوجة قبطية، وأبناء وبنات مسلمين، وأعمام وعمات - بالنسبة للأولاد والبنات طبعاً - مسلمين ومسلمات، وأخوال وخالات - بالنسبة للأولاد والبنات كذلك - أقباط وقبطيات. ولعل هذه العلاقة الأخيرة بين المسلمين والأقباط هو الذى كان يدفع البعض من المسلمين فى الصعيد إلى مخاطبة الأقباط بكلمة يا« خال».

ولعل مثل هذا المنحى فى تحول الأقباط إلى الإسلام، وفى إقبال البعض من المواطنين المصريين المسلمين على الزواج من مواطنات مصريات قبطيات - وما ترتب على ذلك من اختلاط وتداخل فى الدماء والأنساب - هو الذي أدى، ضمن عوامل أخرى إلى الاختلاط والتداخل بين المسلمين والأقباط على المستوى السكنى فى كافة أنحاء البلاد. ففيما عدا حالات نادرة جداً، وخاصة جداً يلاحظ أن السكان المصريين الأقباط يتوزعون سكنياً حيثما يتوزع مواطنوهم المسلمون بلا حدود أو تمييز. ففى داخل القرى والمدن لايكاد يعرف تجمعات أو تركزات طائفية سكنية خاصة، أو بارزة. حيث إن السكن مختلط ومشاع. كما يلاحظ أنه كثيراً ما تختلط المساجد والكنائس فى اللاندسكيب المدنى، وقد تتجاور . ولعل هذا هو، بعينه، التداخل أو التجاور الجغرافى على المستوى السكنى (٥٢٣:٩ - ٥٢٥).

وقد جاء التشريع الخاص بالأحوال الشخصية للمسيحيين المصريين معبراً عن قدر كبير من التمازج بذلك الخاص بمواطنيهم المسلمين. فرغم أن الحكام المسلمين قد ساروا، منذ البداية، على قاعدة عدم التدخل فى الشئون الدينية والقضائية والمالية والتربوية للأقباط (٤٤:١٥)، فإننا نجد أن هؤلاء الأخيرين قد استعانوا بالشريعة الإسلامية فى تقنين بعض مسائل الأحوال الشخصية. **ففى المجموعة القبطية لابن العسال نجد كثيراً من الأحكام المنقولة عن المجموعات البيزنطية وعن الشريعة الإسلامية . ويعد ابن العسال** أول من حاول التقريب بين الفقه المسيحى والفقه الإسلامى فى تقنين مسائل الأحوال الشخصية للأقباط (٥٤:١٠ - ٥٥).

وفى العصر الحديث، يلاحظ أن المواطنين المصرين المسيحيين يأخذون ببعض القوانين المعمول بها فى قانون الاحوال الشخصية الخاصة باخوانهم المسلمين. مثال ذلك ،أنه، وبالنظر إلى خلو الشريعة المسيحية من القواعد التى تنظم عملية المواريث، فانه كان قد صدر قانون يوحد جميع المصريين في هذا الصدد. وكان هذا القانون يحمل رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٣، والذى نص على تطبيقه وفقاً لأرجح الأقوال في مذهب أبى حنيفة. وكان هذا القانون قد أباح تطبيق القواعد الواردة فى التشريعات الخاصة بالطوائف والمذاهب المسيحية عند اتفاق جميع الورثة على ذلك(٢٨:٣). ومن هذه التشريعات أيضاً التشريع الخاص بنظام النسب، حيث إنه يخضع هو الآخر للشريعة الاسلامية (٣ : ٢٩) . ومن هذه التشريعات أيضا - والتى تم الأخذ بها مؤخراً - التشريع الخاص بحضانة الأطفال. حيث كان **البابا شنودة** قد أرسل إلى المحكمة الدستورية خطاباً - عندما علم بنظرها فى دعوى خاصة بسن حضانة الأطفال - جاء فيه:« **لا مانع لدى الكنيسة من تطبيق الشريعة الإسلامية على الأقباط فى أمور حضانة الأطفال. إذ أن الشريعة المسيحية تخلو من هذا الأمر، وخاصة أن توحيد القانون على أطفال الوطن بمسلمية ومسيحيه يساهم فى زيادة اندماج أبناء الشعب**" (٢٨:٣).

ومن التشريعات التى تم الأخذ بها مؤخراً، التشريع الخاص بتحديد سن البلوغ والحكم ، ومن ثم تحديد سن المخاصمة . فقد وافق **البابا شنودة** بطريك الأقباط الأرثوذكس للمحكمة الدستورية العليا على تغيير المادة ١٦٩ من لائحة الأقباط الأرثوذكس لتصبح مثل المادة ٢٨٠ من لائحة المحاكم الشرعية الخاضعة بقانون الأحوال الشخصية للمسلمين ، والتى تنص على « إن الصغير المسلم، ذكراً كان أم أنثى، له حق المخاصمة حيثما يشاء، ببلوغه سن البلوغ والحلم وهو ١٥ سنة،بدلاً من ٢١سنة» (١٩:١٣).

يضاف إلى ذلك أن المصريين يمارسون حياتهم الاجتماعية فى معية. حيث أنهم يحتفلون معاً بالأعياد المسيحية والإسلامية. ويأتى فى مقدمة الأعياد المسيحية **عيد رأس السنة الميلادية**، حيث يحتفل به المسلمون فى مصر لاعتقادهم في نبوة المسيح عليه السلام أولاً ، ولارتباط حياتهم الاقتصادية والاجتماعية بالشهور الميلادية ثانياً. كما أن المسيحيين يشاركون المسلمين أعيادهم الدينية بسبب التجاور السكنى من ناحية، وبسبب وحدة الأجازات الرسمية الخاصة بهذه الأعياد من ناحية أخرى، وبسبب التداخل الشديد بينهم وبين مواطنيهم المسلمين من ناحية كما يحتفل المصريون - مسلمين وأقباطاً معاً - بأعياد واحدة ، مثل **عيد شم النسيم ، وعيد وفاء النيل، وعيد الغطاس**..إلخ.

٥ - الركيزة السياسية:

هيأت الركائز الثقافية والسلالية والاقتصادية والاجتماعية الفرصة لإرساء عملية توحد وتجانس المسلمين والأقباط في مصر على المستوى السياسى.

ففى ظل الإحساس التاريخى للأقباط بالأمن والأمان والمساواة مع مواطنيهم المسلمين، وفى ظل إحساسهم المائل بأنهم جزء من النسيج الاجتماعى على كافة المستويات ، يلاحظ أنهم قد وضعوا أيديهم فى أيدى إخوانهم المسلمين، ووقفوا دوماً يداً واحدة في سبيل الدفاع عن الوطن. حدث ذلك أثناء الحرب الصليبية - بشهادة المستشرقين أنفسهم- (٥٢٥:٩) عندما وقف المسيحيون

في مصر والشام إلى جانب مواطنيهم المسلمين في الدفاع عن الوطن، ولم تفلح محاولات الصليبيين استمالتهم إليهم بدافع من وحدة الدين.

وإذا ما لجأنا إلى التاريخ الحديث، الذي يبدأ مع حكم محمد على (١٨٠٥م) الذي تبلور في ظله مفهوم الوطن والمواطنة، للاحظنا أن المسلمين والأقباط قد وقفوا دوماً يداً واحدة في وجه الغزاة والمحتلين. حدث ذلك أثناء الثورة العرابية، حيث يذكر **«بلنت»** - وذلك فى كتابه: **التاريخ السرى لاحتلال انجلترا لمصر** - أن العلاقة بين المسلمين والأقباط كانت ودية جداً. وأن الأقباط، على العموم، كانوا إلى جانب وزارة الثورة، كما أن العلاقة بين البطريك والوزارة كانت ودية جداً.

كذلك كان (**البابا كيرلس الخامس**) في مقدمة المؤيدين لعرابى وللثورة وللاتجاهات الثورية عموماً. ولعل أخطر ما صدر عن البابا فى هذه الفترة فتواه الشهيرة التى أعلن فيها أن **الانجليز بعدوانهم ومحاولتهم احتلال مصر ، قد خروجوا على تعاليم المسيحية التى تدعو إلى السلام وعدم الاعتداء ، ومن ثم اعتبرهم كفرة وخارجين عن دينهم، وتجب حربهم**(٢٠٧:٢٠). كما كان من بين المواقف الوطنية للبابا كيرلس فى هذه الفترة وقوفه بحزم ضد محاولة بريطانيا شق صفوف الوطن من الداخل (٢٠٨:٢٠٠ - ٢١٠). ومن ذلك أيضاً أنه لما نشبت المعارك بين الإنجليز والمصريين هرع رجال الدين المسيحى - وكما يروى **برودلى** - إلى الكنائس يصلون لله ويدعونه نصرة جيش الوطن(٢٠:٢١٠).

وليس ثمة حاجة للإشارة إلى دور الأقباط فى ثورة ١٩١٩، فهو معروف للكافة. وإذا كان لابد من إشارة إضافية تدلل على مدى وطنية الأقباط، وعلى مدى حبهم لبلادهم وتلاحمهم مع إخوانهم المسلمين. فلابد من الإشارة إلى الموقف الوطنى الذي اتخذه **القمص سرجيوس** ، عندما اعتلى منبر الأزهر الشريف أثناء الثورة ليقول : إنه **إذا كان الانجليز قد أتوا إلى مصر كى يحموا الأقباط فليمت الأقباط، ولتحيا مصر حرة** (٣٢:٦).

وعندما ظهرت مشكلة فلسطين وضع الأقباط أيديهم فى أيدى مواطنيهم المسلمين ضد المغتصبين اليهود، ونظراً لكثرة الأدبيات السياسية والتاريخية التى يمكن أن تدلل على ذلك، فاننا لن نعرض هنا شئاً منها، وإنما سنكتفى بسرد بعض من المورث الشعبي الشفاهى الذى يدلل على التلاحم.

ومن هذا الموروث مثل شعبى يقول« **إحنا اتنين والتالت جانا منين** »(ك)، إشارة إلى تلاحم المصريين (مسلمين ومسيحيين)، ورفضهما تدخل أى طرف ثالث بينهما، أو محاولة حشر نفسه بينهما. ومن هذا المورث مقطوعة غنائية كان الأطفال (مسلمين ومسيحيين) يرددونها أثناء اللعب، وهى تعبر عن الصفات السيئة التى يتصف بها اليهود، وعن مدى تلاحم وتواد المسلمين والمسيحيين، وتقول كلماتها:

مطرى يامطرة
على بيوت الخونة
ومطرى بلح وزبيب
على بيوت المسيحيين
ومطرى عنب وتين
على بيوت المسلمين (ل)
كما كانوا يرددون:
يايهود يايهود
وشكم وش القرود
كل طيرة فى السما ،
تدعى عليكم بالعما

وكنوع من الحرب الثقافية على اليهود ، كانوا يرددون :

ياحمام الحمى
حوم على البروج
ياقليل الصلاة والصوم
يامجاور اليهود

وطوال العقود الأربعة الماضية وقف المصريون (مسلمين وأقباطاً) يداً واحدة فى الدفاع عن الوطن . فقد ذاق المصريون معاً مرارة هزيمتى ١٩٤٨ ، ١٩٦٧ ، ومرارة احتلال أجزاء من تراب الوطن ، ومرارة الدمار والخراب الذى لحق بالوطن من جراء هاتين الحربين . حيث لم تكن رصاصات العدو تفرق بين جندى مصرى مسلم وآخر مصرى مسيحى، كما لم تكن قنابل طائراته ومدافعه تفرق بين منزل مواطن مصرى مسلم ومنزل مواطن مصرى مسيحى . وعندما خاض المصريون حرب أكتوبر عام ١٩٧٣ خاضوها معاً (مسلمين ومسيحيين) ، وذاقوا معاً حلاوة النصر بعد أن كانوا قد لقنوا العدو درساً لن ينساه ، وبعد أن كانت دماؤهم الذكية قد اختلطت معاً على أرض سيناء فداء للوطن.

وفى إطار عملية تحرير بقية التراب الوطنى بالأسلوب السلمى ، اتخذ الأقباط - ممثلين فى رموزهم الفكرية وزعامتهم الدينية وعلى رأسها **البابا شنودة** - موقفا وطنياً لا يقل فى صلابته عن صلابة إخوانهم ومواطنيهم المسلمين وزعامتهم الدينية . ولعل من أبرز هذه المواقف **رفض البابا شنوده للضغوط التى كان الرئيس السادات يمارسها عليه كى يسمح للأقباط بزيارة القدس** ، وذلك حتى يتسنى له - أى للسادات - أن يمرر عملية التسوية وفقاً لأسلوب كان الشعب المصرى - بمسلميه ومسيحييه - يرفضه . و لما رفض **البابا شنوده** هذه الضغوط ، وأصر على أنه لازيارة لأقباط مصر للقدس إلا وهى محررة - وفى يد الإخوة المسلمين خالصة - غضب منه السادات ، وحدد إقامته فى وادى النطرون فى اطار عملية اعتقالات سبتمبر عام ١٩٨١ الشهيرة (٢٦ : ٤٨٥).

وقد لايخفى على أحد أن أبرز الأسباب الاستراتيجية لرفض المواطنين المصريين المسيحيين وجود الدولة اليهودية فى المنطقة ، بل ولوجود اليهود فى هذه الأخيرة كلية يرجع إلى العامل العقيدى المتمثل فى عدم اعتراف اليهود بمجئ السيد المسيح (عليه السلام) ، واعتقاد المسيحيين بأن اليهود هم الذين صلبوه . وقد يعبر الحديث التالى للبابا شنوده عن هذا المعنى . ففى حديث له مع القناة الفضائية اللبنانية يوم ٢٨ ديسمبر ١٩٩٧ قال **البابا شنودة** - رداً على سؤال وجهته له المذيعة حول كيفية احتفال المنطقة بعيد الميلاد الألفين للسيد المسيح - فقال: « **أنا لاأعرف كيف سيحتفل اليهود بعيد الميلاد الألفين للسيد المسيح ، فهم لايعترفون أصلاً أن السيد المسيح قد جاء ، وهم ينتظرون قدوم المسيح فى مفهومهم كشخصية رجل دولة مقاتل يحقق لهم الهيمنة والسيادة**"(٦:١).

كما لعل من بين المواقف الوطنية أيضاً للبابا شنوده موقفه الصلب ، والرافض دائماً ، للضغوط المتواصلة التى تمارسها الكنيسة الأمريكية على الكنيسة القبطية المصرية بدعوى ضرورة التعاون لحماية الأقباط فى مصر من المسلمين ، مؤكداً على أن مثل هذه الضغوط والدعاوى لاهدف لها سوى شق وحدة الوطن من الداخل ، وعلى أن من يحمى المسيحيين فى مصر إنما هم إخوانهم المسلمون والحكومة والقيادة . كذلك هجومه على المتطرفين من أقباط المهجر ، والذين حاولوا الضغط على الحكومة الأمريكية لكى تقطع معونتها عن مصر ، بقوله: « **إن أى مصرى يطالب بوقف المعونة - الأمريكية - يعد فى نظرى خائناً لبلاده .. لأنه بذلك يسعى إلى تحقيق الضرر لأبناء وطنه» (٢: ١٥).**

وهكذا يتضح أن هناك عدة ركائز ثقافية

وسلالية واقتصادية واجتماعية وسياسية تقود دائماً إلى توحد وتجانس المسلمين والأقباط فى مصر . وأن هذه الركائز من المتانة والقوة بحيث أنها تستعصى على محاولات إسرائيل والصهيونية العالمية - وعلى بعض ممن يسير فى ركابهم من أقباط المهجر - هزها أو النيل منها .

المراجع

١- البحراوى ، إبراهيم : قيمة مصرية عليا ، جريدة الأهرام ١٩٩٧/١٢/٣٠.

٢- الحسينى ، حمدى : ملف العدد ، البابا شنودة بعد عودته من الخارج ، روز اليوسف ، ١٩٩٨/٣/٢ [ع ٣٦٣٨].

٣- السباعى ، إقبال : أقباط يطلبون الفتوى من الأزهر ، روز اليوسف ١٩٩٨/٩/٧ ، [ع ٣٦٦٥].

٤- إنجيل متى : فى العهد القديم والعهد الجديد ، ترجم من اللغات الأصلية ، دار الكتاب المقدس فى الشرق الأوسط ، ب.ت.

٥- بركات ، على : تطور الملكية الزراعية فى مصر ١٨١٣ - ١٩١٤ ، دار الثقافة الجديدة ، القاهرة ، ١٩٧٧.

٦- تادرس ، مارلين : الأقباط بين الأصولية والتحديث ، الطبعة الأولى ، الدار العربية للطباعة والنشر والتوزيع ، القاهرة ، ١٩٩٢.

٧- جاد ، محمود محمد : الاتجاهات النظرية لعلم الاجتماع فى البلاد النامية ودراسة الطبقة الاجتماعية ، عرض نقدى ورؤية نظرية ، الطبعة الثانية ، دار العالم الثالث ، القاهرة ، ١٩٩٣.

٨- حبيب ، رفيق : الاحتجاج الدينى والصراع الطبقى فى مصر ، الطبعة الأولى ، سيناء للنشر ، القاهرة ، ١٩٨٩.

٩- حمدان ، جمال: شخصية مصر ، المجلد الثانى ، عالم الكتب ، القاهرة ، ١٩٨١.

١٠- سركيس ، أحمد : الزواج فى المجتمع المصرى الحديث ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٨٥.

١١- سعد ، أحمد صادق : تاريخ مصر الاجتماعى الاقتصادى فى ضوء النمط الآسيوى للإنتاج ، الطبعة الأولى ، دار ابن خلدون ، بيروت ، ١٩٧٩.

١٢- سلامة ، أسامة : ملف العدد ، تحالف المتطرفين وأقباط المهجر ، روز اليوسف ١٩٩٨/٣/٢ [ع ٣٢٣٨].

١٣- شعيرة ، وفاء : البابا شنودة يوافق على تطبيق قانون الأحوال الشخصية للمسلمين على الأقباط .. للمرة الثانية . روز اليوسف ١٩٩٧/١١/١٠ [ع٣٦٢٢].

١٤- صالح ، أحمد رشدى : الأدب الشعبى ، الطبعة الثالثة ، مكتبة النهضة المصرية ، القاهرة ، ١٩٧١.

١٥- ع. ف : الجذور التاريخية للتمايز المذهبى فى المشرق العربى ، فكر ع٣ ، ١٩٨٤.

١٦- عبد السميع ، عمرو : حوارات حول المستقبل ، مكتبة التراث الإسلامى ، القاهرة ، ١٩٩٢.

١٧- عبد الكريم ، خليل : الطائفية بين المد والجزر فى : فرج فوده ، يونان لبيب رزق ، خليل عبد الكريم ، الطائفية إلى أين؟ دار المصرى الجديد للنشر ، المكتبة السياسية ، القاهرة ، ١٩٨٧.

١٨- عوض، لويس : معاتبات قومية فى لويس عوض ، دراسات فى الحضارة ، الطبعة الأولى . دار المستقبل العربى ، القاهرة ، ١٩٨٩.

١٩- ــــــ : أوراق العمر ، مكتبة مدبولى ، القاهرة ، ١٩٩١.

٢٠- عيسى ، صلاح : حكايات من دفتر الوطن ، كتاب الأهالى رقم ٣٩، يناير ١٩٩٢.

٢١- عويس، سيد : الخلود فى حياة المصريين المعاصرين ، نظرة القادة الثقافيين المصريين نحو ظاهرة الموت ونحو الموتى ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٧٢.

٢٢- ــــــ : من ملامح المجتمع المصرى المعاصر ، ظاهرة إرسال الرسائل إلى ضريح الإمام الشافعى ، دار مطابع الشعب ، ١٩٦٥.

٢٣- مصطفى ، فاروق أحمد : الموالد - دراسة للعادات والتقاليد الشعبية فى مصر ، الطبعة الثانية ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، فرع الاسكندرية ١٩٨٢.

٢٤- مكفرسون ، ج.و : الموالد فى مصر ، ترجمة وتحليل عبد الوهاب بكر ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٩٨.

٢٥- موسى ، محمد العزب : وحدة تاريخ مصر ، الطبعة الثانية ، المركز العربى للصحافة ، القاهرة ، ١٩٨٠.

٢٦- هيكل ، محمد حسنين: خريف الغضب ، قصة بداية ونهاية عصر أنور السادات ، الطبعة العربية ، الطبعة الثانية ، مركز الأهرام للترجمة والنشر ، القاهرة ، ١٩٨٣.

هوامش:

(أ) تماما مثلما لاقوا خلال بعض الأوقات فى المرحلتين المملوكية ١٢٥٠ - ١٥١٧ م ، والعثمانية ١٥١٧-١٨٠٥م.

(ب) تماما مثلما فعل الرئيس السادات (١٩٧١ -١٩٨١) عندما استدعى التيار الدينى ليحارب به كافة القوى الوطنية المعارضة له ، فكان أن قوى هذا التيار ، ووقف ضده هو شخصيا ، وفرض الطابع الدينى على كافة مظاهر الحياة فى المجتمع المصرى ، وكان سبباً رئيسياً فى بلورة مايمكن وصفه بحساسية الوجود القبطى فى المجتمع ، بل وفى وقوع بعض حوادث الإرهاب والقتل التى تعرض لها البعض من مراطنينا الأقباط.

(ج) جمع من إحدى قرى محافظة قنا.

(د) جمع من نجع أبو حزام - نجع حمادى محافظة قنا - ومما يلاحظ على هذا الموال هو أنه يعكس الرحلة التاريخية لإيمان الإنسان المصرى المسلم المعاصر.

(هـ) هذه الشهور هى طوبة (يناير) ، أمشير (فبراير) ، برمهات(مارس) ، برموده (ابريل) ، بشنس (مايو) ، بؤونة(يونيه) ، أبيب (يوليو) ، مسرة (أغسطس) ، بابه (أكتوبر) ، هاتور(نوفمبر) ، كيهك (ديسمبر).

(و) تم جمعه من إحدى قرى جنوب محافظة أسيوط.

(ز) تم جمعه من إحدى قرى محافظة قنا.

(ح) تم جمعها من إحدى قرى محافظة سوهاج.

(ط) جمعت من إحدى قرى محافظة سوهاج.

(ى) هناك حالة لأسرة مسيحية معاصرة أعرفها أنا شخصيا تدلل على هذا الوضع . وهذه الأسرة عبارة عن شقيقين مسيحيين حاصلين على تعليم عال ، ومقيمين مع والدهما فى بيته بقنا ثم حدث أن تحول أحد هذين الشقيقين إلى الإسلام ، وهو لايزال يقيم مع والده وشقيقه الآخر فى البيت نفسه ، ثم حدث وتزوج هذان الشقيقان فى بيت الوالد وأنجبا بنينا وبنات . والطريف أنهما يتركان الأولاد يذهبون معاً مرة إلى الجامع ، ومرة إلى الكنيسة ، معلقين على ذلك بقولهما : " إحنا بنسيبهم على حريتهم ، يروحوا الجامع مرة والكنيسة مرة ، وأهم بكرة يكبروا ويميزوا."

(ك) جمع من إحدى قرى محافظة سوهاج .

(ل) تم جمع هذه الأغنيات من إحدى قرى محافظة سوهاج ، وقد ذكر الإخبارى الذى أفاد بها(٥٧ سنة) أنه - ورفاقه من مسلمين ومسيحيين - كانوا يرددونها وهم صغار.



حــول العــولمــة

* **الشركات متعددة الجنسية قاطرة العولمة الاقتصادية**
* **استقطاب الرأسماليين المحليين وبعض ذوى النفوذ السياسى ورجال الجيش والشرطة لخدمة الشركات متعددة الجنسية**
* **انكماش الطبقة الوسطى وانحدار كثير من أبنائها الى الطبقات الفقيرة**

د. على الدين أحمد حمزة

لاشك أن العولمة الاقتصادية هى أهم مايشغل بال الناس هذه الأيام . **والعولمة الاقتصادية هى تعبير عن مصالح الشركات متعددة الجنسيات أو هى الرأسمالية فى ثوب جديد بنهاية القرن العشرين** . والعولمة الاقتصادية نبتت جذورها مع نشأة الرأسمالية وهذه وإن كانت قد بدأت متفرقة فى دول مختلفة من دول الغرب إلا أنها تميزت بطابعين اثنين:

الطابع الأول ، أنها **رأسمالية متوحشة لاإنسانية**. والطابع الثانى أنها خلقت **معها أزمات مستمرة مصاحبة لها** . فقد كانت هناك أزمات وتناقضات بين الرأسماليين من جهة والعمال من جهة أخرى . فبينما الرأسماليون متكالبون على أرباحهم لاغير فان العمال يطالبون برفع أجورهم وبضمانات وخدمات اجتماعية لايحققها لهم الرأسماليون. **كما كانت هناك أزمات ناجمة عن التنافس بين الرأسماليين بعضهم مع بعض وأزمات بين الدول الرأسمالية** . وقد أدى ذلك إلى إضرابات عمالية متوالية وإلى نشأة النقابات العمالية والأحزاب الاشتراكية كما أدى ذلك إلى حروب منفردة وإلى الحرب العالمية الأولى والثانية وإلى أزمات اقتصادية متفرقة وأزمة عامة سنة ١٩٢٩ - ١٩٣٠.

إزاء هذا الاضطراب المستمر ظهرت نظريات وثورات للهروب من النظام الرأسمالى ذى الأزمات المتصلة . **فظهرت الاشتراكية الطوباوية** ثم جاء **كارل ماركس** بنظرية حتمية التحول الاجتماعى من الرأسمالية إلى الاشتراكية وتنبأ بقرب حدوث ذلك فى انجلترا . واستطاع **لينين** أن يغير نظام روسيا إلى نظام اشتراكى وكذلك فعل **ماوتسى تونج** بالصين . ويلاحظ أن **هذه الأفكار والثورات كانت معنية بدولة واحدة وليس بعلاج نظام عام ، ثم إن النظم التى طبقت فى الدول الاشتراكية كانت نظماً شمولية تحاول تنمية اقتصادها ذاتيا ويمكن وصفها بأنها أقرب إلى رأسمالية الدولة** . ثم جاء **لورد كينز** وقدم وصفه علاجية للرأسمالية ككل وتقضى بضرورة قيام الحكومات فى الدول الرأسمالية بالتدخل والاهتمام بالنواحى الاجتماعية للشعب والعمال وبذلك تخفف من الطابع اللاإنسانى للرأسمالية كما تقلل من أزماتها.

وأخذت الدول الرأسمالية بوصفة **لورد كينز** عن اقتناع أو بسبب إضرابات العمال ووجود الأحزاب العمالية والاشتراكية فى أغلب دول العالم وبسبب النهضة الوطنية والتحررية التى سادت العالم مناهضة للامبريالية . ولعل أهم سبب هو وجود المعسكر الاشتراكى وعلى رأسه الاتحاد السوفيتى المساند للدول النامية فى تحررها السياسى والاقتصادى .ثم حدث **فى أول التسعينات أن تفكك الاتحاد السوفيتى وأصبحت الرأسمالية حرة طليقة أمام الشعوب بدون الاتحاد السوفيتى كسند لها وهنا عادت الرأسمالية إلى طابعها اللاإنسانى وظهرت العولمة** إلا أن العولمة لم تظهر على الساحة فى يوم وليلة لكنها مرت فى فترة تحضيرية سابقة لتفكك الاتحاد السوفيتى وتحددت عدة خيوط حتى تبلورت فى النهاية.

فأولا حدث اندماج لشركات مختلفة مع بعضها وكلنا نذكر **الحقبة التاتشرية والحقبة الريجانية** وكيف تم اندماج شركات انجليزية مع شركات أمريكية مكونة شركات أنجلو أمريكية كما حدث إندماج شركات فى دول أوروبا وفى اليابان وحتى فى كوريا الجنوبية وظهرت إلى الوجود **الشركات متعددة الجنسيات والتى تعتبر قاطرة العولمة الاقتصادية.**

وثانيا تعاظم رأس المال فقد انضم إلى رأس مال الرأسماليين القدامى رأسمال جديد رأسمال المافيا وربما رأسمال الإرهابيين أيضا . ولايجب أن ننكر اندماج رأس مال المافيا إلى رأس مال الشركات متعددة الجنسيات فكلنا نعلم اليد الطولى السياسية والمالية للمافيا فى أمريكا (**اغتيال كيندى**) وفى إيطاليا(**اغتيال الدومورو**) وفى روسيا(**بروزفسكى حاليا**) .

وأصبح موضوع غسيل الأموال القذرة شائعا هذه الأيام . والمهم أن الرأسمال المتحرك فى العالم تعاظم بصورة ملحوظة .

و **ثالثا** فى ظل التقدم التكنو لوجى

المذهل فى نهاية هذا القرن خاصة فى سبل الاتصال واستعمال الكومبيوتر والآلية فى المصانع **حدثت ثورة واضحة فى الانتاج أدت إلى الاعتماد أساسا على الميكنة المتطورة** وبذلك قلّلت من المدة اللازمة للإنتاج وخففت من مخاطر العمل وزادت فى جودة السلع ، والأهم استغنت عن كثير من الأيدى العاملة وأصبحت هناك وفرة فى الإنتاج تتطلب أسواقا واسعة للتسويق.

على ذلك كان على الشركات متعددة الجنسيات أن تخرج من دولها المتقدمة وتزحف على دول الجنوب الفقيرة حيث أراضى رخيصة أو يمكن إيجارها بأجر رمزى مع وفرة الأيدى العاملة الرخيصة ووجود البنية التحتية اللازمة من مياه وكهرباء ووسائل مواصلات حتى تقوم بمشروعاتها أو تشترى الموجود منها فى هذه الدول المتطورة بما يتفق مع مصالحها فى دولها المتقدمة . أصبحت الشركات متعددة الجنسيات كضيف أو طفيلى فهى تستغل كل التسهيلات التى تمنحها حكوماتها لها ويتمتع رجالها بكل الامتيازات التى يتمتع بها الشخص العادى غير أن الضرائب التى كانت تدفعها من قبل نقصت بحجة أنها تقوم بدفع ضرائب عن مشروعاتها فى البلاد التى انتقلت إليها فضلا عن أنها نظرا لتطبيق التقنية الجديدة فى الإنتاج وفرت الكثير من الأيدى العاملة وأنقصت أجور الكثيرين منهم وقد انعكس ذلك على المستوى الاجتماعى فى هذه الدول بسبب نقص الموازنات المخصصة للخدمات الاجتماعية.

أما بالنسبة للدول النامية فيجب أولا أن نقرر أن الشركات متعددة الجنسيات تقع أغلبها فى الولايات المتحدة الأمريكية أى أن **أمريكا هى التى تقوم الآن بالدور الرئيسى فى نشر فكرة العولمة فى العالم خاصة فى الدول النامية وهى إذ تنادى بذلك تقدم عدة أنماط تراها واجبة النفاذ هى:**

١- مادامت سبل الاتصال الجديدة جعلت من الكون قرية صغيرة فان العولمة تعتبر ظاهرة عابرة للقوميات والحدود الدولية.

٢- حرية التجارة وضرورة اتباع نظام الجات فى كل الدول على أساس أن الاقتصاد الذى يعتمد على السوق وفيه حرية العرض والطلب هو النظام الأمثل والذى يجب أن يسود.

٣- الانفتاح بتسهيل قدوم الرأسمال الأجنبى إلى البلاد النامية لإقامة المشروعات المختلفة ، وعدم وضع أى قيود على حركة رأس المال من وإلى البلاد.

٤- نبذ اقتصاديات التنمية الذاتية التى كانت مصاحبة لنظم الحكم الشمولية واستبدال ذلك بالسياسة الديمقراطية والخصخصة وإشراك القطاع الخاص فى التنمية.

ولاشك أن أمريكا تهدف من وراء العولمة إلى استعمار الدول النامية فى أنحاء العالم .. **وحتى ينجلى هذا الأمر نعود إلى تاريخ الرأسمالية فى أمريكا التى بدأت بالإكتشافات الجغرافية المصاحبة بابادة الشعوب (الهنود الحمر) ثم بالتوسع الزراعى بأيدى العبيد (استعباد الأفريقيين) ثم بالإسهام مع إنجلترا فى إستعمار الصين المصاحب بتجارة المخدرات (الأفيون) ، ثم حاولت أمريكا أن تجنى كل الثمار عقب الحرب العظمى الأولى بعرض توصيات ولسن الـ ١٤ عن التحرر والديمقراطية وثبت كذبها ، ثم خرجت من الحرب العظمى الثانية أقوى دولة عسكريا واقتصاديا وورثت الاستعمار الفرنسى والانجليزى الذى شاخ. وفى مبدأ الأمر اتخذت نفس الأسلوب البغيض للاستعمار من الحروب والاحتلال إلا أن ماحدث لها فى الصين وكوريا وفيتنام وغيرها اضطرها الى تغيير تكتيكها فبدلا من شن الحروب السافرة بغية الاحتلال أسوة بما كان يتبعه الاستعمار قديما قامت بالدخول الى الدول النامية عن طريق المساعدات المالية والاقتصادية والعسكرية** ومنحها القروض المختلفة مع **نصائحها بضرورة إتباع الأنماط السابق ذكرها** والتى تراها كفيلة باصلاح مسار الدولة اقتصاديا . وحينما تعجز الدولة عن سداد قروضها أو تحاول الاقتراض من جديد أو جدولة ديونها تبعث أمريكا بصندوق النقد الدولى لتقييم الوضع الاقتصادى للدولة وبذلك تطلع على ميزانية الدولة وعجزها ونسبة التضخم ومعدل الفائدة سنويا وقيمة العملة المحلية وهل تتبع الدولة التوصيات السابق ذكرها. وقد ينصح الصندوق بتخفيض قيمة العملة كما أشير بذلك لماليزيا فى أزمتها الأخيرة . وإذا كانت هناك ضغوط خارجية سياسية واقتصادية تجر الدولة النامية الى العولمة فثمة عوامل داخلية ساعدت على ذلك ، أهمها أن الدول النامية فى فترة سابقة حاولت أن تنمى اقتصادها ذاتيا دون الارتباط بالرأسمالية العالمية **مثلما حدث خلال الفترة الناصرية** بنشأة القطاع العام وإقامة السد العالى والمشروعات المختلفة الأخرى إلاّ أن هذا الأسلوب لأسباب مختلفة تعثر مما اضطر معه إلى نبذ النمو الاقتصادى الذاتى والإتجاه إلى الخصخصة والانفتاح والدخول فى نطاق العولمة.

والدولة حينما ترحب بالشركات المتعددة الجنسيات للاستثمار داخلها وتقدم لها كل التسهيلات الممكنة من أراضى وعمال وبنية تحتية تعتقد أنها ستجنى من وراء ذلك تدفق رأسمال أجنبى إلى داخل البلاد وتشغيل أيدى عاملة وتدريب كادرات وطنية والاستفادة من



ماوتسى تونج

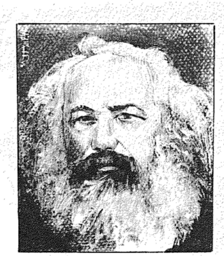
السوق العالمية خاصة سوق أمريكا الزاهر. إلا **أن العولمة تؤدى إلى تغييرات اجتماعية خطيرة فالشركات متعددة الجنسيات سواء دخلت بمشاريع جديدة أو قامت بشراء مشاريع قائمة تقوم باستقطاب بعض أصحاب المال المحليين وبعض من ذوى النفوذ السياسيين ورجال الجيش أو الشرطة أو غيرهم وتضمهم إليها.** وهؤلاء تزداد أرباحهم زيادة فلكية ويصبح رأسمالهم هو وطنهم وأرباحهم هى هدفهم ويضعف إنتماؤهم لبلدهم ويكونون مجتمعا معزولا داخل أوطانهم حتى إنك تجد فى بعض الدول النامية من يقطنون فى أحياء منفصلة تماما كما هو الحادث فى الفلبين. وبالطبع تزداد الفجوة بينهم وبين باقى الشعب علما بأن الكثير منهم لايعمل فى المشروعات الإبداعية أو ذات الثقل إنما يستسهل العمل فى مشروعات استهلاكية كمشروعات الغذاء والمشروبات وغيرها.

أما الطبقة الوسطى فنظرا للتضخم السنوى المستمر وإرتفاع أسعار الأراضى وإيجارات المساكن ونظرا لموارد أفراد هذه الطبقة المحدودة وضعف الأجور ونقص فرص العمل فان **هذه الطبقة تأخذ فى الانكماش** تدريجيا وينحدر الكثير منهما إلى طبقة الفقراء.

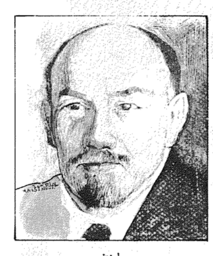
وبالنسبة للعمال فيتم الاستغناء عن الكثيرين بمنحهم مكافآت خروج من الخدمة أو بمعاش مبكر، ذلك أن التقنية الحديثة تدعو إلى توفير الكثير من الأيدى العاملة. **وعلى ذلك تقع الغالبية من الشعب تحت خط الفقر مع تدنى الخدمات الاجتماعية من سكن وتعليم وصحة وينخفض مستوى المعيشة وتكثر العشوائيات ويتفشى الجهل والجريمة . والحكومات التى تناصر الأوضاع الاقتصادية الجديدة تحاول أن تغطى هذه الاثار السيئة للعولمة بذكر بعض الإحصائيات المبشرة كالقول إن النمو الاقتصادى فى تصاعد أو أن دخل الفرد السنوى فى ازدياد وغير ذلك من الوسائل الدعائية المختلفة.**

ورغم الأضرار الفادحة للعولمة فان بعض المفكرين يعتقدون أن العولمة قدر لافكاك منه ويسوقون عدة حجج منها:

١- أمريكا رائدة العولمة أو المهيمنة على العالم متفوقة اقتصاديا على العالم أجمع إذ يزيد ناتجها القومى عن **٨ تريليون دولار** وهو يوازى **خمس إنتاج العالم** وعلى ذلك فالكل يتسابق للاتجار معها وهو يستفيد من



كارلماركس



لينين

وراء ذلك.

٢- أمريكا متقدمة تكنولوجيا وقادرة على إنتاج مستويات أعلى وأرقى من المنتجات على مستوى العالم كله ولهذا فالعالم يأخذ عنها ولايستطيع أن يستغنى عنها.

٣- إن أى فكر يدعو إلى محاولة النمو الاقتصادى الذاتى والبعد عن أمريكا أو مقاطعتها تجاريا فان ذلك لن يضيرها فى شئ. فمثلا كل صادرات أمريكا إلى الدول العربية مجتمعة لايتجاوز ٢ر٦٪ من إجمالى صادرات أمريكا إلى العالم وعليه فمقاطعة أمريكا تجاريا سيعمل على تهميش دول المقاطعة ، بل إن أمريكا تعمد إلى مقاطعة الدول التى تخالفها سياسيا كعقاب لها.

وهذه الحجج تصل إلى نتيجة أن أمريكا لاتفرض هيمنتها عسكريا لكنها لتفوقها الاقتصادى والتكنولوجى أصبحت فى دائرة الضوء العالمية.

وإذا ماتمعنا فى هذه الحجج لعرفنا.

١- رغم تفوقها الاقتصادى لم تستطع أن تخلق سوقاً اقتصادية صلبة بينها وبين باقى الدول الرأسمالية الأخرى وهناك تنافس بين أمريكا من جهة واليابان من جهة أخرى وكذا الحال بالنسبة لأوروبا وبالنسبة للصين وهكذا حتى أنها تخشى تغلغل بعض سلع دول نامية فى سوقها وأكبر مثل على تصدع الكيان الرأسمالى العالمى هو ظهور اليورو والسوق الأوروبية المشتركة . إلخ.

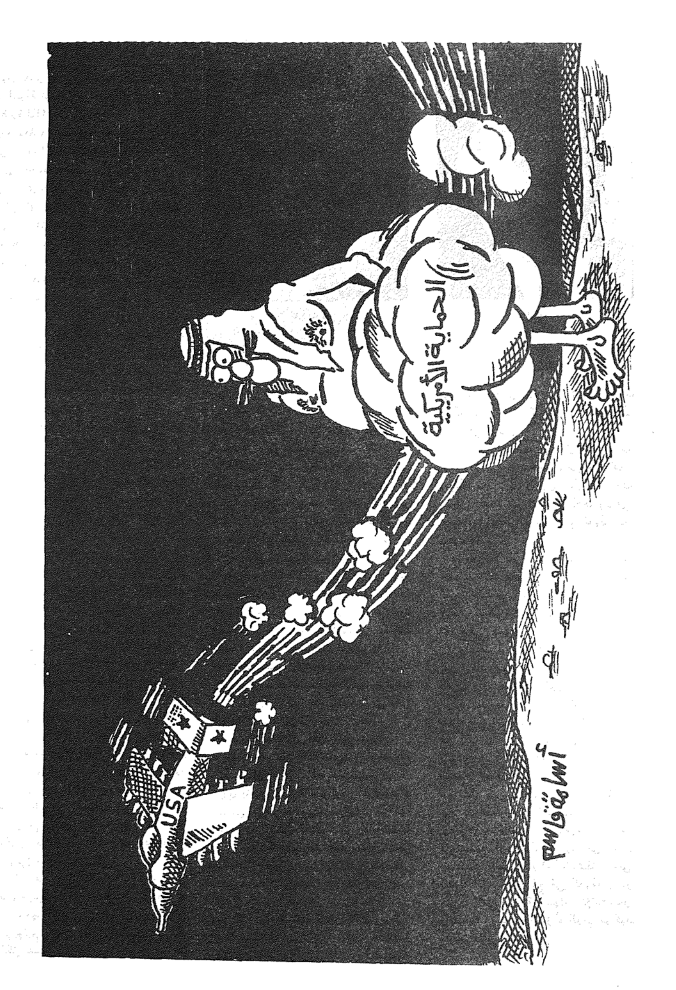
٢- أما بالنسبة للتفوق التكنولوجى فأهم تقدم تكنولوجى وهو مايتصل بالانشطار النووى والقوة الصاروخية أصبح فى يد دول ليست فى تقدم أمريكا التكنولوجى كالباكستان والهند ودول أخرى فى الطريق.

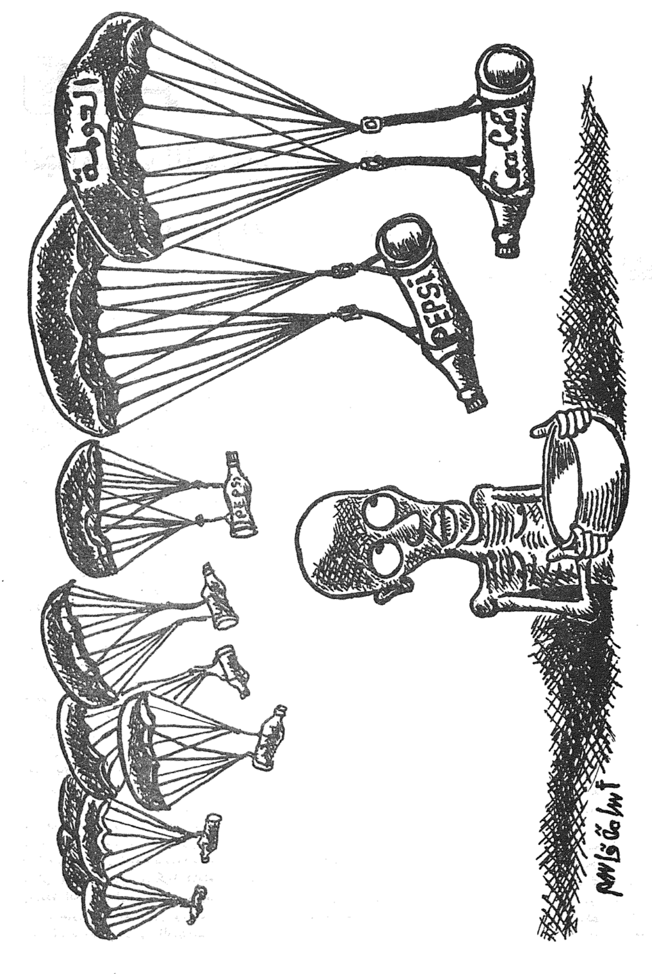
٣- غير صحيح أن تجارة أمريكا مع الدول النامية ذات حجم صغير فان تجارة أمريكا مع دول الشرق الأوسط مثلا تشكل دفعة قوية لاقتصادها ويكفى مبيعاتها للطائرات والسلاح لدول لن تستعملها.

وأمريكا تعى تماما موقفها ولهذا فهى تعمد إلى نشر فكرة العولمة بقوة السلاح ولقد كان تدخلها فى العراق وفى البلقان محاولة لإرهاب العالم وبالذات الدول النامية ليمشى الجميع فى ركابها.

وأعتقد أن المسئولين فى مصريسعون إلى إيجاد أسواق مشتركة بين مصر والدول العربية وبين مصر ودول أفريقيا - وأخيرا قال الرئيس أنه يجب على الدول الغربية أن تسمح بقبول صادرات الدول النامية لأن امتناعها عن ذلك أو خلق معوقات فى سبيل ذلك سيؤدى إلى نقص دخل تلك الدول من العملات الصعبة وبالتالى تضعف قدرة الدول عن سداد قروضها كما قد يتسبب ذلك فى عجز الميزانية وازدياد التضخم.

وإذن **فالدول النامية مادامت لاتستطيع أن تعزل نفسها عن العالم ومادامت العولمة واقعاً ضاغطاً فعلى الدول النامية أن تلج فى العولمة بحذر حتى لاتقع فريسة سهلة للإستعمار والتبعية . ويصبح السؤال الهام هو كيف يتحقق ذلك؟**


الحماية الأمريكية
USA


Coca-Cola
PEPSI
PEPSI

فكر

اتجاهات التحديث فى العالم العربى

تونس نموذجا (١٥٧٤ - ١٨٨١)

د. مصطفى التواتي

تقديم

إن مانعنيه بعبارة الحداثة هو الأخذ بالسمات التى طبعت العصر الحديث فى أوروبا والتى أصبحت بعد ذلك مقياسا كونيا للحداثة وقد لخصها الدكتور **محمد الهادى الشريف** بقوله:" **يتسم العصر الحديث فى أوروبا (بداية من ق ١٧) بأنه كان عصر ظهور الأسلحة النارية وبناء الصروح السياسية الخاضعة لنظام مركزى ، كما يتسم بانه عصر الرأسمالية التجارية فالصناعية"(١)**

ولكننا نعتقد أنه تلخيص منقوص لأنه يفتقر إلى بعض المقومات الأساسية التى تؤشر لانتقال مجتمع ما من حالته القرنوسطية التقليدية إلى وضع مجتمعات العصر الحديث . وهى : **الديمقراطية والقانون وانتشار التعليم وتفسير الكون وعلاقة الإنسان بذاته وبالطبيعة بناء** على مرجعيات مستمدة من العلوم العقلية على حساب المرجعيات اللاهوتية.

وهذا بالتحديد هو التوجه الذى انخرطت فيه النخبة السياسية والفكرية فى مصر بعد **حملة نابليون** على مصر (١٧٩٨) وخاصة منذ ظهور **نزعة محمد على** التحديثية وإرساله البعثات العلمية إلى أوروبا ، وهو مابرز فى تونس كذلك انطلاقا من تولى **أحمد باى** فى سنة ١٨٣٧ وإن كانت جذور هذه الحركة فى تونس تعود كما سنرى إلى عهد أسبق . وهنالك طريقتان يمكن أن تقودا مجتمعا ما إلى الدخول فى مراجعة حضارية ذاتية على ضوء حضارة الآخر: **الأولى ، فجائية وعنيفة تأتى نتيجة صدمة فجائية تتمثل عادة فى هزيمة عسكرية شاملة ومهددة للكيان وللهوية الحضارية** وهو ماحدث لمصر إبان حملة نابليون بونابرت . ولعل ذلك هو معنى كلام **ابن خلدون** الشائع عن ولع المغلوب بتقليد الغالب . ولكن الغلبة وحدها لاتكفى ، فالعرب الفاتحون ولعوا بتقليد الشعوب المغلوبة وهو مايتحتم وجود الحاجة الملحة إلى جانب الغلبة.

أما **الطريقة الثانية** فتتم بهدوء وعلى مساحة زمنية طويلة نسبيا فى شكل **مثاقفة واحتكاك بين حضارتين** إحداهما تقليدية والثانية انخرطت بعد ومنذ مدة فى تيار الحداثة .

وإذا كان العامل الأجنبى فى الطريقة الأولى هو العامل المحدد فان العوامل الداخلية تقوم بدور هام فى الطريقة الثانية.

وبالرجوع إلى ظروف نشأة التوجه التحديثى فى مصر ، فاننا نلاحظ بسهولة أنها تقتضى إدراج التجربة المصرية فى الطريقة الأولى . فمصر فى القرن الثامن عشر كانت تعيش عزلة تكاد تكون تامة عما يجرى شمال المتوسط (٢) كانت منطوية على ذاتها تعانى الركود والتخلف والبؤس المادى والمعنوى فى ظل الفوضى السياسية التى ميزت حكم المماليك فى تلك الفترة ونجد فى **تاريخ الجبرتى** تصويرا دقيقا ومروعا لتلك الأوضاع ، فيقول مثلا فى أخبار سنة ١٢٠٧ هـ - الموافق لـ ١٧٩٣ م:

« استهل المحرم بيوم الخميس والأمر فى شدة من الغلاء وتتابع المظالم وخراب البلاد ، وشتات أهلها ، وانتشارهم بالمدينة حتى ملأوا الأسواق والأزقة رجالا ونساء وأطفالا يبكون ويصيحون ليلا ونهارا من الجوع ويموت من الناس فى كل يوم جملة كثيرة من الجوع (..) وشحت النفوس واحتجب المساتير وكثر الصياح والعويل ليلا ونهارا فلا تكاد تقع الأرجل إلا على خلائق مطروحين بالأزقة ، وإذا وقع حمار أو فرس تزاحموا عليه وأكلوه نيا ولو كان منتنا حتى صاروا يأكلون الأطفال "(٣)

ولعل أسلوب الدهشة والاستغراب الذى وصف به **الجبرتى** أسلحة الفرنسيين وأساليبهم فى الحياة والعمل ، والأدوات التى كانوا يستعلمونها بما فيها الأكثر بساطة ، مما يؤكد الهوة العميقة التى أصبحت تفصل البلاد عن العصر ، حتى كان ذلك اللقاء العنيف بين الواقع المصرى الهش والحضارة الغربية عن طريق حملة نابليون . فكان له مفعول الصدمة الكهربية التى رجت الجسد كله فأفاقته من غيبوبته الحضارية الطويلة.

أما فى تونس خلال نفس الفترة التاريخية ، فان الأمر مختلف تماما ، لأن البلاد كانت تعيش آنذاك واحدة من أكثر فترات تاريخها ازدهارا إبان حكم **حمودة باشا الحسينى** (١٧٥٦ - ١٨١٤) الذى كان حسب المؤرخ المصلح **أحمد بن أبى الضياف** " رفيقا بالرعية ، مؤثرا للعدل والإنصاف من نفسه ، عالما بتنزيل السياسة فى منازلها محببا إلى الناس ، معظما للعلماء والصالحين ، ولذلك كانت أيامه كالخصب بعد الجدب ، والأمن بعد الرعب ، والسلم بعد الحرب ، كثير المآثر والخيرات"(٤).

١- مرحلة النهضة الهادئة إلى نهاية القرن ١٨ م

إن المتأمل فى وضع البلاد التونسية فى القرن ١٨م ، يلاحظ أنها كانت منخرطة فى حركة تحديث هادئة على الطريقة الثانية المشار إليها أعلاه. فقد استفادت هذه الإيالة الساحلية الصغيرة من تضافر عوامل الجغرافيا (موقعها الاستراتيجى) فى حوض المتوسط وقربها من أوروبا الغربية) والتاريخ (سقوط الأندلس ، نشاط التجارة الأوروبية فى المتوسط ، الحروب الأوروبية إلخ ..) لتتجه بخطى بطيئة ولكنها ثابتة نحو الحداثة.

ومن أبرز العوامل الفاعلة فى هذا التوجه نذكر خاصة:

١) إنهاء خطر الاستعمار الأسبانى نهائيا على يد قائد الأسطول العثمانى سنان باشا سنة ١٥٧٤ وهى السنة التى يؤرخ بها لبداية العصور الحديثة فى البلاد ونهاية العصور الوسطى بنهاية الدولةالحفصية.

٢) الهجرة الأندلسية الجماعية بعد طرد المسلمين واليهود من أسبانيا فى سنة ١٦٠٩:

فقد حققت هذه الهجرة البلاد التونسية ديمغرافيا بدم جديد إذ قدم آلاف من السكان النشطاء الجدد الذين كانوا يمتازون بحس مدنى مرتفع وتقاليد حضارية عريقة فنشطوا الحركة العمرانية والاقتصادية والثقافية عبر سلسلة من المدن التى أقاموها وأحاطوها بالبساتين ، مدخلين بذلك فى الزراعة التونسية أنواعا جديدة من المزروعات وأساليب جديدة فى الفلاحة تتصف بتنوع المزروعات وكثافة الإنتاج وتداوله فصليا . كما نشروا فى البلاد مجموعة من الصناعات الحرفية الراقية مثل صناعة " **الشاشية** " التى ستصبح أهم منتج صناعى تصديرى تونسى.

٣-ازدهار حركة " الجهاد البحرى" أو القرصنة ، التى كانت الموانئ التونسية من أهم مراكزها ، وقد كان هذا " الجهاد البحرى" يحمل سنويا إلى المدن الساحلية التونسية آلافا من الأسرى المسيحيين من مختلف الجنسيات الأوروبية ، وكان البعض منهم يفتديهم أهاليهم أو حكوماتهم فيعودون إلى بلدانهم بعد مدة ، والبعض الآخر يتحول إلى وضع الرق ويندمج فى المجتمع التونسى ، وسيكون للعديد منهم ومن أبنائهم الدور الهام فى الحياة السياسية والاقتصادية والفكرية فى تونس خلال القرون الثلاثة السابع عشر والثامن عشر والتاسع عشر(٥)

وزيادة على هذه العناصر النشيطة التى كان " **الجهاد البحرى** " يغنى بها المجتمع التونسى ، فقد كان يدر على خزينة الدولة وخزائن أعيانها موارد مالية هامة .. إضافة إلى تموينه للتجارة الداخلة والخارجية بسلع وبضائع هامة من حيث الكم والقيمة الأمر الذى سيدفع بالتجارة التونسية إلى قمة ازدهارها وتطور مبادلاتها مع أكبر المراكز التجارية الأوروبية مثل **القرنة Li-vourne بايطاليا** .وعلى العموم **كان "الجهاد البحرى" منشطا من الطراز الأول بالنسبة للاقتصاد النقدى التونسى بأجمعه ، وكذلك بالنسبة للقطاعات الاجتماعية التى كانت تعيش منه بما كان يجر إلى البلاد من عملة جديدة "(٦) حتى أصبح الريال الأسبانى مثلا عملة متداولة فى المجتمع التونسى فى أواسط القرن السابع عشر .**

لقد كانت للجهاد البحرى آثار مباشرة فى تطور الصناعة الحربية التونسية وخاصة صناعة الزوارق الحربية ، وفى ازدهار التجارة وإشاعة حالة من الرخاء خصوصا فى المراكز المدينية الكبرى بالبلاد ، وفى استئناس فئات واسعة من الناس بالمنتج الحضارى الأوروبى فى مختلف المجالات. كما كان له أثر غير مباشر لايقل أهمية ، ويتمثل فى التنظيم السياسى والإدارى للبلاد على أسس أخرى جديدة ، ذلك أن التجارة لم تبق مقتصرة على عائدات القرصنة بل توسعت بسرعة لتشمل الانتاج الحرفى والفلاحى التونسى ، ولم تبق حكرا على فئات ضيقة بل وسعت دائرة الأطراف المستفيدة منها ، الأمر الذى تطلب وجود سلطة مركزية قوية تضع حدا لفوضى الأعراب ، وتروض القبائل المحاربة الكبرى تشجيعا للفلاحة وتأمينا لنقل فوائضها نحو الأسواق الداخلية وخاصة نحو مراكز التصدير باتجاه الأسواق الخارجية ، فكان نتيجة لذلك **قيام الدولة المرادية فى سنة ١٦٢٨.**

وقد تمكن المراديون من تحجيم دور الجيش الانكشارى التركى لفائدة تنظيم جديد من العساكر المحليين (عسكر زواوة من البربر) كما أعادوا تنظيم البلاد إداريا واقتصاديا ووضعوا بذلك أسسا متينة لقيام تونس ككيان مستقل إلى حد بعيد عن الخلافة العثمانية فى إطار مملكة قومية مع قيام الدولة الحسينية فى سنة ١٧٠٥م.

وقد تجلى ذلك بداية من عهد **الأمير الحسينى الثانى على باشا الأول** الذى اتبع سياسة مزدوجة توخى فيها الحزم والشدة من ناحية والوفاق من ناحية ثانية وذلك داخليا وخارجيا.

١- داخليا: بالضرب على أيدى الولاة والعمال وقمع كل مظاهر الفتنة والخروج وقتل من يتوهم فيهم ذلك ، والعناية فى نفس الوقت بالعمران وإقامة المدارس وتشجيع العلم" **وكان على شدته يعظم العلماء ، ويتجاوز لهم مالايتجاوزه لغيرهم**" (٧) حسب تعبير **ابن أبى الضياف** ، وكان هذا الباى ، كما هو شأن **معظم البايات الحسينيين** (٨) على شئ هام من الثقافة ، ورغم مسئولياته السياسية ألف كتابا معروفا فى النحو شرح فيه " **كتاب التسهيل" لابن مالك** صاحب الألفية ، وعرف كذلك بشغفه بالكتب حتى أنه فيما ذكره عنه المؤرخ **أحمد ابن أبى الضياف:** " جمع من غرائب المؤلفات مالم يجتمع لغيره من أمراء تونس ، ومن عنايته بذلك أن بعث الشيخ الفقيه **أبا محمد حسن البارودى** إلى اسطنبول وأتاه بما لم يصل إلى المغرب من تأليف علمائها وعلماء العجم" (٩) كما أقام عدة مدارس فى العاصمةخاصة. **أما اقتصاديا فقد خفض الضرائب وقام باجراءات عديدة لتشجيع الانتاج الفلاحى ودعم التجارة الخارجية ، فكان يقرض أمواله الخاصة للتجار بدون أرباح ، فيتجرون بها برا وبحرا ولايسترجع منهم إلا رأس المال.** وعرفت الصناعات المحلية فى عهده انطلاقة كبيرة وخاصة منها صناعة الزوارق الحربية.

٢- خارجيا: اتبع **على باشا** نفس السياسة المزدوجة بين الحزم والوفاق فاسترجع بالقوة مدينة طبرقة على الساحل الشمالى من حوزة إمارة جنوة . وأنهى الامتيازات الفرنسية لصيد المرجان بهذه المنطقة بشروط مجحفة بالمصالح التونسية وواجههم فى معركة عسكرية انتصر فيها وأسر ثلاثمائة جندى فرنسى . كما اشترط على القنصل الفرنسى خلع حذائه عند الدخول عليه فى مكان مفروش بالسجاد ، وتقبيل يده على العادة المتبعة فى البلاد ، مما أدى إلى هروب هذا القنصل وقدوم أسطول حربى فرنسى حاصر العاصمة خمسة وعشرين يوما وقذف بعض الموانى التونسية بالمدافع . **ولكن فعالية الدفاعات التونسية من ناحية واندلاع الحرب الفرنسية الانجليزية من ناحية ثانية ، اضطرت الحكومة الفرنسية إلى ابرام صلح مع على باشا والاستجابة لشروطه المادية والمعنوية فسعى الباى من جهته إلى توطيد صداقة جديدة مع فرنسا ، فأطلق سراح أسراهم بدون تعويض ، وبعث رسلا إلى الدولة الفرنسية " لإتمام ماوقع إبرامه وتجديد روابط المعاهدة بين الدولتين، ولما وصلوا أحسنت الدولة قبولهم ، ورجعوا مكرمين "(١٠)**

وقد واصل أشهر أمراء البيت الحسينى **حمودة باشا**(١٧٨٢- ١٨١٤) هذه السياسة المزدوجة مع الدول الأوروبية ، ففرض بالقوة احترام المصالح التونسية فى المتوسط على ممالك شبه الجزيرة الإيطالية وعقد علاقات

صداقة وتعاون مع الانجليز وخاصة مع الفرنسيين وعقد معاهدات تجارية مع العديد من البلدان الأوروبية الأخرى ، فى نفس الوقت الذى دعم فيه نشاط الجهاد البحرى وأعاد إليه الروح بعد فتور.

والحقيقة أن البلاد عرفت فى عهده الطويل دفعا قويا على طريق الرفاه والحداثة وبلغت أوج ازدهارها وقوتها ، فغابت المجاعات ونسى الناس شبح الأوبئة وتضاعف عدد السكان النشيطين وانتظمت الموازنة بين دخل الدولة وخرجها ، ونشطت فيها حركة التجارة الداخلية والخارجية بفضل تضخم عائدات القرصنة وازدياد الانتاج الفلاحى والصناعى التونسى خاصة فى ميدان النسيج . وكان هذا الباى يشجع شخصيا إنتاج البلاد فلا يلبس إلا من نسيجها وعلى منواله نسج رجال الدولة وأعيانها.

ونتيجة لكل ذلك ازدهرت الحركة العمرانية وتطورت الحياة الثقافية وبدأت تظهر التآليف النثرية والشعرية فى لغة وأساليب ظاهرة الاختلاف عن الأساليب الراجعة إلى عصور الانحطاط. وكان **حموده باشا** نفسه يحرض كتابه الإنتاج الأدبى والفكرى فطلب مثلا فى سنة ١٨٨٦ من الشيخ **محمد بيرم الأول** أن يؤلف كتابا فى السياسة الشرعية نشر فى مصر بعد ذلك تحت عنوان " **نبذة فى بعض القواعد الشرعية بحفظ الإدارة الكلية**". كما طلب من علماء البلاد الرد على دعوة **محمد بن عبد الوهاب** ، فنشطوا لذلك نثرا وشعرا. ولا عجب فى ذلك وقد تلقى **حمودة باشا** تربية متينة فدرس النحو واللغة والفقه وعلم الكلام والحساب والتاريخ وتعلم التركية نطقا وكتابة وعرف بحبه **الشديد لمقدمة ابن خلدون** ، إذ ذكر ابن أبى الضياف أنه رأى منها نسخة عليها تعليقات كثيرة بخطه.(١١)

والجدير بالملاحظة أن هذا **الباى** كان شديد الوعى بحركة الزمن وتغير الأحوال ومدى التطور الحاصل فى البلدان الأوروبية المجاورة . **وكانت بينه وبين نابليون علاقات تقدير متبادل** " وكانت بينهما مهاداة ووصلة وكان يعرف ، حسب ابن أبى الضياف ، ماللسلطان نابليون من المآثر والحزم والشجاعة ويقول فى مجالسه : ليت **للمسلمين سلطانا فى شجاعة نابليون وأوصافه"(١٢)**

وقد بلغت العلاقات المالية والتجارية بين تونس وفرنسا فى هذا العهد من المتانة والكثافة مبلغا كبيرا ، لذلك رفض **حمودة باشا** طلب السلطان العثمانى من تونس إعلان الحرب على السفن التجارية الفرنسية فى المتوسط احتجاجا على غزو نابليون لمصر فى ١٧٩٨ وكان رد الباى على رسالة الباب العالى فى هذا الشأن بأن" **الخلطة بين أهل تونس والفرنسيس فى المتاجر كثيرة جداً ، لايمكن فصلها إلا بعد زمن طويل ، والقادم منهم لبلادنا [كانت هنالك جالية فرنسية وأوروبية هامة فى العديد من المدن التونسية الساحلية] إنما قدم بأمان صلح لايخفى .. ولاتأخذ مراكبهم لأن مابها من المتاع غالبه لأهل تونس" (١٣)**

وبالرغم من أن حمودة باشا لم يسع إلى إقامة حكم نيابى على غرار ماكان يعلم أنه قائم فى أوروبا ، فانه كان كما يقول **ابن أبى الضياف** " لايستغنى عن مشورة رجال دولته فى جليل الأمور وحقيرها ، ولايأنف من الرد عليه ، ويقول: الخطأ مع الجمهور أحب إلى من الإصابة وحدى وهو فى هذه الحالة كملوك القانون ، مع أنه من ملوك الاطلاق "(١٤)

وقد بلغ التنظيم الإدارى للمملكة فى هذه الفترة من المركزة والإحكام درجة كبيرة جعلت المواطن يحس بوجود الدولة إحساسا إيجابيا بعيدا عن التوجس التقليدى من العنف والنهب الجبائى ، ودون أن نزعم أنها أصبحت دولة حديثة على الطريقة الأوروبية فاننا نستطيع القول بأنها كانت على شئ كبير من التنظيم والعقلنة ، وتصديقا لربط **ابن خلدون** بين الأمن والعمران فقد أقبلت الناس فى دولة **حموده باشا** على الفلاحة والمتاجرة والصناعات وكثر العمران ونمت الأموال ، وظهرت الثروة ، وكانت البطالة فى أيامه سبة(١٥) وتكونت فى عهده طبقة من رجال السياسة والأعوان الاداريين البارعين فى تسيير شئون الدولة وهو ماأكده ابن أبى الضياف بقوله :" تمرن خدامه على سياسة الأعمال ، وكثر عددهم فكان النجابة فى دولته يصلح أن يستكفى به فى سياسة عمل ، أخرى من فوقه لأنه يعلم أن النجابة تقدمه ، وعدمها يؤخره ، اذ لاسبب لتقدم فى دولته لنيل الرتب والحظوة إلا الأهلية لأن دولته طالبة للتقدم"(١٦)

وخلاصة القول إن تونس فى النصف الثانى من القرن الثامن عشر كانت تشهد حركة تطور داخلى يعززه انفتاحها على محيطها الدولى وخاصة على أوروبا ولكن حالة الرفاة الاقتصادى والمنعة العسكرية النسبية وتداخل العلاقات المتجرية والديمجرافية والدبلوماسية مع البلدان الأوروبية وخاصة منها فرنسا وإيطاليا وانجلترا جعلت تأثرها بالحضارة الأوروبية يجرى بهدوء وبحسب الحاجة أى دون شروخ وصدمات ومراجعات جذرية للهوية الثقافية والحضارية ويكاد يقتصر هذا الأخذ على منتجات هذه الحضارة فى المجال الحربى والحياة اليومية .. أما فى مستوى هياكل المجتمع والمؤسسات السياسية والحياة الفكرية والثقافية فان هذا التأثير كان فى شكل تمثل بطئ ولكنه ثابت .. **فعمل البايات الحسينيون على إحياء الثقافة التقليدية والتعليم التقليدى وشجعوهما وكانوا يباشرون ذلك بأنفسهم فأكثروا من المدارس والمكتبات العمومية وأوقفوا عليها الأحباس ، ونفخوا الروح فى حركة التأليف اللغوى والدينى والأدبى فظهرت فى عهدهم تأليف عديدة** وخاصة منها فى التاريخ الذى يكاد يكون سمة أساسية من سمات الثقافة التونسية . **غير أن هذا الانبعاث لم يكن استنساخا للماضى بل يمكن أن نلمس فيه نزعة تجديدية واضحة** .. وسيكون من خريجى هذه المؤسات العلمية والثقافية التى نفخ فيها الحسينيون الروح خلال هذه الفترة ، بعض رواد حركة النهضة التى ستشهدها البلاد فى أواسط القرن الموالى (أى التاسع عشر) إلى جانب خريجى التعليم الحديث مثلا فى المدرسة الحربية بباردو (تأسست سنة ١٨٤٠) ثم المدرسة الصادقية (تأسست سنة ١٨٧٥).

٢) مرحلة القرن العصيب أو حلم النهضة المجهضة : السير القهقرى

حمل القرن التاسع عشر للبلاد التونسية الكثير من الشؤم والكوارث أولها الموت الفجائى لأكفأ أمرائها **حموده باشا** فى ١٦ سبتمبر ١٨١٤ وفى ذلك قال ابن أبى الضياف :" **ولم تزل المملكة فى أيامه ينمو عمرانها ويكثر سكانها وتقوى أعوانها وتظهر أعيانها ويعظم شأنها إلى أن فجعت بموته فجأة ".(١٧)** وبعد هذا الحدث تضافرت عدة عوامل داخلية وخارجية لتدفع بالبلاد فجأة فى هاوية الانحطاط والتدهور الشامل . وهى عوامل سنذكرها بنوع من الترتيب المنهجى ولكن عملها فى الواقع كان متزامنا ومتداخلا ، وكما قال **د. محمد الهادى الشريف** فان الإختلال الحاصل فى البلاد انطلاقا من هذا التاريخ

"متصل بالتغييرات الحاصلة في الداخل والتي أملاها الخارج منذ سنة ١٨١٥ م" (١٨).

أ. العوامل الداخلية:

١) **انبعاث الصراعات في البيت الحاكم التي امتدت إلى مجموع الطبقة السياسية وانتهت بابعاد النخبة السياسية والإدارية التي تكونت في ظل حمودة باشا.** ومثل مقتل الوزير الفذ **يوسف صاحب الطابع** بطريقة بربرية في يناير ١٨١٥ ، والتنكيل بأعوانه وأصحابه الضربة القاصمة لمؤسسات الدولة السياسية والإدارية .

٢) **تزامنت حالة الفوضى والانكماش الاقتصادي التي رافقت هذه الأحداث مع ظهور طاعون رهيب في سنة ١٨١٨** وقد دام سنتين ، وكان حسب ابن أبي الضياف " هذا الطاعون أول التراجع الذي وقع في هذه الإيالة بعد وفاة المرحوم **حمودة باشا** لأنه نقص به من الإيالة قدر النصف ، وبقيت غالب المزارع معطلة "(١٩)

٣) **في فبراير ١٨٢١ وبينما كان الأسطول الحربي التونسي يستعد لحرب الجزائر بعد تجميعه في حلق الوادي ، هبت عاصفة هوجاء استمرت بضعة أيام وانجلت عن تحطيم كامل الأسطول الحربي بما فيه من مدافع وسلاح وآلات دفاع ، وتحطمت عدة سفن تجارية ، وغرق ١٥٠٠ من خيرة البحارة.**

ونظرا لاعتماد البلاد على هذا الأسطول عسكريا واقتصاديا فقد سارعت بتعويضه وإذ لم تتمكن من ذلك محليا ، اضطرت إلى الاستعانة بمصانع السفن الفرنسية بمرسيليا الأمر الذي كلفها مصاريف باهظة مثلت نزيفا حادا للعملة من خزائن الدولة ، ثم أحرق هذا الأسطول عن آخره إبان مساهمته في حرب اليونان إلى جانب الجيش العثماني ، وذلك في موقعة " نافارين" في ١٨٢٦.

ب. العوامل الخارجية

أ. **تمكنت أوروبا في مؤتمر فيينا سنة ١٨١٥ من وضع حد لحروبها المزمنة والاتفاق على خطة لإخضاع دول جنوب المتوسط** ،بدءا بتحريم القرصنة نهائيا في المتوسط وفرض شروط جديدة للتبادل التجاري مع تلك الدول ، بما يضمن المزيد من الأسواق للبضائع الأوروبية التي عرفت وفرة كبيرة في الإنتاج بفضل الثورة الصناعية .

وتحت تهديد الأساطيل الحربية وطلقات المدافع فرضت فرنسا وانجلترا خاصة على تونس مجموعة من الشروط في سنة ١٨١٦ ثم في سنة ١٨١٩ وفي سنة ١٨٣٠ على إثر احتلال الجزائر أرست بواخر حربية فرنسية بحلق الوادي وفرضت على الباي إمضاء معاهدة تتضمن :

- **تحرير التجارة والتزام الدولة التونسية بألا تتاجر وألا تختص بمتجر في شئ بحيث تكون التجارة مباحة لكل واحد.**
- **معاملة التجار الفرنسيين كما يعامل أبناء البلد من التونسيين .**
- **إبطال القرصنة على البواخر التجارية مطلقا.**
- **إبطال ملك الأسرى وماعتيد من هدايا وقدية.**

وكان محمود باي قد تعهد للانكليز منذ ١٨١٦ بأنه إذا وقعت " حرب بينه وبين دولة من الدول ، فان أسارى الحرب لايملكون ، ويعاملون معاملة المسجونين برفق ، حتى تضع الحرب أوزارها ، فيسرحون من غير فداء "(٢٠). ونتيجة لذلك استأثر التجار الأجانب بتصدير المواد الزراعية التونسية وأغرقوا البلاد بالسلع المعلية الأوروبية الأمر الذي ألحق ضررا بالغا بالصناعات الحرفية التونسية وبفئة التجار التونسيين ، ومثل نزيفا حادا للعملة مما أدى الى تخفيض قيمتها وأحدث كل ذلك شرخا خطيرا في البنى الاجتماعية ولذلك نعتقد مع د. **الشريف " أن تغير ظروف التبادل الاقتصادي مع أوروبا مثل كارثة حقيقية على البلاد التونسية فالى حدود ذلك** الوقت كانت الدولة (البايلك) تمثل شبه حاجز فاصل بين أوروبا المسيحية ثم التجارية والمجتمع التقليدي التونسي ثم إن ذلك الحاجز طار شظايا تحت الضغط لأوروبي في القرن التاسع عشر ، فكان وقع التلاقي عنيفا ومضرا بالبلاد التونسية **إذ سرعان مادخلت في عملية تفتت داخلي طويلة أفضت بها إلى فقدان السيادة سنة ١٨٨١"(٢١)**

وهو مالاحظه للباي ناصحا ، **ماتيو ديليسبس** Mathieu de Lesseps أحد رفقاء نابليون ، وكان قنصلا عاما بتونس في سنة ١٨٣٠ ، إذ نبهه إلى " أن المملكة أخذت تمشي القهقرى في طريق الإملاق والخراب" (٢٢)

٢- **توضح المطامع الاستعمارية الإيطالية والانجليزية وخاصة الفرنسية في البلاد التونسية وإحساس السلطة بعجزها وفقدان مناعتها السابقة أمام هذه المطامع.** وقد أصبحت هذه البلدان تتدخل مباشرة في سياسة تونس الداخلية والخارجية عن طريق قناصلها وجالياتها وتجارها ، وكثيرا ماكانت تستغل أبسط خلاف لتدفع ببواخرها الحربية لتهديد العاصمة التونسية وإملاء الشروط المجحفة (فرنسا في أوت ١٨٣٠ وسردانيا في نوفمبر ١٨٢٢ ونابولي في إبريل ١٨٣٣).

٣- **الضغط العثماني على السلطة التونسية للعدول عن توجهاتها إلى تعزيز استقلال البلاد عن الخلافة العثمانية**

ويتجلى هذا الضغط من خلال المطالبة بالتزام تونس بأداء سنوى ولو رمزى وتصرف الباى في علاقاته الخارجية باعتباره واليا عثمانيا لا ملكا مستقلا ، الأمر الذى كان البايات يرفضونه قطعيا وقد بلغ الضغط العثماني قمته في غزو طرابلس المجاورة وإلحاقها عضويا بالباب العالي وأمام هذا الضغط وتمسك السلطة التونسية باستقلالية البلاد اضطر البايات الى التودد للباب العالي عن طريق إرسال الهدايا الباهظة والمشاركة باستمرار في الجهود الحربية للخلافة في البلقان ، ما مثل عبئا ثقيلا على ميزانية الدولة حتى اضطر **أحمد باى** إلى بيع مصوغ بيته وتحف الخاصة في فرنسا لتجهيز الجيش التونسي المشارك في حرب القرم.

مشروع أحمد باى الإصلاحى

إن مجمل هذه الأوضاع دفعت المشير **أحمد باى** الذى تولى السلطة في أكتوبر ١٨٣٧ إلى رسم خطة للنجاة بالبلاد مما يتهددها من مخاطر الانهيار الداخلي والاحتلال الخارجي الأوربي أو العثماني . ويمكن تلخيص هذه الخطة في ثلاثة محاور هي:

١- **في مستوى العلاقات الخارجية توخى مايمكن أن نسميه بسياسة الاحتواء المزدوج للخطر الفرنسي والعثماني بربط علاقات مودة متينة مع الطرفين والاحتماء بأحدهما من الآخر** فكان يواجه ضغوط الفرنسيين في الجزائر وطلباتهم الترابية باعلان تبعية البلاد لتركيا وعدم أهليته القانونية والسياسية للتصرف فيها ، ويستعمل في نفس الوقت ضغط لأسطول الفرنسي لصد أي نوايا تركية لضم تونس على غرار مافعلته بطرابلس في سنة ١٨٣٦.

وفي هذا الإطار تأتي زياراته إلى فرنسا في سنة ١٨٤٦ كما حرص هذا الباى على إقامة علاقات دبلوماسية متصلة ومتميزة مع انجلترا وغيرها من الدول الأوروبية.

٢- بناء مؤسسة عسكرية نظامية حديثة على غرار ماهو موجود فى البلاد الأوروبية وهو جهد كان قد بدأه والده مصطفى باى منذ سنة ١٨٣١ عندما رتب جيشا نظاميا كلف بالاشراف عليه ابنه أحمد باى ذاته، وجلب له معلما من فرنسا للتدريب على صناعة الرمى بالمدافع وبالبنادق. ولكن أهم إنجاز قام به هذا الباى يتمثل بلا شك فى تأسيسه للمدرسة الحربية بباردو سنة ١٨٤٠ باعتبارها أول مدرسة عصرية بالبلاد، إذ لم تكن تعلم الفنون العسكرية فقط بل كانت تعلم، تحت إشراف أساتذة فرنسيين وإيطاليين وتونسيين، اللغتين الفرنسية والايطالية وكذلك العلوم الهندسية والحساب والتاريخ والجغرافيا، زيادة على اللغة العربية وشئ من علوم الدين ومن هذه المدرسة ستتخرج النخبة التى ستقود محاولة النهضة فكريا وعلميا والتى سيعول عليها أحمد باشا فى تسيير شئون الدولة، وفى مقدمتهم خير الدين التونسى والجنرال حسين إلى جانب النخبة التجديدية التى أفرزها نظام التعليم التقليدى الذى انبعثت فيه الروح فى عهد حمودة باشا، أمثال أحمد بن أبى الضياف والشاعر محمود قبادو والشيخ بيرم التونسى والشيخ سالم بو حاجب وغيرهم.

٣- اتخاذ إجراءات هامة منها أنه " لما رأى بعين بصيرته أن الحكم فى الناس بمجرد اجتهاد الملك وحده من غير أصول عقلية أو شرعية يعتمدها فى ذلك، قد نافره طبع الزمان (...) وصعب عليه قطع عادة آلة دفعة، أراد أن يمرن نفسه وأهل المملكة على ماتحقق وقوعه لامحالة"(٢٣) فامتنع عن الحكم فى النوازل بنفسه على العادة وأوكل ذلك إلى القضاة. غير أن أبرز إجراء قام به فى إطار وعيه بضرورة دخول المجتمع التونسى إلى طور الحداثة، يتمثل بلا منازع فى إصداره قانونا يمنع الرق نهائيا، وذلك فى يناير ١٨٤٦ وهو قرار لم يتخذه دفعة بل تدرج فى الوصول إليه فبدأ فى سنة ١٨٤٢ بمنع بيع الرقيق فى السوق كالبهائم وهدم المحلات المجعولة لذلك ثم منع خروج المماليك من البلاد للاتجار فيهم، وفى ديسمبر ١٨٤٢ أصدر أمرا يقضى بأن كل من يولد فى المملكة التونسية فهو حر لايباع ولايشترى.

ومن إجراءاته التحديثية أيضا إقامته مصنعا حديثا للنسيج وتنظيم التعليم فى جامع الزيتونة، وتأسيس المكتبة الأحمدية وهى أكبر مكتبة عمومية تأسست إلى ذلك التاريخ (١٨٤٠م) كما توجهت عناية هذا الباى إلى الناحية العمرانية فعمل على تجديد خرائب العاصمة وأقبل على بناء بعض القصور المكلفة. إلا أن إصلاحات هذا الباى وإكثاره من الجيش النظامى وإسرافه فى الإنفاق عليه مع وجود الضائقة المالية التى كانت تعانى منها البلاد اضطرته إلى التداين المفرط من سوق المال الأجنبية والإكثار من الضرائب، الأمر الذى أدى إلى حدوث أزمة اقتصادية خطيرة عجزت الدولة على إثرها عن صرف الرسوم المالية لعدم وجود المال الناض بخزائنها خاصة بعد فرار الموكل بها محمود بن عياد فى ١٨٥٢ إلى فرنسا بكل ماكان بها من مال. وإذا أمكن تدارك الأمر بفضل جهود خير الدين أمام القضاء الفرنسى، فان الأوضاع المالية ستتفاقم فى عهد خليفته محمد باى ثم الصادق باى حتى انتهى الأمر فى سنة ١٨٦٧ إلى إعلان إفلاس الدولة التونسية ووضعها تحت تصرف كوميسيون مالى مكون من الدول الدائنة.

وأمام تردى هذه الأوضاع اجتمع رجال الإصلاح حول خير الدين، وحاولوا العمل سياسيا وفكريا لإنقاذ البلاد من الورطة التى وقعت فيها. سياسيا بدفع محمد باى ثم الصادق باى إلى اعلان قانون عهد الأمان (سنة ١٨٥٧) ثم الدستور سنة (١٨٦٠) وهو أول دستور فى بلد إسلامى، وتكوين مجالس الحكم بالقانون، والمجلس الكبير، الذى هو بمثابة البرلمان وتنظيم مالية الدولة والحد من التدخل الأجنبى فى شئونها. ولكن كل هذه الإصلاحات الرائدة باءت بالفشل أمام تألب أصحاب المصالح فى تواصل الأمور على ماكانت عليه وهم الباى ووزراؤه الفاسدون والمرتشون وعلى رأسهم وزيره الأكبر مصطفى خزنه دار وكذلك القوى الأجنبية التى كانت هذه الاصلاحات تعرقل مطامعها الاستعمارية، فاضطر خير الدين إلى الاستقالة من جميع مناصبه والخروج نهائيا من تونس. كما وقع إبعاد أنصاره من مراكز القرار وتعويضهم بأشخاص ضعفاء أو مرتشين وعملاء، لتسقط البلاد تحت الحماية الفرنسية فى سنة ١٨٨١م. وفى ذلك يقول خير الدين" لقد حاولت أن أسير بالأمور فى طريق العدالة والنزاهة والإخلاص، فذهب كل مسعاى سدى ولم أشأ أن أخدع وطنى الذى تبنانى بتمسكى بالمناصب، ورأيت أن الباى وعلى الأخص وزيره الرهيب عظيم الجاه مصطفى خزنة دار، لايلجآن إلى التشريعات الإصلاحية إلا لتبرير سيئاتهما تبريرا قانونيا، فقدمت استقالتى"(٢٤).

وهكذا لم يبق من هذه الحركة الإصلاحية إلا جانبها الفكرى ممثلا على الخصوص بما دونه ابن أبى الضياف فى كتابه " الاتحاف" وخير الدين التونسى فى كتابه" أقوم المسالك".

الفكر الإصلاحي التونسي : المرجعيات والمبادئ

إن المتأمل فى الفكر الإصلاحى التونسى فى القرن التاسع عشر يكتشف مجموعة من المؤثرات والمرجعيات التى أسهمت فى بلورته، ويمكن تبويبها بحسب الأهمية كما يلى:

١- الواقع التونسى : بكل مخاطره وأزماته وخصوصياته فى إطار واقع الخلافة العثمانية ولذلك فاننا نشاطر الأستاذ منصف الشنوفى فيما ذهب إليه بخصوص خير الدين ونراه ينطبق على الفكر الإصلاحى التونسى فى عمومه، فقد أكد الأستاذ الشنوفى" أن منطلق التفكير الاصلاحى عند خير الدين تونسى بحت، وهو وضع البلاد التونسية فى منتصف القرن التاسع عشر، إلا أنه يتنزل فى محيط عثمانى "(٢٥) خاصة أن معظم المصلحين كانوا من رجال السياسة المباشرين لشئون الدولة، ومن المنادين بضرورة الارتباط بالخلافة العثمانية.

٢- واقع البلدان الأوروبية: التى عاينها المصلحون التونسيون مباشرة بالسفر إلى أوروبا (سفر أحمد ابن أبى الضياف إلى فرنسا وسفر خير الدين إلى مختلف البلدان الأوروبية، وسفر الجنرال حسين إلى أمريكا وأوروبا) وكذلك الاطلاع على فكر الأنوار مباشرة أو عن طريق مادونه الطهطاوى وخاصة خير الدين فى كتابه " أقوم المسالك" الذى يبدو وكأنه موسوعة للحضارة الأوروبية ومفكرى عصر النهضة.

٣- فكر عبد الرحمن بن خلدون: إنه من اللافت للانتباه ذلك الحضور المكثف والتأثير الواضح لفكر ابن خلدون فى الفكر الإصلاحى التونسى سواء لدى البايات المصلحين مثل على باشا الأول وحمودة باشا وأحمد باى، أو لدى المصلحين من رجالات الدولة وكتابها وعلماء الدين فيها المالكية منهم والحنفية فكان أحمد باى مثلا إذا ذكرت له" مقدمة ابن خلدون، يقول:" نعرفها" ويستشهد منها بما يوافق

غرضه" (٢٦) أما **حمودة باشا**، فقد كان يتمثل آراء ابن خلدون فى سلوكه الشخصى حتى قال عنه **ابن أبى الضياف** إنه " ضرب صفحا عن السرف ونعيم الحضارة ، وعود نفسه تحمل المشاق ومناعة الحر والقر(.) ومالت الناس فى أيامه إلى أخلاق البداوة والشدة والمدافعة وأنفوا من أخلاق الحضارة حتى فى ملابسهم "(٢٧) وتمثل آراء ابن خلدون مراجع أساسية فى كتابات خير الدين وابن أبى الضياف والجنرال حسين ، فيقول خير الدين مثلا:" **ومن تصفح الفصل الثالث من الكتاب الأول من مقدمة ابن خلدون رأى أدلة ناهضة على أن الظلم مؤذن بخراب العمران،** كيفما كان وبما جبلت عليه النفوس البشرية ، كان إطلاق أيدى الملوك مجلبة للظلم على اختلاف أنواعه كما هو واقع اليوم فى بعض ممالك الإسلام ووقع بممالك أوروبا عند استبداد ملوكها بالتصرف المطلق فى عبيد الله "(٢٨) **ويتجلى تأثير ابن خلدون فى المصلحين التونسيين فى طريقه التعبير عن آرائهم بالتأليف التاريخى الذى ينقسم إلى مقدمة نظرية ومتن تاريخى كما هو الشأن فى " الحاف" ابن أبى الضياف " و" أقوام المسالك" لخير الدين . لقد أثبت فكر ابن خلدون من خلال الفكر الاصلاحى التونسى قدرة عجيبة على أن يكون فكر حداثة.**

٤- تجربة التحديث المصرية والتنظيمات العثمانية: كان **لمحمد على الكبير** مكانة خاصة لدى المصلحين التونسيين ، فساندوه فكريا فى حربه ضد الوهابيين ، وعندما بلغ خبر انتصاره عليهم واسترجاع الحرمين منهم، أطلقت المدافع بتونس سرورا بذلك النصر . وفى سبتمبر ١٨٢٢ أرسل **محمود باى** " هدية من خيل البلاد وفاره بغالها وجيد نسجها ووحوش فلاتها"(٢٩) إلى محمد على الذى قال عنه ابن أبى الضياف :" رجل الدنيا وواحدها الطائر الصيت فى جهات المعمور ، **من رد الله به مصر إلى شبابها ، رد شباب امرأة العزيز يوسف الصديق"(٣٠)**

وقد أكد **ابن أبى الضياف وخير الدين** اطلاعهما على كتابات **رفاعة الطهطاوى** النهضوية وأحالا مرارا على كتابه " **تخليص الابريز**" الذى نوها به فى أكثر من موضع ، كقول خير الدين:" ومن تاقت نفسه إلى تفاصيل العلوم والفنون المشار إليها فعليه بمطالعة الفصل الثالث عشر من المقالة الثالثة من رحلة العالم البارع الشيخ رفاعة أحد علماء مصر المسماة " بتخليص الإبريز " فقد كشف فيها الغطاء عن تدبير الأمة الفرنساوية التى رفعت راية التمدن ، وأجاد فى ذلك وأفاد"(٣١) وذكر ابن أبى الضياف **الطهطاوى** فى معرض حديثه عن الملك المقيد بقانون فقال :" **ومن أراد الاطلاع على عقد نفيس فى هذا المعنى فعليه بمطالعة الفصل الثالث من المقالة الثالثة من تأليف الشيخ الألمعى الفاضل ابن محمد رفاعة بدوى رافع الطهطاوى المصرى الذى ألفه فى رحلته لباريس وسماه" تخليص الابريز فى تلخيص باريز"** فانه لخص فيه القانون الفرنساوى تلخيصا حسنا بديعا يشهد له بالإنصاف وحدة الفكر"(٣٢)

وأقام **الجنرال حسين** بمصر مدة بعد استقالته من مناصبه فى سنة ١٨٦٤ وسفره إلى أمريكا وأوروبا ، وعرضت عليه بعض المناصب فى الدولة المصرية ولكنه اعتذر ، غير أن علاقته برجال الإصلاح فى مصر ظلت متينة فأعان بالمال **الأفغانى** وعبده عندما أصدرا" **العروة الوثقى** " بباريس ، كما أعان **عرابى باشا** إبان ثورته وأجر من ماله الخاص محامين ، وجههما للدفاع عنه(٣٣).

أما التنظيمات الخيرية العثمانية فقد أرسل السلطان منها نسخة إلى **أحمد باى** فى مارس ١٨٤٠ أى بعيد إصدارها وطالبه بتطبيقها فى تونس ، فجمع الباى أعيان دولته فى مجلس مشهود وقرئ عليهم نصها ولكنه تهرب من الالتزام بتطبيقها وإن كان مقتنعا بفحواها ، حتى لايؤخذ ذلك على أنه تسليم بالتبعية للباب العالى. أما المصلحون فقد تبنوا جميعا مضمون هذه التنظيمات وناضلوا من أجل تطبيق روحها من خلال القوانين التى ساهموا فى صياغتها . وقد دافع عنها ابن أبى الضياف فى اتحافه ، بعد أن عرض نص ترجمة مصرية لها فى مقدمة كتابه (٣٤) ثم علق عليه بقوله :" **هذا وأقول لايخفى على عاقل منصف مؤمن ، من دينه النصيحة لله ورسوله وأمة المسلمين وعامتهم ، ومن إيمانه " حب الوطن" أن الملك المقيد بالقانون يقتضيه الشرع والعقل ، ولاصلاح لأمة فى هذه الأعصار إلا به " (٣٥)** وخصص خير الدين فصولا مطولة من كتابة " أقوام المسالك " للحديث عن التنظيمات والتنبيه إلى جدواها وتوضيح أسباب فشلها . وتكتسب التنظيمات أهميتها لدى المصلحين التونسيين من ظاهرة لازمت الفكر الإصلاحى التونسى فى القرن التاسع عشر ، وهى رؤيته للإصلاح فى إطار عثمانى رغم نزعة البايات المعروفة إلى الاستقلالية وعملهم على تنمية مفهوم الوطنية التونسية ضمن الأمة الإسلامية وذلك منذ عهد **حمودة باشا الحسينى** (١٧٨٢ - ١٨١٤).

هذه هى المرجعيات الأساسية التى استند إليها الفكر الإصلاحى التونسى ، وتأثر بها فى القرن الماضى على الخصوص ، وقد تضافرت مع انتماء أبرز المصلحين التونسيين إلى أوساط رجال السياسة والموظفين الساميين فى الدولة لتوجه هذا الفكر فى اتجاه الاصلاح السياسى وتعطيه صبغة عملية مباشرة.

فالمصلحون التونسيون انطلاقا مما فرضه عليهم تردى الواقع السياسى فى بلادهم وطغيان الهم السياسى على مشاغلهم وإيمانا منهم بالفكر الخلدونى وخصوصا بمقولته الشهيرة التى مفادها أن الظلم مؤذن بخراب العمران ، جعلوا من إصلاح نظام الحكم أساسا للإصلاح الحضارى الشامل وشرطا لنجاحه. وقد لخص **ابن أبى الضياف** موقف المصلحين التونسيين فى هذا الشأن بقوله بعد استعراض آراء ابن خلدون فى عدة صفحات :

": ومن المعلوم أن شدة الملك القهرى تفضى إلى نقص فى بعض الكمالات الإنسانية من الشجاعة وإباءة الضيم ، والمدافعة عن المروءة وحب الوطن والغيرة عليه ، **حتى صار بعض أهل الجهات من المسلمين" عبيد جباية"** ليس لهم من مسقط رءوسهم وبلادهم ومنبت آبائهم وأجدادهم إلا إعطاء الدرهم والدينار ، على مذلة وصغار، والربط على الخسف ربط الحمار حتى زهدوا فى حب الوطن والدار وانسلخوا من أخلاق الأحرار وهذا أعظم الأسباب فى ضعف الممالك الاسلامية وخرابها" (٣٦).

ويبين **خير الدين التونسى** من خلال المقارنة بين ماضى أوروبا المتخلف وحاضرها المتقدم من ناحية ، وبين ماضى المسلمين المزدهر وحاضرهم المتخلف من ناحية ثانية ، أن السبب فى ذلك هو **حضور العدل السياسى أو غيابه** ، لأن هذا العدل السياسى الذى كان سببا فى ازدهار دولة الإسلام فى الماضى والذى هو قاعدة النهضة الأوروبية الحديثة ، يضمن ، كما هو مشاهد فى أوروبا ، **تمتع الناس بنعمة الحرية التى جبلت عليها النفس البشرية**، وهى ثلاثة

أصناف متلازمة ومتكاملة:

أ - **الحرية الشخصية** أي " إطلاق تصرف الإنسان فى ذاته وكسبه مع أمنه على نفسه وعرضه وماله ومساواته لأبناء جنسه لدى الحكم".

ب. **الحرية السياسية** التى تتم عند الأوروباويين من خلال " **مجلس نواب العامة**" المنتخب ديمقراطياً.

ج - **حرية التعبير** التى يسميها **خير الدين** بحرية المطبعة.

وبهذه الأصول كما يقول **خير الدين**" قوام السعادة الدنيوية المربية للهمة الإنسانية وكمال الحرية المؤسسة على العدل وحسن نظام الجماعة" (٣٧) وبذلك ينشط الناس للعمل وهم آمنون على ثمرة جهدهم. وبالجملة يقول خير الدين: " **فالحرية إذا فقدت من المملكة تنعدم منها الراحة والغنى ويستولى على أهلها الفقر والغلاء ويضعف إدراكهم وهمتهم كما يشهد بذلك العقل والتجربة" (٣٨).**

والنظام السياسى الأمثل لتحقيق النهضة المنشودة فى نظر المصلحين التونسيين هو نظام **الملك المقيد بقانون، أى النظام الملكى البرلمانى على النمط الأوروبى الحديث**. وهو مايعنى بالضرورة الأخذ عن الغرب المسيحى فى مجال تكرس فيه لدى الرأى العام الاسلامى نمط الخلافة كمسلمة دينية مقدسة. وقد كان المصلحون التونسيون على وعى بحساسية هذا الموضوع وبمدى الصعوبات التى يمكن أن تواجه مثل هذه الدعوة، خاصة إذا عمد ملوك الإطلاق والمستفيدون من هذا الحكم الاستبدادى من موظفين ورجال دين، إلى تحريك العامة لمعارضتها، الأمر الذى شمل أيضا كل دعوات الأخذ عن الغرب المسيحى فى مجال المدنية عموما. ولذلك اهتم المصلحون التونسيون بطمأنة الخواطر ودعم دعوتهم الإصلاحية بالمستندات الشرعية والعقلية واستعارة المصطلحات الاسلامية للتعبير عن المعانى الغربية المطلوب أخذها مثل" **أهل الحل والعقد**" و" **الشورى**" و" **الشريعة**". وقد اعتمدوا فى ذلك آلية تقوم على:

١- **الإقناع بأن التمدن الأوروباوى تدفق سيله فى الأرض، فلا يعارضه شئ إلا استأصلته قوة تياره المتتابع**، فيخشى على الممالك المجاورة لأوروبا من ذلك التيار إلا إذا حذوا حذوه وجروا مجراه فى التنظيمات الدنيوية، فيمكن نجاتهم من الغرق "(٣٩).

٢- **الفصل بين المدنية الأوروبية الحديثة والديانة المسيحية التى" لاتتداخل فى التصرفات السياسية لأنها تأسست على التبتل والزهد فى الدنيا وإنما بلغ الأوروباويون مابلغوه من تمدن " بالتنظيمات المؤسسة على العدل السياسى وتسهيل طرق الثروة** واستخراج كنوز الأرض بعلم الزراعة والتجارة وملاك ذلك كله الأمن والعدل اللذان صارا طبيعة فى بلدانهم "(٤٠)، وأكد المصلحون التونسيون على لسان **خير الدين** أن مايدعون إلى أخذه عن الغرب لامساس له بالدين الاسلامى، بل بالعكس هو مما تحث عليه الشريعة الاسلامية. كما أن هذا الأخذ لاينبغى أن يكون اعتباطيا وإنما علينا أن نتخير من المدنية الغربية" مايكون بحالنا لائقا ولنصوص شريعتنا مساعدا وموافقا " (٤١).

٣- **قراءة تطورية للنص الدينى تقوم على مايمكن أن نسميه فقة المقاصد**. باعتبار أن مقصد الشريعة هو جلب المصلحة ودفع الفساد من ناحية، وعلى الإحساس العميق بسيرورة التاريخ ومايتبعها من تبدل الأحوال والأحكام من ناحية ثانية. فلم يقف هؤلاء المصلحون عند ظاهر النص وإنما فهموا روحه على ضوء المقصد الأساسى منه وقد اعتمدوا فى ذلك مقولة نادى بها **الشيخ محمد بيرم الأول** منذ عهد **حموده باشا الحسينى** مفادها أن السياسة الشرعية هى "مايكون الناس معه أقرب إلى الصلاح وأبعد عن الفساد وإن لم يضعه الرسول ولانزل به الوحى " فكتب ابن ابى الضياف على لسان **محمد الصادق باى** فى رسالة إلى المجلس الشرعى: « **أن التراتيب السياسية تدور مع المصالح وجودا وعدماً**»(٤٢)، وكتب **الجنرال حسين** فى رسالة إلى خير الدين يقول: " أن أحب الناس إلى الله تعالى من بذل همته فى مصالح العباد العامة ومن بذل ساعة عمل فى إصلاح شأن البلاد والعباد أحق بالثناء والأجر ممن يقضى يومه أو يومه أنه يقضيه بالتسبيح والتقديس"(٤٣).

وبناء على ذلك فان القانون بالمعنى الأوروبى الحديث لايتناقض مع روح الشريعة الإسلامية بل هو من مقاصدها حتى وإن لم تتضمنه بالنص. وقد حرص المصلحون التونسيون على إبراز أنهم لايتوجهون إلى المدنية الأوروبية مسلوخين عن جذورهم الاسلامية وإنما هم يفكرون فى هذه المدنية انطلاقا من كونهم مسلمين لهم شخصيتهم وتقاليدهم ولهم على الأخص شريعتهم الدينية التى يجب أن يتوافق معها وإلا يتناقض كل مانريد نيله من أوروبا كمدنية وعلم وثقافة"(٤٤).

وعندما نطالع مذكرات **خير الدين** يتضح لنا إلحاحه على ضرورة التمييز بين الدعوة الإصلاحية بالاستفادة من المدنية الغربية والدعوة إلى تقليد الغرب التى تبناها بعض المصلحين العرب والمسلمين. وأكد خير الدين" أنه مبدئيا من المحال نقل مؤسسات بلد ما إلى بلد آخر حيث تكون طبائع البشر مغايرة وكذا أخلاقهم وتربيتهم وظروف مناخهم" **واعتبر أن فشل المقلدين يعود إلى كونهم " لم يجنحوا إلى إصلاحات جوهرية تتلاءم والحاجات الحقيقية للبلاد وطبائع سكانها"(٤٥)**

٤- **التأكيد على ضرورة توخى التدرج فى الإصلاح**، إذ يرى هؤلاء المصلحون أن المدنية الأوروبية لم تتم فجأة وفى شكل طفرة، وإنما هى نتيجة مسار تاريخى طويل، تتبعه خير الدين بكل دقة وفطنة منذ نهاية الحروب الصليبية إلى أيامه فى أواسط القرن التاسع عشر. واعتبر **ابن أبى الضياف** أن" التدرج هو الذى أعانهم على مايطلبونه من العمران وسهل عليهم أسباب الحضارة من غير تكلف، وذلك أن الأمر الضرورى إذا تم على أحسن حال، طلب بطبعه الأمر الحاجى، لما فى الطباع من طلب التزيد، فاذا تم طلب بطبعه أول درجات التحسين، ولم يزل يتدرج فيه بحسب قبوله واستعداده، ولو طمحت أنظارهم إلى التحسين من أول الأمر ماحصلوا هذه الدرجة، وهذا معلوم بالمشاهدة" (٤٦).

وعلى هذا الأساس قبل **خير الدين** مرحليا تعيين الباى لأعضاء المجلس الكبير (أول برلمان تونسى) بالتشاور مع أهل " الحل والعقد" بالبلاد من رجالات الدولة وأعيانها وعلمائها، بدل الانتخاب العام، رغم مافى ذلك من نقائص.

والحقيقة أن ماتحلى به الفكر الإصلاحى التونسى من واقعية واعتدال يعود إلى أنه لم يكن فكرا نظريا خالصا وإنما ارتبط بالتجربة العملية بحكم أن أصحابه كانوا من المباشرين للسياسة العامة، وقد أتيحت لهم الفرصة لوضع المسائل النظرية على محك الواقع من خلال عملهم اليومى فى تسيير شئون الدولة. وذلك بما أسهموا فيه من صياغة القوانين الوضعية (مثل قانون عهد الأمان ١٨٥٧ والدستور ١٨٦٠) وإعادة تنظيم المؤسسات

السياسية والإدارية والقضائية بالبلاد بما يتماشى مع متطلبات الأوضاع الجديدة ، وتأسيس أول مجلس بلدي بقيادة **الجنرال حسين** في مدينة تونس (سنة ١٨٥٨) وتأسيس أول مطبعة في تونس وإصدار أول جريدة عربية بها وهي **الرائد التونسي** (سنة ١٨٦٠) بسعي حثيث من الجنرال حسين وبفضل ماأنفقه في هذا الشأن من أمواله الخاصة زد إلى ذلك إعادة تنظيم التعليم التقليدي بجامع الزيتونة وبعث مدرسة الصادقية العصرية ذائعة الصيت سنة ١٨٧٥ والتي سيتخرج منها زعماء المرحلة الثالثة من الحركة الاصلاحية وقادة الحركة الوطنية بناة تونس الحديثة في هذا القرن العشرين.

الخاتمة: الحلم المجهض

رغم كل هذه الميزات الذاتية للحركة الإصلاحية التونسية في القرن التاسع عشر ، فقد وجدت نفسها كسابقتها في القرن الثامن عشر ، تتفتت على صخرة الوقائع الموضوعية التي لعبت فيها العوامل الخارجية الدور الأساسي

وفي قضية الحال بالتحديد فان خير **الدين وزملاء اصطدموا بواقع الإفلاس الشامل الذي تردى فيه الاقتصاد التونسي بسبب فساد بعض المتنفذين في الدولة وتبذير العائلة المالكة ، وانهيار الهياكل الاقتصادية الوطنية التقليدية أمام تغلغل رأس المال والبضائع الأوروبية في الأسواق التونسية ، واستحواذ التجار الأجانب على مسالك التصدير والتوريد في البلاد ، واستغلال القوى المالية الغربية رغبة البلاد ،نزوعها إلى التحديث ، وجلب مظاهر المدنية الأوروبية ، لتضخيم المديونية الرسمية بشروط اقتراض مجحفة ، كما اصطدم خير الدين وزملاؤه بالتدخل المستمر للقناصل الأجانب وخاصة قنصل فرنسا في الشؤن الداخلية للبلاد واستعمال عصا المدافع حينا وعصا المديونية حينا وجزرة المزيد من القروض حينا.**

وبالرغم من أن هؤلاء القناصل كانوا في البداية يشجعون الحركة الإصلاحية التونسية ويدعمون رجال الاصلاح ، فانهم سرعان ماتخلوا عنهم ومارسوا عليهم الضغوطات ، عندما تأكدوا من متانة نزعتهم الوطنية وأيقنوا أن نجاح هذه الحركة يعني القضاء على المطامع الاستعمارية الغربية . وبذلك نفسر تألب قنصل فرنسا والجرائد الباريسية على **خير الدين** وتحالف بعض الأوساط المالية الأوروبية المتنفذة في تونس مع خصومه من السياسيين الفاسدين والمرتشين الملتفين حول الوزير الرهيب **مصطفى خزندار** وصنيعته **مصطفى بن اسماعيل** وقد التقت مصالحهم مع مصلحة الباي ، الأمر الذي أدى في ١٨٧٧ الى استقالة **خير الدين** أو بالأحرى عزله عن الوزارة الكبرى ورئاسة القومسيون المالي ثم هجرته الى الأستانة بدعوة من السلطان **عبد الحميد الثاني** في سنة ١٨٧٨ م. مما سارع بسقوط البلاد تحت الحماية الفرنسية في سنة ١٨٨١م.

وما إن انتصبت هذه الحماية حتى بادرت بتصفية الحركة الاصلاحية من خلال عزل الجنرال حسين الذي آلت إليه زعامة الحركة بعد هجرة خير الدين من جميع وظائفه وتجريده حتى من رتبته العسكرية وإبعاد أنصاره عن الوظائف الرسمية فخرج من البلاد كالمنفي ، واستقر في فارونس بايطاليا حيث مات غريبا في سنة ١٨٧٨م.

الهوامش:

١) د. محمد الهادي الشريف: تاريخ تونس - دار سيراس للنشر ، تونس ١٩٨٥

٢) أنظر د. أنور لوقا غبريال : ربع قرن مع رفاعة الطهطاوي ومحمد عمارة في تقديه للأعمال الكاملة للطهطاوي

٣) الجبرتي عجائب الاثار في التراجم والأخبار ط ٢. ج ٢ دار الجيل بيروت ١٩٧٨ ، ص١٤٣

٤) أحمد بن أبي الضياف: اتحاف أهل الزمان بأخبار ملوك تونس وعهد الأمان ، ج:٢ ص ١١٧

٥) نذكر منهم مراد كورسو مؤسس الدولة المرادية وهو من أسرى كرسيكا ، والكونت جوزيف رافو الذي تولى وزارة الخارجية عقودا طويلة وإلى غاية ١٨٦٠ وهو من أصل جنوي . وكان معظم رجال الدولة والاصلاح مماليك من أصول أوروبية أو شركسية.

٦) د. محمد الهادي الشريف ، نفس المرجع ص ٧٣

٧)ابن أبي الضياف : الاتحاف ج٢ ص ١٤٨

٨) يقول ابن أبي الضياف عن محمد الرشيد باي (١٧١٠ -١٧٥٦) ": له في العلماء محبة وتعظيم يجالسهم ويباسطهم ويحن إلى مسامرتهم ويستدعي أهل المجلس الشرعي وغيرهم من العلماء للضيافة في بستانه ، ويحتفل لإكرامهم ويدور معهم خلال الشجر ممتزجا بهم امتزاج الأصحاب "ج٢ص ١٩١.

٩) ابن أبي الضياف ، ج٢ ص ١٥٠

١٠) نفس المصدر ص ٢٠٧

١١)ابن أبي الضياف : نفس المصدر ج ٣ ص ١٧

١٢) نفس المصدر ص ٤٧

١٣) نفس المصدر ص ٤٥ وانظر كذلك شارل اندريه جوليان ، تاريخ أفريقيا الشمالية

١٤) ابن أبي الضياف : نفس المصدر ص ٩٨

١٥) نفس المصدر ص ١٠٢

١٦) نفس المصدر ص ١١٢

١٧)ابن أبي الضياف : الاتحاف ج٣ ص ١١٦

١٨)د. محمد الهادي الشريف : تاريخ تونس ص ٩٤

١٩) ابن أبي الضياف: الاتحاف ج٢ ص ١٦٧

٢٠) انظر كتاب أحمد الطويلي : الجنرال حسين ، تونس ١٩٩٤

٢١) د. محمد الهادي الشريف : تاريخ تونس ص ٩٥

٢٢) ابن أبي الضياف : الأتحاف ج٣ ، ص ٢٢٣

٢٣) ابن أبي الضياف : الأتحاف ، ج ٤ ص ٨٢

٢٤) ذكره سمير أبو حمدان : خير الدين التونسي ، أبو النهضة التونسية ، دار الكتاب العالمي بيروت ١٩٩٣ ، ص ٣٦

٢٥) انظر تقديمه لأقوم المسالك ، الدار التونسية للنشر ١٩٧٢ ، ص ٢٤

٢٦) ابن أبي الضياف : الاتحاف ج ٤ ص ١٩٩

٢٧) ابن أبي الضياف ج٣ ص ٥٤ ، ٥٥

٢٨) خير الدين التونسي : أقوم المسالك : المقدمة ص ٩٩

٢٩) ابن أبي الضياف : الأتحاف ، ج ٣ ص ١٧٧

٣٠) نفس المصدر ص ٩٧

٣١) خير الدين : أقوم المسالك ص ١٩٩

٣٢) أحمد بن أبي الضياف: الاتحاف ، ج ١ ص ٥٩ ، ٦٦

٣٣) انظر كتاب أحمد الطويلي : الجنرال حسين ، تونس ١٩٩٤

٣٤) انظر الأتحاف ، ج١ ، ص: ٥٢ -٥٦

٣٥) ابن أبي الضياف : نفس المصدر

٣٦) ابن أبي الضياف : الاتحاف ج١ ص ٢٦

٣٧) خير الدين : أقوم المسالك " ص ٢٠٩

٣٨) خير الدين نفس المصدر ٢١١

٣٩) خير الدين : نفس المصدر ، ١٦٦

٤٠) خير الدين: نفس المصدر ص ٩٨

٤١) خير الدين: نفس المصدر ص ٨٥

٤٢) ابن أبي الضياف : الاتحاف ج٥ ص ١٥

٤٣) انظر كتاب أحمد الطويلي : الجنرال حسين ص ٤١

٤٤) انظر : سمير أبو حمدون خير الدين التونسي ص ٦٣

٤٥) ابن أبي الضياف : الاتحاف ج ١

٤٦) ابن أبي الضياف : الاتحاف ج١ ص



الروافد المصرية للفكر الاشتراكى فى العراق

د. عامر حسن فياض

اشتملت روافد الفكر الاشتراكى فى العراق الحديث(١) على جميع المؤثرات العربية والأجنبية التى أتاحت للأفكار الاشتراكية الظهور على السطح فى العراق. **فقد عرف العراقيون الاشتراكية التى جاء بها المثقفون العراقيون بوسائل متعددة منها، الصحف والمجلات العربية والأجنبية، والثقافة الغربية، وعلاقات الجيرة مع تركيا وإيران الملاصقتين لأول دولة اشتراكية**، وهذه التأثيرات هى التى روجت الافكار الاشتراكية واعطتها القدرة على سرعة الذيوع والانتشار والتبنى، فقد دخلت العراق الافكار الحديثة، منها ما هو فى صلب المجتمع العراقى ومنها ما فرضه الظروف الدولية والعربية.

وبقدر تعلق الامر بالروافد العربية وفى مقدمتها الروافد المصرية للفكر الاشتراكى فى العراق نستطيع القول ان للمؤثرات العربية والاجنبية وأصداءها مؤشر الثقل الواضح على توسيع الافق الفكرى للمتعلمين العراقيين. فالنهوض الفكرى الاشتراكى فى العراق كان بالأساس، محصلة لروافد ثقافية كبيرة، **ولمصر الفضل الأكبر فى توسيع مدارك المتعلمين فى العراق وتهيئتها لتقبل الأفكار الاشتراكية فيما بعد.** فمصر أول بلد عربى يتصل بعض بنيه ثقافيا بالغرب، وبفرنسا على الاخص، ويأخذون من أفكار الثورة الفرنسية أشياء يفيدون منها فى تنمية الحس الطبقى لدى أبناء بلدهم وهذا ما فعله المفكر المصرى « **رفاعة الطهطاوى**»(٢)، فبرزت بعده فكرة الاشتراكية، وبدأت تفرض نفسها على أجزاء « **المقتطف**» وغيرها من الصحف والمجلات داخل مصر وخارجها.

وقد أدت الصحف المصرية كـ «**المقتطف**» و« **الهلال**» و « **المستقبل**» و « **السياسة**» و« **المصور**» دورها فى تنمية أفكار الجمهور العراقى المثقف فكان « يتلقفها بتلهف»(٣) فعلى الرغم من أن الصحافة العربية المصرية كانت ممنوعة من الدخول إلى العراق من قبل السلطات التركية، فانها كانت توزع فى العراق عن طريق دوائر البريد الاجنبية (٤) وحين وصلت الأعداد الاولى من« **المقتطف** » إلى بغداد عام ١٨٧٦ قاومها المحافظون، لأنهافى نظرهم، تنشر عقائد جديدة وخطرة (٥). ومع ذلك ظلت المقتطف وغيرها موضع اهتمام الشبان ترد لهم ليقرأوها ويكتبوا لها(٦).

وقد صار لـ(**شبلى شميل**) وآرائه صوت مسموع فى العراق، وتكونت لهذا المبشر العربى الاول بالاشتراكية (٧)، وبالآراء العلمية صلات بجماعة من مفكرى العراق وكتابه، فهو صديق حميم للمرحوم (**أحمد عزت الاعظمى**) والاخير كتب فى مجلته (**لسان العرب**) قبل الحرب العالمية الاولى عن (شميل) الكثير، وهو صديق معجب بالشاعر (**الزهاوى**) مدافع عن أفكاره فى مناصرة المرأة، وهو وثيق الصلة بالسيد (**هبة الدين الشهرستانى**) منشئ مجلة (العلم) فى النجف الاشرف فقد اهدئ (شميل) كتبه اليه فقرضها فى مجلته الرائعة وتلقفها الشباب الادباء والبلغاء، فى النجف وفى مقدمتهم الشيخ « محمد رضا الشبيبى» والشيخ الشاعر « علي الشرقي» وصاروا يلهجون بتحرر هذا العالم المفكر مقدرين جرأته النادرة.(٨)

ولو مررنا على بعض ماكتب (**شبلى شميل**) ورفاقه فى الاشتراكية والعلوم المتقدمة فى مجلة **المقتطف** أو غيرها، لرأينا مدى ما كان يصل العراقيين من معارف وأفكار نيرة جديدة. فقد لعبت مقالاتهادوراً مهما فى شيوع الأفكار العصرية الحديثة فى العلوم الطبيعية والإنسانية وبالذات نظريات التطور عند (**دارون**) وأفكار (**سبنسر**)، فخصصت العديد من مقالاتها لدراسة موضوعات تتعلق بالنظرية الدارونية مثل، ذكاء الانسان والنمو التلقائى من أجل البقاء والانتخاب الطبيعي والبقاء للأصلح، وكثيراً ما كانت تقتبس عبارة (**سبنسر**) الشهيرة « **التقدم الإنسانى ليس مصادفة بل ضرورة**» (٩)، وأسهمت المقتطف، فى البداية، للأخذ بالعلوم وفهم الحياة وفق أسس علمية، وبوجه خاص لقد ابتدأ (**شميل**) بفتح الحلقة المظلمة المضروبة على المجتمع أواخر القرن التاسع عشر، وكان عنوان هذا المقال « **منشأ الحياة**»(١٠) وقد عالجه بذكاء ووفق تفسيرات فلسفية علمية واضحة، وثم ألحقه بمقال آخر بعنوان « **الحيرة فى البحث** » لا يقل شجاعة وعلمية عن سابقة. وفى عام ١٨٩٤، نشرت المقتطف [مجلد ١٨ ص ٧٢١] مقالا بعنوان « **الاشتراكيون والفوضويون**» عرضت فيه معنى كلمة « اشتراكية » وبينت الفرق بين هذه الكلمة « سوسياليزم» التى وضعها «روبرت أوين » وبين الكومونة. وتناول المقال تاريخ الحركات الاشتراكية الاصلاحية القديمة ثم جاء إلى الاشتراكية المعاصرة، فأعطاها أسبابها الحقيقية بعلمية ودقة بعد ان استعرض تطور المجتمعات واقتصادها، ثم استعرض المقال الحركات الاشتراكية فى فرنسا وموقف الطبقات البرجوازية من الطبقات الكادحة ثم عدد زعماء الفوضوية والاشتراكية الطوباوية والاشتراكية العلمية، وبين آراءهم جميعاً، وقف عند(**كارل ماركس**) يناقشه ويعارضه، ثم ركز على آراء (**ركليز**) الفوضوى الذى زار مصر أوائل عام ١٨٩٤.

فى عام ١٩٠٠ كتب(ز) فى المقتطف (مجلد ٢٥ ص ١٤٦ - آب - أغسطس) عن الاشتراكيين الديمقراطيين وأفكارهم، فأيد الاشتراكية المعتدلة التى ينادون بها. ثم

توالت الكتابة عن الاشتراكية والاشتراكيين، وفيما يعرض لهذه الفكرة فقط، أو مايؤيدها بحماسه أو يقف موقف المحايد أو المعارض لها فى أفكارها فى نظر الكاتب(١١).

ولعل أهم مقال يبحث فى الاشتراكية العلمية هو الذى كتبه الدكتور " شميل" بعنوان " **الاشتراكية الصحيحة**"(المقتطف - المجلد ٤٢ - ص ٩) ، لأنه يتناول الموضوع على شكل سؤال وجواب ، فيوضحه ويفسره بمنطق العارف المتعمق ويدعو خلال استعراضه وتفسيراته إلى إسقاط الحكم الفردى الذى يسبب التخلف . كما أن المقال يوازن بين الاشتراكية العلمية والاشتراكية الطوباوية ، ويرى أن الأولى مبنية على مبدأ العلوم الطبيعية وهى " أهدى سبيلا وأسهل تطبيقاً لوحدة مبدأ هذه العلوم بخلاف تلك فأنها كثيرة التعثر لتعدد مبادئها وشدة اختلافها .." ثم يفسر الاشتراكية العلمية بهذا الشكل:

" س : ماهو حد الاشتراكية؟

ج . هو توفير العمل أولاً وتوفير المنفعة على قدر العمل.

س: ماذا تعنى بذلك؟

ج . اعنى أن نظام الاجتماع يجب أن يكون بحيث يعتبر جميع الناس فى الاجتماع عاملين نافعين منتفعين كل واحد على قدر استحقاقه حتى لايبقى فى الاجتماع أناس عاطلون ، وآخرون مغبونون يشوشون ويفسدون .."

ومن المجلات التى ساهمت فى بث الوعى الفكرى الاشتراكى لدى شباب بغداد أيضا مجلة" **المستقبل**" لصاحبها المفكر المصرى "**سلامة موسى**" الصادرة عام ١٩١٤ ، فقد ملئت بالبحوث ذات النزعة الاشتراكية والتقدمية من أدبية واجتماعية وسياسية . إن هذه الحوافز الفكرية أثرت فى أذهان القراء الشباب فى العراقيين المتحمسين لنظريات (دارون) وآراء (شميل) حتى ذهب البعض بنظرية(داروين) فى النشوء والارتقاء لأن تكون منهجاً لتسير عليه صحفهم فيما بعد . فقد كتب " **إبراهيم حلمى العمر**" فى افتتاحية العدد الأول فى " **جريدة لسان العرب**" البغدادية ، قائلاً " وعدنا أيضا إلى ممارسة المهنة التى انصرفنا اليها منذ نعومة الأظفار والتى مشينا فيها على سنة النشوء والارتقاء "(١٢) . وكتب الصحفى الوطنى العراقى "**إبراهيم صالح شكر**" فى افتتاحية العدد الأول فى جريدته " **الناشئة الجديدة**" فى ٢٧ كانون الأول عام ١٩٢٢ قائلا:" أصدرنا الناشئة مجلة فى أول كانون الأول فى عام ١٩٢١ ، وهى تتفاءل بالتقدم اتباعا لسنة الارتقاء . وهذه الجريدة ستتبع الطريق الذى اختطته أقلامنا ..".

والحقيقة لم تكن كتابات المصريين عن الاشتراكية مقتصرة على الصحف والمجلات فقد ألفوا وترجموا الكتب وأودعوها خلاصة أرائهم واطلاعاتهم الخاصة على الفكر الاشتراكى . فقد ألف **شبلى شميل** كتابه " **أراء شبلى شميل** " عام ١٩١٢ ، ووصل هذا الكتاب إلى العراق عام ١٩١٣(١٣) . ثم ترجم (شميل) " **رسالة بوفنر عن داروين**" وكان هذا الكتاب مقروءاً حينه فى العراق أيضاً(١٤).

وقد أصدر (**سلامة موسى**) مؤلفا بعنوان " **السوبرمان**" وكان مقروءاً فى العراق(١٥) ، وكراس بعنوان " **الاشتراكية** " عام ١٩١٣ كان مقروءاً فى العراق أيضا(١٦) . ثم ألف **نيقولا حداد** كتابا عن الاشتراكية عام ١٩٢٠، وآخر بعده فى علم الاجتماع كما أصدر مجلة " **السيدات والرجال**" وفيها دفاع عن الاشتراكية ، وجميعها قرئت فى العراق آنذاك(١٧) . وأصدر " **اسماعيل مظهر**" أحد رواد الفكر الاشتراكى المصرى ترجمته للبيان الشيوعى الذى قرئ فى العراق فى وقت مبكر مع ترجمته لكتاب " **أصل الأنواع لدارون**" (١٨).

ولعل من أول الكتب الاشتراكية العلمية التى وزعت لتباع على صعيد جميع القراء، فى سوق الكتب فى بغداد هو كتاب "ز" للينين الذى صدر سنة ١٩٢٢ فى مصر وهو أول كتاب ، على مانعتقد مترجم حرفيا إلى اللغة العربية لأحد زعماء الاشتراكية العلمية(لينين) . ومما لاشك فيه أن تعريب كتاب لينين هذا يعد بداية مرحلة جديدة فى تاريخ مسيرة الفكر الاشتراكى فى الوطن العربى وفى تاريخ انتشار الأفكار الماركسية اللينينية فى العراق.

لقد وصل هذا الكتاب إلى العراق فى نفس سنة إصداره بمصر ، أى عام ١٩٢٢ عن طريق **المكتبة العربية فى بغداد لصاحبها نعمان الأعظمى** (١٩) . وبهذا الصدد يقول **زكى خيرى** " كانت الكتب الماركسية مفقودة فى المكتبة العربية الإماندرا وفى ذلك كتاب الدولة والثورة للينين ، ترجمه الى العربية أحد المصريين ، وأسماء " مذكرات لينين " ربما يقصد التمويه على الرقيب ، وكانت توجد نسخة وحيدة من هذا الكتاب فى العراق فى مكتبة المعارف بالباب المعظم التى سميت فيما بعد المكتبة الوطنية"(٢٠) ومن الجدير بالذكر أن هذا الكتاب قد وجدناه فى عدة مكتبات عامة مثل مكتبة المتحف العراقى ومكتبة جامع الخلانى بالإضافة إلى المكتبة الوطنية ببغداد.

وهذا الكتاب يحمل عنوان : **مذكرات لينين عن الحروب الأوروبية ماضيها وحاضرها** - تأليف ن - لينين رئيس الجمهورية الروسية - عربها عن الفرنسية أحمد رفعت - مصر ١٩٢٢".

لماذا لم يصدر الكتاب بعنوانه الأصلى **(الدولة والثورة)** وصدر بهذا العنوان المثير والمغاير لعنوان الكتاب فى آن واحد؟

يعتقد أن الناشر اختار هذا العنوان ، فى وقت كانت ماتزال أحداث الحرب العالمية الأولى طرية فى الأذهان ، ليثير انتباه القارئ ويدفعه لشراء الكتاب . والمعرب ذاته لم يكن يتحلى بروح طبقية ، ولم يكن مقتنعا بالفكر الماركسى اللينينى ، كما لايمكن تصنيفه فى عداد التيار الديمقراطى الثورى . ولهذا فانه وضع عنوانا آخر للكتاب ، وكان هدفه من تعريب الكتاب ، على حد تعبيره " وصل سلسلة بدأتها بكتاب هندفبرج ثم كتاب وليم ليكيه عن راسبوتين " (ص ٢) . فالمعرب اذن مترجم محترف ، قادته ظروف مابعد الحرب لترجمة هذا السفر المهم منساقاً فى ذلك وراء رغبة فى ترجمة روائع الكتب العالمية ، وكذلك انسجاما مع نزعته " الوطنية العثمانية " أو " الجامعة الشرقية" لأن (لينين) كما كتب المعرب (**أحمد رفعت**) هو " العدو الأول لدول الاستعمار " وهو " مع تركيا وله فضل عظيم عليها "(ص ٢)

وقد أعقب كلمة المعرب المؤلفة فى صفحة ونصف الصفحة ، كلمة أخرى لعلها للناشر ، مغفلة من توقيع كاتبها (٢١) ، ولكنها تتصف بالوضوح الفكرى ، ويظهر أن كاتب الكلمة الثانية الذى تعمد إغفال اسمه ، كان على وفاق مع الفكر الاشتراكى ، ويبدو أنه هو الذى دفع المعرب (**أحمد رفعت**) لترجمة الكتاب ، وأنه على بينة من أمره ، ويسعى إلى نشر الفكر الاشتراكى عن طريق هذا الكتاب ، فجاء فيها الوصف التالى للينين " **لقد خاضت الصحف كثيرا فى سيرة لينين وأوردت عنه الأنباء الجمة ، لأن من الممكن اعتباره أعظم رجل على وجه الكرة الأرضية فى الوقت الحاضر .. لينين مثل ماركس ترك المحاماه عن الأشخاص إلى مهنته الحقيقية وهى المدافعة عن الانسانية المظلومة المضطهدة المعذبة ، بدأ الدفاع عن عضو الانسانية المعذب فى وطنه وهو الطبقة المستعبدة فى**

شعبه ..." (ص٣).

وبعد الانتهاء من تعريب كتاب لينين حرفيا أفرد المعرب فصلا خاصا من تأليفه تحت عنوان "**إيضاحات لازمة**" في خاتمتها يوضح المعرب هدفه من التعريب فيقول " ولنعد إلى ماكنا فيه من أمر هذا الكتاب فنقول إننا أردنا بتعريبه أن يعرف الناس من هو لينين، وماهي مبادؤه في الوقت الذي تخوض الصحف في أمره بخصوص دعوة الدول للحضور إلى مؤتمر جنوى :(ص ٢٥٢).

وعلى أساس هذه الروافد الفكرية كان بعض المثقفين العراقيين ينظرون إلى مصر على أنها المنبع العربي للاشتراكية. وقد يوضح توجههم صوب مفكريها يطلبون منهم الدعم، ماكتبه القاص وأحد رواد الفكر الاشتراكي في العراق "**محمود أحمد السيد**" باسم صحبه، إلى (**نيقولا حداد**) عام ١٩٢٣ يقول له:

" الرفيق نيقولا حداد .. نحن - أهل العراق - في معزل عن العالم لاصلة لنا بالأقطار الراقية إلا من جهة واحدة هي برقيات - رويتر - والحمد له.

أما العلم فليس لنا منه إلا الفضلات، نريد أن نصير اشتراكيين متعلمين، فلا نرى فيه ضالتنا المنشودة، وكتابك عن الاشتراكية، وهو أندر عندنا من الكبريت الأحمر، قرأته وقرأه أصحابي فاستفدنا منه شيئا. ثم سألنا عن اشتراكية **سلامة موسى** فلم نجدها كافية، ثم سألنا عن غير ذلك في مكتباتنا العامرة فما ظفرنا بشئ. اضطررنا إلى مخابرة أصحاب "**اللومانتيه**" في فرنسا فأرسلوا لنا بعضا من كتبهم وكتالوجاتهم. ولكن هذه المطبوعات بقيت خاصة لقراء اللغة الفرنسية، أما بقية أصحابنا قراء العربية فبقوا فاتحين أفواههم إلى الهواء .. مساكين لا الوقت ساعدنا على ترجمتها ونشرها لهم ولا العربية. داعين بها عربية مصر - مطمح أنظار القدم - تجود عليهم بشئ من هذا القبيل، إذن فما العمل؟

هلا خطر ببالك أن تكتب أو تترجم للعربية شيئاً عن كتب الاشتراكية - العصرية - تبين لنا أنظمتها وأساليبها بالحكم والإدارة ونبذة عن تاريخها مثل ثورتها وبعدها؟

أو هل يمكنك أن تعلمنا عن أسماء كل الكتب التي كتبت بشأنها أو ترجمت الي العربية؟

صحيفة الحزب الاشتراكي المصري - المجموعة - هل يمكننا الحصول على أعدادها كلها؟

وكم هو ثمنها .. وممن تطلب؟ .." (٢٢)

هذه الرسالة تدل على التطلع الواعي، لدى المثقفين العراقيين، نحو معرفة جديدة على الدوام وعلى الحركة الدائبة للحصول على ماينمي هذه المعرفة ويطورها من روافد عربية وأخرى أجنبية مثلث مصر الرافد الأهم من هذه الروافد.

الهوامش

١) تفاصيل عن جذور الفكر الاشتراكي في العراق، ينظر عامر حسن فياض - جذور الفكر الاشتراكي والتقدمي في العراق ١٩٢٠- - ١٩٣٤) - دا ابن رشد - بيروت -ط ١ - ١٩٨٠.

٢) عن دور" الطهطاوي" في تجذير الفكر الاشتراكي ينظر د. رفعت السعيد - تاريخ الفكر الاشتركي في مصر- القاهرة - ١٩٦٩ - ص ١٧-٥٧.

٣) تنظر جريدة " صندى بابل " بغداد- العد ٦٥ السنة الثانية ١٩٥٩ (مايغيظني ومايضحكني)، وينظر أيضا كتاب محمود أحمد السيد (أثر القصة العراقية) للدكتور على جواد الطاهر - الهامش ص ٢٨ - ٢٩.

٤) فيليب أيرلند - العراق دراسة في تطوره السياسي - ترجمة جعفر الخياط - بيروت ١٩٤٩- ص ١٧٣ (الهامش)

) البرت حوراني - الفكر العربي في عصر النهضة (١٧٩٨ - ١٩٣٩) بيروت - ١٩٦١ ٢٩٥. وللتفاصيل في قصة دخول المقتطف بغداد ثم البصرة والموصل ينظر الكتاب الذهبي ليوبيل المقتطف الخمسين عام ١٨٧٦، ١٩٢٦ - طبع ١٩٢٦ - ص ٣٠-١٣٣

٦) لقد وصلت المقتطف في العراق خلال السنوات ١٨٧٦ - ١٩٢٦ حوالي ٥٨٢ موضوعا، أغلبها علمية تتناول مثلا " مرضى الكساح وشفائه " وترجمة كتاب " الغرور" لماكسى نوردور، و" تعليل الطرب بالموسيقى " و" تمدد المادة وماهيته " وموضوعات أخرى في المؤلفات من الجبر العالي والتربية عند قدماء المصريين والحمام الشمسي وسبب الزكام وعلاجه .. الخ. انظر الكتاب الذهبي - مصدر سابق - ص ٧١.

٧) ينظر الفكر العربي في عصر النهضة لرئيف خوري ص ٢٩٥. وتاريخ الفكر الاشتراكي في مصر - مصدر سابق - ص ٨٩ ومابعدها.

٨) انظر جريدة البلاد البغدادية - العدد ١٧٢٢ في ٢ كانون الثاني ١٩٤٤ مقال بعنوان (الدكتور شبلى شميل والزهاوي وهبة الدين الشهرستاني والأصفهاني وغيرهم" بتوقيع أبو بديع

٩) المقتطف - المجلد الثالث - ص ٤٥ لسنة ١٨٧٨.

١٠) المصدر نفسه - ص ١٧٦.

١١) ينظر مثلا المقتطف مجلد ٣١ ص ٥٠٦ لسنة ١٩٠٦ ص ٣٦٢ لسنة ١٩١٣، مجلد ٤٤ ص ٢٥ لسنة ١٩١٤. كما نجد في مجلد ٤٤ ص ٩٣. ومجلد ٥١ ص ٤٠٩، ومجلد ٥٦ ص ٤٦٣ (أسئلة وأجوبة عن الاشتراكية ومضامينها ومدى انتشارها ففي المجلد ٥١ لسنة ١٩١٧ آب نجد حديثا وتوقعات عن تحرك الاشتراكيين في روسيا بعد ثورة شباط، واستعراض أسباب فشل ثورة ١٩٠٥، وفيه إشادة بالمبادئ الاشتراكية.

١٢) جريدة لسان العرب البغدادية - العدد ١-٤ السنة الرابعة - ٢٣ حزيران ١٩٢١.

١٣) يراجع الكتاب وتاريخ وصوله في مكتبة المتحف العراقي بغداد.

١٤) هذا ماأكده رواد الفكر العصري في العراق ومنهم كمال صالح في حديثنا الخاص معه بتاريخ ١٩٧٧/١/٤، ومحمد فاضل البياتي في حديثنا الخاص معه بتاريخ ١٩٧٧/٢/١٥.

١٥) تنظر صحيفة الصحيفة العدد ٥ مارس ١٩٢٥ " السوبرمان وسلامة موسى" محمود أحمد السيد.

١٦) عن مصطفى على - حديث خاص بتاريخ ١٩٧٠/٨/٢ ومحمد فاضل البياتي وكمال صالح حديث خاص - مصدر سابق.

١٧) عن مجلة الثقافة الجديدة - بغداد - العدد ٥٩ لسنة ١٩٧٤ - بواكير الفكر الاشتراكي في العراق - عبد اللطيف الروابي.

١٨) عن زكي خيرى - حديث شخصي معه بتاريخ ١٩٧٧/٦/١٨.

١٩) للتأكد من وصول هذا الكتاب بهذا التاريخ ينظر كتاب السهام المتقابلة للقاص العراقي محمود أحمد السيد وعوني بكر صدقي - بغداد - ١٩٢٢ - صفحة الغلاف الأخير.

٢٠) عن حديثنا معه - مصدر سابق.

٢١) يبدو أن الناشر يدعي (هايام شتيرن) حيث إن الدكتور رفعت السعيد كان قد أشار في مقال له الى وجود كتاب الدولة والثورة الذي ترجمه محمد رفعت (الصحيح هو أحمد رفعت) بالاشتراك مع هايام شتيرن. تنظر مجلة الطليعة المصرية - العدد ٤ أبريل - السنة السادسة - ١٩٧٠ (لينين والحركة الوطنية المصرية).

٢٢) تنظر الرسالة في مجلة السيدات والرجال العدد ٩ السنة الرابعة (١٥ يوليو ١٩٢٣ - ص ٥٥١) وينظر نص الرسالة أيضا في أطروحة للدكتوراه غير منشورة قدمت الى جامعة بغداد - كلية الأداب بعنوان (الفكر الاشتراكي في النقد والأدب العراقي المعاصر) - عبد اللطيف الراوي - ص ٢٦ - ٢٧.

العلم عند المسلمين

د. سمير حنا صادق

مثلما ظلم المؤرخون العلم فى مكتبة الإسكندرية ، كذلك فعلوا مع العلم عند المسلمين . تقول الموسوعة البريطانية فى باب " **هيمنة العرب على علم الأحياء** Arab Domination of" Biology" : " على مدى مايقرب من ألف عام ، فى الفترة التى دخل فيها العلم فى أوروبا فى سبات عميق ، أصبح العرب ، الذين امتدت امبراطوريتهم غربا إلى أسبانيا فى القرن التاسع ، هم حراس العلم الأمناء المهيمنون على علم الأحياء وعلى غيره من العلوم . **فمن القرن الثالث حتى القرن الحادى عشر، كان علم الأحياء أساسا علماعربيا".**

ثم تقول الموسوعة :" كان **الجاحظ**(الذى مات عام ٨٦٨م) أحد أعمدة علم الأحياء العرب . ومن أهم كتاباته " **كتاب الحيوان"** الذى أكد فيه الكاتب حدة الطبيعة وأوضح فيه العلاقة بين المخلوقات المختلفة".

وتقول الموسوعة أيضا فى باب " **العلوم الطبيعية**": " **إن نقص الاهتمام بالمسائل النظرية فى الامبراطورية الرومانية وابتسار الدراسات إلى كتيبات صغيرة وموسوعات مختزلة عديدا من المرات أدت مع الضغوط الاجتماعية والاضطهاد السياسى وميول رجال الكنيسة المضادة للعلم إلى هروب من بقى من العلماء و الهجرة إلى الشرق حيث رحب بهم المسلمون.** وعندما عاد الاهتمام بالعلم إلى أوروبا خلال القرن الثانى عشر ، اتجه العلماء إلى إسبانيا الإسلامية للنهل من مصادر العلم والحصول على النصوص العلمية . وهكذا وضعوا أسس الثورة العلمية فى القرن السادس عشر والقرن السابع عشر ."

وتقول الموسوعة البريطانية أيضا فى باب" **العلم فى الإسلام**": " جاءت شعلة العلم مع القوة الغازية الآتية من الشرق . فقد **كان العرب يؤمنون بالعلم ويعتبرونه كنزا ثمينا.** ولم يتوقف العرب عند مجرد تفهم العلم إنما نقدوه وأضافوا إليه وساعدهم على ذلك بناء مراصد فلكية ضخمة ودفعهم اهتمامهم بالرياضيات إلى وضع علم الجبر".

وإذا تأملنا فى تاريخ العلم فسنجد أنه بعد " **المجسطى**" (١٣٠م) كان كل ماكتب عن العلم مجرد تعليقات على كتابات **أرسطو،** إلى أن دخل العرب والمسلمون الميدان فظهرت أسماؤهم . فكتب **جابر بن حيان** (٧٦٠م) عن **الخيمياء** Alchemy، وكتب **الكندى** (٨٣٠م) فى الفلك والرياضة والطب ، وترجم **حنين بن اسحق** (٨٤٠م) وكانت أهم ترجماته لجالينوس ، وكتب **ثابت بن قرة** (٨٦٠م) فى الفلك ، وقدم **ابن الهيثم** (١٠٠٠م) دراساته عن البصريات ، وقدم **ابن سينا** (١٠٢٢م) مائتى عمل فى الفلسفة والطب ، وكتب **ابن رشد** (١١٦٩م) تعليقاته على كتابات أرسطو.

كل هذا قليل من كثير . فلقد كانت الفترة التى رزحت فيها أوروبا فى عصر الظلمات فترة حضارية علمية واستنارة فلسفية راقية فى تاريخ العرب والمسلمين . فاذا تأملنا فى أسباب إهمال التاريخ لهذه المرحلة الهامة فى تاريخ العلم ، سنجد أنها تنتج أساسا عن عاملين:

١- **التراث المعادى للإسلام الموروث فى الغرب منذ الحروب الصليبية،** والذى يدفع الدارسين إلى تجاهل مايدين به الغرب من فضل للعلماء المسلمين ، وتبنى موقف يزعم أن الإسلام لايملك إلا السيف وليس للعلم أو الفكر مكانة فيه .

٢- **وأفظع من هذا هو تجاهل المؤرخين المسلمين أنفسهم** . فقد سادت القيادات الإسلامية تيارات معادية للعلم واشتعلت هستيريا تبث الكراهية له بلغت ذروتها فى اضطهاد فكر المعتزلة (الذين تفوق منهم اخوان الصفا فى علم الأحياء) وفى أفكار **الغزالى** ومعاداته للمنطق والرياضيات بمقولته المشهورة" **من تمنطق فقد تهرطق".**

يسجل **برفيز هودبوى** Pervez Hoodbhoy فى كتابه الرائع " **العلم والإسلام"** الذى كتب مقدمته العالم الباكستانى **محمد عبد السلام** الحائز على جائزة نوبل فى الطبيعة ، **أن العلم قد صار مكروها فى القيادات الإسلامية جميعا بعد ابن رشد ماعدا فترات قصيرة حددها هو بأيام محمد على وأيام جمال عبد الناصر** . ولقد تسببت هذه الكراهية فى تجاهل إسهامات الإسلام فى العلوم.

يقول **جورج سارتون** George Sarton فى معالجته الموسوعية لتاريخ العلم": **منذ القرن الثامن إلى القرن الحادى عشر كانت اللغة العربية هى لغة العلم ، لغة التقدم ،** ويكفى هنا تذكر أسماء لايوجد قرين لها فى عالم الغرب: **جابر بن حيان ، الكندى ، الخوارزمى ، الرازى ، ثابت**

بن قرة ، حنين بن أسحق ، الفارابى ، الطبرى ، البيرونى ، ابن سينا ، ابن الهيثم ، عمر الخيام... فاذا زعم قائل أن القرون الوسطى كانت مجدبة فيجب علينا أن نذكره بهذه المجموعة من الأسماء التى ازدهرت من القرن الثامن إلى القرن الثانى عشر ".

وبنفس الطريقة تتحدث المجلة العلمية الهامة **نيتشر Nature** فتقول " منذ ألف عام قدم العالم الإسلامى مساهمات هامة للعلم خصوصا فى مجال الرياضة والطب وبنيت فى بغداد وفى جنوب أسبانيا جامعات تعلم فيها الآلاف واحتفى فيها الحكام أنفسهم بالعلماء والفنانين ".

ويقول **بيرفيز هودبوى** فى كتابه عن " **الإسلام والعلم** " "تصور أن فريقا من علماء الأجناس من كوكب المريخ قد هبطوا إلى الأرض خلال ماكان يطلق عليه اسم عصر الظلمات ، **من المؤكد أن سجلات هؤلاء العلماء سوف تسجل أن القيادة الرئيسية للحضارة هى الحضارة الإسلامية التى أنشأت "بيت الحكمة" فى بغداد والمراصد الفلكية والمستشفيات والمدارس والمعاهد".**

***

هكذا كان العالم الإسلامى فى وقت من الأوقات مقرا للعلم والاستنارة وكانت اللغة العربية هى لغة الحضارة ونمت فى حضنها فروع العلم المختلفة .فالى جانب ماذكرناه عن علم الحيوان فقد نما فى أحضان الحضارة الإسلامية جنين علوم الكيمياء (**على شكل علم الخيمياء**) صحيح أن العاملين بعلم الخيمياء مثل **جابر بن حيان والرازى** قد بنوا دراساتهم على بعض خرافات **فيثاغورس** ، وصحيح أننا نعلم الآن أن دراسات علم الخيمياء ، كانت دراسات خرافية عن" **حجر الفلاسفة وعن تحويل النحاس إلى ذهب** ، ولكن هذه الدراسات قد وضعت بوسائلها أسس علم الكيمياء . فقد قسم **الرازى** المواد التى يستعملها الخيميائيون إلى " **أجسام"** مثل الأحجار والأملاح وإلى" **أرواح"** مثل الزئبق والكبريت والنشوادر . وقد درس الخيميائيون وسائل خلط المواد بعضها ببعض وطرق تحضير القلويات والأحماض والخواص المميزة لبعض العناصر.

كانت إضافات العلماء المسلمين للرياضيات عظيمة بكافة المقاييس . وقد تمكن المسلمون بدراساتهم لرياضيات الهندسية من إدخال **الصفر والأرقام الهندسية إلى مجال الرياضيات المختلفة.** وهكذا قدم **أبو الوفا** دراساته عن حساب المثلثات ، ثم وضع **الخوارزمى** نظرياته لاستعمال الجبر فى حل المعادلات ، وقدم **عمر الخيام** حلولا هندسية للمعادلات المكعبة. ولابد لنا أن نذكر فى هذا المجال أمجاد حضارة الأندلس التى وصلت الحضارة فيها إلى قمتها خلال القرن الثامن فى مجالات الأدب والشعر حيث ظهر **محمد بن هانى** الذى أطلق عليه اسم متنبى الأندلس ، وظهر أيضا **ابن شهيد** (حوالى ١٠٣٥م) الذى كانت أعماله مصدر إيحاء **للمعرى فى" رسالة الغفران"** . ولكن مايهمنا هنا هو ماحدث فى مجال العلوم . ففى منتصف القرن الحادى عشر **وضع سعيد قاضى توليد** كتابا فى الرياضة ، **وسبق الزرقانى كبلر فى افتراض أن تكون مدارات الكواكب بيضاوية . ولكن - وبكل أسف - تحول كل هذا تدريجيا إلى علوم التنجيم وأسرار السحر وما إلى ذلك من أنواع الدجل.**

وكانت ذروة إضافات العلماء المسلمين إلى الرياضة على يد الطبيب **السموأل** الذى أكمل أعمال **الكاراجى** فى الجبر وقام معاصره **شرف الدين الطوسى** باضافات سبق بها ماكتشفه علماء الغرب فى القرن السادس عشر.

***

فاذا أضفنا إلى هذا الكم الهائل من العلم مافعله المترجمون من أمثال **حنين بن اسحق** للأعمال القديمة للإغريق وللمصريين من علماء مكتبة الاسكندرية ، لأصبح فهمنا أعمق عن دور العرب والمسلمين فى تاريخ العلم . **يكفى أن نتذكر أن النسخة التى يتداولها الدارسون لأعمال أرسطو تحتوى على تعليقات ابن رشد كجزء منها.**

ولكن .. وآه من ولكن.

انهار كل هذا !

انهار بانتصار أعداء العقل على أنصاره.

انهار بانتصار النظرة الجامدة قصيرة المدى على النظرة بعيدة المدى.

انهار بانتصار من يزعمون أن " العلم" هرطقة.

انهار فى الشرق بانتصار ابن حنبل فى قبره على المعتزلة.

وانهار فى الغرب بانتصار الغزالى فى قبره على ابن رشد.

ودخلت الإمبراطورية الاسلامية فى ظلمات القرون الوسطى التى خرج منها الغرب بترجمات علماء المسلمين وبفلسفة ابن رشد.

ثورة على قرار

أصدر مجلس التعليم فى كانساس بالولايات المتحدة قرارا لايمنع **تدريس التطور** ولكنه يخرجه من مجال الامتحانات العامة . فكتب **ستيفن جاى جولد Stephen Jay Gould** أحد أهم أعلام الأحياء مقالا فى مجلة تايم(Time : August 23, 1999) نذكر منه بعض فقرات:

- **إن هذا القرار سيؤدى إلى اختزال علم الأحياء كما لو قررنا إزالة جدول مانديلف Periodic table of elements من علم الكيمياء، أو ابراهام لنكولن من تاريخ أمريكا".**

- "ويمثل هذا القرار حلقة أخيرة فى صراع طويل تقوده أصولية دينية ، وهو مجهود خطر يسئ إلى العلماء ورجال الدين: فلا يمكن لأى نظرية علمية - حتى التطور - أن تضر بالدين . فان الدين والعلم يعملان بطريقة متكاملة وغير متضادة فى المعرفة فى ميدانين مختلفين" **فالعلم يدرس حقائق العالم الطبيعية والدين يبحث عن المعانى الروحية والقيم الأخلاقية.**

-" هل يمثل التطور تهديدا لقيمنا وأخلاقنا ؟ هل التطور أكذوبة؟

- إن التطور موثق علميا مثل كافة الحقائق العلمية . فهو موثق مثل الثقة فى دوران الأرض حول الشمس وليس العكس **والزعم بأن النظرية مشتبه فيها لأننا لم نرها يدل على جهل خطر بأساليب العلم.** فاذا كان التوثيق يحتاج إلى الرؤية المباشرة فان أغلب العلوم والمعارف ستختفى . ستختفى الجيولوجيا ، وسيختفى التاريخ . إن الأدلة الدالة على التطور من حفريات مؤرخة أكثر توثيقا له عن الأدلة التى تدلنا على وجود **يوليوس قيصر".**

-" لماذا الثورة على هذا القرار ؟ لأن التطور هو مركز الثقل فى كافة الدراسات البيولوجية ولايمكن لمن لايفهم التطور أن يفهم العلم" .



تعليم المقهورين

عرض

فيليب فؤاد

تعليم المقهورين

باولو فرايرى

ترجمة: د. يوسف نور عوض

ولد مؤلف الكتاب «باولوفرايرى» فى عام ١٩٢١ فى مدينة «ريسايف» وهى واحدة من أكثر المراكز تمثيلا للبؤس والفقر فى دول العالم الثالث- وذلك ما جعله يحس بهذه المشكلة إحساسا مباشرا ، ولما أخذت الأزمة فى الولايات المتحدة عام ١٩٢٩ تحدث آثارها فى البرازيل فقد أثرت على تماسك أسرة« فرايرى» وسرعان ما وجد نفسه يشارك معذبى الأرض مأساتهم وعذابهم الأبدى، ولقد خلقت هذه الأزمة أثرها البالغ فى نفسه لاسيما حين عرف آلام الجوع وتأخر فى دراسته بسبب الفقر، وقد جعله هذا الواقع يقسم على نفسه وهو ما يزال فى سن الحادية عشرة أن يكرس حياته للنضال ضد الجوع حتى لا يتعرض غيره من الأطفال إلى ما تعرض له ، ولقد ساعدته خبرته فى عالم الفكر على أن يكتشف ما أسماه بثقافة الصمت التى يمارسها المقهورون اجتماعيا وثقافيا لقد أدرك أن جهل هؤلاء، ونومهم الأبدى إنما هو نتيجة لظروف السيطرة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية ورأى باولو فرايرى أن النظام التعليمى بأسره مكرس لخدمة «ثقافة الصمت وحينما أدرك ذلك كان توجيه اهتمامه الأساسى إلى مجال التعليم ، وخلال الفترة التى قضاها فى التأمل والدراسة استطاع أن يكتب عدة أعمال ومقالات ودراسات وصلت إلى أكثر من ٥٠ عملاً ، من بينها الكتاب الذى نقوم بعرضه والذى نشر بدار القلم فى بيروت -لبنان عام ١٩٨٠ ، أما الكتاب الآخر المترجم للعربية فهوكتاب «الفعل الثقافى كسبيل للحرية» والصادر عن مركز الدرسات والمعلومات القانونية عام ١٩٩٥ ترجمة **د/ ابراهيم الكرداوى.**

أما آخر أعمال باولو فرايرى فهو كتاب «التربية من أجل الأمل» ومـاذا زال هذا الكتاب وباقى أعماله غير مترجمة ، نرجو أن يهتم بها المعنيون بالأمر.

ولقد توطدت شهرة كتاب «تعليم المقهورين» فى المجالات التربوية ، باعتباره يقدم نظرية جديدة فى أساليب التعليم بخاصة تعليم الكبار ، فهو يستهدف تحرير الإنسان وتوجيه طاقاته نحو تغيير العالم الذى يعيش فيه إلى الأفضل . وذلك اعتمادا على أسلوب التعليم الحوارى الذى يقوم بشكل أساسى على الحوار كعملية تفاعل بين المدرس والدارسين وابتعادا عن طريقة التعليم البنكى الذى يقف عند حدود وضع التلاميذ فى موقف المتلقين السلبيين.

ويتألف الكتاب من أربعة فصول:

١- تعليم المقهورين.

٢- مفهوم التعليم البنكى ومفهوم التعليم الحوارى.

٣- برنامج التعليم الحوارى.

٤- نظرية القهر ونظرية الحوار الشورى.

الفصل الأول : تعليم المقهورين:

فى هذا الفصل يناقش باولوفرايرى العلاقة بين القاهر والمقهور وتوصيف لكل منهما وما صفات كل منهم ، والقاهر فى تقديره هو كل من أستبد برأيه وتحكم فى أمور غيره بينما المقهور هو كل إنسان لا يستطيع التعبير عن رأيه وهو أيضا غير مدرك إنه مقهور ، وبعتبر القاهرين أنهم يظنون فى أنفسهم أن الإنسانية حق يمتلكه الإنسان بالوراثة ومن ثم فإن مجرد الاعتراف بالحقوق الإنسانية للآخرين فى نظرهم هو قلب للأوضاع، وهذا شكل من أشكال السادية : لأن المتعة عندهم هى تحقيق السيطرة على إنسان آخر، بمعنى تجريد الإنسان من إنسانيته وتحويله إلى مجرد شئ ، وبالتالى يعمل القاهرون دائما على تدمير الطاقة الابداعية. التى تكمن فى الحياة ،ومن ثم تدمير الحياة نفسها ،ومع الأسف فإن أحد أهم أدواتهم هى العلم والنظام التعليمى الذى يتركز على الإبقاء على نظامهم القهرى ، فيترسخ فى أذهان المقهورين أن هذه هى ديمومة الحياة وليس فى الامكان أبدع مما كان والقهر أو العلاقة القهرية تتحقق حين تحول الاجراءات دون ممارسة الآخرين لإنسانيتهم ، بمعنى أن المقهورين. يستقون معلوماتهم

دائما - من قاهريهم وليس من العالم الذى يعيشون فيه أو من علاقتهم مع الآخرين.

ويوضح باولو فرايرى أن الانسانية فى جوهرها إخلال بقدرة الإنسان على أن يمارس وجودا بشريا متكاملا وأن الحرية هى من أجل الخلق والإبداع والبناء والحركة ، وهذا النوع من الحرية يتطلب أن يكون الإنسان مسئولا ونشطا ، كما لن يكون هناك عالم متحرر مالم يواجه الإنسان مسئولية التحدى وهكذا فإن العمل الإنسانى لن يتحقق إلا إذا استطاع الإنسان أن يرتفع بمستواه ليرى الحقيقة ويتفهمها من أجل أن يعمل على تغييرها ، ولكى يتحقق ذلك لابد من التعليم الذى يقوم على المشاركة التامة بين القيادة والمقهورين ، وبالتجربة العملية وتعرية الواقع ونقده من أجل إعادة تشكيله ،وهذه هى الوسيلة الوحيدة التى يستطيع بها المقهورون إعادة تشكيل واقعهم ، بمعنى أن المقهورين يبدأون فى نزع صوره القاهر من داخله حينما يفهم ذاته جيدا أو يدرك قدراته وإمكاناته ليمارس الكفاح المنظم ليس من أجل خلاصه هو كفرد أو لحصوله على حريته كفرد ولكن للوصول لمرحلة تحرر من العلاقة القهرية وليس التخلص من القاهر فحسب ، ويحذر فرايرى من أن المقهورين دائما يقعون فى خطأ كبير وهو أنه غالبا ما يحدث أن يتشبه المقهورون بقاهريهم باعتبارهم هم الصوره الأمثل فيكون نضال المقهورين فى هذه الحالة هو القضاء على القاهرين كبشر وليس النضال من أجل القضاء على العلاقة القهرية فى ذاتها ، وعلى المقهورين أن يكون دفاعهم عن إنسانيتهم وإنسانية قاهريهم فى نفس الوقت.

الفصل الثانى:

مفهوم التعليم البنكى ومفهوم التعليم الحوارى.

فى هذا الفصل يضع الكاتب يده على إشكالية فى غاية الخطورة وهى فحوى العلاقة بين الأستاذ والتلميذ باعتبارها المتسببة فيما أسماه «بثقافة الصمت» تلك الثقافة التى نتجت من خلال مفهوم التعليم التلقينى أو ما أسماه بالتعليم البنكى ، بمعنى أن العلاقة بين الأستاذ والتلميذ هى مجرد ملء عقول التلاميذ حتى أصبحت عقولهم مجرد بنوك لتخزين المعلومات ، وربما يكون محتوى هذه المعلومات لا يستثير اهتمامهم ، أى أن المعلم مصدر للبيانات والمعلومات ، وأن التلاميذ مستقبلين فقط دون وعى ،ومن ثم يصبح التعليم التلقينى هو تعويد التلاميذ على أسلوب التذكر الميكانيكى لمحتوى الدروس ، وبالتالى لم يعد المعلم وسيلة من وسائل المعرفة والاتصال بل أصبح يقدم المعلم نفسه للتلاميذ باعتباره الصوره المضادة لهم ،وهو باضفائه صفة الجهل عليهم برر وجوده كأستاذ لهم ،وعلى الوجه الآخر فإن اعتراف التلاميذ بجهلهم هو أيضا تبرير لوجود أستاذ بينهم . ولعل هذه العلاقة هى علاقة أساسية توجد فى مجتمع القهر و نجد التعليم والمعرفة قد تجردا من خاصيتهما كعمليتى بحث مستمر من أجل التطوير كما أننا نرى فى مجتمع القهر أن بعض المفاهيم تظل سائده فى أذهان الناس ويمارسونها كأنها سلوك يومى وطبيعى ومن تلك المفاهيم.

١- الأستاذ يعلّم والطلبة يتلقون.

٢- الأستاذ يعرف كل شئ والطلاب لا يعرفون.

٣- الأستاذ يفكر والطالب لا يفكر.

٤- الاستاذ يتكلم والطالب يستمع

٥- الأستاذ ينظم والطالب لا ينظم.

٦- الاستاذ يختار ويفرض اختياره والطالب يذعن لهذا الاختيار.

٧- الاستاذ يتصرف والطالب يعيش فى وهم التصرف من خلال عمل الأستاذ.

٨- الاستاذ يختار البرنامج والمحتوى والطالب يتأقلم مع الاختيار.

٩- الاستاذ يحدد المعرفة ويتدخل فيها ويحول دون الطلاب ودون ممارستهم حرياتهم.

١٠- الأستاذ هو قوام العملية التعليمية والطالب نتيجتها.

وحيث إن التلاميذ مجرد مخازن للمعلومات ،كلما قل وعيهم بالعالم المحيط بهم وبالتالى تتضح مهمة التعليم البنكى فى أنها تتركز فى تضليل القدرة الإبداعية عند التلاميذ أو إلغائها تماما من أجل خدمة أغراض القاهرين الذين لا يرغبون فى أن يصبح العالم مكشوفا لهؤلاء أو أن يصبح موضوعا للتغيير ، لذلك نرى أن القاهرين يشجعون التعليم البنكى ويسيطرون على النظام الاجتماعى الذى يتلقى فيه المقهور تعليمه بهدف تهميشه وتغريبه ، بمعنى أن المفهوم البنكى للتعليم والذى يخدم ظروف القهر ، هو ميت بالضرورة لأن اعتماده على الآليه والجمود والتحييد يحول التلاميذ إلى أوعية استقبال ، وبذلك تتم السيطرة على التفكير والرغبة فى العمل ، وتتم فى نفس الوقت أقلمة التلميذ على ظروف القهر وتعطيل طاقاته الابداعية وعندما تعاق قدرة الإنسان على الحركة ، يجد نفسه غير قادر على ممارسة ملكاته ، ويبدأ إحساسه بالشقاء ، وهذا الاحساس يتولد نتيجة الخلل الذى حدث فى طبيعة التوازن الإنسانى.

والإنسان المتعلم حسب المفهوم البنكى هو الإنسان المتأقلم وبالتالى هو الأكثر صلاحية من غيره لملائمة مجتمع القهر. والحقيقة هى أنه كلما تأكدت حقيقة أن الطلاب مخازن للمعلومات قل وعيهم بالعالم المناط بهم تغييره.

ويمكننا أن نقول إجمالا إن نظام التعليم البنكى بما يشتمل عليه -ينطلق ضمنياً- من افتراض بوحدة العالم والإنسان ،فالإنسان فى نظر دعاة هذا النوع من التعليم يوجد داخل العالم وليس معه كما يوجد ضمن الآخرين وليس معهم وفى نظر هؤلاء فإن الانسان مجرد مشاهد غير قادر على إبداع دوره ، وفى هذا السياق لا يكون الإنسان ضميرا يحس بهذا العالم بل هو عقل فارغ مفتوح لتلقى ما يودع فيه.

ونسوق هذا الاتهام لا لكى يغير القائمون على التعليم ممارساتهم ولكن لكى نلفت إنتباه الاشخاص ذوى الانسانية الحقه إلى استحالة استخدامهم للتعليم البنكى فى نضالهم من أجل الحرية والتغيير للأفضل ،كما نلفت الانتباه إلى خطأ أن يرث المجتمع الثورى هذا المفهوم من المجتمع القهرى.

ويرى باولو فرايرى يرى أن التعليم الذى يستهدف الحرية يركز على الإدراك أكثر مما يركز على نقل المعلومات فمادة التعليم فى هذه الحال تقف فى وضع وسطى بين المعلم والتلميذ وبذلك تحل مشكلة التناقض بين التلميذ والمعلم ، فالعلاقة الحوارية التى تنشأ بينهما تساعدهما على الوعى بمادة التعليم وبذلك يصبح التعليم ممكناً ويتضح دور المعلم فى مفهوم التعليم الحوارى حينما يتفق منذ البداية مع أهداف التلاميذ الذين يرغبون فى شغل أنفسهم بالتفكير النقدى الذى يحقق لهم إنسانيتهم ومن ثم فهو يثق فى تلاميذه وبقدرتهم على الإبداع والتفكير الذى يتعلق بالأمور الحياتية والذى لا يمكن أن يتم فى برج عاجى أو فى عزلة وإنما يتم بين المعلم

والتلاميذ حيث الاتصال والمشاركة فى الحوار.

وفى ضوء ذلك يتضح لنا أن التعليم الذى يعالج المشكلات هو وحده القادر على حل التناقضات التى تحول دون تحقيق الحرية، ففى هذا النوع من التعليم ينتفى وجود مدرس الطالب وطالب المدرس ويحل مكان هذه العلاقة علاقة أخرى جديدة هى علاقة المدرس والطالب، والطالب والمدرس معاً فى حل المشكلات وفى ظل ذلك لا يوجد واحد يدرس وآخر يتعلم وإنما الجميع يتبادلون المعرفة حيث يتوسطهم العالم فى هذه الممارسة.

وهنا يبدو أن منهج طرح المشكلات أساسه اعتبار الناس كائنات فى مرحلة الصيرورة أى أنهم يمارسون وجوداً غير مكتمل وهذه ظاهرة تميز الإنسان عن سائر الكائنات فى مملكة الحيوان التى تملك بدورها وجوداً غير مكتمل، فالكائنات فى هذه المملكة لا تملك وجوداً تاريخياً لأنها لا تعى كالإنسان حقيقة عدم كمالها ،فالإنسان يعترف بأنه كائن غير كامل وهذا ما يدعوه لأن يتخذ التعليم وسيلة من أجل تطوير نفسه، وانطلاقاً من ذلك فإن التعليم ما هو إلا عملية إعادة صنع من أجل تحويل الكينونة إلى صيرورة.

ونظام التعليم عن طريق طرح المشكلات يشغل نفسه بعملية ديناميكية تضرب جذورها فى الحاضر وتتجه نحو المستقبل بثورية وهذا المنهج يتسم بالثورية والنبوءة المفعمة بالأمل.

الفصل الثالث
برنامج التعليم الحوارى

يطرح مؤلفنا فى الفصل الثالث مفهومه عن الحوار، ما طبيعته وآلياته وكيف ندير حواراً بناء مليئاً بالأمل ومتوجهاً نحو آفاق جديدة لتغيير المجتمع إنطلاقاً من المزيد فى فهم أعمق لأوضاعنا الاجتماعية.

فطبيعة الحوار فى المفهوم الإنسانى هو الكلمة. والكلمة فى مدلولها الحقيقى تتجاوز قيمتها كوسيلة يتحقق بها الحوار وذلك لما تتميز به من بعدين هامين هما: «الرؤية -الفعل» فهذان البعدان متلازمان بحيث لا يغنى أحدهما عن الآخر وبهما تصبح الكلمة قادرة على تغيير العالم. فالعامل من غير رؤية يلغى حقيقية الحوار ولا يتحقق به شئ لأن الوجود الإنسانى يعنى معرفة العالم والعمل على تغييره.

والحوار عمل إبداعى يستخدمه الناس من أجل تحرير أنفسهم ،وفى مواجهة من يستغلونهم أو يفرضون عليهم السيطرة، والحب هو من أساسيات عمل وإقامة علاقة حوارية سليمة، أما الرغبة فى السيطرة فهى ضد الحب لأنها تمثل نزعة سادية يمارسها القاهرون، والحب يستطيع أن يولّد فى الناس الرغبة فى تحقيق عملية التحرر معاً.

ويضع فرايرى ملمحاً آخر من ملامح الحوار الناجح وهو التواضع لأن مجرد الشعور بالاختلاف عن الآخرين أو الإحساس بتملك الحقيقة والمعرفة ،معناه إنكار ذلك على الآخرين، وبالتالى فذلك ليس من التواضع فى شئ ومن هنا يفقد الحوار قيمته وتكون العملية أشبه بتمثيلية، يدعى أطرافها بأنهم متحاورون.

فالحوار أساسه هو أن نلتقى لنشترك فى حوار هدفه معرفة العالم من أجل تغييره، وهذا يتطلب الثقة بالناس وفى ملكاتهم النقدية وقدراتهم على العمل والتغيير، وهذه الثقة تمثل أهم المقومات الضرورية للحوار الناجح، وهذه الثقة وليدة الصدق فى العلاقة بين المتحاورين وأيضا الحوار لا يمكن أن يوجد بدون أمل، حيث إن اليأس هو نوع من أنواع الصمت وإنكار العالم بل الهروب من مواجهته، لذلك فإن مواضع القهر التى تمتهن فيها كرامة الإنسان يجب ألا تكون موضع يأس بل منطلقات أمل لأجل تحقيق إنسانية الإنسان.

إذن فإن الحوار وحده هو الذى يحتاج إلى التفكير الناقد لأنه وحده القادر على توليد التفكير المبدع، فبدون الحوار لا يوجد اتصال وبدون اتصال لا يوجد تعليم، لأن التعليم الحق هو القادر على حل التناقض فى العلاقة بين المعلم والتلميذ وهو الذى يجعلهما مشاركين فى عملية واحدة، لأن الصفة الحوارية للتعليم كمظهر للحرية تبدأ حين يسأل المعلم نفسه عن القضية التى سيجعلها موضوعاً للحوار مع التلاميذ.

لقد فشلت كثير من الخطط السياسية والتعليمية لان واضعيها خططوها انطلاقا من تصوراتهم الخاصة للواقع دون إعتبار لحقيقة الرجال الذين وضعت الخطط فى الأساس من أجلهم، وهكذا بالنسبة للمعلم الإنسانى فإن الثورة الحقة تعنى تغيير الواقع بالرجال ومعهم.

ولسوء الحظ فإن القادة الثوريين من أجل كسب تأييد الجماهير للعمل الثورى فإنهم كثيرا ما يلجأون إلى الأسلوب البنكى حيث يمارسون التخطيط من أعلى، وعلى الثوريين أن يعلموا أن دورهم الحقيقى هو تحديد الجماهير المقهورة وتحديد أنفسهم فى ذات الوقت ومن ثم فلا يقتصر دورهم على كسب الجماهير لصالح قيادتهم غير أنه ومن خلال الحركة السياسية تعمد الصفوة إلى استخدام المنهج البنكى لإشاعة مزيد من السلبية فى صفوف المقهورين وتنتهز الصفوة هذه السلبية لتملأ صدور الجماهير بالشعارات التى تخيفهم من الحرية.

ولا يتفق مثل هذا العمل مع العملية التحريرية التى تستهدف نزع شعارات القاهرين لاتثبيتها.

وهنا يجب ألا نتحدث إلى الناس عن آرائنا نحن فى العالم أو أن نفرض عليهم ما نراه صحيحاً بل يجب أن ندخل معهم فى علاقة حوارية يكون محورها آراؤهم عن العالم، وسندرك من هذا الحوار أن آراءهم عن العالم هى صميم خبرتهم ووعيهم به. وأما العمل السياسى والتعليمى الذى لا يتنبه إلى هذه الحقيقة فسيقلص نفسه فى إطار المفهوم البنكى أو الوعظى، وبالتالى فلن يتمكن من حل قضايا التقدم والتغيير.

ويقول فرايرى عن هذا المنهج بأنه كثيرا ما يتحدث به المعلمون والسياسيون بلغة لايفهمها الناس، وذلك ما يحتم أن تكون لغة المعلم والسياسى- الذى هو بدوره معلم أيضا -شبيهه بلغة الناس تعتمل بفكرهم وآرائهم وذلك ما يتطلب من المعلم والسياسى كى تصل مفهوماته للناس أن يفهم ظروفهم والطريقة المثلى للتحاور معهم، ذلك أن عملية التعليم الحقة هى التى تقود المتعلمين إلى الحرية وتتم هذه العملية بطريقة حوارية تكشف عن التصورات المبدعة وتحرك وعى الناس لتمثل هذه التصورات وذلك ما يحتم أن تكون مادة الحوار مبنية على آراء الرجال عن العالم بل ومستوى هذه الآراء فى رؤية العالم.

ولعل قراءتى لهذا الكتاب قد دفعتنى للتفاعل مع أفكاره فيما يخص كيفية الاستفادة منها والتفاعل معها لكى نستلهم منها رؤية واضحة ومحددة للعمل اليومى السياسى لليسار بشكل عام ،حيث إن قضية الوصول للجماهير، كانت ولا زالت أحد هموم اليسار التى لا تنتهى.

ولعل هذا هو الدافع الأساسي للقيام بعرض الكتاب قبل طرح التفاعل مع أفكاره. ننتقل الآن إلى الفصل الأخير وهو بعنوان نظرية القهر ونظرية الحوار الثوري.

الفصل الرابع
نظرية القهر ونظرية الحوار الثورى

يطرح باولو فرا يرى في هذا الفصل ملامح لنظرية القهر ويبرز أهم ملامحها والتي تتمثل في الاستغلال -الغزو الثقافي - فرق تسد- الغزو، وبعدها يقف ليحلل النظرية الثورية للحوار الثقافي لنتفهم عناصرها ومكوناتها والتي تتكون من التعاون- الوحدة من أجل التحرر- التنظيم -التآلف الثقافي.

وقبل أن نتعرض لملامح كل من النظريتين نستعرض وقوف باولو فرايرى عند بعض المفاهيم التي يبلور فيها نظرته للأمور في عمومها حتى لا نثير اللبس أو يكون هناك غموض في المقصود من بعض الألفاظ أو بعض المفاهيم.

فيذكر مثلا أن العمل الثوري الحقيقي لابد له في النهاية أن يقف معارضا لطغيان الصفوة المتحكمة لأن هذه الصفوة بطبيعتها تكره العلاقة الجدلية في الحوار، فالاستقلال القائم على الشعارات وغسل الأدمغة والميلشيات والتوجيه اللاإرادي لا يمكن أن يجسد الثورة الحقيقية، فهذه المظاهر جميعا من مقومات السيطرة وليست من مقومات التحرير.

وإذا كان الحوار ضروريا من أجل الثورة فإنه بنفس القدر ضروري من أجل الرجال أنفسهم لأنه بواسطة هذا النوع من الاتصال يتمكنون من تحقيق وجودهم الإنساني، ذلك أن الإنسان بطبيعته كائن متحاور، أما الذين يعملون على تقويض ظاهرة الحوار هذه فلا يمكن أن يكونوا من الثوريين لأن ظاهرة التقويض من سمة مجتمع القاهرين، ومن الضروري أن نعترف بأنه ليس كل الرجال يمتلكون مثل هذه الشجاعة، والذين لا يملكون الشجاعة ليس في وسعهم معاملة الآخرين إلا كأشياء وهم بدل أن يبعثوا في الأرض الحياة فانهم يقتلون الحياة وبدل أن يقبلوا نحوها فإنهم يديرون عنها، وهذا السلوك في صميمه هو من مقومات القهر. وقد يظن البعض أن الدعوة إلى الحوار هي دعوة مثالية وساذجة ونؤكد لهؤلاء أن ليس ثمة شئ حقيقي كأن يتعامل الرجال مع الرجال وأن يشتركوا جميعا في التعامل مع العالم لأنه بدون هذا الأسلوب فإن العلاقة الوحيدة التي ستكون ماثلة هي علاقة القاهرين والمقهورين.

ويشير فرايرى إلى أنه من المثالية إن نقول ان مجرد تبصر الرجال بواقعهم المقهور واكتشافهم لحقيقة وضعهم كأشياء كفيل بتغيير واقعهم، فليس الأمر على هذا النحو من البساطة وانما هو كما قال أحد مساعديه «أن الرجال في لحظة الاكتشاف يمارسون مخاضا حقيقيا هو الذي سيقودهم في النهاية لتأكيد وضعهم الجديد، ويطرح باولو فرايرى مفهومه عن السلطة بشكل سريع قائلا إنه لا يشك في أن هناك بعض الثوريين من أصحاب النيات الحسنة يعتقدون أن طريق الحوار طويل وأفضل منه طريق البيانات ويذهب هؤلاء إلى أبعد من ذلك حين يقولون إن التعليم التحريري لا يمكن أن يتم إلا حين تتولى القيادة الثورية السلطة، فالسلطة عند هؤلاء يجب أن تسبق التعليم إن أمثال هؤلاء يؤمنون بالتحاور مع الناس ولكنهم لا يؤمنون أن مثل هذا التحاور يمكن أن يتم قبل أن يسيطروا على السلطة وكأنهم حين ينكرون ضرورة الحوار قبل استلام السلطة ينكرون في ذات الوقت الصفة التحريرية للثورة- ذاتها- كانجاز ثقافي يعد الناس لمرحلة الثورة الثقافية وبالتالي فإن هؤلاء الرجال يخلطون بين هذا النوع من التثقيف وبين التعليم الذي تمارسه السلطة الثورية بعد استلامها مقاليد الأمور.

واعتماداً على ما ذكرناه من فرضيات سوف نطرح الملامح الأساسية لنظرية العمل الحوارى واللاحوارى في العمل الثورى.

أولا نظرية العمل اللاحوارى
الغزو: (الاستلاب)

يعمد الغازي في كل الظروف إلى فرض أهدافه على المغزو حتى يجعله جزءا من ممتلكاته الخاصة، ولكي يمارس المغزو حياته فإنه يستبطن شخصية الغازي في داخله وبذلك يمارس وجوداً مزدوجا يحوله من طبيعته الإنسانية إلى مجرد شئ أو إلى جثة هامدة بلا حياة. ومن أهم أساليب التضليل إيهام المقهورين بأن مجتمع القهر هو مجتمع الحرية حيث الرجال جميعهم أحرار يحق لكل منهم أن يعمل في المكان الذي يريده كما يحق لكل منهم أن يختار الرئيس الذي يريده، ومن بين الخرافات أيضا زعم القاهرين أن مجتمعهم يحترم الحقوق الإنسانية وأن أي عامل فيه يمكنه أن يصبح مضارباً وأن أي بائع في الشارع له قيمة تعدل قيمة صاحب المصنع الكبير وأن التعليم حق للجميع، هذا فضلا عن ترويج أن القاهرين طبقة عاملة بالضرورة وأن المقهورين كسالى وغير أمناء بالضرورة أيضا ويختم حديثه عن الغزو باشارته إلى أن الصفوة المسيطرة أو المتسلطة لديها رغبة مستميتة في القهر مهما اختلفت أساليبها في الغزو ومن عصر إلى عصر.

٢ - فرق تسد

لعل من أبرز مظاهر التغريب والعزل الثقافي، ذلك الذي يمارس تحت شعار تنمية المجتمع حيث تقسم المنطقة إلى مجتمعات محلية دون دراسة عميقة لطبيعة هذه المجتمعات ككل متكامل في إطار واقعها الخاص من جهة وكجزء من المجتمع الكبير من جهة أخرى. إن هذه الممارسة هي ضرب من التجزئة التي تبقي على الناس متفرقين حتى لا يدركوا مشاكلهم الكبرى ويمكننا أن نقول إن التركيز على قضايا محددة في شريحة من شرائح المجتمع ثم تجسيم هذه الشريحة عمل يستهدف إعاقة المقهورين وعزلهم عن رؤية المشاكل التي يواجهها بقية أفراد المجتمع.

ولعل من أكثر الأمور إزعاجا للقاهرين هي الصراعات الطبقية فالقاهرون لا يرغبون في تمييز أنفسهم كطبقة قاهرة، ولذلك فأنت تجدهم يطالبون دائما بايجاد نوع من التفاهم والإنسجام بين أصحاب العمل والعمال دون إدراك لأن التناقض بين هاتين الفئتين يجعل الانسجام بينهما مستحيلا.

ويبدو من ذلك أن كل تصرفات الطبقة المتسلطة تتركز في إحداث التفرقة بين المقهورين للحفاظ على وضعيتها، وتتجلى مثل هذه التصرفات في تدخلها في العمل النقابي مؤيدة بعض المرشحين الذين يمثلون مصالحها ومحتضنة بعض الأشخاص من ذوي النزعات القيادية من أجل تدجينهم، كما تتدخل من أجل توزيع المصالح لبعض المنتفعين وإلحاق الجزاء ببعضهم الآخر.

وإذا كان بقاء الرجال في محيط العمل يعني فقط أن يعيشوا في غير مأمن ومهددين فان ذلك نذير بعدم تمكنهم من تحقيق رجولتهم لأن العمل الذي لا يكون حراً إنما هو ظاهرة من ظواهر القهر يمارس ضد إنسانية الإنسان وفي ضوء ذلك ندرك أن وحدة المقهورين هي

في الواقع خطوة نحو ادراكهم لحقيقة أن تفردهم يساعد على وقوعهم فريسة للاستغلال والسيطرة والممارسات اللاإنسانية وعلى نقيض ذلك فإن الوحدة والتنظيم تساعد هؤلاء على تجاوز ضعفهم وإنماء قوة التعبير التي يستطيعون بها إعادة إبداع العالم بجعله صالحا لبيئة الإنسان.

وما دامت هنالك فئة ترى ضرورة تقسيم الناس من أجل الحفاظ على وضعها كطبقة قاهرة فإن هذه الفئة تجهد في ألا يرى المقهورون استراتيجية قهرهم لذلك تجدهم يحاولون اقناعهم بأنهم حماتهم ضد الاعمال الشيطانية وضد المتطرفين والمشاغبين وأعداء الله ، وهكذا لأجل أن يقسم القاهرون الناس ويربكوهم فإنهم يسمون أنفسهم فيما يعتبرون البناة الحقيقيين هدامين وأعداء.

٣- الاستغلال

من البديهي أن نقول إن الغزو هو المحور الذي تدور عليه كل أبعاد نظرية القهر ، فبوسيلة الاستغلال تحاول الطبقة المتسلطة أن تجعل كتلة الناس تتوافق مع أهدافها وبقدر ما تكون الجماهير غير ناضجة في خبرتها السياسية بقدر ما تسهل عملية استغلالها بواسطة أولئك الذين لا يريدون فقدان سلطتهم.

وفي بعض الحالات تتم عملية الاستغلال بواسطة حلف بين القاهرين والمقهورين ، والذين لا يتبينون حقيقة هذا الحلف قد يظنونه علاقة حوارية بين الطرفين ،وهو في حقيقته غير ذلك لأنه محكوم بأهداف القاهرين وأغراضهم.

ويستهدف القاهرون من خلال عملية الاستغلال هذه توجيه الناس إلى أنواع مزورة من التنظيم تجنبهم التهديدات المحتملة في حال دخولهم في تنظيم حقيقي، ذلك أن التنظيم الحقيقي يقود المقهورين إلى تحقيق حريتهم فأما الاخفاق فيقودهم إلى عكس ذلك تماما .

وطالما تطرق الحديث إلى التنظيم فنستطيع القول بأن التنظيم الثوري الناقد الواعي بالمشكلات هو البيئة التي لا يستطيع الاستغلال أن ينمو فيها ، ذلك التنظيم يكون دوره هو طرح المشكلات على الناس كقضايا تحدد لهم موقعهم من العملية التاريخية وتبصرهم بالحقيقة الوطنية وحقيقة الاستغلال ذاته.

ويشير باولو فرايري إلى مقولة «فرانسيسكو ويفرت» الذي يقول:

«إن كل أسياسات اليسار معتمدة على الجماهير وعلى وعيها بها فاذا ما أختل هذا الوعي فسيفقد اليسار جذوره وسينهار وفي ظروف الاستغلال يظل اليسار مغرماً بالعوده السريعة إلى السلطة وبذلك يتناسى ضرورة الاتحاد مع المقهورون وينصرف إلى تكوين تنظيم يقيم به حوارا مستحيلا مع المتسلطين ينتهي به إلى أن يصبح هو نفسه مستغلا بواسطة الصفوة ولعله يشترك معهم في لعبه القهر وقد يبرر هذه المشاركة أنها ضرب من الواقعية.

وقد يعتبر بعض القادة الثوريين أن الحوار مع الناس نزعه برجوازية رجعية فإن البرجوازيين يعتبرون الحوار بين المقهورين وقادة الثورة مظهرا خطرا لابد من تجنبه.

٤- الغزو الثقافي

وهو تجاهل إمكانات المقهورين ومحاولة القاهرين فرض تصورهم الخاص للعالم عليهم من أجل تعطيل قدراتهم على الإبداع والتعبير وهذا الغزوالثقافي هو أداة للسيطرة من جهة ونتيجة لها من جهة أخرى ، بمعنى إنه نتاج طبيعي لمجتمع القهر في كافة المؤسسات والأنشطة ، أما العمل الحواري فهو ثورة ثقافية تعمل على إعادة البناء من أجل مجتمع واع وتحرير المقهورين من الأساطير والخرافات التي أودعها الغزو الثقافي فيهم ، إذن يعتبر الغزو الثقافي مفهوماً غير منظور للواقع لتحقيق غايات القهر وإحكام التسلط .. ونلاحظ أن الغزو الثقافي يجرد المقهورين من سلطة إتخاذ القرار ويضيفها على القاهرين فقط ، بل ويعمل على إيهام المقهورين بأنهم يقررون لأنفسهم، وهكذا نتبين أن نظرية القهر والعمل اللاحواري هو الامتلاك والغزو والاستغلال على عكس نظرية العمل الحواري فإن الجميع يلتقون في علاقة حية وتعاونية من أجل تطوير العالم إلى الأفضل.

بمعنى أن العمل الحواري ينظر من الواقع لمواجهة تحدياته ،وهذه المواجهة هي مسئولية المجتمع الحواري بالدرجة الأولى لأجل تطوير الواقع وتغييره.

وفيما يلي نستعرض الملامح الأساسية والمهمة التي تبنى عليها نظرية العمل الحواري:

أولاً
التعاون

والمقصود هنا بالتعاون هو الالتحام اليومي بالجماهير وإشراكهم في تحليل واقعهم ومن ثم في التخطيط للمستقبل وهذا يختلف عن تنصيب القادة أنفسهم كمحللين للواقع بمعزل عن الجماهير ومن ثم مخططين لمستقبل الناس وتظل الجماهير دائما معزولة عن الواقع حتى ولو كان القادة الثوريين يعملون ويناضلون من أجلهم ،والاتصال بالجماهير يؤدي بالضرورة إلى التعاون الذي يوحد القادة والجماهير على النحو الذي شرحه جيفارا حينما يؤكد أنه منذ اللحظة الذي ألتحم فيها بالجماهير أصبح الفلاحون موحين لأيديولوجية حرب العصابات الثورية التي قادها ، فمن خلال الحوار مع الفلاحين أستطاع «جيفارا» أن يحدد ملامح نضاله الثوري، إن تواضع جيفارا وحبه للناس هما اللذان جعلا التلاحم معهم ممكناً ،وفي إشارة «جيفارا» في قسم آخر من وثائقه إلى وجوده في مجتمع فلاحين في« سييرا مايسترا » بصفته طبيباً لا محارب عصابات ما يتناسب مع مناقشتنا لموضوع التعاون فهو يقول:

«نتيجة للاتصال اليومي بأولئك الناس من أجل بحث مشاكلهم أصبحنا مقتنعين جدا بالحاجة الماسة إلى تغيير شامل في أسلوب حياة شعبنا ، ولذلك فقد أصبحت الحاجة إلى إصلاح المجتمع الزراعي واضحة لنا بالنسبة لنا ، فلقد توقفت الرغبة في الاتصال بالناس عن أن تكون مجرد نظرية لتصبح جزءاً من حقيقتنا ».

ثانيا:
الوحدة من أجل التحرر

إن أحد الأهداف الأساسية للسلطة القاهرة في أي مجتمع هي أن تجعل الجماهير دائما في حالة متفرقة وتلك السلطة هي دائما لديها القدرة على تنظيم نفسها بالرغم مما بينها من خلافات وتأتي هنا مهمة القادة الثوريين في نظرية العمل الحواري الذين عليهم أن يعملوا دون كلل لتحقيق الوحدة بين المقهورين من جهة وبينهم وبين الناس من جهة أخرى وذلك من أجل أن يتمكنوا من تحقيق هدف التحرير .من ناحية ولأنه لا سبيل لتحقيق التحرر الذاتي للمقهورين. إلا عن طريق وحدتهم في مواجهة قاهريهم من ناحية أخرى.

وبالتالي فعلينا أن نعي أن وحدة القادة الثوريين -حتى وإن تمت على المستوى القيادي الفوقي- فهي لن تكتمل إلا بوحدة الجماهير والتصاقها بهم.

والوحدة هنا ليس المقصود بها التجميع والفارق بين الوحدة والتجميع كبير ، فالوحدة تتم حينما نكون مدركين لحقيقتنا ومدركين لدورنا وكينونتنا وبالتالي فهي وحدة على المستوى الإنساني نشترك فيها في نفس الهم وبنفس درجة الوعي بالعالم وبالمجتمع وبمفردات واقعنا وحياتنا اليومية بعكس التجميع فهو يتم تحت شعارات تطلق من وقت لآخر تبعا للأحداث .

لكن هذا التجميع لا يشترط أن ينم عن فكرة الوحدة وبالتالي يتوهم بعض القادة الثوريين حينما يطلقون بعض الشعارات إنهم سوف يعبرون عن هموم الناس وسوف يتوحدون بناء على الشعار وسرعان ما ينهار هذا التجميع سريعاً.

ثالثا:
التنظيم

إن التنظيم هو الرد الحاسم على نزعه الاستغلال ، ولابد أن نضع في الحسبان أن النماذج الثورية الصادقة تضع في اعتبارها دائما احتمال الاخفاق في كسب الجماهير إلى صفها ، ولكن يجب ألا يؤدي ذلك إلى التقاعس لأن عملها ذو طبيعة ديناميكية ، وبالنسبة للقادة الثوريين فإن التنظيم يعني بالنسبة لهم تنظيم أنفسهم مع الناس ، فإن التنظيم هو في حد ذاته ممارسة للحرية ولكن برغم ذلك فيجب أن نفرق بين التنظيم وإعداد الكتائب والميليشيات حقا أنه بدون قيادة فإن أهداف التنظيم لا يمكن أن تتحقق ولكن هذه الحقيقة في ذاتها لا تبرر معاملة الناس كأشياء ومن أهم العناصر الدالة على العمل الثوري والتي لا تتغير بحسب الظروف التاريخية الالتزام في القول والفعل الشجاعة وقد يبدو في بعض الأحيان أن الثوريين الحقيقيين هم أخلاقيون أكثر من الأخلاقيين في مجتمع تنهار قيمه الاجتماعية الأساسية.

إذا فإن التنظيم هو عملية يبدأ من خلالها القادة الثوريون تعليم الناس معرفة العالم على الرغم من أنهم لا يقولون كلمتهم الخاصة في ذلك فهذا الاسلوب هو الصحيح لأنه يتسم بالنزعة الحوارية حيث لا تسمع كلمة القادة وحدها وإنما تسمع كلمة الجماهير إلى جانبها ، أما القادة الذين يرفضون مبدأ الحوار ويلجأون إلى فرض قراراتهم فإنهم في الواقع لا ينظمون الناس بل هم لهم الحق في حقيقتهم يمارسون دورهم القهري وبالتالي فرض كلمتهم في لحظات معينة بحيث لا يتركون الحبل على الغارب.

ومجمل القول هو أن نظرية العمل الحواري تعارض التسلط ولكنها مع السلطة المنظمة والسلطة الثورية لا توجد إلا في ظل الحرية ، وتتكرس هذه السلطة عندما تجمع الناس حولها وتفوضهم سلطاتهم ولا تتكرس بفكرة التملك للحكم دون النظر للناس.

رابعا:
التآلف الثقافي

في آخر جزئية يطرحها باولو فرايري في نظرية العمل الحواري. يطرح فكرة التآلف الثقافي وسوف أستعين بأجزاء كبيرة مما كتبه بالنص وذلك حرصاً وخوفا من التشويه أو التشويش لأنني بحق عجزت عن عرض هذا الجزء على التحديد ، فقط لأنني أحسست إنه في غاية الأهمية لكل من يهتم بالعمل العام . أو من يرى في نفسه قيادة سوف تتحمل عبء تغيير هذا المجتمع إلى الأفضل.

«فالذين يقومون بتحديد الموضوعات أو النظرية في العمل الحواري ليسوا هم الباحثون فحسب بل يشاركهم في ذلك الرجال الذين يخضع عالمهم للبحث . إن البحث كمؤلف ثقافي يشيع جوا من الابداع يغذي مراحل العمل اللاحقة ولا يمكن لهذا الجو أن يوجد في إطار من الغزو الثقافي الذي بتغريبه للرجال يقتل فيهم ملكة الإبداع وحماسه ويتركهم بلا أمل خائفين من المغامرة التي لا يمكن أن يتحقق

كذلك فإن الذين يخضعون للغزو مهما كان مستواهم فإنهم لا يمكن أن يتجاوزوا النماذج التي حددها لهم الغزاة ، وأما في إطار التآلف الثقافي فليس هنالك غزاة وبالتالي فليس هنالك نماذج مفروضة وبدلا من ذلك فإن هناك رجالا يقدمون تحليلا ناقداً للواقع مقروناً بالعمل وبذلك يشاركون كفاعلين في العملية التاريخية».

«فالتآلف الثقافي لا يرفض الاختلاف في وجهات النظر لأنه مبني على مثل هذا الاختلاف ولكنه يرفض الغزو الثقافي الذي تمارسه فئة على فئة ويؤيد الدعم الذي تقدمه فئة إلى فئة.

وينبغي على القادة الثوريين أن يتجنبوا تنظيم أنفسهم بمعزل عن الجماهير ،وكثيرا ما يرتكب القادة أخطاء وكثيرا ما تخونهم حساباتهم عندما لا يأخذون رأي الناس في العالم مأخذ الجد ، فمثل هذا الرأي يتضمن اهتمامات الناس وشكوكهم وآمالهم وطريقتهم في النظر إلى القادة بل وطريقتهم في النظر إلى أنفسهم ورؤى القاهرين وهم في هذا الرأي يعبرون عن معتقداتهم الدينية وقدريتهم وطاقة احتمالهم وليس بالامكان رؤية أي عنصر من هذه العناصر بمعزل عن الآخر لأن الرؤية لابد لها أن تكون شاملة وإذا كان المتسلط يهمه أن يرى هذه الأشياء مجتمعه من أجل الاستعانة بها في إحكام سيطرته فإن القادة الثوريين يسعون لمعرفتها لتحقيق التآلف الثقافي ولا يعني التآلف لمجرد أنه تآلف أن أهداف العمل الثوري يجب أن تكون مقصورة على أهداف وإنطباعات الجماهير عن العالم لأنه إن اقتصر الأمر على ذلك فمعناه أن دور القادة الثوريين سيحد عند هذه الرؤية . فإذا كان الغزو الثقافي مرفوض من قبل القادة فإن الاستسلام المجرد لتطلعات الناس مرفوض أيضاً».

وربما يضع باولو فرايري في كتابه تعليم المقهورين خطوطا عريضة ومنهاجا للتعامل اليومي مع الناس وأسساً لنظرية ثورية تساعدنا في تقريب الفجوة بين النظرية والتطبيق وتضع لنا رؤية لكيفية الممارسة اليومية في العمل السياسي العام دون الخوض في الاختلافات النظرية ، فهو يشير إلينا بمنهج عمل أكثر منه نظرية واضحة المعالم علينا تطبيق بنودها ،وتظل اجتهادات المفكرين الثوريين تطرح أساليب جديدة لمحاولة الاقتراب من رجل الشارع البسيط .

وفيما أعتقد أن باولو فرايري ساعد بنظريته هذه -نظرية العمل الحواري- على وضع أيدينا على بعض مفاتيح العمل وكيفية الممارسة وإن كانت هذه النظرية في العمل تحمل بعض الملامح المثالية في تطبيقها فإن أهداف التغيير للأفضل -دون تفاصيل- فيما أظن هي أكثر مثالية.

والسمة الأساسية لهذه النظرية أنها لن تأتي من مفكر بعيد عن أرض الواقع ولكن نتيجة العمل الدائم والدؤوب واليومي مع الناس استطاع فرايري أن يستخلص ملامح رؤية ونظرية تساعدنا في فهم أكثر عمقا لكيفية التعامل مع الناس ومع العالم ومتغيراته المتلاحقة.



سنحاول فى هذه المحاولات اعمال العقل فيما يحيط بنا من قضايا ومشكلات . نعمل العقل دونما قيد سوى العقل ذاته . فمن وجد فى إعمال العقل شططا أو نقيصة فليعرض عن هذه الكتابة

د. رفعت السعيد

برنامج حزب الشريعة

د. رفعت السعيد

يقولون والعهدة على الرواة أن ظاهرة محاولة تأسيس أو تمرير أحزاب ذات رداء إسلامى هى مجرد انعكاس للجماعات المتأسلمة الارهابية .. وانها انعكاس على .. لتلك المنظمات التى عانينا قنابلها ورشاشاتها

وربما كانت هذه المحاولات .. محاولة لاختراق حاجز الحصار الأمنى وحصار الكراهية الشعبيه التى أحاطت ولم تزل بكل التوجهات المتأسلمه.

ونبدأ ابتداء بأن نؤكد على ضرورة فصل الدين كمعتقد إلهي كلي الصحة، عن السياسة التى هى شأن إنسانى يحتمل الخطأ والصواب، واللجاجة، والاعتراض والمعارضة «فمن جعل الدين رأيا جعله محلا للاختلاف، ومن جعل الرأى دينا فقد جعله شريعة».

على أيه حال .. وبغض النظر عن مدى صدق الرواة الذين ينسبون هذا المشروع الحزبى او ذاك إلى هذه الجماعة الارهابية المتأسلمة او تلك. وبغض النظر عن موقفنا الثابت من أسلمة السياسه، فان أمامنا وثيقة تسمى نفسها

« **البرنامج السياسى لحزب الشريعه**». ولابد أن أصحاب الحزب كعادة كل أصحاب حزب يقدمون أفكارهم فى أجمل صورة وأبهاها، ويقدمون أنفسهم على أحسن هيئه .. أى أنهم يقدمون أنفسهم فى برنامجهم على أفضل وجه يعتقدون.

ويبدأ البرنامج بالقول « **إن حزبنا يتوافق فلسفه ومنهجاً مع الدستور الحاكم**» [ص٢] وثمة فارق واضح بين «يتوافق» و«يوافق». ثم إن أصحاب البرنامج وهم المتأسلمون المخضرمون لم يقولوا لنا رأيهم فيما كانوا يؤكدون بحماس يرتدى ثياباً شرعية من أن «**كل من قال إن التشريع حق البشر فهو ليس بمسلم وقتال هذه الطائفة** [التى تقول إن **التشريع حق البشر**] **حتميه شرعية، وإن كانت مقرة بوجوب ما امتنعت عنه. وإن كانت مسلمة تنطق بالشهادتين، ومن أعان هذه الطائفة قوتل كقتالها، ومن خرج فى صف هذه الجماعة مكرها قوتل أيضا ويبعث يوم القيامة على نيته**» [الجماعة الاسلامية، حتمية المواجهة، حتمية شرعية، حتمية تاريخية ، حتميه حركية -ص٦٣].

ولم يقولوا لنا رأيهم فى قول حاسم باتر قاطع للجماعة الاسلاميه التى كان مؤسسو هذا الحزب أو لم يزالوا [الله اعلم] ينتمون اليها، أو على الاقل اتهموا ذات يوم بأنهم منها، أو يرددون مقولاتها.. قول حاسم باتر يقول على لسان أميرها الشيخ **عمر عبد الرحمن** « التشريع فى الاسلام حق الله تعالى ومن قال ان التشريع حق البشر فهو ليس بمسلم» [عمر عبد الرحمن - أصناف الحكام وأحكامهم].

والدستور تشريع سنه البشر ليحكموا به ويتحاكموا إليه.. فكيف يمكن ان «يتوافق» واضعو البرنامج فلسفه ومنهاجاً مع الدستور الحاكم.. بينما هم أيضا يبقون [لانهم لم يقولوا بغير ذلك] متوافقين مع آرائهم القديمه».بل إن « **الجماعة الاسلاميه**» تكفر هؤلاء الذين يتحاكمون « لشرائعهم الجاهليه، وقوانينهم الوضعية الكافرة رافعين شعارات ضالة فاجرة كسيادة القانون واحترام الدستور، وكل من دستورهم وقانونهم كفر صريح لاخفاء فيه..

«**والشر إن تلقه بالخير ضقت به**



ممدوح اسماعيل
وكيل مؤسسى حزب الشريعة

. . ذرعا، وإن تلقه بالسيف ينحسم» [الجماعة الإسلامية - بطاقة تعارف - من نحن وماذا نريد- ص٣٨].

ونتوقف .. فهل إنسلخ هؤلاء الشبان عن ثيابهم القديمة؟ ان كان ذلك فأهلا وسهلا. ولكن الا يتطلب ذلك قولا .. رأيا.. نقداً.. تنصلا.. إشهاراً، اى شئ يجعلنا نثق فيما يقولون. خاصة أن الفارق بين القديم والجديد ليس سهلا، انه الفارق بين الكفر والايمان.. ام ان « الضرورات تبيح المحظورات »وأن «الحرب خدعه».. وانه يمكن للمسلم [كما تنص لائحة التنظيم الارهابى السرى لجماعة الاخوان] « ان يسب الاسلام والمسلمين حتى يتمكن من عدو الله فيقتله»؟

نريد رأياً واضحاً وصريحاً وحاسما. بل نريد إدانه كامله شامله لهذه الأفكار الضالة

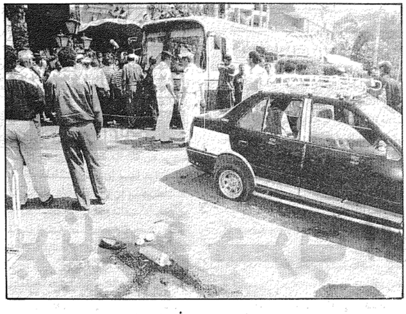
المضلة.

خاصة أن واضعي البرنامج لا يخفون انحيازهم للجماعة الاسلاميه. اذ يقولون «ينبغي عدم الربط بين كلمه الارهاب وكلمه الاسلام أو الجماعات الاسلاميه فهذا استخدام اسرائيلي غربي معاد، اعتادت بعض الاقلام ترويجه لاهداف مشتركة مع نفس الاداء» [ص٧].

فبماذا نصف « الجماعة الاسلامية» و «جماعه الجهاد» بعد كل ما ارتكبوه من جرائم مجرمة ومذابح وقتل؟ بماذا يمكن ان نسميهم ان لم نقل انهم ارهابيون ومجرمون وقتله؟

لكن السم يبقى مغموساً وبسذاجه في عبارات البرنامج « **يؤمن حزبنا بأن طريق العنف السياسي للتعبير عن مطالب اجتماعية أو سياسية طريق بلا مستقبل ومرفوض من حيث المبدأ**» [ص٦]. حسنا . لكن المتأسلمين الارهابيين يقولون انهم يرتكبون جرائمهم للتعبير عن مطالب « شرعيه» وليس مطالب اجتماعيه او سياسية.. فهل يكون العنف مسموحاً به في هذه الحاله؟

بل ان البرنامج يعود إلى ذات النغمة المجوجه التي تبرر كل ما وقع من ارهاب متأسلم بدعوى « انسداد قنوات الحوار.. والاحتقان السياسي .. الخ ناسيا ان **الجماعه الارهابيه تؤكد ان قتال خصومها « واجب إبتداء وإن لم يبدأ الخصوم بالقتال، والمسلمون مأمورون بقتال هذه الطائفه، ولا يكفون عن قتالهم حتى يعودوا إلى دينهم أو يقتلوا عن آخرهم**» حتميه المواجهة– المرجع السابق – ص٥٥].



عملية فندق " أوروبا" بالهرم

فما رأيكم ياأصحاب البرنامج؟

ثم نترك هذه المحاكمات ونأتي إلى صريح الأقوال.

فالمشروع المقدم أقل ما يمكن ان يوصف به انه **مشروع لتمزيق الوحدة الوطنيه.**

فالبرنامج يركز معركته وغضبه وهجومه على « الغرب» الذي هو العدو المتعين محاربته حربا لا هوادة فيها.

لكن ما هو الغرب؟ يقول مشروع البرنامج « **لا يمكن اختزال الغرب في زاوية الفلسفة بأنه التنوير والحداثة، ولا في زاوية العرق واعتباره الرجل الابيض، ولا في زاوية الدين واعتباره المسيحيه ، الغرب هو هذه الامور مجتمعه**» [ص١١].

وينسى المشروع ان الشرق .. وان الشرق العربي هو موطن الديانات جميعا.

وينسي انه بهذا يضع نفسه – ولا أقول يضعنا فنحن نرفض هذا البرنامج – في مواجهة التنوير والحداثه .. وفي مواجهة المسيحية أيضا.

بل ان المشروع يمضي ليمزق الوحده الوطنية صراحة، فيقول « **يمكن اختزال الغرب ومهما تعددت أضلاعة إلى شكل ذي ثلاثة أبعاد رئيسيه فهو هيليني – مسيحي – يهودي. أي مزيج بين الاغريقيه والرومانيه والمسيحيه البروتستانتيه التي أضافت الى هذا المزيج بعداً توراتيا جعلت اليهودية أحد العناصر الاساسية في المركب الحضاري للغرب**» [ص١٢]

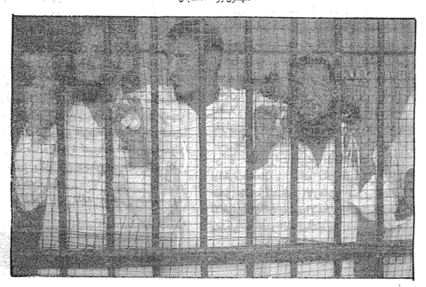
ثم يقول « وحين تكون اليهودية والمسيحية أحد المكونات الايديولوجيه الأساسية للغرب ، فمن الطبيعي القول بأن الصدام بين الغرب والأمة قديم قدم الاسلام الذي هو جوهر شخصية الامه وهويتها الحضاريه» [ص١٣]

وبهذا الخبث المكشوف ، والسذاجه المتخابثة يحاول هذا المشروع أن يضع مسلمي مصر في مواجهة مسيحييها بحجة إن المسيحيه هي الغرب، والغرب هو المسيحيه .. والغرب هو العدو..

..وبعد..

إذا كان هذا هو أفضل ما يمكن ان يتستر به المتأسلمون في محاولاتهم لاختراق الحصار الذي يحاصرهم من ضربات الأمن الموجعة وكراهية الشعب لهم.. فانهم يزيدون من بؤسهم ويأسهم وكراهية المصريين لهم.. بل وكراهية مصر لهم.. لهم جميعا مهما تستروا، أو ادعوا.

متهمون وراء القضبان



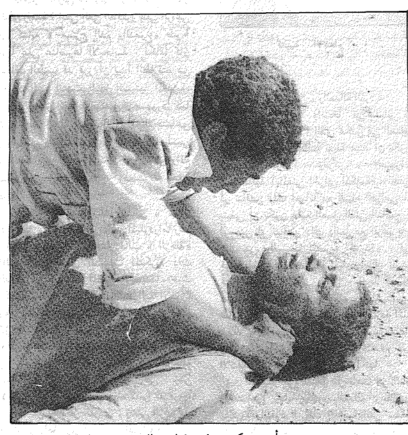
عاطف الطيب فى ذكراه الرابعة

مرثية إلى السينما المصرية

منذ أربع سنوات تماماً رحل عاطف الطيب عن عالمنا ، وتوقفت - بإرادة القضاء والقدر - موهبة سينمائية أصيلة عن ابداع المزيد من الأفلام التى أعطت السينما المصرية - منذ بداية الثمانينات - قوة دافعة حيوية جديدة، لكن المفارقة المريرة والساخرة معاً هى انه إذا كان عاطف الطيب قد اختفى بموته المفاجئ عن الساحة السينمائية فان زملاءه من أبناء جيله مثل: محمد خان وخيرى بشارة وداوود عبد السيد قد اختفوا بدورهم أو كادوا، رغم أنهم لايزالون على قيد الحياة، هذه المرة لأن السينما المصرية ذاتها، صناعة وفناً ، قد باتت قريبة من حافة الموت .

وقد لا نستطيع ولا نجرؤ على أن نعلن عن صيحات احتجاجنا على الموت الميتافيزيقى، لكننا نملك - على وجه اليقين - أن نقف طويلاً لنتساءل حول الأسباب التى تدعو إلى موت السينما المصرية موتاً بطيئاً أليماً، دون أن يحرك المسئولون عن هذه الصناعة ساكناً ، بل الأحرى بنا أن نتأمل السياق التاريخى الذى ولدت فيه على نحو مفعم بالحيوية الجارفة سينما عاطف الطيب وأقرانه من فنانى السينما المصرية الجديدة ، حتى وصلت خلال عقد ونصف إلى مرحلة الاحتضار.

فحين استهل ذلك الجيل رحلته - التى أعلنت عن مولدها مع فيلم محمد خان « ضربة شمس» (١٩٨٠)- كان عليه أن يخوض معركتين على جبهتين فى وقت واحد: الأولى هى جبهة الواقع المتردى الذى وصل إليه حال الوطن في نهاية السبعينيات ، والأخرى هى جبهة التعبير عن هذا الواقع من خلال جماليات جديدة ، كانت متأثرة إلى حد كبير بتلك الموجات القوية المتتالية في السينما العالمية، التى تركت بصماتها الواضحة على ثقافة هذا الجيل، فلقد كانت السينما المصرية السائدة آنذاك قد توقفت عن أن تكون لغة بصرية ناضجة، كما كانت على المستوى السياسى لا تعبر بحق عن الوطن وهمومه فى مرحلة من الاغتراب



أحمد زكى.. فى فيلم «البرئ»

الجماعى والفردى . ومن هذا المأزق الجمالى والسياسى الذى وصلت إليه السينما المصرية آنذاك ، حاول جيل الثمانينات أن يعبر عن اللحظة التاريخية وأن يتجاوزها في آن واحد ، فسار كل من أبناء هذا الجيل فى طريق ، وإن كانت كل الطرق تنتهى - أو هكذا كان مقدراً لها - إلى أفق « السينما المصرية الجديدة».

جاء الطريق الذى سار فيه عاطف الطيب وهو يحمل منذ بداياته الأولى نوعاً من التناقض ، فمن جانب كانت هناك النزعة التسجيلية الخالصة (كما تجلت فى أفلامه القصيرة الأولى) والتى تدفعه دائماً إلى البحث عن الحقيقة في مواقع الحياة الحقيقية بكل ما فيها من تلقائية وبساطة، لكنها تخفى تحت ذلك الاحساس العفوى رغبة عميقة في «رؤية » هذا العالم الذى نراه يمر أمام أعيننا كل يوم ، لكننا نكتشف دائماً أننا لم نكن نراه أبداً، أما على الجانب الآخر تماماً فقد كانت لدى عاطف الطيب نزعة ميلودرامية واضحة ، تبحث تحت سطح الحياة عن الصراع الكامن والمحتدم بين الخير والشر، وهو ما تجسد فى فيلمه الأول « الغيرة القاتلة» (١٩٨٢) الذى ينزع عامداً عن مسرحية شكسبير « عطيل» كل ظلالها الرمادية الرقيقة، ولا يُبقى فيها - فى معالجته المعاصرة لها - إلا على الجوهر الميلودرامى المجرد، حتى أنه يبدو منبت الصلة بأى سياق اجتماعى حقيقى.

أحمد يوسف

مصالحة الذئب والحَمَل!

في الحقيقة أن ذلك البحث عن الحياة في قلب الميلودراما، أو عن الميلودراما في قلب الحياة، ليس إلا بحثاً مشروعاً من الناحية الجمالية والسياسية معاً، فقد كان عاطف الطيب يعي - بقدر وعي شريكه كاتب السيناريو، والمخرج فيما بعد، بشير الديك - أن الجمهور العربي قد تربى طويلاً علي الفنون الميلودرامية (التي ألقى الدكتور علي الراعي في كتابه « مسرح الدم والدموع» ضوءاً قوياً علي عناصرها الايجابية، فكأنما كان عاطف الطيب قد قرر أن يبدأ انطلاقته من الحدود التي انتهت إليها السينما المصرية، حتى لا يخلق انقطاعاً بينه وبين جمهوره. كما كان عاطف الطيب يدرك أن الواقع الاجتماعي والسياسي والاقتصادي - في ظل ما يسمى « الانفتاح» أو « السلام » - هو واقع ميلودرامي في شكله ومضمونه علي السواء.

لذلك فقد جاء فيلمه الثاني « سواق الاتوبيس» (١٩٨٣) قريباً من الميلودراما رغم رهافته، وهو الذي يختار قالب « الرحلة» (التي كان إحدى التيمات المتكررة ذات الدلالة في السينما المصرية الجديدة)، حيث يكتشف البطل حقيقة ما آلت إليه الأمور، وهو يحاول أن يلم شتات الأسرة التي ذهب كل أفرادها في سبيل، وبينما يحاول « حسن» انقاذ ورشة أبيه من الإفلاس (في رمز لما تبقى من انجازات الطبقة المتوسطة المعرضة لاجتياح الطوفان في زمن الانفتاح)،فان الجميع من حوله كانوا قد قرروا البحث عن الخلاص الفردي. وعلى الرغم من أن الميلودراما ترى في قلب الصراع من فيلم «سواق الاتوبيس»، فان المعالجة ظلت أقرب الي الرهافة، فالشخصيات جميعها ليست شراً خالصاً أو خيراً محضاً، وأنت في النهاية قد تتعاطف مع إحدي الشخصيات وتكره أخرى، لكنك تستطيع مع هذه وتلك أن تفهم وتتفهم دوافعهما دون أن تحمل تجاهها شعوراً بالادانة الأخلاقية، فالادانة الحقيقية يجب أن توجهها للسياق الذي جعل مبدأهم هو القفز علي أشلاء الآخرين.

إن هذا التوازن بين النزعتين الميلودرامية والواقعية في « سواق الاتوبيس» كان هو الخيط الرفيع الذي قد ينجح عاطف الطيب في أفلامه المهمة أن يمضي فوقه واثقاً، وإن كان يجنح أحياناً إلى أن تصبح الميلودراما وسيلة وهدفاً، وهو ما يشير إلى أن عاطف الطيب كان أقرب أبناء جيله تعبيراً عن الرغبة في إقامة نوع من « المصالحة » مع السنما التجارية، والتي تكرر أنها رغبة مشروعة، لكن من يستطيع أن يضمن للحمل سلاماً



كتيبة الاعدام

دائماً مع الذئب؟!

الظلم الاجتماعي، والعدالة الفردية

لقد بدا ذلك واضحاً في فيلم « التخشيبة» (١٩٨٤) الذي عكس في العديد من مشاهده رغبة بطلته نبيلة عبيد أن تكون محور الأحداث، ومركز « الصورة» السينمائية (بالمعنى الحرفي للكلمة)، حتى لو تناقض ذلك أحياناً مع البناء الدرامي لما ينبغي أن يكون عليه العمل الفني الناضج، أو حتى لو تناقض ذلك دائماً مع الزعم بأن تلك هي «السينما المصرية الجديدة»، في فيلم يقوم على المصادفة الميلودرامية، تصدم فيها البطلة « عابر سبيل، لتجد نفسها متهمة في قضية أخرى ملفقة، حيث يتهمها شاب ثرى فاسد بأنها كانت على علاقة آثمة معه، مما يؤدي إلى أن يتخلى الجميع عنها، وتجد نفسها وحيدة منبوذة، فتندفع إلى الانتقام الشرس بحثاً عن أدلة براءتها.

قد يبدو في الفيلم ظل باهت من النقد الاجتماعي تجاه مفهوم العدالة وعلاقتها بالثروة والنفوذ (تلك القضية التي شغلت كاتب السيناريو وحيد حامد في سلسلة من الأفلام في تلك الفترة)، لكن من المؤكد أن هذا المضمون يأتي عبر سلسلة طويلة من مشاهد العنف والقتل والجنس والاغتصاب. علي العكس تماماً، فأن فيلم « ملف في الآداب» (١٩٨٦) يعالج القضية ذاتها بقدر أكبر من النضج والوعي، حيث يدور في ذلك العالم الذي يعرفه عاطف الطيب علي نحو حميمي، عالم الطبقة المتوسطة وأبنائها الباحثين في معاناة يومية عن لقمة العيش، وعن مأوى لتحقيق الحلم البسيط في تكوين الأسرة، كما أن الفيلم يحتوي أيضاً على الطابع الأسلوبي الذي سوف يختاره عاطف الطيب في معظم أفلامه التالية: الكاميرا المحمولة الحرة، والتي تتابع الناس في مواقع حياتهم الحقيقية، والبناء البصري والدرامي المفتوح، وشريط الصوت الذي يسجل كثيراً من السياق الواقعي لذلك « الضجيج المنتظم» في واقع الحياة.

في « ملف في الآداب» تأكيد على أن أبناء الطبقة المتوسطة أصبحوا عاجزين عن تحقيق احتياجاتهم الاساسية البسيطة، وتلك هي التيمة الرئيسية في فيلم «الحب فوق هضبة الهرم» (١٩٨٦)، وهو واحد من أقرب أفلام عاطف الطيب للنزعة الواقعية الناضجة، التي تجعلك تشعر أن قصة البطل والبطلة يمكن أن تتكرر خارج الشاشة، وفي واقع الحياة آلاف المرات كل يوم، خاصة أن الشخصيات لم تقع في فخ التنميط الفج، كما لم تعمد الأحداث إلي أية انقلابات ميلودرامية، بل تسير دائماً وسط ايقاع الحياة اليومية في أماكن واقعية مألوفة، لكن الواقع المرير يفضي في النهاية إلى أن يأخذ البطل حبيبته عند سفح الهرم (في مفارقة مقصوده بين جلال التاريخ وضحالة الواقع)، ليختلي بها بعد أن أصبحت زوجته بحكم الشرع والقانون، لكن القانون الجائر لا يجد فيهما الا مشتبهين بارتكاب الفعل العلني الفاضح في الطريق العام!

التوليفة التجارية

لقد اكتشف عاطف الطيب أن الواقع قد يكون أحياناً أكثر ميلودرامية من أية ميلودراما تقليدية، بل إنه يذهب في « البرئ» (١٩٨٦)إلى أن الميلودراما يمكن أن تخوض في أعماق السياسة، لتطرح قصة فلاح بسيط ينتزع من أرضه حتى يتم تجنيده في « الأمن المركزي»، حيث يلقنونه أن مهمته هي الدفاع عن الوطن ضد « أعداء الوطن»، المعتقلين السياسيين، ليصبح عنفه ضدهم خلال تعذيبهم نوعاً من الانتقام لأنهم كانوا السبب في انتزاعه من قريته وحرمانه من كسب قوته. وهنا تضع المصادفة الميلودرامية في طريقه مثقفاً سجيناً من أبناء قريته، ليدرك الخدعة الكبرى التي يعيش فيها، ويقرر أن يواجه جلاديه وجلادي الوطن الحقيقيين.

وعلى الرغم من أن « البرئ» لم يحمل تاريخياً محدداً يشير إلى زمن وقوع أحداثه، فان ذلك لم ينقذه من مشاكل رقابية عديدة، ليوافق المنتج - رغما عن المخرج عاطف الطيب والكاتب وحيد حامد - على بترنهاية الفيلم. لقد كانت تلك هي الأزمة التي جعلت عاطف الطيب يضع في حسابه دائماً العوامل الانتاجية بالتكيف معها أو التحايل عليها (وكانت تلك هي البداية لأن تتوقف « السينما الجديدة» عن أن تكون « جديدة»، ليقدم في العام التالي - ١٩٨٧- تنويعات ميلودرامية صارخة، مثل « أبناء

وقتلة» الذى يحتشد بالمبالغة ، والتحولات الدموية ، والغلالة المتشائمة المصطنعة حول المصير الانسانى ، دون أن تخلو - لذر الرماد فى العيون - من بعض الخيوط الباهته لأفكار سياسية غائمة ومشوشة.

لقد بدأ عاطف الطيب فى اتقان التوليفة التجارية التى تحاول تسريب بعض من المضمون الاجتماعى أو السياسى الباهت، كما نعل فيما بعد فى « ضربة معلم » و « البدرون» ، وهما الفيلمان اللذان يلعبان على وتر التناقض الحاد بين أصحاب الثراء الفاحش والمشبوه من جانب ، وأبناء الطبقة المتوسطة من جانب آخر . فى « ضربة معلم» هناك أب ثرى يحاول أن يدافع عن إبنه القاتل بأى ثمن، لكن ضابط شرطة شريفاً يقف فى طريقه ، مستخدماً كل الوسائل المشروعة وغير المشروعة لتحقيق هدفه. و مرة أخرى تعود فكرة « العدالة الفرية» ، كما سوف تعود فى « كتيبة الاعدام» (١٩٨٩)، ليتأكد أن عاطف الطيب لم يعد يتبنى فقط ميلودرامية الأسلوب الفنى ، وإنما أيضاً ميلودرامية الرؤية الجمالية والسياسية ، فعلى الرغم من أنك لن تخطئ فى « كتيبة الاعدام» فكرته السياسية الجادة ، التى تتحدث عن هؤلاء الذين صنعوا انتصار أكتوبر ، وأولئك الذين سرقوه ، فانك أيضاً سوف تغرق فى حبكة بوليسية مصطنعة تحتشد بالمطاردات المفتعلة، مما يجعل الفيلم بعيداً عن أن يشير إلى السياق السياسى والاجتماعى الذى صنع هذه المفارقة الفادحة.

بين الابداع والاحتراف

إن هذا التناقض الجوهرى بين الابداع الفنى وعناصر التوليفة التجارية لم يصبح تناقضاً جدلياً فى معظم أفلام عاطف الطيب وهو ما تجلى فى فيلمه « الهروب» (١٩٩١) الذى يمكن أن تراه على أنه طبعة التسعينات من « اللص والكلاب» الرواية وليس الفيلم - وهو يدور حول « مجرم» فى نظر القانون ، لكنه يصبح فى نظر الناس أقرب إلى الشطار والصعاليك الذين يتمردون على القانون وينحازون للفقراء والمستضعفين . لكن النزعة الميلودرامية تسيطر على الفيلم وتكاد أن تخفى الأبعاد الاجتماعية والسياسية خلف الشكل الميلودرامى البوليسى ، ليجد عاطف الطيب نفسه مرة أخرى أمام فنانين يصطرعان بداخله، أحدهما ينتمى إلى السينما الجديدة التى تتميز بحساسية مرهفة تجاه الواقع وقضاياه ، والآخر فنان حرفى يجيد صناعة الأفلام حسب المواصفات التقليدية.

إنه الاتقان الحرفى الذى تجده فى فيلم « ناجى العلى» (١٩٩٢) ، الذى وقع فى مأزق الرغبة فى صنع فيلم « كبير» ، يتميز بالحبكة المركبة (المقتبسة عن أفلام مثل « أشياء الحياة» و « زد»)، وتداخل الأزمنة الذاتية والموضوعية، وحركات الكاميرا المعقدة ، والموسيقى التصويرية الفخمة ، والنزعة المسرحية فى آداء الممثلين ، دون أن يمسك بالخيط الرقيق الدقيق الذى يصل بين مأساة ناجى العلى ومأساة فلسطين. ثم يأتى

« دماء على الأسفلت» (١٩٩٢) الذى تحدوه الرغبة فى الكشف عن التغيرات الحادة في البناء الاجتماعى، التى تركت جروحاً وندوباً غائرة في النفس البشرية التى فقدت براءتها، فتحولت إلى أشباح آدمية تشبه مصاصى الدماء . وإذ يعود الفيلم - مثل العديد من أفلام السنما الجديدة - إلى فكرة عودة البطل بعد اغتراب طويل عن الوطن ، فيصدمه الواقع الشائه، فانه من ناحية أخرى يعتمد فى الكشف عن هذا الواقع من خلال حبكة التسويق البوليسى والمطاردات ، فكان دليلاً جديداً على أن عاطف الطيب فى بداياته كان على حق عندما وجد فى الميلودراما صياغة لرؤيته ، ملائمة لذوق الجمهور العربى، لكنه كان على خطأ حين لم يلتفت كثيراً إلى أن الميلودراما تشكل منزلقاً خطيراً ، يبعد المضمون عن مساره وسياقه، ويميل إلى تسطيح القضايا ، وينحو إلى الأحكام القاطعة المانعة بتقسيم العالم إلى خير وشر.

وهذا هو المنزلق الذى وقعت فيه أفلام « ضد الحكومة» (١٩٩٢) و « إنذار بالطاعة» (١٩٩٣) و« كشف المستور» (١٩٩٤)، وفيها جميعاً محاولة لرصد بعض نواحى الفساد فى البناء السياسى والاقتصادى ، والتى أدت إلى خلل القيم الاجتماعية، لكن ما يبقى من ذلك كله ليس إلا بعض جمل الحوار الساخنة، والخطب الرنانة، بينما تحتشد فى الوقت ذاته بمزيد من الجانب السلبى للميلودراما ، التى تتوقف عند مشاهد العنف المجانى والجنس والشخصيات النمطية التى لا تدفعك أبداً إلى التعاطف معها، لأنها تقيم فى عالم سينمائى مصطنع، وقد انقطعت الصلة الحقيقية بينها وبين الواقع الحى.

ولقد التصقت صفة « الواقعية» بأفلام عاطف الطيب، وقد كانت بالفعل واقعية فى سطحها وبعض تفاصيلها، مثل الكامير المحمولة ، ومواقع التصوير الحقيقية ، وشريط الصوت الحى ، لكنها لم تكن كذلك فى الأغلب الأعم من جوهر معظم أفلامه ، إذ كانت تدخل إلى عالم ميلودرامى خانق ، لم ينجح عاطف الطيب فى الافلات منه من مرة أخرى إلا في فيلمه المكتمل الأخير « ليلة ساخنه»(١٩٩٦) ، الذى يدور -مثل العديد من أفلام أبناء جيله - فى قالب الرحلة، خلال ليلة واحدة ، ليلتقط بطليه من بين زحام البشر العاديين ،أصحاب الهموم الصغيرة ، وإن كانت هموماً هائلة بالمقارنة مع قدراتهم المتواضعة، تجمعهما الصدفة ليمضيا معاً فى رحلة نكتشف فيها معهما أن الواقع أكثر مرارة من أية ميلودراما، وليكشف تحت السطح من شخصياته الرئيسة والثانوية قدراً كبيراً من النبل الانسانى، الذى قد لا نراه في زحام الحياة.

وللمرة الأولى منذ زمن طويل يستطيع عاطف الطيب أن يضفى إحساساً أصيلاً بالأسى على هذا العالم الميلودرامى، يجعلنا نتعاطف بعمق مع شخصياته ، ولتنظر إلى مشهد يبدو مقتبساً من تراث السينما الميلودرامية المصرية، يقف فيه البطلان أمام حقيبة من المال ، حائرين فى اتخاذ قرار حولها، وعندما يرتفع صوت آذان الفجر رويداً رويداً ، وبدلاً عن التوقف الفج على انفعالات البطلين فى محاولة لاستدرار دموع الجماهير، تمضى الكاميرا لتتأمل بهدوء حائط الشقة الذى تشقق عنه الطلاء، لتتطلع إلينا صور الأسلاف الراحلين من داخل إطاراتها القديمة، وكأنها تتأملنا فى سكون لا يخلو من إحساس بالرثاء العميق.

لقد كان هذا الرثاء المزدوج منا تجاه الماضى، ومن الماضى تجاهنا. إحدى علامات بداية النهاية أو نهاية البداية لما نطلق عليه « السينما المصرية الجديدة» ، التى لم تعد منذ منتصف التسعينيات - بعد عقد ونصف من مولدها - تتطلع نحو المستقبل ، وإنما تنظر إلى الماضى بعين أسيانه حزينة ، بل أيضاً إلى الحاضر الذى أخذ يولى مسرعاً ليصبح فى غمضة عين أثراً بالياً قديماً ، فى ظل التغيرات السياسية والأيديولوجية التى لم تجتح العالم العربى فقط ، وإنما اجتاحت العالم كله، ليتسلل إلى وجدان المثقفين والفنانين قلق عميق وشك عاصف فى كثير من المعتقدات السياسية والفنية التى كانوا يؤمنون بها.

لقد تخلى الفنانون والمثقفون أو كادوا عن أحلامهم فى عصر الكوابيس ، وخبا ذلك الأمل الذى راودهم طويلاً فى حلم « الولادة الثانية» أو « البداية من جديد» وتجسد فى العديد من نهايات أفلام السينما المصرية الجديدة، لكن بدلاً من الميلاد جاء الموت، المادى عند عاطف الطيب ، والمعنوى عند معظم أبناء جيله ، فهل يبقى لنا إلا ذلك الحلم المستحيل الذى تصبح فيه السينما المصرية مثل « العنقاء» ، التى تموت عندما تشيخ وسط النيران ، لكنها تعود حية من بين ألسنة اللهيب ، لتنطلق من الرماد وتبحث لنفسها عن أفق جديد؟!

مسرح

فى كنيسة الأنبا أنطونيوس :

البحث عن الحرية

مايسة زكى

وأنا أشاهد مسرحية " **إنت حر**" تأليف " **لينين الرملى**" كما قدمتها أسرة " **أنجلس تيم**" أو فريق الملائكة فى المسرح الملحق بكنيسة الأنبا أنطونيوس بشبرا ، والذى أعيد تقديمه على مسرح الهناجر فى ١٩٩٩/٧/٥ ، تداعت فى ذهنى شبكة من الأفكار والعلاقات كان مصدرها هذا العرض الطازج بكل حواس الكلمة وتلك المجموعة الأسرة فى انضباطها وأناقتها فى زمن تعربد فيه العشوائية والإهمال.

تكمن المفارقة الرئيسية فى العمل فى العنوان : أنت حر .. ، تلك الجملة التى نطلقها ببساطة لكنها تختنق تحت وطأة الشروط المفروضة عليها فى أطوار العمر المختلفة وفى المواقف المتعددة ، ومنها ينبع الهزل والألم معا.

والحديث اليوم يتفجر حول الوضع الراهن للفرق" الحرة" التى أطلقت على نفسها هذا الاسم عام ١٩٩٠ سعياً رومانسيا إلى بريقه ونحو تحقيقه ، وشروط العمل المسرحى التى تطارد وتحاصر حرية الممارسة المسرحية ، مابين **تعذر ثبات مقر حيث أماكن العرض تهرب من تحت أرجلهم ، محظوظ من يقف عليها أسبوعا ، وقوانين تمنع فتح شباك تذاكر إلا من خلال مظلة حكومية أو تجارية**، كما تمنع خصم تبرعات الداعمين من الوعاء الضريبى ...

وفى تأملى لنشاط **فريق الملائكة** الذى بدأ عام ١٩٩٥ أراه نموذجا لمرحلة من مراحل الفرق " الحرة" أو تلك التى تسعى إلى استقلال إرادتها الفنية ، حيث منحة المسرح الثابت ورعاية الكنيسة نعمة الاستقرار وألفة الخشبة وعلاقة متنامية وسمعة فنية عند جمهور الحى ، مسيحيين ومسلمين . كما أمن الفريق مصادر تمويله من دعوات مدفوعة الأجر أو إعلانات يسعى للحصول عليها قسم متخصص بالفريق.

قدم الفريق حتى الآن ثلاثة عروض للكبار غير عروض الأطفال العديدة ، الأمر الذى يفسر تعدد أعمار الممثلين بالفريق وهو ماسمح بأن يقدم الدور المحورى فى العرض: " **عبده سيدهم**" فى المعالجة الجديدة كل من الطفل **وفيق سلامة** والشاب **رامى عادل** فى تجانس تام.

كذلك سلمنى العرض واكتظاظ المسرح بالمشاهدين فى الكنيسة **بأهمية مسرح الحى** . والفكرة التى تفتك برأسى أننا لو **وفرنا آلاف الكلمات المتكررة والأموال المهدرة - كلمة مهذبة - خلال الثلاثين عاما الماضية على ثالوث المسرح فى حديقة الأزبكية وغيرها من مسارح وسط البلد ، و(بالكثير) مسرح البالون فى العجوزة ، وزرعنا مسارح صغيرة فى الأحياء لأنشأنا جمهورا ذواقاً وحاجة متنامية للمشاهدة.**

أما الدائرة الثالثة التى حط بى العرض فى قلبها فهى علاقة الكنيسة بالمسرح الذى عاد فى العصور الوسطى بعد اندثار من خلال طقوسها وآلامها ، ولكن مع تطور المدن والمجتمع المدنى بزغ المسرح الهزلى فى القرن الخامس عشر.

وأحوم حول الحلقة المسماة بالمسرحية الأخلاقية أو العبرة ، وأتوقف بالتحديد عند مسرحية " **كل إنسان**" مجهولة الكاتب حيث جسد الإنسان بروح لاتخلو من دعابة ، صفات القوة والمال وغيرها ، والسؤال: ماالذى يثبت لاختبار لصاحبة الإنسان فى محطته الأخيرة حيث الموت والحساب . أتذكرها وأنا **أرى لينين الرملى يحول السؤال الدينى إلى سؤال دنيوى عن الحرية** ، وأرض الصراع منذ البداية هى الحياة منذ الميلاد وحتى الموت . ويصحب بطله الشهير **بعيد المأمور** فى مراحل عمره المتتابعة ، وفى بحثه عن وسائل تحقيق الحرية وممارستها : **هل هو الحب ؟ القوة ؟ المال ؟** ويلف به قاعات الدرس والعمل والبيت ، زوجا وأبا من جديد فى تتابع زمنى سياسى لما قبل الثورة ومرورا واضحا بمراحلها.

إلا أن **مدحت فيليب** فى معالجته المسرحية ومعه المخرج **ميشيل ماهر** يلحان بفهم نادر وعميق لطبيعة النص الفكرية فى الحذف والإضافة ، على دور المؤسسات التربوية والتعليمية والدينية فى قهر مساحات الحرية التى نولد بها ونطمح إلى المحافظة عليها ، مستندين إلى مفهوم الحرية فى إنجيل يوحنا(٣٦:٨) : "**إن حرركم الله فبالحقيقة تصيرون أحراراً** "

ويقلبان بطلهما على مهانة العملية التعليمية ، ومشارف فقد الحياة مراهقا - الانتحار- ومشارف التطرف شاباً ، وذل فقدان الهوية بحثا عن المال فى بلاد النفط كهلا.

ويتركز زمن العرض وعمر البطل " **عبده سيدهم**" - وفى أقوال أخرى "**عبد سيدهم**" - فى بؤرة واحدة تعكس آليات القمع الآن دونما اللجوء إلى الزمن السياسى المباشر وإطاره.

ومن النادر أن يتم هذا التوازن الحساس بين الهزل الصافى المستمد من تراث الكوميديا وبين قبح القهر الفكرى والجسدى ، وتتألق مشاهد مابين أصيل ومضاف (من علمنى حرفا) ، و(الموعظة) ، والقمع فى المنزل . ويتألق التناقض فى التمثيل عند **سامح مكرم** الذى يقوم بدور الأب المقهور اقتصاديا لكنه المتحكم فى ابنه ، وتلمع موهبة الممثل **أسامة فهيم** فى دورى الداية والمدرس **عبد العليم** ، فى تقديم الضحك القلق الجروتسك المحوط بالاستنكار والنفور .

أما أن يقوم **سمير رمزى** بدورى الخال الذى يصبح فيما بعد حماه والواعظ فى آن واحد ، فيؤدى فى مشهد طلب يد ابنته للزواج إلى إحساس عارم - على هزلية المشهد - بشهوة التحقيق والجبر على الاعتراف وقهر الروح ، وتضييق خناق الحرية إلى الأبد بدخوله (القفص) !

ويتحرك العرض وسط ثلاثة نماذج نسائية



الداية * أشرف فهمى
والطفل:
عبده سيدهم
وفيق سلامة

متميزة فنيا للأم - **نيفين ميخائيل** - والحبيبة - **هالة عادل**- والزوجة **هايدى صبرى** ، يمثلن تنويعات على نموذج المرأة السلبية ، والذى ينتهى عند الزوجة بمفارقة بليغة . فبعد تلقين **عبده سيدهم** لها درساً فى الندية فى بداية حياتهم الزوجية نصل إلى اللحظة التى يتجاذب فيها الزوجان أطراف الصغير **فادى عماد** - حرفيا - تنازعا على ملكيته وممارسة حريتهما المكبوتة اجتماعيا واقتصاديا على جسده وعقله وروحه ، بل ومستقبله !

ولايفوت المخرج **ميشيل ماهر** أن يولى شخصية " **ثروت**" التى قدمها ببراعة **جورج وهبه**، اهتماما خاصا لأنها **حصيلة السياسة التعليمية والتربوية القمعية التى تنتج ليس فقط حافظا غير مبتكر** ، **والمفارقة أنه يتهته** ، ولكنه على المدى البعيد يوصل للمواطن الجشع ، الطبيب الذى ينهش آخر أموال صديقه ، فى مقابل روشتة الوصايا العشر . فيحول الوصايا التى تسعى إلى رقى الإنسان ورقى حياته إلى وصايا الحرمان من الحياة وجمالها .. وصايا الموت حياً.

وتأتى ترنيمة الختام تأليف **جيمى جرجس** وأداء د. **جلال السعيد** وتلحين **جورج وهبة** فى محاكاتها الكنسية أداء وتأليفا ولحنا وتناوبها مع الصوت النسائى **ماريان اسكندر** أو **مريم شوقى** عودة إلى روح الدين الحق بعد هذا البحث المضنى الهزلى معا عن الحرية ، والذى يضج بروح التمرد من أجل حياة أفضل.

مد إيدك فك سجنى
ابعد القضبان دى عنى
مش راح أنسى ربى إ نى
نقش كفك فى ملامحى

إنه عرض يراهن - على الحافة - على التميز الفنى لا الشحن الدينى ، وفريق يراهن على مساهمة الكنيسة التنويرية لخدمة مجتمع مدنى . وهو تحد كبير وجميل يود لو يتقى الشبهات وماأكثرها اليوم ." فكل الأديان درامية الروح مادام الإنسان فيها يواجه مقدوره".

مشاغبات

المعارضون بين الناس اللى تحت والناس اللى فوق

مشكلة الذين يحكمون- فى مصر وفى غيرها من أقطار الوطن العربى- أنهم يتصورون أن الاستقرار ، هو استقرارهم على مقاعد الحكم ، ولا يفهمونه على معناه الصحيح ،وهو استقرار المجتمع الذى يحكمونه ، وثقة كل فرد فيه ، بأنه يستطيع أن يحصل على حقوقه بمجرد أن يؤدى واجباته، واطمئنانه إلى أن الجميع متساوين أمام القانون ،وانه يشترك فى حكم نفسه ، وأن حقوقه -كمواطن- لا تقتصر على الحق فى مبايعة حكامه ، ولكنها تشمل- كذلك- حقه فى اختيارهم ومراقبتهم واستبدال غيرهم بهم..

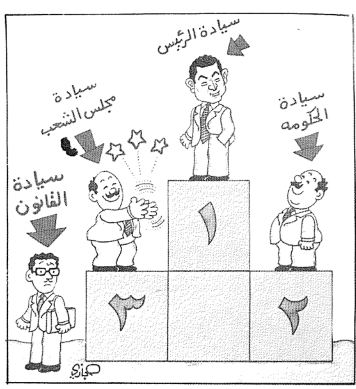
والذين يتوهمون أن البحر الهادئ دليل على الاستقرار، لا يعرفون التاريخ ، ولا يقرأون الواقع ، والا مانسوا أن الأمواج العاتية تأتى فجأة، وأنه ليس بمقدور أحد دائما أن يتنبأ بموعد الأعاصير والزلازل ، ولما تجاهلوا ما يمور تحت سطح الواقع الهادئ من دوامات وتيارات تحتية قد تبدو أبعد ما يكون عن السياسة والحكم ،وعن الاستقرار والاستمرار ، بينما هى فى القلب من هذا وذاك!.

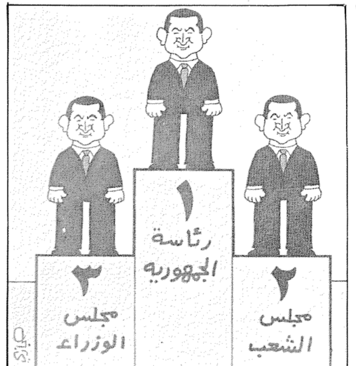
ومشكلة الذين يعارضون -فى مصر وفى غيرها من أقطار الوطن العربى- هى أنهم صدقوا أن الأوضاع قد استقرت وأنها ستستمر على ما هى عليه إلى الأبد ، لذلك بدأوا يتجهون نحو أقلمة أنفسهم مع هذا الواقع الذى أصبح فى تصورهم عصيا على التغيير ، خاصة وأن الرياح القادمة من كل أنحاء العالم تتجمع فى أشرعته ، وتبدو مواتيه له، وليس لهم.

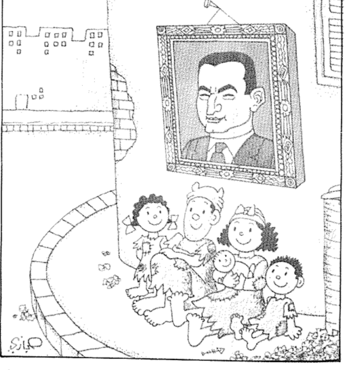
أما وذلك هو حال الوطن، وحال الأمة ،وحال الدنيا ، فقد تذكر المعارضون مدونة الحكم والأمثال البوليتيكية الفولكلورية من نوع أن السياسة هى فن الممكن لا المستحيل «والإيد اللى ما تقدرش تقطعها بوسها »، وما لا يدرك كله لا يترك كله» ، وإن كان لك عند الكلب حاجة قول له: يا سيدى» .. وقبلوا موقع الشريك الصغير فى الحياة السياسية ، الذى يرضى بقليله : صحف محدودة التوزيع ،ومقاعد نيابية محدودة التأثير ، ودقائق معدودة يخاطبون فيها الرأى العام عبر الاذاعة والتلفزيون .. فلم يكسبوا شيئا له قيمة ،ومنحوا الجالسين على قلبها- الأمة- لطولون ، شرفا لا يستحقونه ، ومكنوهم أن يتفاخروا أمام أسيادهم وأسيادنا ،من الجالسين فى البيت الابيض ، بأنهم ديمقراطيون ،وأصبح المعارضون وردة يزينون بها عروة جاكتتهم..

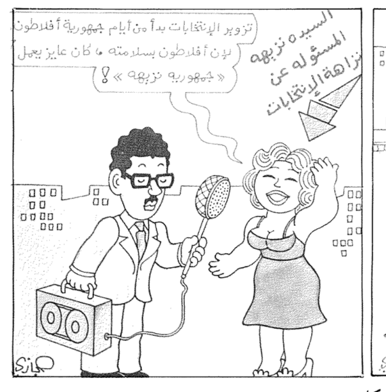
وليست المشكلة هى فى التأقلم مع الواقع ،فالذى لا يفهم ما يحيط به ، ويخطئ فى تقدير قوته بالنسبة لقوة خصومه ،هو واحد من اثنين : إما حمار .. أو حمار.. لكن المشكلة تكمن فى الطريقة التى يتم بها هذا التأقلم. صحيح أن السياسة هى فن الممكن ولكن دون نسيان المستحيل ، مما يتطلب ألاّ ينشغل المعارضون بالمساومة مع الناس اللى فوق ،عن الضغط بالناس اللى تحت ،وهو ما لن يحدث إلاّ إذا اتفق المعارضون أولا على أن الحلقة الرئيسية فى الوضع السياسى الراهن ، ليست الوحدة العربية ، ولا إقامة دولة اسلامية ، ولا بناء الاشتراكية ، بل هى إنهاء شمولية الدولة العربية ، وتحويل الأنظمة الحاكمة ، إلى جمهوريات برلمانية ، أو ملكيات دستورية.. وبعد ذاك ، وليس قبله ، يأتى كل شئ ، طبقا لما يقرره الناس اللى تحت لا الناس اللى فوق!.

صلاح عيسى









كاريكاتير...

قديم .. جديد



كاريكاتير.. قديم.. جديد